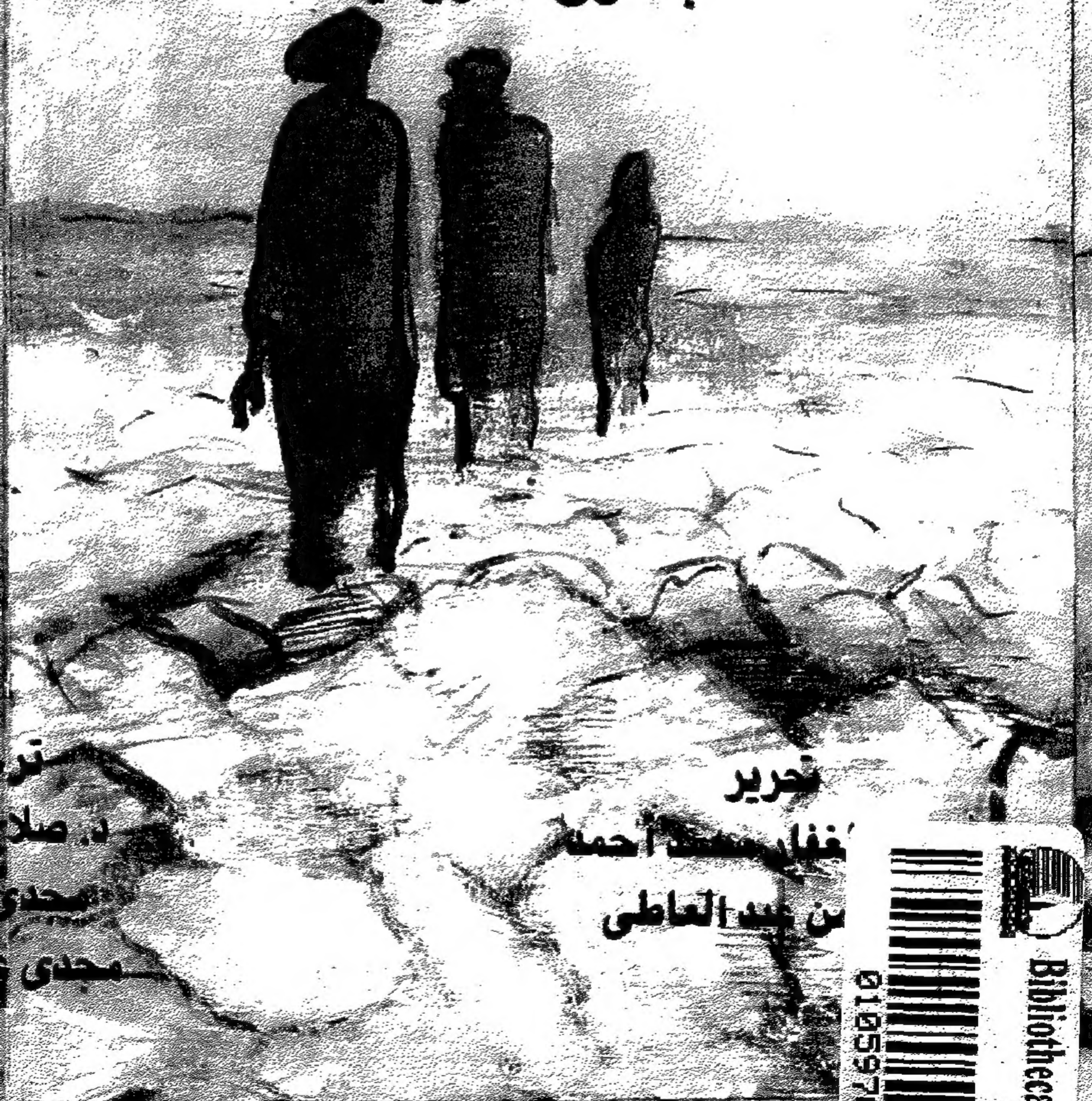


منظمة بحوث العلوم الاجتماعية
لشرق وجنوب افريقيا
(أوسريا)



إدارة الندرة

التكيف الإنساني في الأراضي الجافة
بشرق أفريقيا



ترجمة
د. صلاح أبو نار
مجدى النعيم
مجدى عبد الكريم

تحرير
غفار محمد أحمد
بن عبد العاطي

مركز البحوث العربية



إدارة الندرة
التكيف الإنساني في الأراضي
الجافة بشرق أفريقيا

العنوان الاصلى للكتاب :

Abdel Ghaffar M.Ahmed And Hassan A. Abdel Ati (eds), Managing Scarcity : Human Adaptation in East African Drylands. Proceedings of a Regional Workshop held 24- 26 August 1995, Addis Ababa, Ethiopia. OSSREA - Addis Ababa 1996



منظمة بحوث العلوم الاجتماعية

لشرق وجنوب أفريقيا

(أوسريا)

إدارة الندوة

التكيف الإنساني في الأراضي الجافة

في شرق أفريقيا

تحرير

د. حسن عبد العاطي

د. عبد الغفار محمد أحمد

ترجمة

مجدى عبد الكريم

مجدى النعيم

د. صلاح أبو

مركز البحوث العربية

الكتاب : إدارة الندرة : التكيف الإنسانى فى الأراضى الجافة بشرق أفريقيا.
أعمال ورشة العمل الإقليمي المنعقدة فى أديس أبابا : ٢٤ - ٢٦ أغسطس ١٩٩٥.
تحرير : د. عبد الغفار محمد أحمد - د. حسن عبد العاطى
ترجمة : د. صلاح أبو نار - مجدى النعيم - مجدى عبد الكريم
الناشر : مركز البحوث العربية
عنوان المركز : ١٠ / ٨ متحف النيل - منيل الروضة - الدور ١٢
تليفون وفاكس : ٣٦٢٠٥١١
الجمع والتوضيب : هبه حمدى
التصحيح : سيد اسماعيل
تصميم الغلاف : الفنان محمود سيف الاسلام

الطبعة الأولى

١٩٩٨

المحتويات

- ١ - مدخل
د. عبد الغفار محمد أحمد ٧
د. حسن عبد العاطى
- ٢ - التكيف الإنسانى في الأراضى الجافة فى شرق أفريقيا : مآزق المفاهيم والتناولات .
د. لايف مانجر ١٩
- ٣ - من التكيف إلى التهميش :
الإيكولوجيا السياسية للأزمة المعيشية بين رعاة الهدندوة فى السودان الشرقى .
د. عمر عبد الله عجيمى ٤٧
- ٤ - الضغوط الخارجية على الأنظمة الأهلية لإدارة الموارد : حالة من منطقة البحر الأحمر شرق السودان.
د. حسن عبد العاطى ٧١
- ٥ - الزراعة والرعى فى كاراموچا كأشكال لإستخدام الموارد : تنافس أم تكامل؟
د. فرانك إيمانويل موهيريزا ١٠٣
- ٦ - إدارة الفحولة : حفظ المياه وتدبيرها فى دار حمر غرب السودان.
د. مصطفى بابكر ١٤٥
- ٧ - الاقتصاد المعيشى والوعى البيئى وإدارة الموارد فى محافظة أم كدادة بولاية شمال دارفور
د. منزل عبد الله منزل ١٧١
- ٨ - إستراتيجيات التنوع الاقتصادى عند العفر فى منطقة الوهديز شمال شرق إثيوبيا .
د. اسيفا تيودروس ١٨٧
- ٩ - إدارة الموارد النادرة : رعاة الزاغوة فى الأراضى الجافة التشادية وأزمة الثمانينيات.
د. شريف حرير ٢١١

١٠ - إدارة الموارد فى الأراضى الجافة الإريتريّة : دراسات حالة من المرتفعات الوسطى والمنخفضات الشرقية.

د. محمد خير، ادوجنا هايلى، ولدى - أملاك آرايا ٢٣٣

١١ - إستراتيجيات البقاء فى الأراضى الجافة الإثيوبية : حالة رعاة العفر فى وادى اواشى.

د. على سعيد يوسف ٢٥٥

١٢ - سياسة الدولة ونظم الانتاج الرعوية : خطة الاستخدام المتكامل للأرض فى غابة الرواشدة بشرق السودان .

د. صلاح الشاذلى إبراهيم ٢٧٥

١٣ - أهمية إدارة الموارد الغابية فى شرق السودان : حالة احتياطات غابات الرواشدة وود كابو.

سناء إبراهيم جاد الله. ٢٩١

١٤ - ملكية وتخطيط الرعى فى هضاب البحر الأحمر.

د. لايف مانجر ٣٠٧

١٥ - إدارة المراعى فى السودان : نظرة عامة لدور الدولة.

د. عبد الرحمن أبكر إبراهيم ٣٣١

١٦ - ماذا لو اختار الرعاة أن يهجروا الرعى ؟ سعى الهدندوة إلى التعليم والاستقرار.

د. إدريس سالم الحسن ٣٤٧

١٧ - الملكية والعلاقات الاجتماعية فى توركانا فى كينيا.

د. فرود ستوراس ٣٦١

١٨ - «امنحينا الأطفال»

مشكلة الخصوبة بين رعاة الباريبيج فى تنزانيا.

د. آستريد بلايستد ٣٧٣

المشاركون فى الكتاب ٣٩٩

مـدـنـل

عبد الغفار محمد أحمد

حسن عبد العاطي

_____ ١

سنبدأ كتابنا هذا بطرح حقيقة مؤكدة، مضمونها أن الوضع الراهن فى الأراضى الجافة Drylands بشرق أفريقيا، يُشكل وضعاً غاية فى التعقيد. وعلة ذلك أن المآزق الذى يواجهه سكان تلك البلدان، تبلور كنتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل، التى تمتد جذورها إلى مجالات الاقتصاد والتنظيم الاجتماعى والسياسة والإيكولوجيا Ecology، ورغم أن بلدان القرن الأفريقى، والتى تشكل جزءاً كبيراً من أراضى شرق أفريقيا الجافة، يمكن أن تكون هامة من الناحية الاستراتيجية الدولية، فإنه يُمكننا القول إن أهميتها الاقتصادية لا تزال موضعاً للجدال. وفى ظل الظروف الراهنة، نجد إحدى السمات الأساسية لأنظمة إنتاج تلك البلدان، هى سيطرة اتجاهات معينة داخلها بعضها غير قابل للتراجع. ونموذج ذلك : تآكل التربة، وفقدان الماشية، والحراك الدائم والتهميش المتصاعد للجماعات الريفية. وداخل مثل هذا الإطار، يمكن القول إن تبنى هدف مثل العودة إلى الوضع الطبيعى السابق، بمعنى العمل على استعادة الأنظمة الاعتماد دائماً على ذاتها، يُمكن أن يكون الآن خياراً غير قابل للتحقيق.

ومن ضمن سكان «القرن الأفريقى الأعظم» (١) ، يُمثل الرعاة Pastoralists والرعاة المزارعون Agro - Pastoralist نسبة مرتفعة تستخدم المناطق القاحلة Arid وشبه القاحلة Semi Arid، ولكى نفهم أنظمة معاشهم Livelihood، والوسائل والأساليب التى من خلالها يخططون لمواجهة الظروف الصعبة، والاستراتيجيات التى طوروها على مدى عقود فى نضالهم من أجل البقاء، يجب علينا أن نأخذ عوامل معينة بعين الاعتبار. هذه العوامل، التى سوف نناقشها فيما يلى، تمثل شرطاً أساسياً من أجل فهم أنشطة الرعاة والرعاة المزارعين، وتكاملهم أو تهميشهم فى إطار علاقتهم ببيئاتهم الأوسع داخل تلك البلدان.

هناك عوامل مختلفة لها تأثيراتها المباشرة على بنية وثقافة مجتمعات الرعاة والرعاة المزارعين فى الأرض الجافة الأفريقية. ومن ضمن تلك العوامل أنماط الحركة، ونمط المسكن Habitation، ودرجة الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية التكميلية. ولقد قاد هذا إلى بعض المشاكل المرتبطة بتعريفهم، عندما كانت المحاولات تُبذل من أجل التمييز الدقيق بين

* ترجمة : د. صلاح أبو نار

الرعاة والرعاة المزارعين. وربما كان الأكثر دقة أن ننظر إليهم بوصفهم متصلاً Contium يتكون من أنماط استخدام الموارد ويمتد عبر الزمان والمكان. تمثل العلاقات التكافلية Symbiotic Relations السمات الأساسية المميزة للعلاقات بين الرعاة والجماعات المجاورة لهم. وإذا حاولنا علي سبيل المثال تقديم خصائص معينة بوصفها الخصائص المميزة للرعاة، فإن مثل تلك المحاولة من السهل تنفيذها باستعراض التنوع الواضح للأشكال التي ينتهجها الرعاة للتكيف مع بيئتهم. إن إدراك الحياة ونمط الإنتاج والتنظيم الاجتماعي والسياسي، كل ذلك يتربط داخلياً ويشكل جوهرى داخل حياة هؤلاء البشر.

وخلال فترة العقود القليلة الماضية، قُدر لطرق وأساليب حياة قاطنى أراضي شرق أفريقيا الجافة، أن يصيبها تغير كثيف. وإذا بحثنا عن القوة الدافعة والأساسية لمثل هذه التغيرات، سنجدتها فى مشاريع التنمية والحكومة والتدخلات الخارجية. وأحد تلك التغيرات التراجع التدريجى للحركات العنوية لتلك الشعوب. ولقد نتج عن هذا التراجع تداخل فى عملية التكيف الطبيعية التى حافظت على التوازن بينهم وبين الأرض والماشية داخل القطاع الرعوى. وأدت محاولات التنمية وتدخلات الحكومة فى حياة المزارعين، إلى تراجع مساحة الأراضي المتاحة لممارسة أنشطتهم، مما أجبرهم على تكثيف استخدامهم للمكان المحدود، وبالتالي للمصادر والموارد الطبيعية المتواجدة من حول مستوطناتهم. وفى حالات معينة ساهمت مثل تلك الممارسات الخطيرة فى التآكل الخطير للتربة.

وهناك عنصر هام للغاية يتعين ملاحظته فيما يتعلق بمحاولات التنمية والتدخل الحكومى، نجده فى تلك الزيادة الكبيرة فى أعداد الحيوانات فى أجزاء كبيرة من أراضي شرق أفريقيا الجافة، وذلك كنتيجة لإدخال الخدمات البيطرية الأولية والتزود بالمياه فى مناطق كانت تقليدياً تفتقر إلى مثل تلك الخدمات. ولكن كان لتلك التطورات الإيجابية وجهها السلبى، ففى مناطق عديدة لم يُرافق تلك الزيادة فى أعداد الماشية، زيادة مماثلة فى التسهيلات والخدمات سواء المرتبطة بالسوق أو بأغراض أخرى، حتى يمكن التخفيف من حالة الازدحام الناتجة عنها.

ولقد حدث هذا التكاثر فى الماشية، فى الوقت الذى أخذت فيه مواطن Habitats هؤلاء الرعاة فى التناقص (Markakis, 1993)، تحت تأثير التعدى الذى مارسه الزراعة فى المناطق ذات الإمكانيات العالية ظاهرياً، ثم تبعاً للتصحر فى المناطق الهامشية شبه الصحراوية. وكان للمشاريع الزراعية ذات الحجم الكبير، سواء قامت على الرى أو على ماء المطر، تأثيرها على الرعاة المزارعين.

ومن جانب آخر أدى ظهور المحاصيل النقدية كنشاط أساسى فى اقتصاد الرعاة المزارعين، إلى ظهور تنافس بينهم وبين رفاقهم الرعاة، الأمر الذى كان له تأثيره على وضع الأرض وأيضاً على العلاقات الاجتماعية والسياسية.

ولقد صاحب التراجع والتدهور الذى حدث فى مواطن الرعاة، خسارة الأنشطة الاقتصادية ومصادر الدخل المكمل للرعى. وإذا ما نظرنا إلى الأمر بعناية ودقة، من الممكن علاوة على ما سبق ملاحظة أن تفاعل عوامل مثل زيادة السكان والإهمال فى عملية التخطيط والنسب غير الملائمة للتجارة بالإضافة إلى التغيرات المناخية والتصحر، قد نتج عنها تهميش الرعاة وإفقارهم. وفى بعض الحالات أجبرهم هذا على الاستقرار سواء من حول مستوطنات رفاقهم الرعاة المزارعين أو من حول المراكز الحضرية. وكانت حصيلة ما سبق ظهور فئة جديدة يمكن الإشارة إليها بوصفها الرعاة فى المدينة. (M. Salih, 1985, Abu Sin, 1982).

إن مسألة الاستقرار يتعين النظر إليها بعناية، من واقع أنها تؤثر بشكل طبيعى على القوتين القطبيتين للقطاع الرعوى، ونعني بهما : الفئات الأفقر والفئات الأغنى. (Abdel Ghaffar 1976) وهناك أيضاً خطأ شائع يتعين علينا تجنبه، هو النظر إلى علاقة الجماعات المستقرة بجماعات الرعاة، بوصفها علاقة تعارض قطبى. وفى الواقع يمكننا لنا تشخيصها بشكل أفضل إذا نظرنا إليها كعلاقة تنامي قطبى Polar Complementarity. (Mohamed : 1980)

وعلاوة على ما سبق كان لحالات الجفاف المتكررة على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، تأثيرها على البيئة البشرية والحيوانية فى مناطق شرق أفريقيا الجافة، علاوة على مساهمتها فى إعادة

تشكيل المشهد البيئي. ولقد دفع هذه الأهالي إلى الاعتماد على معارفهم الأهلية Indigenous Knowledge من أجل التأقلم مع الضغط المفروض عليهم. وفي بعض الحالات تمكن هذا التوجه من أن يؤتى ثماره، واستطاع تطوير عدد من استراتيجيات الحفاظ على الحياة. إلا أنه في الكثير من الحالات اضطر الأهالي إلى التخلي عن أساليبهم التقليدية في الحفاظ على الأرض والمرعى، واللجوء إلى استخدام مواردهم الطبيعية لتلبية احتياجاتهم المباشرة دونما تحسب للمستقبل. وهناك أمثله كثيرة في هذا الصدد، مثل قطع الأشجار وتدمير الغابات وإنتاج الفحم النباتي، لتلبية احتياجات المناطق الحضرية سريعة النمو.

وهناك أشكال متعددة ومختلفة لـ «التدخلات الخارجية» للتحديث، من ضمنها الاستقرار الاجباري، فشلت إلى حد بعيد في العديد من البلدان الأفريقية، في تحقيق زيادة مساهمة قطاع الرعى في الاقتصادات القومية، كما فشلت في تحسين مستوى حياة الرعاة، أو حتى احتفاظ القطاع بمستوى وضعه السابق.

إن «الجفاف العظيم» الذي شهدته الأراضي الجافة الأفريقية خلال عقد الثمانينيات، تناولته دراسات عديدة حاولت تحليل أسبابه ونتائجه والمجاعة التي أعقبته ولكن فيما يتعلق بالرعاة والرعى Pastoralism، نجد أغلب تلك الدراسات تميزت بدرجة من التطرف، سواء في عاطفتها ورومانتيكيتها المتعاطفة مع الرعاة، أو في عدائها التام والصريح الذي يتساءل عن قابلية الرعى للحياة والنمو وعن «أخلاقيته» Morality بوصفه «طريقة إنسانية للحياة». وتجدر تلك الرؤية الثانية، أي المتطرفة في عدائها للرعى والرعاة، تجدد ما يُعبر عنها في بعض الإجراءات السياسية المتبعة، سواء اتخذ ذلك شكل الاستقرار الاكراهي أو أي اتجاهات أخرى مناهضة للرعاة. (Frank chapter 5).

تعتمد مجموعة دراسات كتابنا هذا أو أغلبها، على البحث الذي أجرى في أغلب مجتمعات الساحل الأفريقي، خلال فترات العودة إلى الحالة الطبيعية. Recovery ويمكن الجدال أن تلك الدراسات بما هي كذلك، استطاعت أن تحصن نفسها ضد تأثيرات الصدمات الفورية والمباشرة للجفاف والأزمة التي يُظهرها. وكنتيجة لذلك فإن الأسئلة المطروحة، وفي

أغلب الأحوال الأجوبة أو التفسيرات المقدمة، قد تم ربطها بسياقات أوسع، سياقات يُمارس داخلها الرعى ويتفاعل معها في تطوره التاريخي. والواقع أن هذا الاهتمام بالأبعاد الزمانية والمكانية للمشاكل، قد فرض بصفة عامة تقييم و- أو إعادة فحص ظاهرة العودة الواضحة والسريعة نسبياً للجماعات الرعوية إلى وضعها الطبيعي السابق في مناطق عديدة من الأقليم، وذلك من خلال استخدام مصطلحات Terms ومناهج Methods وتناولات Approaches جديدة. ومن هنا نجد أن أغلب مساهمات هذه المجموعة قد هجرت منظور العزلية Isolationism الرعوية، من خلال التركيز على تفاعلهم مع الأنظمة الخارجية وليس فقط مع الطبيعة أو العمليات الداخلية الأكثر محدودة.

لقد طرحت المناقشات التي دارت داخل ورشة العمل تساؤلات أساسية عديدة، كما بُذلت محاولات من أجل الإجابة على تلك التساؤلات. وكان من ضمن تلك التساؤلات المطروحة ما يلي : هل يتجه الرعى صوب الاضمحلال أم أنه فقط يغير من شكله؟ هل لا يزال الرعى يُشكل الخيار الوحيد القابل للحياة والنمو داخل الأراضي الهامشية؟. كيف تقوم المجتمعات الرعوية بالرد على الضغوط الداخلية والخارجية؟. وما هي عناصر ووسائل تقوية وتمكين الرعاة وكيف يمكنهم الاندماج في عملية التخطيط؟. وهل الرعى الزراعي Agro - Pastoralism يشكل حلاً للرعاة أم وضعاً مؤقتاً يُمكن أن يصبح خطوة في الطريق إلى أسلوب حياة مستقر؟. ولم تكن تلك هي القضايا الوحيدة التي طرحت، فلقد طرحت قضايا أخرى هامة تتناول مجالات حاسمة بالنسبة لمناطق شرق أفريقيا الجافة، لكنها لم تبحث بعمق كافٍ. وكان من ضمنها : سياسات خصخصة الجماعات الرعوية، وعلاقات الرعاة بالدولة، قضايا النوع Gender في إطار الحياة الرعوية، وتأثير الصراعات و - أو السلام المأمول حله داخل القطاع الرعوي في دول شرق أفريقيا.

ولقد طُرحت للنقاش قضية أساسية مضمونها إذا ما كانت الخصائص والاتجاهات العامة بين الرعاة، والمشار إليها في تلك الدراسات، تكفل لنا تناولات ومناهج بحث عامة، صالحة للرؤية المقارنة وبالتالي لبناء تعميمات حول الأقليم ككل؟ . يزودنا لايف مانجر Leif Manger

فى مقالته الأولى بتركيب يدمج بين تناول التاريخ الثقافى (الديناميات الداخلية) Cultural History Approach وتناول إيكولوجى إنسانى Human Ecological Approach (يهتم بالتفاعلات مع النظم الخارجية)، يُغطى طيف المفاهيم المعبر عنها فى كل الابحاث المنشورة هنا. والنقطة التى يشدد عليها هي أن الراعى الأفريقى فى سعيه نحو التكيف مع شروطه البيئية المتغيرة، يتأثر أيضاً بعوامل Factors وأفعال action بعيدة تماماً عن بيئته الطبيعية المباشرة، وعلى سبيل المثال الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والايكولوجية على المستوى القارى. وهو ما يعنى إنه فى تحليلنا للديناميات والميكانيزمات الداخلية للتغير فى المجتمعات الرعوية، هناك قدر ضرورى من التفكير يجب القيام به تجاه مسائل محددة، مثل تأثير الحروب والصراعات الأهلية. وهناك كذلك موضوعات أساسية ينبغى التعامل معها، مثل العوامل المؤثرة على السوق القومى والسياسات الاقتصادية، وعلى سبيل المثال : برامج التكيف الهيكلى وسياسات الخصخصة المتبناه من قبل الحكومات الأفريقية ومستوى تغفل الرعاية فى علاقات السوق، والسياسات القومية تجاه القطاعات الاقتصادية الأخرى، والسياسات الدولية، وعلاوة على ذلك التغير المناخى والايكولوجى.

وكما أشار لايف مانجر وأوضح : «لهذا السبب لا يمكن القول إن مآزق الرعاية الأفارقة يعتمد فحسب على حالة المجال الطبيعى الذى يعيشون فيه ونوعية حيواناتهم، ولكن أيضاً وإلى حد ما على سلسلة من الديناميات التى تتخطى كثيراً حدود جماعاتهم الرعوية». ونجد فى الدراسة التى قدمها عمر عجمى Omer Egami شيئاً من التأكيد لما سبق، من خلال طرحها لأزمة الرعاية كجزء من عملية تخضع كل المنتجين للاستغلال والإفقار. ولكن من جهة أخرى وكما أشار حسن عبد العاطى ليس كل الرعاية من الخاسرين. اتجه تشديد حسن عبد العاطى كلياً إلى العوامل الخارجية، بينما أظهر صلاح الشاذلى بوضوح أنه لكى نحافظ على غابات الرواشدة Rawashda وود كابو Wad Kabo فى البطانة Butana الجنوبية، فإن الوسيلة هي أن نحل مشاكل الإمداد بالمياه بعيداً فى البطانة الشمالية. وهناك دليل آخر طرحه شريف حرير Sherif Harir ، ولكنه هنا ذو طبيعة إيجابية، ومنحنا نماذج لبعض

المعونات «الاستثنائية» Exceptional التي منحتها المدن لمعسكرات الرعاية في تشاد Chad الشمالية.

والواقع أن مثل هذا البرهان يؤكد ما انتهى إليه لايف مانجر ومضمونه : «ليست الجماعات المحلية مقيدة فحسب بالعوامل المحلية ... (وبالتالي)، ليس كافياً أن نُركز على السكان المحليين بوصفهم الوحدات (الوحيدة) للدراسة»، أو على التغير قصير المدى. ويقودنا هذا إلى طرح نقطة هامة، فيما يتعلق باستخدام مفاهيم مثل : استراتيجيات التكيف Adaptive Strategies وميكانزمات التأقلم Coping Mechanisms واستراتيجيات البقاء Survival Strategies، وهى المفاهيم التى تستخدم بشكل تبادلى فى كتابات عديدة بوصفها مترادفات. فمثل هذا الاستخدام من شأنه أن يضللنا، من واقع أن المفهومين الأخيرين يشكلان موقفين مؤقتين مفروضين على المجتمع، بينما التكيف Adaptation يمكن أن يكون اختياراً ويمثل تطوراً طويل الأمد.

هناك ثلاثة أبحاث من هذه المجموعة تركز على الديناميات الداخلية، وعلى سبيل المثال هناك فرود ستوراس Frode Storås وأستريد بلايستد Astrid Blystad اللذان ناقشا الميكانزمات الداخلية لإعادة إنتاج المجتمع الرعوى وملكيته (الأرض والحيوانات)، إدريس سالم الذى تناول مسألة التعليم بين البجا Beja فى شرق السودان. إلا أن هذا لا يعنى، تخلى تلك المساهمات عن طرح وحجج الاتجاه الرئيسى لمجموعة الدراسات، أو العودة إلى نوع من العزولية التحليلية Analytic Isolationism، فعلى سبيل المثال نجد استريد بلايستد تشدد على قابلية رعاية الباربيج Barbayiig بتنزانيا للانتكاسات، والاعتماد المتبادل بين البشر والماشية والأرض بوصفه هوية ثقافية ومصدر قوة يُعاد إنتاجه. وكل تلك العناصر ليست فى حاجة فقط إلى البقاء على الحياة بعد فترات الجفاف، لكنها أيضاً فى حاجة لاحتواء الغزوات (الثقافية والطبيعية) للجماعات المجاورة. ومن جانب آخر وصف لنا فرودى ستوراس، كيف أن مرونة نظام التوركانا Tourkana الاجتماعى بكينيا الشمالية، قد ساعدتهم على التكيف مع التغيرات الاجتماعية دونما فقدان لهويتهم كرعاة. ومن خلال حقهم

بالمطالبة بالماشية، الذى ليس من الضروري أن يتخذ شكلاً مادياً لكى يتحول إلى ملكية، تمكن التوركانا من الحفاظ على وضعهم الاجتماعى وتعبئة الدعم، أى تحدى التغيرات الجديدة أو التكيف معها سواء داخل جماعتهم أو فى مواجهة الجماعات الأخرى. ولقد ركز إدريس سالم على السعى نحو التعليم كوسيلة للحفاظ على القوة Power (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) بين البجا فى السودان الشرقى، وذلك بوصفه وسيلة للهروب من نتائج الجفاف المتكرر (الحالة العادية) وأيضاً كوسيلة للتمكن أو الاستقواء Empowerment فى مواجهة الجماعات السودانية الأخرى. وهكذا تعكس الدراسات الثلاث وعياً بالنظم الخارجية، أو تفاعلاً واعياً معها سواء عبر الرغبة فى المقاومة والحفاظ على الهوية الثقافية، أو - وذلك لو فشلوا فى تحقيق ما سبق - عبر الرغبة فى المشاركة على قدم المساواة فى النظام الجديد الآخذ فى الظهور.

تقدم الدراسات الراهنة فى مجملها رؤى Views عامة تتناول أربعة مجالات أساسية.

أ - يمثل الجفاف فى أراضى شرق أفريقيا الجافة واقعاً متكرراً، طور الرعاية فى مواجهة أشكالاً ووسائل مختلفة للتكيف.

ب - تؤكد التقنيات الأهلية Indigenous Techniques وميكانيزمات التأقلم، التى طورت خلال التاريخ الطويل لعمليات التكيف، على النقطة المطروحة أعلاه. ويطرح هذا الحاجة لإعادة التفكير فى قيمة وإمكانية تطوير تقنيات مؤسسة على المعارف الأهلية، من واقع أن أغلب المشاريع التنموية الحديثة لم تُحقق سوى القليل من النجاح فى تحسين نوعية الحياة، أو دعم مساهمة قطاع الماشية فى الدخل القومى بشكل ملموس.

ج - لا تمثل عملية التغير بين الجماعات الرعوية مجرد وظيفة تقوم بها الأوضاع الطبيعية (مثلاً : الجفاف)، ولكنها أيضاً نتيجة لتفاعلهم مع النظم الخارجية و- أو اقتحامها لهم .

د - هناك اتجاهات عامة بين رعاة الأراضى الجافة فى شرق أفريقيا، مضمونها التحول من

الحيوانات الكبيرة إلى الحيوانات الصغيرة، ومن الهجرة Migration كنمط للحراك إلى الإنتاج Transhumance كنمط للحراك، بالإضافة إلى ممارسة أنشطة اقتصادية أخرى كمصادر دخل ثانوية. ويمكن النظر إلى كل ذلك بوصفه استراتيجيات بقاء Surviva Strategies ذات مدى زمني قصير أو وسائل للتكيف المؤقت. وبالنسبة للميكانيزمات المتبناه ذات المدى الطويل، فهي تتضمن الجمع بين الرعى والزراعة المستقرة (الرعى الزراعى)، أو هجرة القطاع الرعوى بالكامل من خلال التعليم أو المشاركة فى سوق العمل الحضري.

وهناك حجتان أخريتان علي درجة من الأهمية جرى الدفاع عنهما فى الدراسات الراحنة. تشير الأولى إلى العلاقة التكميلية Complementarity المتواجدة فيما بين الرعى والزراعة، وذلك بالتعارض مع النظرة التقليدية التى ترى فى الزراعة مرحلة أكثر تقدما من الرعى وتتخطاها. (see Frank) وتحيل الثانية إلى إمكانية اقتراب الرعاة من السلطة السياسية، وكيف أدى ذلك إلى استعادة القطاع الرعوى لقوته والتقليل من المخاطر وتحسين الأوضاع الاقتصادية. وفى إطار تناولهم لحالات تشاد وارتيريا وأثيوبيا على التوالى، طرح كل من شريف حرير و، محمد خير عمر وعلي سعيد أن وجود قادة سياسيين ذوى أصول رعوية نتج عنه تجنب القطاع الرعوى عداء الدولة، هذا العداء الذى تُعبر عنه إجراءات السياسة والتخطيط، وبالتالي قلل من المخاطر التى كانت تهدد القطاع. إلا أن كل من شريف حرير ومحمد خير قد حذر من مخاطر الإفراط فى تربية الماشية وبالتالي الإفراط فى استهلاك العشب، والذي يمكن أن ينتج عن السلام والاستقرار والمستويات المنخفضة لاسعار الماشية.

تشكل الورشة التى عقدناها والنتائج البحثية التى قدمت إليها، جزءاً من مشروع متنام موضوعه الأراضي الجافة فى شرق أفريقيا. والفجوات التى عانت منها الدراسات المذكورة، ينبغي لنا اتخاذها كنطلق لبرنامج بحثى للفترة القادمة من المشروع، والتى شرع الباحثون مؤخراً فى البدء فيها.

هوامش الدراسة :

(١) فى هذه الحالة فإن بلدان مثل : اوغندا وكينيا وتانزانيا، أضيفت إلى البلدان التى يُشار إليها عادة باسم «القرن».

مراجع الدراسة :

- Abdel Ghaffar M. Ahmed. 1976. Some Aspects of Pastoral Nomadism in the Sudan, Khartoum: Khartoum University Press.
- Abu Sin, M. H. 1982. "A Change in Strategy of Animal Rearing Among the Nomads of the Butana, Eastern Sudan", in Heinritz (ed) *Problems of Agricultural Development in Sudan*, Estingen.
- Mohamed, A. A., 1980. "White Nile Arabs, Political Leadership and Economic Change". London: Athlone Press.
- Mohamed Salih, M. A. 1985. "Pastoralists in Town, Some Recent Trends of Pastoralism in Northwest Omdurman District". Pastoral Network Papers, No. 21. London: ODI.

لايف هانجر

التكيف الإنساني في الأراضي
الجانبة في شرق إفريقيا :
هانز المخاهيم والتناولات

(١) تمهيد :

أثناء عمل الورشة التي قدمت لها تلك المجموعة من الدراسات، سُئلت - بوصفى واحداً من منظميها - عن كيفية الربط بينها، وأيضاً عن كيف يمكن لهذا النمط من العمل البحثي أن يُساهم في تعزيز فهمنا للعمليات التكيفية داخل مناطق افريقيا الشرقية المجدية. واستناداً إلى ما قلته داخل الورشة طلب منى محررو الدراسات الراهنة مزيداً من التفكير حول تلك المسألة. والواقع أن طرح تلك التساؤلات كان في محله تماماً.. إذا نظرنا إلى الدراسات سنجد داخلها قدراً كبيراً من التباين. فهناك حالات من السودان الغربى والسودان الشرقى، ومن أثيوبيا وإرتيريا وأوغندا وكينيا، ومن تانزانيا وتشاد. كما أن الشعوب التي ورد ذكرها في تلك الأبحاث تمثل بدورها تنوعة Variety من الجماعات؛ جماعات الزاغاوة Zaghwa المتكلمة باللغات الصحراوية في تشاد والحدود السودانية، وعرب السودان الغربى، وجماعات البجا الكوشيتيين Cushitic Beja في السودان الشرقى، و العفر الكوشيتيين Cushitic Afar في أثيوبيا، وفي النهاية الجماعات النيلية Nilotic مثل التوركانا Turkana في كينيا والكاراموجيون Karamojong في أوغندا والباربايج Barabaig في تانزانيا. وعلاوة على ما سبق شكل المؤلفون بدورهم تنوعة من التخصصات العلمية، مثل : الانثروبولوجيا وعلم السياسة والجغرافيا وعلم النبات والطب البيطرى.

وبدلاً من محاولة ربط تلك المساهمات معاً، وهي المهمة التي تركتها لمحرري الكتاب، سوف أقدم موضوعات عامة محددة Certain Broad Themes. أعتقد أننا يجب أن نضع المساهمات في إطارها. وهكذا حددت هدفي الرئيسى جزئياً في تأمل تلك الابحاث كما طرحت، لكننى ركزت أكثر على محاولة إظهار المساهمات المحتملة التي يمكن لها أن تقدمها في مجالات أخرى متنوعة.

* ترجمة : د. صلاح أبو نار

٢ - تناول التاريخ الثقافى :

سأبدأ بالتركيز على موضوع عام هو إدارة الموارد فى الزمان والمكان. Management Resovrce in Time and Space وأعنى بذلك أن فهمنا لمفهوم «إدارة الموارد»، يجب ألا يكون فهما «تنمويا» Developmental ضيقاً، تسيطر عليه مسألة إدارة الأزمة Crisis Management، بل يجب أن يكون فهماً عاماً واسعاً يسمح لنا باستخدام تناول التاريخ الثقافى. Cultural History Approach فمثل هذا الفهم هو الذى يسمح لنا برؤية الأنظمة الايكولوجية فى استمرارها عبر الزمان والمكان وفى كيفية تغيرها. والإطار الزمانى Time Frame هنا جوهري من أجل فصل التغيرات قصيرة المدى عن التغيرات طويلة المدى. ومثل هذا تناول سوف يؤسس علي عدد من الافتراضات الأساسية حول الأقليم الذى نتعامل معه، واعتماداً على اندرسون وجونسون (Eds. (1988)Anderson &Johnson . يمكن ذكر الخصائص التالية :

١ - تتسم بيئة شرق افريقيا الطبيعية بالتباين، ونكتشف تلك التباينات فى مستوى الارتفاع فوق سطح البحر Altitude، وأنماط سقوط الأمطار فى المواسم المطيرة والجافة، والانظمة النهرية، وأنواع التربة والغطاء النباتى. وكان لهذا النمط المتباين تأثيره الأساسى علي توزيع المستوطنات والتحركات السكانية وتوزيع الأنشطة الإنتاجية مثل الزراعة والرعى.

٢ - اتجهت الاستجابات الإنسانية فى مواجهة هذا التباين صوب تطوير أنماط تكيفية Adaptive Patterns مرنة بما يكفى للتأقلم مع التباين وتقليل المخاطرة. وتميزت هذا التأقلم بالتحركات Movements عبر المناطق Zones فى الفصول المختلفة، وبالجمع بين أنماط مختلفة من الأنشطة أى الزراعة وتربية الحيوانات والصيد والجمع والعمل المأجور وغير ذلك. وكان من شأن هذا الاقتصاد المختلط Mixed Economy أن يقود إلى زيادة المطالب الملقاة على عاتق قوة عمل الوحدات الاقتصادية وأنماط التنمية والمعرفة والقدرة التنظيمية.

٣ - تتأثر الحدود الثقافية والسياسية بهذا النمط من المباشرة التكيفية. Adaptional Game ويمكن فهم تحركات وتنقلات السكان من الناحيتين التاريخية والمعاصرة فى هذا

الإطار. ولقد صنعت تلك التحركات والتكيفات أشكالاً مختلفة من الروابط بين الجماعات، أشكالاً ذات طبيعة عنيفة مثل سرقة الماشية والغارات، وأخرى سلمية الطابع مثل الزواج والعلاقات التبادلية القائمة على المشاركة فى الحيوانات، والعلاقات ذات الطبيعة التعاونية مثل شبكات العمل. ثم جاءت الأسواق الإقليمية والمراكز التجارية والمدن، لكى توفر أماكن هامة للالتقاء ساهمت فى تعزيز تطور العلاقات. والأمر نفسه يصدق على تطور مراكز السلطة المتعددة. ويمكن رؤية ظهور دول شرق أفريقيا تاريخياً، بوصفه تفاعلاً بين الأهالى فى مناطق إيكولوجية مختلفة وبالتالي تكيفات مختلفة، وعلى سبيل المثال بُعد العلاقة بين المرتفعات والمنخفضات Lowlands - Highlands فى أثيوبيا وإرتيريا وبُعد العلاقة بين وادى النيل والسافانا Nile Valley - Savannah وغير ذلك. هنا سنلاحظ أن مراكز السلطة كانت تتواجد فى المرتفعات ووادى النيل، وشكل استغلال المنخفضات ومناطق السافانا ميكانيزمات أساسية للحفاظ على قابلية الدولة للبقاء والحياة.

إن منظوراً واسعاً لمسألة إدارة الموارد كالمنظور الذى أوجزناه أعلاه، يسمح لنا بالربط بين العديد من التطورات فى إفريقيا الشرقية، وأن نمهد الطريق لفهم توزيع الجماعات، وأن نظهر ونبرز هجرة الشعوب النيلية Nilotics وشعوب البانتو Bantu والكوشيت Cushite حول الأقاليم. ويمكننا أن نرى كيف أن تغير العمليات التكيفية، الناتج عن المواجهة مع حالة الجفاف، يتنقل بين الزراعة والرعى وغير ذلك، مع تحولات مضاحبة فى الهويات الذاتية ونموذج ذلك تحول النيليين إلى بانتو أو الفور Fur إلى باجارا Baggara. كما يمكننا أن نرى كيف أن مثل تلك الروابط تؤثر على الحدود المتواجدة بين الجماعات فتجعلها متسمة بالسيولة بدلا من الثبات، ثم كيف أن الجماعات المدركة كـ «جماعات معنوية» Moral Communities يمكن أن لا تتوافق مع حدود الجماعات الإثنية أو المناطق الإيكولوجية. وعلاوة على ما سبق يسمح لنا مثل هذا المنظور الواسع برؤية تطور الدول المعاصرة من خلال منظور أوسع، يمكننا من رؤية كيف أن الحدود القومية قد تعارضت مع الروابط المتواجدة فيما بين الجماعات، وكيف أصبحت المشاكل المتواجدة بين الجماعات بشأن الحدود مشكلة من مشاكل الدولة القومية، وفى النهاية كيف ساهم التججير والتحديث العام فى تشكيل

الاستجابات التكيفية للجماعات. كذلك يُمكننا عبر هذا المنظور أن نرى بعض العمليات الابتكارية Innovative Processes، ونموذج ذلك عمليات تهريب البضائع، وقد أصبحت بمثابة استراتيجيات هامة لدى أهالي المناطق الحدودية. وعلي نحو مماثل نجد أن تسليح الدول وأيضاً الجماعات المحلية يمنح العديد من المشاكل طابعاً متفجراً. كما أن تطبيق هذا المنظور سوف يُظهر لنا كيف أن تلك الجماعات لم تكن كيانات استاتيكية أسيرة لتقاليدها الذاتية. ودائماً كان يوجد داخلها تمايزات، بعض الأهالي الذين ينجحون والبعض الآخر الذي يصيبه الفشل. وخلال فترات الجفاف يتعرض الفقراء للضرر، بينما يستطيع الأغنياء أن يستفيدوا من ذات الظروف. وفي النهاية يُمكننا عبر مثل هذا الطرح السابق مناقشة المنظورات التطورية Evolutionary Perspective البسيطة بشأن العلاقات بين الزراعة والرعى، فالصحيح أن نرى تلك العلاقات بوصفها نتائج لعمليات تكيفية تجري في إطار سياقات مختلفة لعلاقات الاعتماد المتبادل بين الزراعة والرعى وأطر الإدارة.

ولدى قناعة إنه عبر هذا النمط من التفكير يمكننا تطوير مناقشات هامة ومفيدة حول القضايا المحلية من منظور أوسع، وننجح في الدخول إلى دائرة واسعة من الموضوعات الرئيسية والتخصصات العلمية. وهكذا سنجد في التاريخ الثقافي وعلم اللغة وعلم الآثار وتاريخ النبات والتاريخ الطبيعي، الكثير من المعلومات، التي نحتاجها ويمكننا تطبيقها في دراساتنا بذات قدر احتياجنا لمعلومات الفروع العلمية التي تركز على القضايا الأكثر معاصرة. ولكن لأن النقاط السابقة تتواجد على مستوى واسع من التعميم، يجب علينا - بوضوح - أن نقرب أيضاً من مجالات المشكلة التي يمكن أن تكون أكثر تخصيصاً.

٣ - تناول الإيكولوجيا الإنسانية :

في موضوعي العام الثاني سأحاول استخدام الدراسات التي أنجزت من قبل حول المنطقة، كمساهمات يمكنها تدعيم فهمنا لبيئات ومجتمعات شرق أفريقيا في إطار منظور الإيكولوجيا الإنسانية. يمكننا القول إن العقود الماضية قد أنتجت وعياً متنامياً حول ديناميات الانظمة

الايكولوجية داخل المناطق القاحلة Arid Areas. هذا الوعي المتنامي تكون تحت تأثير الجفاف المتكرر الذي شهدته المنطقة، وعلى سبيل المثال قدر إنه في السودان، قد انخفض معدل المطر السنوي بمقدار ٦.٧٪ فيما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٩ / ١٩٧٠ - ١٩٧٩، وبمقدار ١٧٪ فيما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٩ / ١٩٨٠ - ١٩٨٦. ومن عام إلى آخر يتضح أيضاً تزايد تذبذبات المطر خلال نفس الفترة. (5 : UNICEF / UNSO, 1992) ومن هنا فإن قدراً كبيراً من الانتباه قد تركّز على الكيفية التي تستطيع بها النظم الايكولوجية القاحلة أن تتعامل مع مثل هذه الصدمات؛ ونعني بها الجفاف، وما يحدث لإنتاج الكتلة الحيوية Biomass، والتأثيرات على الخاصية الغذائية للمجال النباتي، وتأثير تلك التطورات على بنية القطعان الرعوية، وفي النهاية كيفية تعامل السكان مع واقع الجفاف. ومن الواضح أن هناك بعداً زمنياً لهذا، سواء كنا نتعامل مع جفاف عام واحد، أو الجفاف عبر عدة أعوام، أو جفاف ذي مدى زمني أطول مصدره انخفاض عام لمعدل المطر على مدى فترات زمنية طويلة. كذلك أظهرت الدراسات أن ميكانزمات التأقلم السابقة قد تدهورت، تبعاً للقيود الجديدة التي فرضت على الهجرة الرعوية وتنوع القطعان والعلاقات مع الجماعات الأخرى. وهكذا نجد أن ديناميات النظم الايكولوجية للأراضي القاحلة، على الأخص بعد التحولات الدرامية التي أصابتها بعد الجفاف، تفجر عمليات أكثر اتساعاً ذات أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية. ومن هنا تظهر الحاجة للبدء بطرح بعض الأفكار حول الديناميات الأساسية لانمط النظم الايكولوجية التي نتعامل معها.

٣-١ - البيئة الطبيعية :

منظوراً إليها عبر منظور البيولوجيا الاستوائية (Desmukh, 1986, Ellis and (Swift, 1988, Evenary et al., eds., 1985, Noy - Meir, 1979) أدركت النظم الإيكولوجية القاحلة أو الصحراوية بوصفها نظاماً إيكولوجياً أرضية Terrestrial في أقاليم ذات معدل مطر سنوي أقل من ٣٠٠ - ٥٠٠ ميليمتر، ويمكن أن تُقسم داخلياً إلى ثلاث فئات : أقاليم شديدة القحولة Extreme Arid وثانية قاحلة Arid وثالثة شبه

قاحلة . Semi - Arid ولقد أشار نوى - ماير Noi- Meir (1973) إلى ثلاث سمات تميز تلك النظم :

١ - العامل الأساسي المحدد لمعظم العمليات البيولوجية هو المدخل المائي Water Input ومصدره ماء المطر.

٢ - هذا المدخل يتسم بكونه غير تكراري Infrequent ومتقلب Variable ويحدث عبر دفعات Pulses منفصلة.

٣ - توقيت ومقدار تلك الدفعات إلى مدى بعيد ذو طبيعة عشوائية. (أى : غير قابلة للتنبؤ).

ولا تنعم تلك الأنظمة إلا بقدر ضئيل من الاستقرار. فالتذبذب فى عدد السكان، وإنتاجية الكتلة الحيوية، والتنوع النوعى، وتركيب النبات والحيوانات، سواء داخل العام الواحد أو عبر الأعوام المتتالية، يتسم بالاتساع واللاتظامية. ويظهر هذا كأوضح ما يكون فى المجموعات ذات الشراء النوعى Species- Rich Groups من النباتات الصحراوية، سريعة الزوال Ephemeral، ونعنى بذلك : الحشائش النجيلية Grasses والأعشاب Herbes ، والتي تظهر فى أشكال فعالة نشطة فقط خلال فترات زمنية قصيرة وملائمة بعد المطر ثم تختفى (البیض، البذور) طوال فترات الجفاف الطويلة. والمجموعة الثانية من النباتات الصحراوية Desert Organisms، والتي تدعى الباقية مع الجفاف Drought- Persistence، نجدها فى الأشجار Trees والشجيرات Shrubs والحشائش النجيلية الدائمة Perenial Grasses، التي تحافظ على الأقل على بعض الكتلة الحيوية خلال الفترة الجافة. ولكن الكثير منها يُظهر تذبذباً كبيراً فى الكتلة الحيوية والأعداد Numbers والفعالية Activity (Noi- Meir, 1985).

هل يمكن القول إذن إن الأنظمة الايكولوجية للأراضى القاحلة غير مستقرة بطبيعتها ذاتها؟ بالتأكيد تتغير تلك الأنظمة عبر الزمان (الشهور، الأعوام)، وقد يصبح من المستحيل أن

نحدد لها أى نقطة توازن. ومن جانب آخر تبدو تلك الأنظمة مستقرة إلى درجة كبيرة، وذلك من حيث إن قدرتها علي استعادة حالتها الطبيعية هي قدرة كبيرة، أعني أن الحدث الواحد أو المتشابه (نقصد بذلك سقوط المطر علي نفس النقطة) ينتج نتائج تجديدية بسرعة شديدة. وهناك بالطبع تباينات فى هذا الصدد فيما بين النباتات، بين المستجيب السريع Fast Respondent والمستجيب متوسط السرعة وهذا البطئ، وهى التباينات التى تعتمد مباشرة بدرجة أو أخرى، على المطر الساقط فعليا فى مقابل القدرة على الوصول إلى الرطوبة عبر المجموع الجذرى. (Vetaas and Kolding, 1991) وبالتالي عندما ننظر إليها عبر عدد من العقود فإن ما يظهر لنا كانطباع أساسى هو وجود درجة عالية من الاستقرار.

وتبعاً لما أورده نوى - ماير (1979-80, 1985) فإن تلك السمة الأخيرة، أى الاستقرار، تأتى كنتيجة لعدد من السمات الأخرى الثابتة. ما هى تلك السمات؟

هناك - أولاً - القدرة على احتمال الظروف القاسية، أى القدرة علي الحياة خلال فترات جفاف طويلة. تحمل النباتات سريعة الزوال تلك المشكلة بلجونها إلي السكون، ومن خلال الاحتفاظ باحتياطي لاستخدامه حين الحاجة إليه.. أما النباتات والحيوانات المستمرة مع الجفاف فتقوم بتقليل إنتاج الكتلة الحيوية (إسقاط الأوراق، التصفيف Aestivation أى قضاء الصيف فى حالة سكون، إعادة الإنتاج المؤجل Deferred Production)، أو تُظهر تكيفات سلوكية مثل الهجرة. وهناك - ثانياً - القدره على العودة السريعة إلي الأوضاع الطبيعية، وأعني بذلك القدرة علي تعويض خسائر السنوات الرديئة خلال السنوات الجيدة، وذلك من خلال معدلات النمو العالية والتتابع السريع للمراحل التطورية والخصوبة العالية. وهناك - ثالثاً - التحول فيما بين الاحتياطي Reserve الساكن المقاوم والحيوية Pulse ذات الفعالية العالية. ويحتل توقيت تلك العمليات مكانة حاسمة، ويُظهر لنا البحث العلمى أن للنباتات والحيوانات استراتيجيات نفعية حذرة، فنراها لا تهدر كل مُدخرها فى مواجهة أوضاع ذات تحسن ظاهرى. وهناك - رابعاً - وجود عادات غذائية مرنة ونفعية. وتأتى السمة الخامسة والأخيرة وهى الحراك المكانى. وكل تلك السمات تُزيد من قدرة النظم

الايكولوجية ككل على استعادة قواها وحيويتها.

ولكن فى مقابل ذلك هناك سمات باعثة على عدم الاستقرار. منها الحساسية العالية المصرة بالاحتياطى، والتي يمكنها أن تؤدي إلى دمار النبات السريع. ومنها الحساسية تجاه العناصر المعوقة والمبطنة للنمو، أعنى العناصر الجديدة المقحمة والتي ليس للنبات تجاهها رد فعل خاص والتي يمكنها أن تدمر النظام كله. إن الإنتاجية والكتلة الحيوية منخفضة الكثافة تصبحان مشكلة فى عملية الاتصال بالنظم الإيكولوجية الأعلى إنتاجية (المناطق المروية على سبيل المثال)، وفى النهاية الحساسية هناك تجاه تآكل سطح التربة تبعاً لضالة الغطاء النباتى. على مستوى النظرى يمكننا فهم « الاستقرار » بطريقة حدسية، بوصفه مجموعة سمات خاصة بنسق، تؤدي إلى التقليل من تأثير عدم قابلية الارتداد ومدى ومدة التغيرات الحادثة داخل هذا النسق، والناجمة عن تغيرات خارجية أو « الاضطرابات ». ولكن هناك عدداً كبيراً من العوامل التى يجب تعيينها من أجل التعامل مع هذا الموضوع.

فما هو المقياس الزمنى Time Scale للاضطرابات والاستجابات المحال إليه؟ والاستقرار ضد أى نمط من الاضطرابات؟. مناخية، بيولوجية، جيومورفية geomorphic، أم محدثة من قبل الإنسان؟ وكيف تحدث التغيرات : فجأة أم بالتدريج؟ وهناك طريقة هامة، مفيدة لتناول هذا، وهى تعريف الاستقرار ليس بوصفه القدرة على تقليل التقلبات Fluctuations عددياً، بل القدرة على النهوض من جديد فى أعقاب التقلبات واسعة النطاق. إن مفاهيم هوللينج Holling (1973) حول الاستقرار وخاصة المرونة Resilience Point تشير إلى هذا الاتجاه. يحيلنا « الإستقرار » إلى مدة ومدى التقلبات الكمية من حول نقطة التوازن. بينما تحيلنا « المرونة » إلى احتمالية التغيرات الكيفية : التحولات من مجال جذب إلى مجال جذب آخر، انقراض الأنواع وتغيرات العلاقات داخل النظم. ويظهر هو للينج أن النظم، قد تكون مستقرة لكنها غير مرنة، أو غير مستقرة لكنها مرنة.

٣-٢ - التأثير الإنساني :

يطرح التحليل السابق سؤالاً هاماً مضمونه : كيف يمكن للأهالي أن يؤثرُوا على استقرار مثل تلك النظم الايكولوجية؟ مثلها في ذلك مثل النباتات، تمتلك الحيوانات المختلفة التي يربىها الأهالي في المناطق القاحلة خصائص تكيفية.

إن الحيوانات مثل الجمال والأغنام والأبقار يمكنها الحياة في مثل هذه المناطق، لكنها تمتلك مقدرة متباينة على احتمال تلك الأوضاع القاسية. هكذا تسود حيوانات مثل الماعز والجمال في أغلب الأراضي القاحلة. إن الماعز بمعدلات دورانها Turnover Rates العالية تسود، بينما الجمال بإنتاجيتها المنخفضة أقل كثيراً في عددها. وإذا اتجهنا جنوباً سنجد أنماطاً أخرى من الحيوانات آخذة في التزايد، وذلك بالتوافق مع وجود ظروف أكثر مطراً ورطوبة. إن المتطلبات الإيكولوجية (البيئات الملائمة Niches) لكل نمط من الحيوانات تختلف فيما بينها. الجمال من الماشية الجالحة Browseris، أى الماشية التي ترعى أوراق وغصون وغصينات الأشجار والشجيرات بينما الأغنام والأبقار من الماشية الكالنة grazer، زى الماشية التي ترعى الأعشاب والحشائش في حين أن الحمير والماعز يمكنهما ممارسة الطريقتين معاً. وتتجه الماشية والحمير والماعز والأغنام جميعها نحو الحصول على أكثر الأغذية Diets تنوعاً خلال الفترات المطيرة Wet والفترات الجافة المبكرة. ومن جانب آخر تُظهر لنا الجمال اتجاهها نقيضاً للاتجاه السابق، إذ إن غذاءهم أكثر تبايناً خلال الفصول الجافة المتأخرة، من واقع أن ارتفاع قامة الجمال يمكنها من الوصول إلى مصادر غذائية غير متاحة للحيوانات الأخرى الصغيرة. (Vetaas and Kolding, 1991 : 7)

ويمكن لنا توسيع النمط السابق واستخدامه في تحليل تفاعل النبات والحيوان . وهذا مفيد لأن الحشائش النجيلية قد طورت غطاءً للنمو فريداً من نوعه، مكنها من الاستمرار في النمو خلال فترات الرعى الكثيف. ففي ظل ظروف الرعى الدائم للحشائش تمتلك الحشائش ميزة، مصدرها أن في حالة غياب الحيوانات المغذاة بالأعشاب Grazers تفقد الحشائش قدرتها التنافسية، ويمكن حدوث تحول صوب النمو الشجري. هذه العملية قد قُسرَت غالباً كنتيجة

للإفراط فى ممارسة الماشية فى رعى الحشائش Overgrazing الحيوانات، ولكنها فى الواقع يُمكن أن تكون نتيجة الرعى القليل وليس المفرط. وعلى نحو مماثل يُمكن أن يتم رعى Browsing الأشجار والشجيرات Bushes بأساليب مُفيدة لنموها، أو يُمكن على العكس الإفراط فى رعيها. وفى هذه الحالة يجب أن ننظر بمزيد من التفصيل إلى التفاعل النباتى - الحيوانى الخاص. ولكن فى إطار المجتمع الرعوى يجب أن يحتوى هذا التفاعل على الإنسان، حيث إن الرعاة بالتأكيد يؤثرون على تلك العملية من خلال استراتيجيات الرعى المتبعة، ومن خلال معرفتهم وأفكارهم حول مناطق الغذاء grazing الجيدة فى مقابل المناطق الرديئة، علاوة على عوامل أخرى، ونعنى بكل ذلك : مجمل الحلول السلوكية التى يتبعها الرعاة.

ومع التغيرية Variability العالية فى المناطق الجافة، فإن استراتيجيات الهجرة الرعوية، واستراتيجيات الحفاظ على مجموعة متنوعة من الحيوانات علاوة على تقسيمها حسب نمط الحيوان وعمره وجنسه وإنتاجيته، يمكن أيضاً رؤيتها كاستجابات تكيفية مباشرة. إلا أن نجاح مثل تلك الاستراتيجيات يعتمد أيضاً على أنماط أخرى من العوامل الإنسانية، مثل نظام تملك الأرض Land Tenure الخاص الذى يُمكن الرعاة من الوصول إلى أنماط مختلفة من الموارد، ومثل إمكانية توزيع العمل على أنماط مختلفة من الأنشطة، ومثل توفر مهارات ومعلومات داخل المجتمع يمكن الاعتماد عليها فى عملية اتخاذ القرار.

وهناك مقياس أساسى لعمل النظام الرعوى هو العلاقة بين قدرة capacity المنطقة على توفير الغذاء والعمليات الديموجرافية وأعنى بذلك : معدل النمو الإنسانى والحيوانى. والمفاهيم العامة فى هذا الصدد : القدرة على توفير الغذاء Carrying Capacity، معدلات التكاثر. Reproduction Rates. إن القدرة الإيكولوجية على توفير الغذاء يمكن اكتشافها عن طريق القياس الكمية للعمليات الطبيعية المرتبطة بتكاثر الحياة النباتية الطبيعية (التغيرات الفصلية، معدل سقوط الأمطار، الجريان السطحي Runoff، المياه الأرضية، وعوامل أخرى)، والضغط الممكن اكتشافه من خلال القياس الكمية لأعداد الحيوانات (أنماط

الحيوانات، معدلات تكاثر مختلف أنماط الحيوانات، سن الولادة الأولى، فترة الحمل). وبالإضافة إلى مثل تلك العوامل الداخلية، نجد أن معدل التكاثر يتأثر أيضاً بالتباين الفصلي في إمكانية الوصول إلى المرعى والماء وفترات الجفاف والأمراض، علاوة على الإدارة الإنسانية. وإحدى المسائل التطبيقية الأساسية هنا هي إذا ما كان معدل الرعى قد تخطى معدل القدرة على توفير الغذاء، وإذا ما كان هناك نوع من التوازن بينهما، أم إن معدل الرعى أقل من معدل القدرة على توفير الغذاء.

إلا أن تلك المشكلة ينبغي أن تُناقش على أساس فهم العوامل الأساسية المؤثرة على أشكال الحياة والتكيف في المناطق القاحلة. (Ibid :14) وأحد الآراء المطروحة حول الرعى يصوره كنظام ضعيف التكيف Maladaptive ومدمر Destructive يتجه صوب تخطى قدرة البيئة على توفير الغذاء. إن الإنتاجية المنخفضة للمجال الطبيعي Range، متداخلة مع الإفراط في الرعى، ينتج عنهما ظاهرة التصحر. وفي هذا الإطار يتواجد اعتقاد أن إصلاح الوضع لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تخفيض مستوى استغلال البيئة، ولكن واقع الأمر أن الابتعاد عن ظاهرة إفراط الرعى ليس من شأنه أن يؤدي بالضرورة إلى عودة الحياة النباتية من جديد إلى وضعها الطبيعي. وإحدى المشاكل هنا هي أن مفاهيم الجفاف، الإفراط في الرعى والتصحر والمقدرة على توفير الغذاء، تمثل مفاهيم نسبية، وتقوم على نظرية توازن تنظمها ضوابط Contrals تغذية استرجاعية (الافتراض الوظيفي). وفي ظل افتراضات كهذه يجد الفرد نفسه مقادراً إلى نتيجة مضمونها أن التكيف الداخلي للنظام (على سبيل المثال : ضغط الرعى) يمكنه تصحيح اختلالات التوازن. لكننا نجد أن أحدث الأبحاث (Noy - Meir, 1973, Ellis and Swift, 1988) توضح لنا دور المحركات Drivers الخارجية مثل المطر، بوصفها ميكانيزمات ضبط Mechanism Control داخل النظام. والحال أن ضوابط التغذية الاسترجاعية السيبرناطيقية Cybernetic Feed Back Controls سوف تقل أهميتها داخل مثل هذا السياق. وفي الحالة الثانية نجد أن الاستمرار يعتمد على التكيف مع التغيرات البيئية، كما يُفسر البقاء بواسطة الاستراتيجيات النفعية. ومثل هذا النمط من المواقف يجعل فكرة الناتج الأعظم المستديم فكرة غير ملائمة. وهكذا فإن الاختيار

(الاستمرار) الهادفة تحقيق ناتج دائم، والإدارة القائمة على المرونة التي تقبل التقلبات في الناتج لكنها تستهدف تحقيق احتواء طويل المدى داخل حدود معينة من خلال استخدام أنظمة المرونة الطبيعية.

٣-٣ - السياق الأوسع : الأزمة الرعوية

في منطقة شرق أفريقيا.

تمحور المنظور المطروح أعلاه من حول علاقة الإنسان- الأرض. وكانت بؤرة الرؤية تناول العلاقات الداخلية المباشرة، بين البيئة الطبيعية والتكيف الانساني الذي يعتمد مباشرة على تلك البيئة الخاصة. إلا إننا نعرف أن الرعى المعاصر في أفريقيا الشرقية قد تأثر أيضاً بعناصر تقع خارج نطاق العناصر التي ناقشناها أعلاه. فلقد مارست الأزمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والايكولوجية الأفريقية العامة تأثيرها العميق على جماعات الرعاة الأفارقة، الذين أضحوا خاضعين الآن لقوى خارجية تمتلك مزيداً من التأثير على النظم الايكولوجية وتجعل أنظمة الانتاج المحلي ذات قابلية عالية للتدهور. ويحتاج فهم هذه الأزمة إلى منظور يقوم على الأسباب الاجتماعية- الاقتصادية الواسعة، في سياق ارتباطها مع عوامل مثل النمو السكاني والمأزق الزراعي ودمج الاقتصادات الرعوية في اقتصاد السوق، وحالة عدم الأمن العامة الناتجة عن الحروب والصراعات الأهلية، والسياسات القومية والدولية الخاطئة، هذا بالإضافة إلى دور تلك العوامل المرتبطة بالمناخ والايكولوجيا. ولقد قادت تلك العمليات إلى الاستقرار والتحضر، وتحلل الثقافات التقليدية، وتحولات في العلاقة بين الجنسين، وتدهور الموارد ، وفي النهاية الضعف المتزايد في قدرة الجماعات على مواجهة الضغوط الاقتصادية والايكولوجية.

وبدلاً من القبول العام لهذا الوضع المعقد، نجد أن تاريخ التخطيط والاتصال بين السلطات العامة والرعاة في شرق أفريقيا، قد عانى من العديد من أخطاء الفهم، علاوة على سياسات تهميش واعية بدرجة أو أخرى تقوم على عدة افتراضات مبسطة. وأكثر تلك الافتراضات شيوعاً نجدها في تلك التعميمات المباشرة التي تلقى على كاهل الرعاة مسئولية التصحر،

وتتهمهم بإدارة قطعانهم وفقاً لقواعد اقتصادية غير عقلانية، وبالركود والتأخر التقني، وبالتجوال داخل طبيعة مدمرة، وبالانتماء إلى بني اجتماعية وثقافية محافظة، وباختصار تتهمهم بكونهم بصفة عامة مناهضين للتطور وغير تقدميين.

وعلى نحو مماثل حاولت الدول التحكم في الرعاة، رافضة لنمط حياتهم، ومجبرة لهم على الانضواء في إطار بني إدارية تتسم بالصرامة، فارضة عليهم هويات قومية. وانتهت مثل تلك الأفكار إلى تدخلات ضارة، سواء من جانب الحكومات أو من جانب الجهات المانحة. فالبرامج التنموية الضعيفة تقنياً، وغياب فهم الأنظمة الاجتماعية، والإطار السياسي - الإداري غير الملتم، جميعها تمثل ظواهر متواجدة منتشرة. ولقد فُسر غياب التعاون من قبل الرعاة، بوصفه تعبيراً عن ميلهم لمقاومة التغيير ونزعتهم المحافظة المتأصلة. والواقع أن الرعاة أنفسهم، كثيراً ما جاءت استجاباتهم لتلك التطورات، عبر مزيج من الشك والمقاومة والعنف. وإذا بحثنا عن تفسير للظاهرة، سنجد في كون الحكومات لم تسع لالتماس هذا التعاون منهم، بل لجأت غالباً إلى فرضه عليهم.

وفي نفس الوقت عرفت المجتمعات الرعوية تغيرات وتحولات ضخمة عبر اتصالها وتفاعلها مع أبنية الدولة. إن كلمات مثل : الصحة الحيوانية والسياسات المائية ومخططات الاستقرار وإصلاح ملكية الأرض، تحيلنا إلى السياسات العامة التي أدت إلى تغيرات عميقة في عمليات التكيف الرعوي. ولكن لا يمكننا القول إن كل تلك السياسات كانت ضارة بالرعي الأفريقي، ولا أن كل الرعاة قد رفضوا المشاركة فيها كلها.

ولكن تاريخ التطور الرعوي في أفريقيا الشرقية لا يمكن أن يكون فقط حصيلة لأحد مؤثرات السياسة العامة سواء كانت نتائج هذا المؤثر مستهدفة أم كانت غير مستهدفة. ومن هنا فإننا سوف ننتهج الوجهة الخاطئة إذا نظرنا إلى رعاة شرق أفريقيا، بوصفهم مجتمعات منعزلة، وليسوا سوى ضحايا للسياسات العامة، ويمثلون «ماضياً» وينسحبون من المجالات العامة. والأصح أن ندرك الرعاة في صورتهم الديناميكية، يتابعون مصالحهم ويساهمون في الحياة والمجالات العامة عندما يرون وجود فائدة مرجوة، وينسحبون لحظة شعورهم بالتهديدات.

ومن المؤكد أن هناك اتجاهًا عام واضحًا يشير إلى وجود الرعاية هناك عند النهاية الخاسرة لتلك التطورات. ولكن لا يمكن تصور المسألة كما لو كانت مباراة يتأثر فيها كل الرعاية بشكل متماثل. ومن جهة أخرى لم يكن الرعاية جميعهم متساوين في الماضي. والعكس هو الصحيح. ذلك أن المجتمعات الرعوية تميزت في كل الأوقات باللامساواة، على الرغم من الايديولوجيا المساواتية. ولقد نمت وتطورت تلك اللامساواة تاريخيا، انطلاقاً من قلب الديناميات الداخلية للمجتمع الرعوى نفسه. واليوم نرى تلك الديناميات الداخلية تتفاعل مع التفاوت في إمكانيات بين الرعاية في الوصول إلى الموارد الخارجية. وهكذا غير المساهمة في المجالات العامة، تمكنت جماعات معينة من نخب الرعاية الاجتماعية أن تتقدم وتُحسن من مواقعها الاجتماعية، سواء داخل البناء الاجتماعي العام أو داخل مجتمعاتها الرعوية الخاصة. وبالنسبة للشرائح الاجتماعية الأفقر من الرعاية سنجد أن مثل تلك الروابط مع العالم الخارجي، سواء من خلال السياسة أو عبر توسط السوق، كان لها تأثير من نمط آخر. فبدلاً من الاستفادة من تلك الروابط، وجدوا أنفسهم في وضع مزدوج متناقض. في ظلّه أصبحوا أكثر اعتماداً على السوق من أجل بقائهم واستمرارهم، لكنهم في الوقت نفسه أصبحوا يحتلون موقعاً هامشياً داخل ذات النظام.

إن تأثير هذا الموقع البنيوي يزداد مأساوية في أزمنة الأزمات وعلى الأخص في فترات القحط والمجاعة. ففي خلال تلك الفترات يتلقى الرعاية ضربات قاسية، مع تطور الأسعار في السوق، ومع هبوط أسعار الحيوانات وارتفاع أسعار الحبوب. وفي أحيان كثيرة نجد أن نمط العلاقات التجارية هذا، وليس تأثير الجفاف، هو الذي يؤدي إلى خسارة الرعاية لقطعانهم، تحت تأثير نسب التبادل التجاري غير الملائمة. ومما يدعول للسخرية أن جماعات الرعاية الأكثر ثراءً يمكن أن تسعى لانتهاز الموقف وتحقيق الكسب من ورائه، فيقومون بشراء الحيوانات كما هو شأن التجار ورجال الخدمة المدنية. هكذا يصبح «الخاسرون» و «الرابعون» فئتين متميزتين.

ولهذا لا يمكن القول إن مآزق الرعاية الأفارقة يعتمد فحسب على حالة المجال الطبيعي الذي يعيشون فيه، وعلى نوعية الحيوانات التي يقومون بتربيتها، والأصح أنه يعتمد أيضاً على

سلسلة من الديناميات التى تتخطى إلى مدى بعيد حدود الجماعات الرعوية ذاتها. ولكن فى الوقت نفسه فإن العوامل المحلية، المجال الطبيعى والحيوانات على السواء، يشكلون مقدمات هامة من أجل استمرارية الرعى بوصفه نمط تكيف خاصاً. ولهذا فإن التحدى الذى نواجهه هو رؤية العلاقات المتبادلة، فيما بين العوامل المحلية والأنماط المختلفة للعوامل الخارجية، والتى تساهم معا فى تشكيل الواقع المعاصر للرعاة الأفارقة.

٤ - تحديات نظرية

هناك مهمة ثالثة هامة وأخيرة، مضمونها طرح بعض الملاحظات حول القضايا النظرية، ذات الصلة الوثيقة بالموضوعات المطروحة فى الدراسات . والمهمة هى صياغة المفاهيم الخاصة بالعمليات المرتبطة بما يلى : حالة البيئة الطبيعية فى المنطقة، التكيف الرعوى - الزراعى، مشاكل القابلية للبقاء Viability التى يواجهها البشر الممارسون لعملية التكيف، ويضاف إلى ما سبق القضايا ذات الصلة بالوضع الثقافى - الاجتماعى، وفى النهاية التكيف الرعوى - الزراعى داخل المحيط الأوسع ذى العوامل الإقليمية والقومية والدولية المؤثرة على النظام موضع التحليل. وهناك مهمة تحليلية هامة هى تحديد المستويات التى نريد أن نركز عليها بؤرة رؤيتنا، وهذه المستويات هى : تحديد الافتراضات حول العلاقات التى تتضمن رابطة مباشرة بين البيئة الطبيعية والتكيف الإنسانى، علاوة على أنماط أخرى من العلاقات ليست مرتبطة مباشرة بالمستوى السابق. وهكذا تصبح المشكلة الأساسية هى أن ننظر إلى التغير الإيكولوجى فى الزمان والمكان.

إن واقعة وجود تخصصات علمية مختلفة تتعامل مع أنماط مختلفة من المادة العلمية ولديها منظورات مختلفة بشأن التنمية، تُشكل نقطة انطلاق هامة من أجل مناقشات عبر تخصصية Interdisciplinary داخل أى مشروع بحثى. وعلى مستوى عام ترتبط مثل هذه الحوارات بالحوارات الكلاسيكية حول العلاقة بين الطبيعة والثقافة. وهناك تحدٍ ثان هو التعامل مع معلومات تتناول مستويات متباينة التدرج. إن عمليات التغير ذات خصوصية

محلية، وذلك بمعنى أنها تُظهر نفسها فى مناطق خاصة وبالتالي يتعين دراستها تجريبياً هناك. ولكن هناك أيضاً عمليات وديناميات غير محلية يتعين علينا دراستها. فالأسواق والنظم السياسية والإدارية تشكل مصدراً للديناميات، التى تشكل من خلال أساليب هامة - كوابح بالنسبة للسكان المحليين. إنهم يدفعون الضرائب ويتاجرون ويمارسون هجرة العمل وغير ذلك، ولهذا يصبحون مساهمين فى عمليات تغير أوسع تُدعى «التجير» - Commercialization «التحديث» Modernization ينتج عنها أنماط جديدة من التمايزات. يواجه أى برنامج عبر تخصصى تحدياً كبيراً، هو اكتشاف الأساليب التى يمكنها أن تتقاطع عبر التخصصات العلمية، والتى يمكنها أن تُسهل فهم إقليم خاص بوصفه اهتماماً متنامياً، وبالتالي تقوم بتحسين الأفكار المتناثرة والقطاعية.

وفيما يلى محاولة لمعالجة بعض للقضايا النظرية، ذات الصلة بالقضايا الكبرى أو الكلية Macro والصغرى أو الجزئية Micro ، سعياً للتحليل المتكامل للمستويات متباينة التدرج، ومن خلال منظور ايكولوجى إنسانى وفى إطار هدف نهائي هو معالجة مسألة التكيف.

٤-١ - التكيف والتحليل النظمى

تشكل القضية التالية موضوعاً كبيراً، سواء داخل العلوم الطبيعية أو العلوم الاجتماعية، يتعامل مع الأنظمة البيولوجية والايكولوجيا والتكيف الإنسانى والايكولوجيا الثقافية .. الخ. لقد بُذلت محاولات عديدة من أجل فهم هذا التفاعل بين الإنسان والطبيعة، كما اقترحت مفاهيم كثيرة من أجل تطوير هذا الفهم، وعلى الأخص : التكيف Adaptation والتحليل النظمى System Analysis . يعنى مفهوم التكيف علاقة بين سكان معينين وبيئتهم. وفى البيولوجيا - حيث أنشئ المفهوم - يشير إلى العمليات التى من خلالها يمكن لحيوان أو نبات أن يصبح متوافقاً مع بيئته. نقرأ فى دائرة المعارف البريطانية - بشأن تعريف التكيف الحيوانى والنباتى - ما يلى : « وحتى أصغر الكائنات الحية يجب أن تتكيف من خلال تنوعة واسعة من الأساليب، فى بنيتها وتكوينها الفسيولوجى وتكوينها الوراثى، وفى تنقلها

وتشتتها، وفي أساليبها المتبعة في الدفاع والهجوم، وفي تناسلها وتطورها، بالإضافة إلى جوانب أخرى» (Vol.1:89).

وهناك منظور مشابه نجده أيضاً في استخدام المفهوم في إطار المجتمع الإنساني. يركز أحد التقاليد على دراسة المجتمعات صغيرة الحجم Small Scale والقبلية، ذات الصلة المباشرة بالطبيعة. والتشديد الأساسي هنا يدور حول الكيفية التي تتواجد بها تلك الجماعات في توازن تزامني شبه استاتيكي Synchronic Homeostatic Equilibrium. وفي تكافل-Symbiosis إن الاقتراب الحميم من الإيكولوجيا البيولوجية (انظر على سبيل المثال (Odum,1971) قد جعل تلك الدراسات تشترك في عدد من الافتراضات على الرغم من تبايناتها الداخلية. فهي جميعها ترى التنظيم الاجتماعي لسكان معينين وثقافتهم بوصفها ميكانيزمات وظيفية تكيفية، تسمح لهؤلاء السكان باستغلال بيئتهم دونما تخطٍ لقدرتها على توفير الغذاء. وإذا حدث وتم تخطي تلك القدرة فإن الاستجابة سوف تكون تكيفاً غير ملائم Maladaption الذي يمكن أن يتضمن تغيراً تكيفياً. وداخل تلك التناولات يُعتقد أن أفراد القسم الإنساني من سكان البيئة يؤدون وظيفة داخل النظم الإيكولوجية مثل غيرهم من سكان البيئة من غير البشر، وأن التفاعل بين مختلف أنواع السكان من البشر-Human Populations يشبه التفاعل بين الأنواع المختلفة Different Species داخل النظم الإيكولوجية.

وتشكل تلك المساهمات اتجاهات مميزة من خلال استخدامها لمفاهيم مأخوذة عن مجال البيولوجيا، ونموذج ذلك مفهوم النظام الإيكولوجي أي : الجماعة الحيوية الكلية Whole Biotic Community داخل منطقة معينة بالإضافة إلى بيئتها غير الحيوية (Desh mukh,1986:5) وبيئتها الملائمة Niche . هذا المفهوم الذي يربط معاً الأطر المختلفة للأوضاع المؤثرة على قدرة سكان معينين على البقاء والتكاثر. وهناك آخرون يطرحون أن هناك حدوداً للمدى الذي يمكن أن يتم فيه احتواء الإنسان داخل تلك المعادلة. والمقتطفات التالية المأخوذة من مناقشة اليونيسكو المعروفة جيداً باسم «برنامج الإنسان والمجال الحيوي» MAB، يمكنها أن تُثير وتوضح لنا تلك النقطة : «لا تنحصر الاستخدامات الإنسانية للبيئة

داخل النظم الإيكولوجية. فالنظم الاقتصادية منظمة بشكل خاص، من حول تبادل المادة والطاقة وحتى البشر، فيما بين النظم الإيكولوجية التى تتقاطع معها، وذلك من أجل الانتفاع من متمات Complementaries ومتناقضات المناطق الإيكولوجية المختلفة»

(di Castri,1976:245)

وفيما يلى مقتطف ثان : «يُمثل مفهوم نظام الاستخدام الإنسانى محاولة لتطبيق الفكرة السابقة، فهذا المفهوم يقوم بشكل واضح بإدخال الإنسان فى عملية استخدام الموارد، ولكننا هنا سنواجه مشكلة اختيار المستوى الذى نقوم بالتركيز عليه: جماعة اجتماعية أم جماعة مكانية أم قبيلة أم أسرة معيشية أم فرد (رجال فى مواجهة نساء) الخ» (Vayda,1983)

ونحن نشعر بأهمية تلك التعديلات من واقع أنها تقودنا إلى عدد من المشاكل المرتبطة بالاستخدام الضيق للمفاهيم البيولوجية فى فهم المجتمع. وسوف نلقى الضوء فيما يلى على بعض تلك المشاكل.

أولاً : ليس من الضروري أن يتسم كل من التنظيم الاجتماعى ونظام تملك الأراضى بالسمة التكيفية . والصحيح إنه بدلاً من رؤية تلك المستويات الاجتماعية - الثقافية بوصفها ميكانيزمات تكيف تحفظ توازن المجتمع مع موارده، يجب علينا رؤيتها كنظم متكاملة فى حد ذاتها، وذات ديناميات لا ترتبط بالضرورة بعملية إعادة إنتاج المجتمع داخل بيئة طبيعية.

ثانياً : لا تُقيد الجماعات المتكيفة بواسطة الطاقة المتاحة محلياً فقط. إن الطاقة Energy المتاحة هى التى تعين النمو السكانى والتعدد الاجتماعى. ومن المحتمل أن هذا صحيح على المستوى التطورى العام، ولكن تشابك الجماعات المحلية مع نظم أوسع يجعل تلك الحجة قابلة للجدال. فالجماعات المحلية اليوم تشكل جزءاً من الدولة القومية ونظماً اقتصادية وسياسية أوسع.. الخ. وإحدى النتائج المترتبة على ذلك هى أن جزءاً متزايداً من السكان لا يشارك مباشرة فى الإنتاج المحلى، وحياتهم لا تتأثر مباشرة باستخدام الموارد وعوامل مثل نظام تملك الأراضى أو الدورة السنوية للأنشطة الزراعية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية نجد أن الاهالى

المنتمين إلى الجماعات المحلية يساهمون في تلك الأنظمة الأوسع، وبالتالي يجلبون دخولاً وموارد من تلك الأنظمة إلى أنظمتهم المحلية. والكثير من الجماعات القاطنة في مناطق مختلفة، تشكل جزءاً من الأنظمة الأيكولوجية الانسانية العامة، من واقع إنها بطريقة أو بأخرى تستهلك منتجات تحويلات الطاقة. كيف يمكننا حينئذ أن نُظهر أبعاد تفاعل المتغير الرئيسى وهو النظام الاجتماعى بكل عناصره، أى : الحاجات الإنسانية والمهارات والسكان الخ، مع التقنيات المعيشية Subsistence Techniques؟

ثالثاً : ومن أجل حل تلك المشكلة ليس من الكافى أن نتوافر على تناول السكان المحليين بوصفهم وحدة الدراسة. وبالضرورة يجب علينا أن نطور أساليب تحليل، توضح لنا عمل العمليات فوق المحلية، وأيضاً التمايزات الداخلية الوليدة للنظم المحلية. إن مثل تلك التمايزات الداخلية تظهر لنا أن التكيف ليس عملية جماعية يتبنى فيها الجميع أهدافاً واحدة. فهناك دوماً صراعات داخلية التى تمنع بدورها ديناميات للعملية التكيفية.

رابعاً : تقودنا المسألة الثالثة إلى مسألة رابعة ترتبط بالمدى الزمنى. Time- Scale يمكن لتحليل مثل تلك العمليات الأوسع، أن يُثبت صحة أسلوب جيد لتجسير الفجوة داخل تلك الدراسات بين البعدين التاليين، تحليلها ذو المدى الزمنى القصير لسكان محليين فى حالة توازن شبه استاتيكي، والتطور العام طويل المدى لأشكال تكيفية جديدة. وهكذا يمكن للدراسات التزامنية Synchronic والتطورية Diachronic أن يتم كل منهما الآخر.

إن منظور التكيف هذا ذا النهاية الأكثر انفتاحاً يعترف بالتغيرات، ولكن دون أن يفترض مسبقاً أى شئ بصدد اتجاهات التغير. وعلاوة على ذلك لا يؤكد هذا المنظور أن اتجاه التغير قد تحدد بواسطة منطق المحافظة على نظم معينة. وبالفعل فإن محاولة إثبات صحة فكرة، أن الأهالى يجب أن تتواجد بالقرب من مستويات قدرة البيئة على توفير الغذاء أو فى موقع أدنى من هذه القدرة، وإلا سوف يحدث تغير تكيفى، هى فكرة لا تؤكد صحتها وبوضوح تطورات الرعاة والمزارعين الأفارقة. فلا فكرة القدرة الثابتة على توفير الغذاء، ولا حجة ضرورة حدوث

تغير في حالة تخطى مستويات تلك القدرة، يمكن الموافقة عليهما. وهاكم أحد الأمثلة :
يستمر الرعاية على ذات ممارساتهم التكيفية القديمة، ولفترة طويلة بعد أن اتضح أمامهم
نتائجها المدمرة على الطبيعة، وهكذا نراهم يستمرون في زراعة أرض تزداد قشرتها تحولا.

٤-٢ - التكيف الإنساني بوصفه عملية :

من أجل حل بعض المشاكل السابقة، من الضروري الوصول إلى منظورات بديلة لدراسة
التكيف، ننظر جميعها إلى التكيف فقط بوصفه عملية Process وتركز على ميكانزمات
التغير. ويتضمن هذا تحولا من التركيز على التكيف الجماعي مع البيئة الطبيعية، إلى التركيز
على كيفية تكون الاستراتيجيات التكيفية الفردية داخل إطار من الكوابح المختلفة، لا تُشكل
البيئة الطبيعية سوى واحد منها. أما أنماط الكوابح الأخرى فنجدها داخل النظام الاقتصادي
أو السياسي، والفرص والكوابح المتلازمة التي نجدها داخلهما. إن بؤرة التركيز هنا تتجه
صوب عملية صنع القرار. ولكن السياقات المختلفة للقرار ليست مُعطاة سلفاً. ولهذا من
الضروري أن نفحص كيفية اشتغالها. وقد يقتضى هذا ضمنا تبني غط تحليل «الاقتصاد
السياسي»، الذي يمكن للفرد من خلاله اكتشاف مصادر عمل تلك الكوابح. إن الأهالي
بفئاتهم المختلفة، يستهدفون أهدافاً مختلفة في تبنيتهم لاختياراتهم التكيفية، وينطلقون من
مواقف استراتيجية مختلفة في سعيهم للوصول إلى تلك الأهداف. وبالإضافة إلى ما سبق
يعنى هذا إمكانية دمج الصراعات الناتجة عن ذلك في حيز المجالات الأخرى، وأعنى بذلك
تلك المجالات المرتبطة بالبيئة المحلية المباشرة بوصفها عنصراً في التحليل الإيكولوجي. وعبر
الربط بين السلوك والبيئة من خلال هذا الفهم الواسع، يمكننا التحرر من القيود التي تُفرضها
علينا الافتراضات الخاصة بمفهوم حفظ التوازن.

ترتبط مسألة الاختلافات بين استراتيجيات الأفراد التكيفية والتكيف على مستوى
الجماعة بمسألة العقلانية. يمكننا دائماً خلال العمل الميداني اكتشاف العقلانية الفردية
لاستراتيجيات تكيفية معينة، اعتماداً على المهارات والأهداف والمعلومات الخاصة بفاعل

مُفترض. وهكذا يمكن للتكيف الفردي أن يكون عقلانياً وتكيفياً. ولكن من جانب آخر وعلى مستوى الجماعة نجد أن التأثير المتراكم لكل الفاعلين المتابعين لمثل تلك الاستراتيجيات، يمكن أن يكون تأثيراً ذا طبيعة تكيفية قاصرة. والواقع أن تحقق تلك الإمكانية أو عدم تحققها، هو أمر يعتمد على ميكانزمات التغذية الاسترجاعية للنظم. فتلك الميكانزمات يمكنها أن تمتلك تغذية استرجاعية إيجابية أو تغذية استرجاعية سلبية. يمكن للموقف الأول أن يصف وذلك على سبيل المثال، حالة مجتمع أفريقي رعى ما نجد فيه أن نظام تملك الأرض الجماعى يقوم بربط الأهالى بالأرض، وبالتالي يؤدي إلى ضغط متزايد يخلق بدوره مشاكل جماعية خارج نطاق كل الاستراتيجيات الفردية. أما التغذية الاسترجاعية الإيجابية فسوف تكون نظاماً، نجد فيه ميكانزماً شبه ثيرومستاتى* Thermostatlike Mechanism يعمل على حفظ التوازن داخل النظام.

ويجب ألا يؤخذ النقاش السابق كتعبير عن تراجعنا إلى نموذج إيكولوجى صرف. فكما سبق لنا أن طرحنا، فإن الأطر أو السياقات التى تعمل داخلها تلك العمليات التكيفية، هى بدورها من صنع البشر، ويتعين دراستها من خلال شروطها الخاصة. ويمكن للدراسات ذات الوجهة التاريخية (على سبيل المثال : Anderson and. Johnson,eds,1988) أن تُظهر لنا، كيف جرى توزيع الأرض بين الجماعات، أو كيف كانت تُنتزع منها من أجل الأهداف التنموية. وكان من شأن السياسات القومية التنموية، والسياسات القومية تجاه البدو والفلاحين، أن توفر أطراً لمثل تلك الإجراءات. وهكذا فإن بؤرتنا الرئيسية يجب ألا تكون التكيف فى حد ذاته per se بل يتعين أن تتجه إلى الوقائع الاقتصادية والسياسية والتاريخية. وبعض تلك الوقائع تشير إلى استغلال الأهالى المحليين من جانب الجماعات الوطنية أو الأجنبية. وكل ذلك من شأنه تقييد العمليات التكيفية، ويجب دمجه واستيعابه في دراسة التكيف.

وهناك وجه خاص لما سبق هو العلاقة بين الدولة والسكان. وبالنسبة للمناطق موضع

*Thermostat : أداة ميكانيكية لتنظيم الحرارة. (المترجم)

المناقشة الراهنة، فإن استغلال الدولة للأهالي لا يشكل ظاهرة جديدة. كانت لتكوينات دول السافانا القديمة في المناطق القاحلة، دائماً علاقاتها الاستغلالية بالأهالي الموجودين داخل حدودها. ولكن في مقابل هذا الوجه الاستغلالي للدولة، مارست أيضاً وبشكل شديد الوضوح وظيفة إعادة توزيع الفائض. وعلى الرغم من أن الناتج الفائض كان يجري استملاكه من الأهالي عبر دورة الاستيلاء - الإكراه Extraction/ Coercien cycle، فإن الدولة في أوقات الحاجة كانت تجد نفسها مجبرة على مساعدتهم. هكذا أقامت الدولة صوامعها ومخازنها الملكية، من أجل مساعدته الأهالي في أزمات الجفاف والمجاعة المتكررة. (Cf. Kapteijns on the Masalit State of Western Sudan) وفي محيط الدول الأفريقية المعاصرة، نجد أن وظيفة إعادة التوزيع تلك تتجه صوب الاختفاء، وأخذ الطابع الاستغلالي للدولة يزداد بروزاً وقوة. وهكذا فإن العقد الاجتماعي أساس شرعية الدولة يتجه الآن صوب التغير.

وفي النهاية يجب أن ننهي تلك المناقشة ببعض الملاحظات، تدور حول ضرورة رؤية التكيفات أيضاً بوصفها أنظمة اجتماعية - ثقافية، وكيف أن تلك الجوانب تتغير بدورها. ليس الإنتاج بالطبع محض عملية تقنية، لكنه أيضاً فعالية مُبنية اجتماعياً. Socially Constructed Activity والصادر الإنتاجية لا تزودنا فقط بالطاقة فهي أيضاً حاملات وناقلات للمعاني. وهكذا تمثل حيوانات الرعاة الأفارقة، أساس عدد من العلاقات الاجتماعية، كما ترمز لعناصر ثقافية هامة ترتبط بأصل الكون ونواميسه والهويات الذاتية. وهناك جوانب مماثلة، يمكن اكتشافها لدى المزارعين المستقرين، ترتبط بالأرض والمحاصيل. وهكذا يجب أن تُدمج الجوانب النفعية للعملية التكيفية، مع الوعي أن نفس العملية تمثل في الوقت نفسه حاملاً لثقافة، وهو ما يعني أن التغير التكيفي هو أيضاً بدرجات مختلفة تغير اجتماعي - ثقافي .

وهناك جانب هام لما سبق، مضمونه أن الجماعات المحلية حينما تكون أكثر تمفصلاً بشكل مباشر مع جماعات أخرى داخل أنظمة أوسع، تدخل أيضاً في عوالم اجتماعية ثقافية مختلفة

عن عوالمها الذاتية. ويصدق هذا على الأخص داخل محيط يتسم بالتعددية الإثنية، مثل هذا المحيط الذي نواجهه فى الأراضى القاحلة الأفريقية. إن معرفة تلك الأنظمة الأوسع مسألة ضرورية من أجل أن نكون «تكيفيين»، والمعرفة هنا لا تقتصر على المعرفة الإيكولوجية. ولكن المعرفة بتلك النظم الأوسع يمكن أن لا تكون متوفرة بما فيه الكفاية. كذلك وبحسب الحاجة الأهالى إلى الحد الأدنى الضرورى والمقبول اجتماعياً من وسائل العيش، لكى يساهموا فى هذا المحيط الأوسع. وهكذا لكى نكون «تكيفيين» فى هذا المحيط الأوسع، قد يعنى أيضاً أن نكون «تكيفيين» تجاه التغير الثقافى وتغيرات الهوية وأيضاً التغيرات الإثنية. وكما ناقشنا من قبل فإن مثل تلك العناصر، لا ينبغى ردها إلى مضامينها التكيفية الضيقة، بل يجب تحليلها بوصفها متغيرات مستقلة.

٤-٣ - التحليل النظمى بوصفه أداة مساعدة على الاكتشاف العلمى

إذا وضعنا النقاط السابقة فى أذهاننا، سنجد أننا لازلنا فى حاجة لنوع من دراسات النظام. ولكن يجب علينا أن نميز بين نظرية النظم العامة والتحليل النظمى، أى النظام كتعريف للواقع فى مقابل النظام كمساعد على اكتشاف الانتظامات الموجودة داخله. وإحدى الطرق المساعدة على الخروج من تلك المشكلة نجدها لدى أندريه فايدا - Andrew Vayda فى دراسته المعنونة "Progressive Contextualization" (Vayda, 1983). يطرح فايدا أن القضية ليست هى أن نحدد تلك الأنظمة بوصفها شيئاً قليلاً، ولا أن نفترض مسبقاً وجود أى مستوى مميز للدراسة، بل أن نتعامل مع هذا التحديد كأحد المكونات الأساسية لمهمة البحث ذاتها. كما إن مثل هذا النظام، سوف يختلف تبعاً لنوع المشاكل التى يتعامل معها الفرد، وبالتالي يُشكل جزءاً من إجراءات البحث نفسه.

وبناءً على ذلك من الهام أن نصف ونميز بين أنماط النظم المختلفة، وأن نربط بين تحليلات العمليات الديناميكية على مختلف المستويات. وبالنسبة للسياقات التى نجد فيها العلاقات

بين الإنسان والطبيعة أكثر وضوحاً، قد تكون هناك ضرورة للتعامل مع الجزء الإنساني من السكان بوصفه قابلاً للقياس مع الوحدات الإيكولوجية الأخرى التي يتفاعل معها. وواقعياً يمكن للاستحواذ الإنساني على الطاقة، أن يُقاس ويوصف من خلال المعايير الكمية. وفي هذا السياق فإن مفهوم السكان Population يسمح بوجود قاسم مشترك بين مستويات الإيكولوجيا الإنسانية والإيكولوجيا غير الإنسانية. إلا إنه في تلك اللحظة التي نوسع فيها منظورنا لكي يحتوى على الثقافة، علينا أن نأخذ في اعتبارنا بعض التحفظات مثل تلك التي عبر عنها فايذا Vayda ورابابورت Rappaport: «إن ميزة مثل القابلية للقياس لا يمكن تحقيقها إذا ما جعلنا الثقافات وحدات الدراسة، ذلك أن الثقافة - وذلك على عكس الجزء الإنساني من السكان - لا تتغذى على الآخرين، ولا تتقيد بإمدادات الغذاء، أو تضعف تحت تأثير المرض». (Vayda et al., 1968:494)

ولهذا عندما تناقش عناصر ثقافة ما، يجب علينا استخدام أنماط أخرى من المفاهيم بخلاف المفاهيم البيولوجية. ولا يعني هذا أن منتجات الأنشطة الإنسانية على هذا المستوى لا تؤثر على البيئة الطبيعية، بل يعنى ضرورة قيامنا بمهمة من نمط مختلف قبل أن نصل إلى استنتاجات بشأن تلك العلاقة الخاصة.

بيبلوجرافيا

- Anderson, D. and D. Johnson (eds) (1988). *The Ecology of Survival: Case Studies from Northeast African History*, Lester Crook Academic Publications, London.
- Behnke, R. I., I. Scoones and C. Kerven (eds.) (1993). *Range Ecology at Disequilibrium: New Models of Natural Variability and Pastoral Adaptation in African Savannas*, Overseas Development Institute, London.
- Bovin, and L. Manger (eds.) (1990). *Adaptive Strategies in African Arid Lands*, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala, Sweden.
- Bruce, J. (1989). "The Variety of Reform: A Review of Recent Experience With Land Reform and the Reform of Land Tenure, With Particular Reference to the African Experience", Paper presented to conference on *Human Rights in Post-apartheid South African Constitution*, Center for the Study of Human Rights, Columbia University.
- Desmukh, I. (1986). *Ecology and Tropical Biology*, Blackwell Scientific Publications.

- di Castri, F. (1976). "International, Interdisciplinary Research Ecology: Some Problems of Organization and Extension: The Case of the Man and Biosphere (MAB) Programme", *Human Ecology*, 4 (3).
- Ellis, J. (1988). "Climate, Ecosystem Dynamics and Sustainable Development in Arid East Africa", Paper presented at the *Bergen conference on Sahel problems*, Center for Development Studies, University of Bergen, Bergen.
- Ellis, J. E. and D. M. Swift (1998). "Stability of African Pastoral Ecosystems: Alternate Paradigms and Implications for Development", *Journal of Range Management*, 41 :450-459.
- Evenari, M., I. Noy-Meir and D. W. Goodall (eds.) (1985). *Ecosystems of the World, 12 A. Hot deserts and Arid Shrubland*, Amsterdam: A. Elsevier.
- Hardin, G. (1968). "The Tragedy of the Commons", *Science*, 162: 1243-1248.
- Helland, J. (1980). "Pastoralists and the Development of Pastoralism", *Bergen Occasional Papers in Social Anthropology*, no. 20.
- Holling, C. S. (1973). "Resilience and Stability of Ecological Systems", *Annual Review of Ecology and Systematics*, 4: 1-23.
- Håland, G. (1977). "Pastoral Systems of Production: The Socio-cultural Context and Some Economic and Ecological Implications", in: O'Keefe, P. and B. Wisner (eds.), *African Environment*, Special Reports, No. 5.
- Kapteijns, L. (1982). *Mahdist Faith and Sudanic Tradition: History of Dar Masalit 1870-1930*, Amsterdam: Universiteit van Amsterdam.
- O. R. Vetaas and Kolding, J. (1991). "Environmental Variability in the Sahel and Its Constraints on Animal Husbandry", *Forum for Development Studies*, 2: 215-227.
- MAB. (1977). "Map of the Distribution of Arid Regions", *Technical Notes*, 7, UNESCO, Paris.
- Manger, L. with H. Abdel Ati, S. Harir, K. Krzywinski, O. R. Vetaas (eds.) 1996. *Survival on Meagre Resources: Hadendowa Pastoralism in the Red Sea Hills*, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.
- McNaughton, S. J. (1983). "Serengeti Grassland Ecology: The Role of Composite Environmental Factors and Contingency in Community Organization", *Ecological Monographs*, 53: 291-320.
- Menaud, J. C. (1983). "The Vegetation of African Savannas", in Bourliere, F. (ed.), *Ecosystems of the World, Tropical Savanna*, vol. 13: 109-149, Amsterdam: A. Elsevier.
- Monod, T. (ed.) (1975). *Pastoralism in Tropical Africa*, 13th International Africa Seminar, Niamey, London.
- Noy-Meir, I. (1973). "Data Transformation in Ecological Ordination", in Some Advantages of Non-centering, *Journal of Ecology*, 61: 329-384.
- Noy-Meir, I. (1979/80). "Structure and Function of Desert Ecosystems", *Israel Journal of Botany*. 28: 1-19.
- Noy-Meir, I. (1985). "Desert Ecosystem Structure and Function", in Evenari, M. et al. (eds.), *Ecosystems of the World*, Amsterdam: Elsevier.
- Odum, E. P. (1971). *The Fundamentals of Ecology*, Saunders, Philadelphia.

- Ogot, B. A. (ed.) (1974). *Zamani: A Survey of East African History*, EAPH/Longman, Nairobi.
- Sandford, S. (1983). *Management of Pastoral Development in the Third World*, Overseas Development Institute, London.
- Scoones, I. (ed.) (1995). *Living With Uncertainty: New Directions in Pastoral Development in Africa*, International Institute for Environment and Development, London.
- Sen, A. (1981). *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation*, Clarendon Press, Oxford.
- UNESCO, (1975). *The Sabel Ecological Approaches to Land Use*, (MAB Technical Notes), Paris.
- UNICEF/UNSO (1992). *Pastoralists at a Crossroads: Survival and Developmental Issues in African Pastoralism*, NOPA Project, Nairobi.
- Vayda, A. (ed.) (1969). *Environment and Cultural Behavior*, Garden City, N.Y.: Natural History Press.
- Vayda, A. (1983). "Progressive Contextualization: Methods for Research in Human Ecology", *Human Ecology*, 11 (3).

عمر عبد الله عجيبي

من التكيف إلى التهميش :
الإيكولوجيا السياسية للأزمة
المعيشية بين رعاة الهدندوة
في السودان الشرقي

٣ _____

(١) تمهيد

لا يمثل الجفاف ونقص الغذاء ظاهرتين جديدتين فى منطقة حافة الصحراء فالأصح أنها ظواهر متكررة، وفى التاريخ الطبيعى للساحل الأفريقى، تتناثر إشارات كثيرة إلى حالات الجفاف والمجاعة التى شهدتها المنطقة فى الماضى (Balamoan, 1981). (Grove, 1977) ويُشكل تكرار الجفاف ونقص الغذاء مصدر الخطر الرئيسى، الذى يواجهه رعاة الهدندوة فى منطقة هضاب البحر الأحمر بالسودان الشرقى. ولأنهما قد أصبحا إحدى حقائق حياتهم اليومية، اندمج الجفاف ونقص الغذاء فى تكوين العناصر الأساسية لبنية المجتمع الهدندوى، وانعكسا على الكثير من الأنشطة العلمية والثقافية. وتتضمن تلك التأثيرات ما يلى : تربية الحيوانات المتكيفة مع الظروف المحلية، تفضيل ماهر قابل للاستهلاك على ما هو قابل للتسويق، الاعتماد على التكنولوجيا الزراعية المنقولة تاريخياً، تطوير عدد من المؤسسات الاجتماعية المعدة لمواجهة المخاطر وضمان الحد المعيشى الأدنى وهامش من الأمن، وفى النهاية مادعاء سكوت (Scotts 1976) بـ «الاقتصاد الأخلاقى» أو «أخلاقيات العيش» Subsistence Ethics وكل ذلك يقترح علينا أن الهدندوة لا يعيشون فقط فى بيئة تكونت بواسطة العمليات الطبيعية، لكنهم أيضاً يعيشون فى عالم من صنعهم وتكون كأمتداد لأفعالهم وممارساتهم، لكنه كذلك عالم لا يتسم بالثبات بل يخوض تحولات تاريخية ويخضع للتغير.

واليوم نجد مجتمع الهدندوة وقد وقع فى شرك أزمة ممتدة، نجد أكثر ظواهرها مأساوية فى تلك المجاعات المتكررة التى كان آخرها فى أوائل التسعينيات، وتراجع المقدرات على مواجهة الجفاف المتكرر، وتبنى استراتيجيات تؤدي إلى تدهور البيئة والانهيار العام لأسلوبهم الرعوى فى الحياة.

وإذا نظرنا للآزمة المؤثرة على رعاة الهدندوة والمشاكل التى يواجهونها فلن نجد تفسيراً

* ترجمة : د. صلاح أبو نار

بسيطاً لها. ولكن من المهم أن ندرك وجود قدر كبير من الاستمرارية، بين مشاكل المنتجين الريفيين السودانيين التقليديين الذين يصل عددهم إلى ١٥ مليوناً تقريباً، ومشاكل رعاية الهندوة الخاصة، هذا على الرغم من كون مشاكل الهندوة على درجة أكبر من الخطورة والكثافة. ولا يقل عن ذلك أهمية إدراك كون رعاية الهندوة كما هو الحال فى أماكن أخرى، ليسوا معزولين عن القوى السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الأوسع التي تعمل على المستويات القومية والدولية والتي تقوم بتشكيل الإطار العالمى.

تهتم الدراسة التالية أساساً بتكيف الهندوة فى علاقتهم بالاحتياجات الغذائية والمعيشية، وكيفية عمل هذا التكيف فى علاقته بالتغيرات المناخية قصيرة الأمد وعلى الأخص الجفاف.

وهدفنا هو تقصى العوامل العلية Causal Factors الرابطة بين البيئة وإنتاج الغذاء من جهة وحدوث المجاعة من جهة أخرى، وشرح كيفية قيام عمليات التهميش البنيوية بتحويل واقعة طبيعية إلى مأساة إنسانية تدفع المجتمعات التقليدية إلى حافة الهاوية.

٢ - منطقة الدراسة :

تُغطى الدراسة منطقة «سينكات» التى تشكل جزءاً من محافظة سنكات، إحدى المحافظات الأربع المكونة لولاية البحر الأحمر. تقع منطقة سينكات مباشرة فى الجزء الداخلى من شاطئ البحر الأحمر، على مسافة مائة كيلو متر تقريباً جنوب غربى بور سودان . (انظر الشكل رقم ١) تشغل المنطقة مساحة من الأرض تبلغ ثمانية آلاف كيلو متر مربع، تسود فى أغلبها سلسلة هضاب البحر الأحمر والتضاريس الصلبة المرتبطة بها. وإيكولوجيا تعتبر المنطقة هامشية، وتحتل رقعة ساحلية نمطية ذات معدل سقوط مطر منخفض (حوالى ١٢٠ ميليمترا سنوياً) مع درجة عالية من التغيرية عبر الزمان والمكان. وتظهر لنا الأبحاث التى تناولت نمط سقوط الأمطار طويل الأمد، أن الجفاف إحدى السمات المناخية العامة، وأن مواسم الجفاف المستمرة لمدة عامين أو ثلاثة كثيرة التكرار فى المنطقة. (انظر الشكل رقم ٢) وتغيب تماماً المجارى المائية الدائمة عن المنطقة، ويُسيطر على تكوينها الجيولوجى صخور قاعدية غير حاملة

للمياه من العصر قبل الكامبري. Non- Water Bearing pre Cambrian Complex

إن حدود المناخ الطبيعية، إلى جوار الجيولوجيا المصمتة Solid والطبيعة الهضبية للتضاريس، تفرض الكثير من الحدود على الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية الإنسانية. ولهذا نجد أن توزيع الموارد المتاحة، محكوم إلى درجة كبيرة بنظام تصريف المياه ومجاري المياه الموسمية (الخيران* والوديان) التي تجري أسفل منحدرات الهضاب. وهناك بالتحديد وعلى طول جوانب ومجاري تلك الأخوار، نجد الأشجار التي تشكل المصدر الرئيسى للرعى فى المنطقة، وتمارس الزراعة، وتقع الآبار المحفورة يدويا التي تشكل المصدر الرئيسى للمياه.

وصل إجمالي سكان المنطقة فى عام ١٩٨٣ إلى ٦٦,٧٠٩ فرداً، صُنّف منهم ٧٠٪ بوصفهم بدواً و ٧,٦٪ بوصفهم ريفيين مُستقرين و ٢٢,٤٪ بوصفهم حضريين يشكلون سكان مدينتى سنكات وجيببت المركزين الحضريين الوحيديين فى المنطقة. فضلاً عن تلك المدن وقرية إركويت التى تعتبر أكبر قرى المنطقة، نجد أن المستوطنات الدائمة صغيرة للغاية ومتناثرة على مساحة واسعة، عاكسة بذلك الهامشية الايكولوجية لقاعدة الموارد الطبيعية، تلك الهامشية التى تحد من تركّز السكان وتطور المستوطنات الكبيرة. وإذا نظرنا إلى سكان المنطقة من الزاوية الإثنية سنجدهم يُشكلون جماعة متجانسة نسبياً، وأساساً من الهدندوة وهم إحدى جماعات البجا الرئيسية، أما العناصر الأخرى من غير الهدندوة فتتضمن : البشارية والأمرار وبنى عامر.

٣ - إطار نظرى

قادت الأزمة المعيشية فى الساحل الأفريقى منذ أوائل السبعينيات ، إلى ظهور مجموعة هامة من الحوارات الأكاديمية والنمذجة النظرية. وبينما تبدو أبعاد المأساة واضحة فى حدود

(*) مفردا « خور » وهو المجرى المائى لمياه الأمطار، ولغويا تُجمع « أخوار » ولكننا استخدمنا « خيران » لأنها صيغة الجمع المستخدمة فى السودان. (المترجم)

معينة، فإن أسرارها وأسبابها ليست كذلك. ويرجع هذا - على الأقل جزئياً - إلى فشل أغلب الدراسات الاجتماعية والعلمية المعاصرة، في إدراك المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تُميز بداية الأزمة، في الوقت الذي تصورونها كنتيجة لطبيعة قاسية وضغط سكاني وجهل - أو لا عقلانية - ممارسات استغلال الأرض (D'Souza and Shoham, El Sammani, 1990)

ويدرك الباحث حدود النماذج النظرية الكلاسيكية، وتبعاً لذلك يتبنى في دراسته نموذج «الإيكولوجيا السياسية» Political Ecology Model الذي يرى رعاة الهدندوة بوصفهم فواعل Agents متكيفة ثقافياً مع الحدود الطبيعية، لكنها الفواعل التي تأثرت سلباً بعلاقاتها الأساسية مع الطبيعة وتآكلت، وذلك تحت تأثير عمليات التهميش البنيوية. تجمع الإيكولوجيا السياسية بين الاهتمام بالإيكولوجيا واقتصاد سياسى مُعرف تعريفاً واسعاً، والتشديد على الجدل دائم التغير بين المجتمع والطبيعة وأيضاً بين الطبقات والجماعات داخل المجتمع نفسه. (Blaukie and Brookfield, 1987:17) ويمكننا تحديد العناصر الأساسية لهذا النموذج النظرى فيما يلى :

- (١) تعريف ارتباطى Relational Defination للطبيعة والموارد الطبيعية.
- (٢) تحليل سياقى Context Analysis لعلاقات الإنسان - البيئة على مستويات مختلفة من البحث Inquiry وهو ما دعاه فايدا Vayda (1983) بـ «وضع الشئ فى سياقه بشكل متدرج».
- (٣) تناول تاريخى Historical Approach يشدد على تحول أنظمة إدارة الموارد الأهلية فى إطار عملية الاندماج فى اقتصاد السوق.
- (٤) تشديد على تأثير تدخلات الدولة فى الاقتصادات الريفية وأنماط استخدام الأرض.
- (٥) التركيز داخل المستوى المحلى على الاستجابات المتميزة لوحدات صنع القرار فى مواجهة تغيرات علاقات الإنتاج والتبادل الاجتماعية.

إن الحجة الرئيسية للنموذج المطروح تفيد أن المنتجين التقليديين - أى المزارعون والرعاة - ليسوا فى حالة أزمة متواصلة مُزمنة، والصحيح أن الطريقة التى يستخدمونها فى إدارة تعاملهم مع الطبيعة فى ظل اقتصاد السوق هى المسئولة عن الكثير من الإفكار الذى يعانون منه فى أغلب مناطق العالم الثالث.

ومن هذا المنظور فإن العمليات التكيفية والاختيار الفردى للاستجابة فى مواجهة المخاطر (على سبيل المثال : الجفاف)، لا تُقيدها فقط الطبيعة أو المعرفة الناقصة، لكنها تُقيد أيضا بواسطة العلاقة بين الفعل Agency والبنية Structure وعلى الأخص علاقات القوة Power Relations وعلاقات الإنتاج الاجتماعية-Social Relations of Production وتبعاً لذلك فإن القابلية للتأثر بالمخاطر هى عملية تاريخية بنوية تُشكلها مؤثرات التهميش الجغرافى والايكولوجى والسياسى والاقتصادى. وتقتصر تلك الرؤية - وفقاً لما طرحه واتس Watts (1983) - ما يلى :

أ- تمثل الأزمة المعيشية انعكاساً للقدرة البنوية العامة للنظام الاجتماعى - الاقتصادى على مواجهة الأوضاع الايكولوجية القاسية ونتائجها،

ب - أن الوعى بدور البنى الاجتماعية - الاقتصادية فى ظهور المخاطر، يوضح لنا فشل التنمية والتحديث فى حل المشاكل القديمة للأزمة المعيشية، بل إنها أيضاً ضاعفاً من تلك المشاكل فى بعض الأحيان.

٤ - تكيف الهدندوة الرعوى

عادة ما يُدرك الرعى فى شكل تربية الماشية بوصفه العنصر الرئيسى فى حياة البجا، الذين يُعتقد أنهم من أقدم جماعات الرعاة فى أفريقيا. (Murdock, 1959: 314) وكانت إحدى السمات المميزة لاقتصاد الهدندوة الرعوى قبل القرن العشرين، ممارستهم للرعى داخل مساحة جغرافية تمتد من خشم القرية على نهر عطبرة، فى الجنوب إلى سواكن على شاطئ البحر الأحمر، محتويًا على كل من دلتا القاش ودلتا طوكر. (انظر الشكل رقم ١) ولقد زود هذا

الأقليم الواسع الهندوة برعى ومصدر للماء فى الموسم الجاف، ومكنهم من استغلال مصادر منتشرة عبر الزمان والمكان، وبالتالي الهروب من الأزمات الإيكولوجية المحلية والحفاظ على التوازن بين الأهالى والأرض والحيوانات. كما استخدم الهندوة أيضا دلتات الأنهار فى زراعة الأذرة محصولهم الغذائى الرئيسى، مستخدمين نظام تجميع المياه Water Harvesting System التقليدى المسمى : «شايوات» (Ausenda,1987)، وفى ظل هذا النظام تمكنا من إنتاج كميات كبيرة من الأذرة للاستهلاك المحلى والسوق.

ولمئات السنوات لعبت تجارة القوافل، التى تطورت فيما بين شاطئ البحر الأحمر ووادى النيل، دوراً فى تدعيم اقتصاد الهندوة الرعوى. وساهم الهندوة فى تلك التجارة بوصفهم الناقلين الأساسيين للبضائع، ومؤجري الجمال ومرشدى المسافرين وممنونى المياه وحطب الوقود. (Paul,1954) وعلاوة على ما سبق نجد لدى الهندوة موارد دخل أخرى، مصدرها صيد الطرائد البرية والتجارة فى حطب الوقود، علاوة على المنتجات الحيوانية والمصنوعات التقليدية.

٤-١ - استراتيجيات إنتاج الغذاء وميكانيزمات

التأقلم مع الجفاف فى الوقت الراهن

يمثل رعى قطعان الحيوانات والزراعة صغيرة النطاق والحراك السكانى العالى والاستغلال التجارى للأشجار، الاستراتيجيات التكيفية وأنظمة إنتاج الغذاء الرئيسية التى يتبعها الهندوة حالياً.

يمكن وصف الرعى كما يُمارسه الهندوة كنظام للإنتاج وطريقة للحياة. يستوعب النشاط الرعوى تقريباً ٨٤٪ من إجمالى السكان فى المناطق الريفية. وإحدى سمات الهندوة الهامة هى عدم الاعتماد بالكامل على الماشية بوصفها المصدر الوحيد للرزق. والماعز هو الحيوان الرئيسى الذى يربونه، لكنهم أيضاً يربون بوفرة الحمير والجمال. وإذا راجعنا متوسط ملكية الأسرة المعيشية من الحيوانات، سنجدده صغيراً للغاية بالمقارنة بمتوسطات الجماعات الرعوية

الأخرى فى السودان، وتتراوح أرقام ١٩٩٠ بين ٦ و ٩ ماعز وشاة واحدة وحمار واحد وجمل واحد لكل أسرّتين معيشيّتين.

تلعب الحيوانات دوراً هاماً فى حياة الهمندوة الاقتصادية والاجتماعية، ويتضمن هذا الدور ما يلى :

أ - توليد الدخل النقدي من بيع الحيوانات واللبن ومنتجات الألبان والسماذ.

ب- الإمداد بالغذاء وعلى الأخص اللبن، الذى يمثل مخلوطاً بعصيدة الأذرة - غذاء الهمندوا الاساسى فى المناطق الريفية.

ج- النقل .

د- الإمداد بالمواد الخام للاستخدام الشخصى ولطرحها فى الأسواق.

هـ- تلعب الحيوانات أيضاً دوراً هاماً فى حياتهم الاجتماعية أو ما ندعوه «الاقتصاد الأخلاقى». وبأخذ هذا شكل نقل ملكية الحيوانات وعلى الأخص الماعز، بوصفها إحدى شعائر الزواج والميلاد. وخلال فترات الجفاف وما ينتج عنه من نقص فى الغذاء، تتوسع تلك الميكانيزمات لكى تحتوى المشاركة فى الحيوانات سواء فى شكل قروض (دَنَقِيَتْ) أو هبات (تَيْتْ)، وكلاهما هدفه تقليل مخاطر النقص فى الغذاء والوقاية من الفقر الشديد. إلا أن الدراسات الميدانية تشير إلى أن مثل تلك الميكانيزمات والعلاقات المتبادلة، قد ضعفت إلى مدى بعيد خلال فترة العقد الأخير، تحت تأثير التدهور الحاد فى الثروة الحيوانية والارتفاع المطرد فى أسعار الغذاء.

٤-٢ - الزراعة

تمثل الزراعة استراتيجية الهمندوة التكيفية الثانية، ويمكن رصد ثلاث سمات أساسية للزراعة فى منطقة سنكات .

١ - زراعة معيشية صغيرة النطاق، مُلحقة بنظام الإنتاج الرعوى ومُكملة له .

٢ - تلك الزراعة تتخذ بالضرورة شكلاً إستراتيجياً، لأنها ترتبط بمواقع تقليدية معينة ومفضلة بشكل دائم، وهو الأمر الذي يتناقض مع أنظمة الزراعة التقليدية المتنقلة في أغلب مناطق إفريقيا الأستوائية.

٣ - كما أن تلك الزراعة تحكمها طبوغرافية ونمط وخصائص التربة. وكلا العاملين يحصر الزراعة في تلك المواقع المفضلة التي تستقبل جريان المطر السطحي من المنحدرات المجاورة ولديها القدرة على الاحتفاظ برطوبة جيدة. وفي العادة نجد هذه المواقع في الخيران ومجاري المياه في منخفضات السيل Wadi Beds وسهولها الفيضية

وبوصفها استراتيجية غذاء تكيفية، تقوم الزراعة التقليدية المستخدمة لمياه الجريان السطحي وبشكل أساسي الذرة، علي استغلال معرفة كلية بالبيئة المحلية والإمكانيات والكوابح التي تحتويها. كما تعكس تلك الممارسة أيضاً بحث الهدندوة المستمر عن الغذاء، في إطار مصادر طبيعية تتسم بالتنافر الداخلي والتذبذب وقلة الكثافة. ولقد شدد الزراع علي أهمية تلك المواقع المختارة حيث تتركز الرطوبة، وهي في العادة المنخفضات والخيران ومجاري المياه في منخفضات السيل، وهو ما يعنى أنهم يمارسون بوعي شكلاً خاصاً أشكال من تجميع مياه الأمطار

داخل الأرض المملوكة مشاعياً Communal تُمتلك حقوق الزراعة بشكل فردي، وتورث تلك الحقوق الفردية وتنحدر من جيل إلى آخر. وإجمالي مساحة الأرض التي تملكها الأسرة المعيشية المستقلة صغير جداً، حيث نجد أن نسبة ٦٧٪ منها - أي الأغلبية - تملك ما يتراوح بين ٦٠٠ - ٩٠٠ متر مربع. وقرار الزراعة يأتي أساساً كنتيجة لكمية المطر الساقط وفيضان الخور. ومتوسط عدد مرات الزراعة خلال الثمانينيات، وهو بصفة عامة عقد جاف، كان كل ثلاثة أعوام، وهو ما يشير إلى إنتاجية شديدة الانخفاض.

٤-٣- الحراك السكاني

لدى الهدندوة تاريخ طويل من الحراك السكاني، بوصفه ميكانزماً للتأقلم والحماية ضد

تغييرية المطر وما ينتج عنها من تذبذب في توفير الغذاء. (Ibn Haugal, 1979) وتاريخيا يعكس نمط هجرة الهندوة سمتين أساسيتين : أولا - على عكس الجماعات الإثنية الأخرى في السودان، تعكس الهجرة الهندواوية ارتباطهم القوي بإقليمهم. (Rupert, 1988, Gore, 1990)

ثانيا: ترتبط الهجرة على نحو وثيق بجوانب محددة من ثقافة الهندوة ومؤسساتهم الاجتماعية، أعنى هنا : السَكَنَابُ . إن السَكَنَابُ - وهي كلمة بجاوية تعنى الخبر - تشير إلى انتقال المعلومات وتبادلها شفهيًا، حول المسائل ذات الأهمية في حياة الهندوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. تتجسد السَكَنَابُ كممارسة اجتماعية في طقس التحية الذي يمارسه الأهالي ويحولونه إلى مؤسسة لنقل وتبادل المعلومات. وفي العادة تتضمن السَكَنَابُ وصفًا مطولاً ومفصلاً لحالة البيئة الراهنة، محتويًا على كمية سقوط الأمطار وتوزيع وأوضاع مصادر الرعى. وتتسع السَكَنَابُ لتحتوي مجالات أخرى للحياة الاقتصادية، مثل المعلومات عن الأسواق وأسعار السلع وسوق العمل الحضري والمشروعات الزراعية. وإذا حاولنا تمييز الهجرة داخلها سنجد أنها تحتوي على غطين : الهجرة الرعوية، وهجرة العمل المأجور.

٤-٣-١ - الهجرة الرعوية

إذا كانت بداية واتجاه وفترة تلك التحركات Movements تتحدد إلى مدى بعيد بنظام سقوط الأمطار وانتشار المعلومات حولها، فإن تلك التنقلات قد أصبحت ممكنة أصلاً نتيجة لوجود مؤسسات اجتماعية مرنة وذات حساسية تجاه البيئة، وأعنى بها : الـ «سِلَفُ» وهي كلمة بجاوية تشير إلى القانون الهندواوي المنظم لتعاملهم مع المصادر الإنتاجية التي تعتمد عليها حياتهم الرعوية، أي الأرض والماء والمرعى. وتبعاً لهذا القانون العرفي فإن الوحدة الأساسية المالكة للأرض هي الـ «دَوَابُ»، وتعنى الأهل أو العشيرة يمتلك أعضاؤها الدَوَابُ الأرض ويشاركون فيها ويتوارثونها جماعياً. ولكن داخل تلك الوحدة الجماعية يُعترف بالحقوق الفردية تجاه الأرض القابلة للزراعة والآبار ومواقع الإقامة، كما تُعين حدود تلك الحقوق

الفردية. ولكن في مقابل ذلك لا يمتلك أحد سلطة نقل ملكية الأرض من نطاق ملكية الدواب سواء كان ذلك من خلال البيع أو فى شكل الهبة. (Salih,1976) وللأفراد المنتمين إلى دوابات أخرى، حرية الرعى والعلف داخل دوابات الآخرين، من خلال دفع هبة رمزية -Sym-bolic Token تُسمى «قُودَب» لملّاكها. والأمر نفسه ينطبق على استخدام الآبار المتاحة للجميع. ونجد أهمية ماسبق فى كونه يوضح لنا الشرط الاجتماعي لاستمرارية وبقاء الهدندوة. فلقد بُنى تنظيمهم الاجتماعي، لكى يتعامل أساساً مع مشكلة بقاء كل أفراد المجتمع الهدندوة من خلال تأمين حقوقهم وإمكانية استخدامهم للأرض والمصادر الأخرى. وعلاوة على ما سبق يعكس هذا فهم الهدندوة ووعيهم الحاد للمخاطر والتهديدات المحتملة لوجود القبيلة وبقاء كل أعضائها فى مثل تلك المنطقة الهامشية.

وتأخذ تحركات الهدندوة الرعوية ثلاثة أشكال: أولها هجرة الرعى الشتوى (قُنب)، خلال الفترة الممتدة من أكتوبر إلى مارس، وبمحاذاة ساحل البحر الأحمر. وثانيها هجرة الرعى الخريفى (أُوليب)، خلال الفترة الممتدة من يوليو إلى سبتمبر، فى الأجزاء الداخلية الغربية من المنطقة. وثالثها الإقامة حول مراكز الآبار، خلال فترة الصيف الجاف الحار الممتدة من مارس إلى يونيو، حيث نراهم أيضاً يتحركون بكثافة لمسافات قصيرة (من ١٠ إلى ١٥ كم) بين مختلف الخيران.

٤-٣-٢ - هجرة العمل المأجور

لقد زُعم أن الهجرة من أجل العمل المأجور لم تكن جزءاً من تقاليد الهدندوة الثقافية، ونُظر إليها دوماً بوصفها نشاطاً ضئيلاً منحطاً. (Hag Ahmed,1988) إلا أن الوقائع الإمبريقية تُظهر لنا أن هذا النشاط قد ازدادت أهميته داخل اقتصاد الهدندوة المحلى، كما أنه أصبح إحدى السمات الأساسية لسعيهم للتكيف مع ندرة الغذاء المتزايدة وغياب الأمن الغذائى. ويرتبط هذا على الأخص بالمناطق الريفية، حيث يندمج حوالى نصف الذكور البالغين فى هذا النمط من الهجرة، الذى يمكن تحديد خصائصه فيما يلى :

١ - لا يمارس هجرة العمل المأجور سوى الذكور، حيث تقيد تقاليد الهدندوة الثقافية بشدة مساهمة النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

٢ - تنحصر أغلب التحركات بشكل ملحوظ داخل منطقة البحر الأحمر.

٣ - يتواجد الميل الأقوى للهجرة داخل الأجيال الشابة.

٤ - على عكس الأجيال الأكبر سناً، تميل الأجيال الشابة للاتجاه صوب المدن وعلى الأخص بورت سودان.

تتجه هجرة العمل المأجور صوب مناطق المشروعات الزراعية (طوكر والقاش وحلقا الجديدة) وإلى المدن. وتشير البيانات الميدانية التي حصلنا عليها إلى الارتفاع الشديد، في هجرة الهدندوة إلى المدن خلال الفترة الأخيرة، حيث أضحت بوضوح أحد ميكانزمات التأقلم واستراتيجيات الإدارة الأساسية فيما يتعلق بالغذاء والاحتياجات المعيشية. وتُظهر لنا الاستقصاءات الميدانية للأماكن المستقبلية للهجرة، أنه من ضمن ١٧٢ مهاجراً جرى سؤالهم اتضح أن ١٢٦ منهم (أى ٧٣,٢٪)، قد تعودوا الهجرة إلى المدن وعلى الأخص بورت سودان التي تستقبل ٥٢,٣٪ من مجمل المهاجرين، وقد كانت النتيجة هي النمو السريع لأهالى الهدندوة داخل المدينة، من ١٤٤٦ فرداً في عام ٥٥ - ١٩٥٦ (التعداد السكانى الأول - ١٩٥٧) إلى ما يُقدر بـ ٧٠,٠٠٠ فرد عام ١٩٨٩ (المجلس الشعبى ببورت سودان، ١٩٩٠). وفى منطقة سنكات وكنتيجة للهجرة الريفية - الحضرية، ارتفع عدد السكان الحضريين من ١١,٢٨٠ فرداً في عام ١٩٧٣ (التعداد السكانى السودانى الثانى، ١٩٧٥)، إلى ٢٩,٥٣٣ فرداً عام ١٩٨٩ بنسبة زيادة تصل إلى ١٦١,٨٪.

٤-٤ - استغلال الأشجار

بالرغم من قواعد الهدندوة الصارمة المناهضة لاستغلال النباتات ذوات الأخشاب

Woody Vegetation ولقطع الأشجار، ورفضهم واستنكارهم بيع حطب الوقود-Bon) (saksen,1991 هناك من الوقائع ما يُظهر لنا أن بيع حطب الوقود قد اتسع وازدادت أهميته بوصفه استراتيجية لتوفير مصادر الرزق، وذلك منذ أوائل الثمانينيات أى عقد الجفاف الحاد فى المنطقة. ويترواح حجم المساهمين فى هذا النشاط، من ٧٠٪ من الأسر المعيشية فى الأماكن القريبة من المدن والطرق الرئيسية، إلى ٢٥٪ من الأسر المعيشية فى الأماكن النائية. كذلك جرى تدعيم مصادر رزق وحياة الكثير من أسر الهدندوة، من خلال جمع وبيع منتجات الأشجار. ونموذج ذلك فروع شجر الآراك «هيب»، وهى شجرة السواك الشهيرة Salvadora Persica التى تستخدم فروعها الرفيعة كفرشاة للأسنان، ونخيل الدوم الذى تستخدم أوراقه فى صناعة السلال والحصر والحبال.

٥ - أزمة اقتصاد الهدندوة الرعوى

إن مرونة ميكانزمات الهدندوة التقليدية للتأقلم مع الجفاف، قد ضعفت إلى حد كبير خلال العقد الأخير، وفى بعض الأحيان انهارت تماما. وبدل على ذلك الانحدار الحاد فى قوة الأسرة المعيشية والغذائية، وتكرار المجاعات وحدتها، وانتقال الهدندوة من مواطنهم، وفشلهم فى الاستمرار فى ممارسة اقتصادهم الرعوى التقليدى، والميل المتنامى للحياة المستقرة وعلى الأخص الحياة الحضرية. وتشير الوقائع الإمبريقية إلى التدهور الحاد فى قدرة الأسرة الشرائية خلال العقد الأخير، وهو ما يمكن التدليل عليه بسهولة إذا قارنا الوضع الاقتصادى لأسر الهدندوة المعيشية فى عام ١٩٨٦، بذات الوضع فى عام ١٩٩٠ مقاساً بالاحتياجات المعيشية الأساسية. فبينما كان فى استطاعة الأسرة فى عام ١٩٨٦ أن توفر لنفسها ٨١,٦٪ من احتياجاتها، نجدها فى عام ١٩٩٠ عاجزة عن تغطية أكثر من ٢٧,٤٪ من تلك الاحتياجات (Egeimi,1995: 123) وهو الوضع الذى تصاعد مع انتشار حالات المجاعة عبر المنطقة التى أجبرت ما يقرب من ١٢,٠٠٠ فرد على الفرار من مواطنهم إلى المدن المجاورة.

خلال المائة عام الأخيرة خضعت هضاب البحر الأحمر لسبع مجاعات كبرى، بالإضافة إلى تلك المجاعات ذات الانتشار المحلى الناتجة عن التغيرات الموقعية فى معدل سقوط الأمطار. وتلك المجاعات حسب تسمية الهندوة لها هى : سنت ست ١٨٨٨ - ١٨٩٠، كُرتاجيت ١٩٢٠ - ١٩٢١، فولية ١٩٤٠ - ١٩٤١، سَرَارْ هَيُوكَيَاى ٤٧ - ١٩٤٩، أمريكان ٥٨ - ١٩٦٠، كيلويات ٧٠ - ١٩٧٢، وأخَوَاج ٨٤ - ١٩٨٥. وكانت مجاعة ٨٤ - ١٩٨٥ هى أسوأ مجاعات القرن، لأنها أثرت مباشرة على مايقرب من ٣٥٠,٠٠٠ فرداً فى منطقة هضاب البحر الأحمر. (Walker, 1987) وأجبرت ٣٥,٧٤٥ فرد من أهالى سنكات (أى حوالى ٦٩,١٪ من إجمالى السكان الريفين) على مغادرة مواطنهم إلى ضواحي المدن ومعسكرات الإغاثة. وإحدى النتائج الهامة لما سبق، هى أن تدمير اقتصاد الهندوة الرعوى وانهييار قدرتهم على التكيف، لم ينتج عنه فقط إعادة توزيع سكانى أساسى قصير المدى، ولكن نتج عنه أيضا تحول هام طويل المدى فى توزيع المنطقة السكانى. (شكل ٣)

وعلاوة على ما سبق نجد أن الاستقرار من خلال الإفقار Impoverization كما يدعوه بارث Barth (1961)، قد أصبح عملية مطردة فى المناطق الريفية. وتُظهر لنا نتائج دراستنا أن ٤٣٪ من شعب الهندوة، الذى تعود الحركة مع حيواناته إلى مناطق «قُنْب» و «أُولِيْب» بحثا عن المرعى منذ ١٥ - ٢٠ عاماً مضت، قد تخلوا عن تلك الممارسة خلال فترة العقد الأخير، وأصبحوا الآن يصفون أنفسهم بكلمة «دَاَمَر كِنَاب» أى مستقرين. وقد ذكروا لنا أن فقدان الحيوانات من خلال الموت وأحيانا من خلال البيع هو السبب الرئيسى لهذا التغير.

٦ - عملية التهميش

إن الرصد الدقيق لطبيعة وخصائص أزمة الهندوة المعيشية وانهييار اقتصادهم الرعوى، يُظهر لنا أن مجئ الاستعمار وظهور الدولة الحديثة منذ بدايات هذا القرن، قد أطلق حركة الكثير من الأزمات التى يواجهها الهندوة وغيرهم من المنتجين التقليديين فى السودان فى

الوقت الراهن. وجاء ذلك كنتيجة لتدخل الدولة المكثف فى أنماط استخدام الأرض، والتغيرات المرتبطة بهذا التدخل على مستوى البنى التحتية الاقتصادية، الأمر الذى نتج عنه تفكك وتدهور أنماط الإنتاج المتواجدة وهجر الأشكال القديمة لاستخدام الموارد وإدارتها. والتاريخ الناتج عن ذلك ليس سوى تاريخ تصاعد عملية الإفقار والتهميش.

وفي وقت مبكر من هذا القرن، قامت السلطات البريطانية بتتجير مشاريع دلتا طوكر والقاش، وأدخلت زراعة القطن. ونتج عن ذلك فقدان مساحات شاسعة من مصادر الرعى، وخسارة مناطق واسعة من زراعات الذرة لصالح القطن. (Paul,1954, Salih,1976) وبالنسبة للهندوة فى مناطق هضاب البحر الأحمر فلقد أدى ذلك إلى فقدانهم لفرص الوصول إلى ماء الفصل الجاف ومصادر الرعى الهامة، علاوة على مصدر هام لحبوب الذرة والفضلات التى تُستخدم فى العلف، وفى النهاية تهيمشهم الجغرافى والإيكولوجى وبالتالى تهيمشهم اقتصادياً.

أما رعاة الهندوة الذين وصلوا إلى دلتا القاش فى توقيت مبكر عن العادة فى ١٩٢٦ بسبب الجفاف والمرعى الفقير فى الهضاب، فقد وجدوا أن مراعيهم قد تناقصت ومراكز آبارهم قد أحيطت بزراعات القطن وعدد كبير من الأفارقة الغربيين قد أصبحوا يسيطرون عليها. (Sinkat Council,File 19/B/4)

يعنى التهميش الإيكولوجى انكماش المكان الجغرافى المتاح لرعى الهندوة، وتقلص حركتهم الرعوية التقليدية التى تشكل دفاعهم الرئيسى ضد الجفاف، والميكانيزم الذى من خلاله حافظوا تقليدياً على التوازن بين البشر والموارد. ولقد عرف التهميش الجغرافى للهندوة مزيداً من التدعيم، من خلال بناء سد نهر عطبرة من أجل رى «المشروع الزراعى لحلفا الجديدة»، وما نتج عن ذلك من هبوط فى كمية المياه المتدفقة فى اتجاه مجرى النهر (Abdel Ati,1991) وما ترتب على ذلك من تراجع فى مساحة أماكن الرعى المتاحة (Davis,1991). وجاء المعدل المتسارع للنمو الحضرى فى منطقة البحر الأحمر وعلى الأخص

بورت سودان، لكى يشكل مصدراً للمزيد من التعديلات علي موارد الهدندوة فى الهضاب. فلقد نتج عن هذا النمو الحضري نمو مماثل فى الطلب على حطب الوقود والفحم النباتى، وهما المصدران الرئيسيان للطاقة المنزلية فى المدينة، ويصل استهلاك المدينة السنوى للأشجار المتحولة إلى وقود إلى حوالى مليون شجرة فى العام. (Gammelsater, 1989) ويقدر أن ٣٠٪ من تلك الكمية تأتى من منطقة البحر الأحمر، وفي الأغلب من منطقة سنكات التى تمثل أهم منتج للفحم النباتى فى منطقة الهضاب. إن التناقص فى غزارة الأشجار علي طول الخيران الرئيسية، التى تشكل المصدر الرئيسى للفحم النباتى وحطب الوقود، قد قدر بحوالى ٥٩٪ (Cole 1989)، وهو ما يعنى خسارة كمية كبيرة من الأشجار، كانت تزود فصل الجفاف الرئيسى بمصدر للرعى فى المنطقة، والبديل الوحيد المتاح من أجل بقاء الماشية خلال فترات الجفاف.

ومن جانب آخر خضع الهدندوة وغيرهم من الجماعات الرعوية للتهميش السياسى، وجرى إهمالهم من جانب سياسات الدولة التنموية، وذلك كما يتضح من توزيع مخصصات مالية الحكومة المركزية. تُظهر لنا المعلومات المتاحة، أن متوسط الإنفاق السنوي على قطاع الماشية الذى يصل عدده إلى ٥٥ مليون وحدة حيوانية، لم يتعد نسبة ٥,٠٪ من إجمالي النفقات الحكومية خلال الفترة ١٩٨٠/٧٩ - ١٩٩٠/٨٩. وخلال ذات الفترة كان إجمالي المنفق على القطاع ١٧٨,١ مليوناً من الجنيئات السودانية، أى مالا يزيد عن ٣,١٩٪ من إجمالي ما تقدمه صادرات الماشية للحكومة والذي يبلغ ٩٢٢,٢ مليوناً. (Sudan Government, 1989)

ولقد توازى هذا الاستثمار الهزيل والمحدود فى قطاع الماشية، مع إهمال مماثل للأهالى وعلى الأخص الرعاة، وهو ما يتضح مثلاً فى الإنفاق الهزيل على التعليم والصحة (٥٪). وما يُشير السخرية أنه بينما كان الرعاة وأطفالهم فى هضاب البحر الأحمر وكردفان ودارفور، يموتون من الجوع وانتشار الأمراض وسوء التغذية خلال مجاعة ٨٤-١٩٨٥، لم تُخصص

الحكومة سوى ٠,٦٪ للصحة في مقابل ٢٢,٢٪ كانت مخصصة للقوات المسلحة.
(Ibid,1989)

ولقد نتج عن تهميش الهندوة إيكولوجيا وسياسياً، تصاعد موازى فى قابليتهم للتهميش الاقتصادى، وذلك من خلال تأثير السوق والعلاقات التجارية، وعلى الأخص أسعار حبوب الماشية خلال فترة الجفاف. وتظهر لنا الوقائع الإمبريقية أنه خلال أحداث فترة المجاعة، يصبح الهندوة خاضعين لضغوط حادة ومدمرة، ليس فقط بفعل التأثير المباشر للجفاف، ولكن أيضاً بشكل أكثر أهمية بفعل النسب غير المتكافئة للتبادل التجارى، المصاحبة للارتفاع الحاد فى أسعار الذرة والانخفاض فى أسعار الحيوانات. (الشكل ٤)

وكنتيجة للأضرار التى أصابت قطعان الماشية، قُذِفَ بأعداد ضخمة من الهندوة خارج نطاق الاقتصاد الرعوى، بينما أُجبر آخرون على الاندفاع صوب ما اعتبروه فرصاً بديلة مؤقتة مثل مشروعات الري والمدن، آمليين فى العودة إلى طرقهم القديمة فى الحياة، التى تشبه ما دعاه شامبرز Chambers (1983) بـ «فخ الفقر فى العالم الثالث». ويرتبط بهذا التهميش الاقتصادى تدهور «الاقتصاد الأخلاقى» Moral Economy للهندوة، هذا الاقتصاد لعب تاريخياً دور ميكائيزم الرفاهية الاجتماعية غير الرسمية، وشكل مصدراً هاماً للمرونة الاجتماعية. وعلاوة على ماسبق وجد الهندوة أنفسهم تحت وطأة التهميش الاقتصادى، مجبرين على الاعتماد المكثف على الأشجار كأسلوب للتكيف مع قوى السوق. وقد حدث هذا فى جوانب عديدة على حساب ميكائيزمات التأقلم التقليدية ومن ثم ساعد على تسارع تدهور الإنتاج الغذائى، وفى الوقت نفسه أُجبر الهندوة على المشاركة بأنفسهم فى عملية تهميشهم، ولكن فى ظل ظروف لا يملكون حياها خياراً آخر. ونتج عن هذا تغير فى اتجاهات الهندوة تجاه الطبيعة. فيما مضى تعاملوا مع الطبيعة كمصدر مستديم، تُدار علاقتهم بها ليس لفائدة الجيل الحالى فقط ولكن أيضاً لفائدة أجيال المستقبل. والآن أصبحوا يتعاملون معها كمصدر متناهٍ Finite يديرون علاقتهم به من زاوية الفائدة قصيرة المدى من أجل البقاء.

٧ - نتائج

يُشكل الجفاف حقيقة إيكولوجية وجزءاً من إيقاع الطبيعة في منطقة هضاب البحر الأحمر. ولأن الجفاف إحدى وقائع الحياة اليومية، نجد الرعاية مهيأين للتعامل معه فكرياً وعملياً. وفي الماضي استطاع الهندوة تحويل الواقع الإيكولوجي للجفاف ونقص الغذاء إلى واقعة داخلية، وبالتالي تحول إلى حد بعيد إلى جزء من بنيتهم الاجتماعية. وعبر الهندوة الآن بأزمة معيشية حادة وانتهيار عام في قدرتهم على التكيف مع الجفاف. إلا أن الدراسات تثبت خطأ افتراض أن الأزمة المعيشية الراهنة في منطقة هضاب البحر الأحمر، ليست سوى نتيجة لتأثير الطبيعة القاسية والضغط السكاني والجهل أو سوء التكيف. فكما طرح في هذا البحث نجد تفسير انهيار اقتصاد الهندوة الرعوي، في انهيار ميكانزمات التأقلم التقليدية وعدم قدرتهم على التأقلم مع الجفاف، وذلك كنتيجة لعمليات التهميش البنيوية التي أخضعوا لها. ولكن على الرغم من الضربات القاصمة التي واجهوها، تحت تأثير الجفاف والتهميش والتجيز الصريح ضدهم، لم يندثروا ولا زالوا يحافظون على بعض أنماط حياتهم المميزة وخصائصهم الثقافية، وفي الوقت نفسه أظهروا قدراً كبيراً من التصميم على إعادة بناء حياتهم، حتى لو لم يعد لديهم سوى القليل من الأمل في المستقبل. ولكن من جانب آخر يجب علينا أن نشدد، على أن تهميش الهندوة المتزايد وما يرتبط به من تغيرات في أنماط حياتهم، وعلى الأخص المبل القوى للحياة المستقرة، يشير إلى أن الرعي الهنداوي في طريقه للاختفاء.

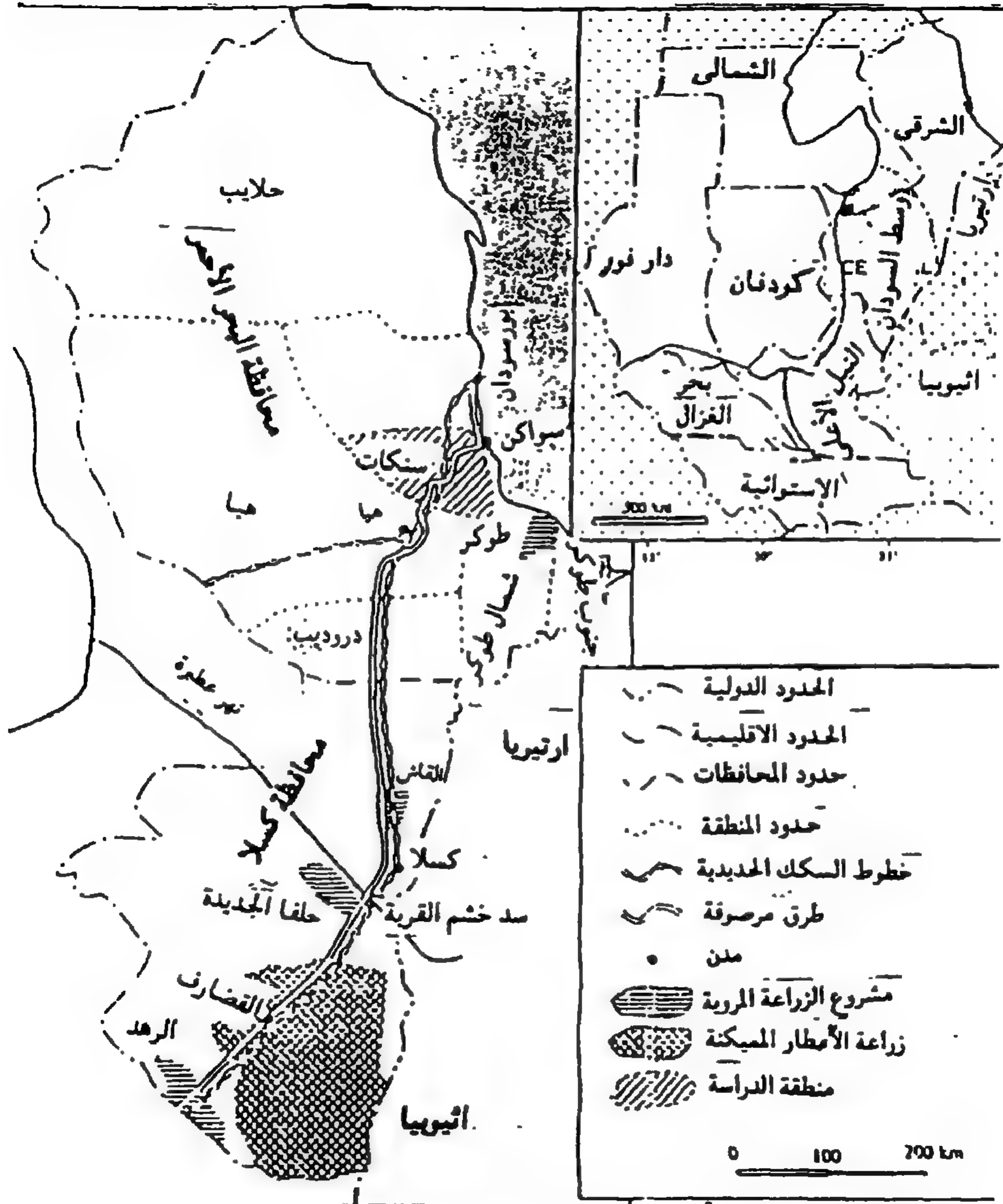
مراجع الدراسة :

- Abdel Ati, H. A. (1991). "The Damming of the River Atbara and its Down Stream Impact" in M. B. K. Darkoh(ed) *African River Basins and Dryland Crises*, OSSREA and the Dept. of Human and Physical Geography, Uppsala University.
- Ausenda, G. (1987). *Leisurely Nomads: The Hadendawa (Beja) of the Gash Delta and their Transition to Sedentary Village Life*, Ph.D. thesis, Columbia University.
- Balamoon, G. A. (1981). *Peoples and Economics in the Sudan:1884-1956*, revised edition, Harvard University, Center for Population Studies, Cambridge.

- Barth, F. (1961). *Nomads of South Persia: The Basseri Tribe of the Khamesh Confederacy*, Little Brown, Boston.
- Blaikie, P. and H. Brookfield (1987). *Land Degradation and Society*, Methuen, London and New York.
- Bonsaksen, S. (1991). *Living Today on Tomorrow's Resources: Coping with Drought among the Hadendawa of Eastern Sudan*, Dr. Polit thesis, Dept. of Social Anthropology, University of Bergen.
- Chambers, R. (1983). *Rural Development: Putting the Last First*, Longman, London.
- Cole, Roy (ed.) (1989). *Measuring Drought and Drought Impacts in the Red Sea Province*, Oxfam Publications, London.
- Davies, H. R. J. (1991). "Irrigation Development Programmes", in G. M. Graig (ed.) *The Agriculture of the Sudan*, Oxford University Press, Oxford.
- D'Souza, F. and J. Shoham (1985). "The Spread of Famine in Africa: Avoiding the worst", *Third World Quarterly*, Vol. 7 (3); 515-31.
- Egeimi, Omer Abdalla (1995). *The Political Ecology of Subsistence Crisis in the Red Sea Hills, Sudan*, Dr. Polit Thesis, Department of Geography, University of Bergen.
- El Sammani, M. O. (1990). "Drought and Famine in the Sudan: Implications for Socio-economic Development", in African Center for Applied Research and Training in Social Development, *Understanding Africa's Food Problems: Social Policy Perspective*, monograph No. 1, Hanzel Publishers, London and New York.
- Gammelsater, R. (1989). *The Charcoal Producers of Tambok: An Integrated Study of the Environment and Socio-Economic Impacts of Charcoal Production in the Red Sea Hills*, Cand. Scient. thesis, Oslo.
- Gore, P. W. (1990). "Effect of Disaster on Population Distribution" in M. E. Abu Sin (ed.) *Disaster Prevention and Management in the Sudan*, University of Khartoum Press, Khartoum.
- Grove, A. T. (1977). "Desertification and the African Environment", in David Dalby et al. (eds.) *Drought in Africa*, International African Institute, London.
- Hag Ahmed, E. E. (1988). *The Migration of the Hadendawa to Port Sudan with Special Reference to its Impacts on their Identification*, Ph.D. Thesis, Bayreuth University, Germany.
- Ibn Haugai, A. (1979). *Surat al Ard*, Al-Hayat Publishing House, Beirut, (in Arabic), (Original edition 972 A.D.).
- Murdock, G. (1959). *Africa: Its People and their Cultural History*, McGraw-hill, New York.
- Paul, A. (1954). *A History of the Beja Tribes of the Sudan*, Frank Cass and Co. Ltd, London.
- Roden, D. (1970). "The Twentieth Century Decline of Suwakin", *Sudan Notes and Records*, Vol. 10: 147-58.
- Ruppert, H. (1988). "The Migration of the Zaghawa to Khartoum-Omdurman Conurbation", in Fouad N. 1. and H. Ruppert (eds.) *Rural-urban*

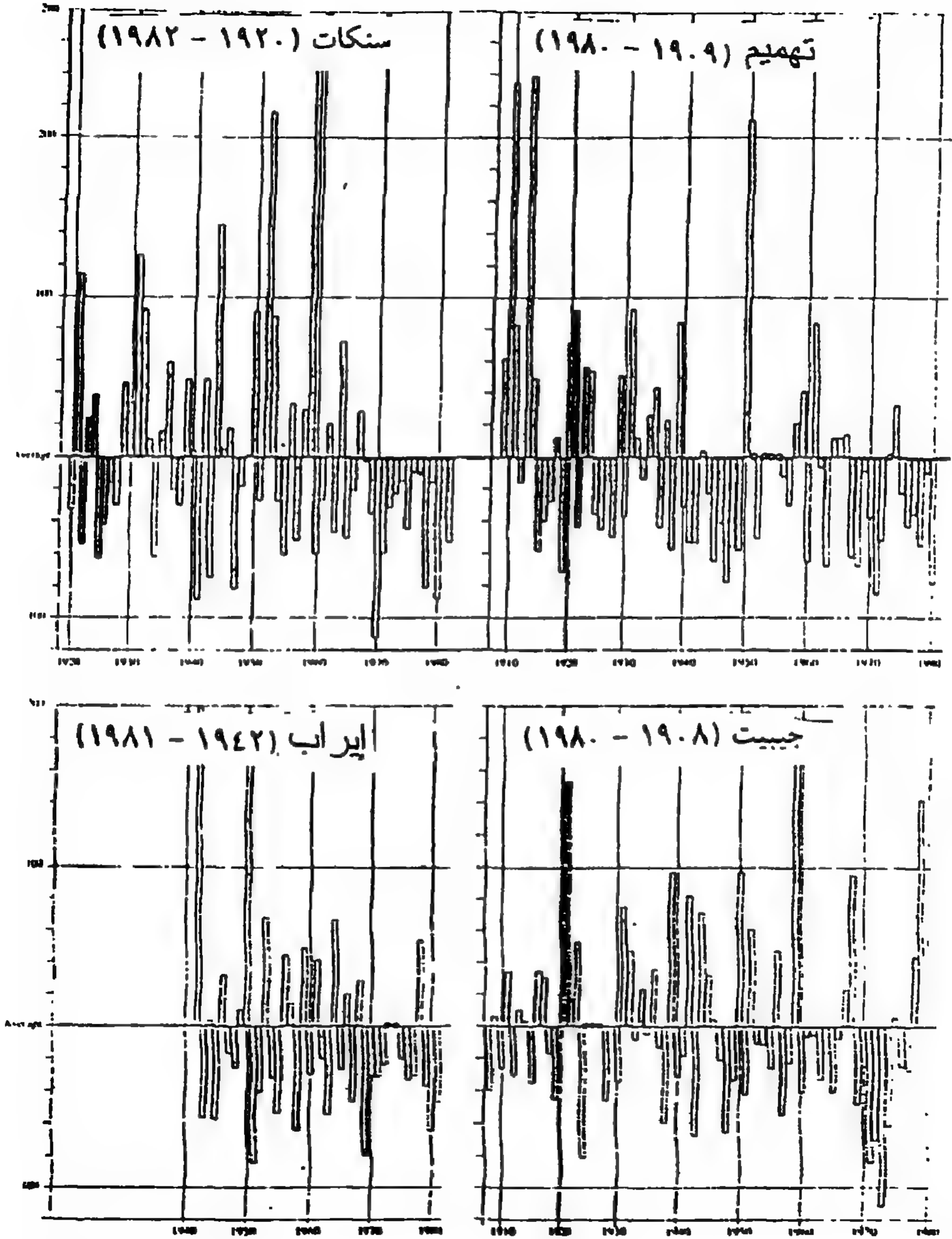
- Migration and Identity Change: Case Studies from the Sudan*, Druckhous, Bayreuth.
- Salih, H. M. (1986). *The Hadendawa: Pastoralism and Problems of Sedentarization*, Ph.D. thesis, University of Hull, UK.
- Scott, J. (1976). *The Moral Economy of the Peasantry*, Yale University Press, New Haven.
- Sudan Government (1957). *First Population Census of Sudan 1955/56*, Ministry of Social Affairs, Khartoum.
- ____ (1975). *Second Population Census of Sudan 1973*, Department of Statistics, Khartoum.
- ____ (1990). *Third Population Census of Sudan 1983*, Dept. of Statistics, Khartoum.
- ____ (1989). *Economic Review*, Ministry of Finance and Economic Planning, Khartoum.
- Vayda, A. (1983). "Progressive Contextualization: Methods for Research in Human Ecology", *Human Ecology*, Vol. 11, No. 3: 265-282.
- Walker, P. (1987). *Food for Recovery: Food Monitoring and Targeting in Red Sea Province, Sudan*, Oxfam, Oxford.
- Watts, M. (1983). "On Poverty of Theory: Natural Hazards Research in Context", in K. Hewitt (ed.), *Interpretation of Calamity from the View Point of Human Ecology*, Allan and Unwin Inc., London.

شكل رقم ١ : السودان الشمالي الشرقي - خريطة موقع



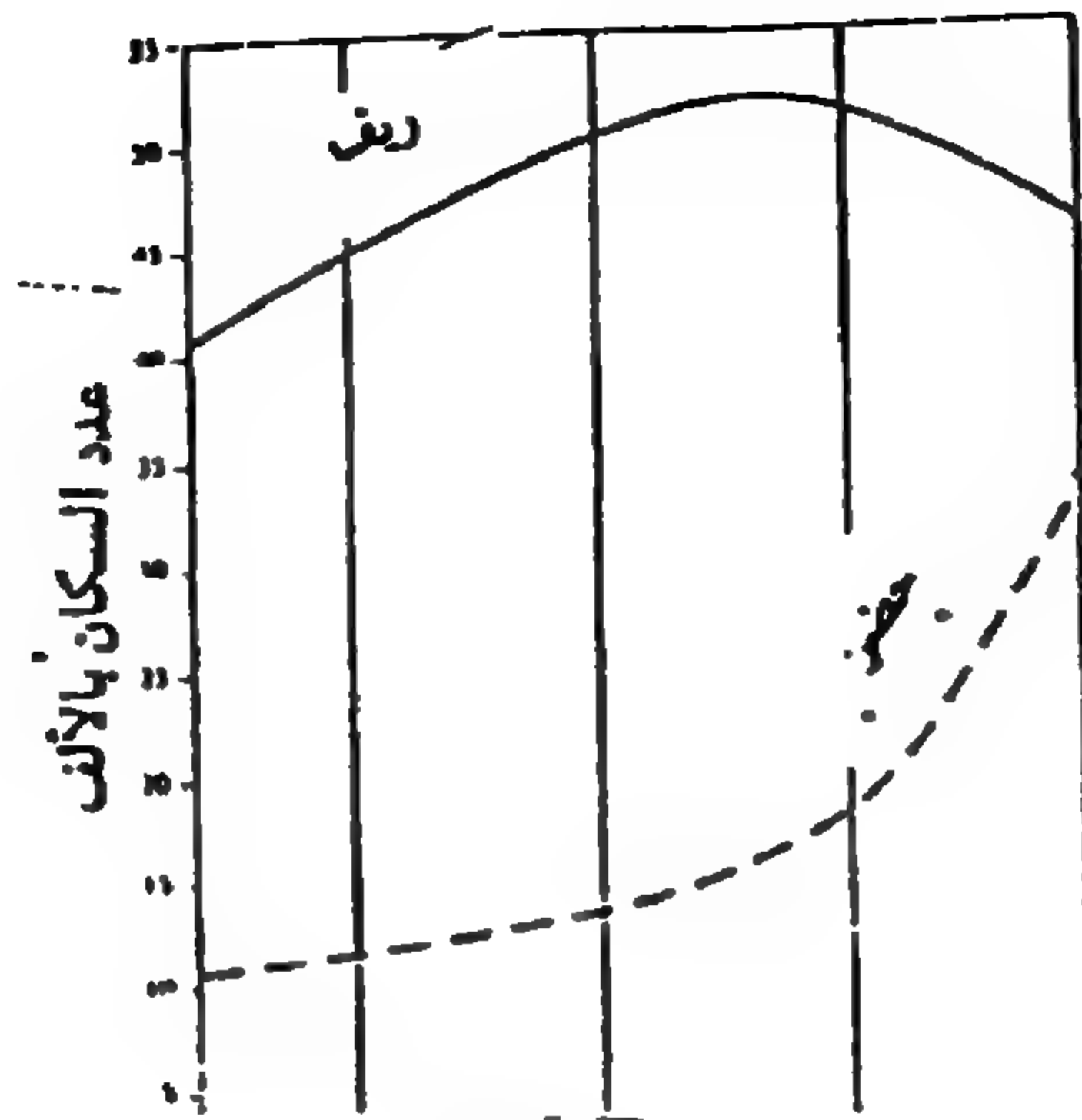
شكل رقم ٢

تغيرات المعدل السنوى لسقوط الأمطار فى مناطق مختارة من هضاب البحر الأحمر



* لا توجد بيانات

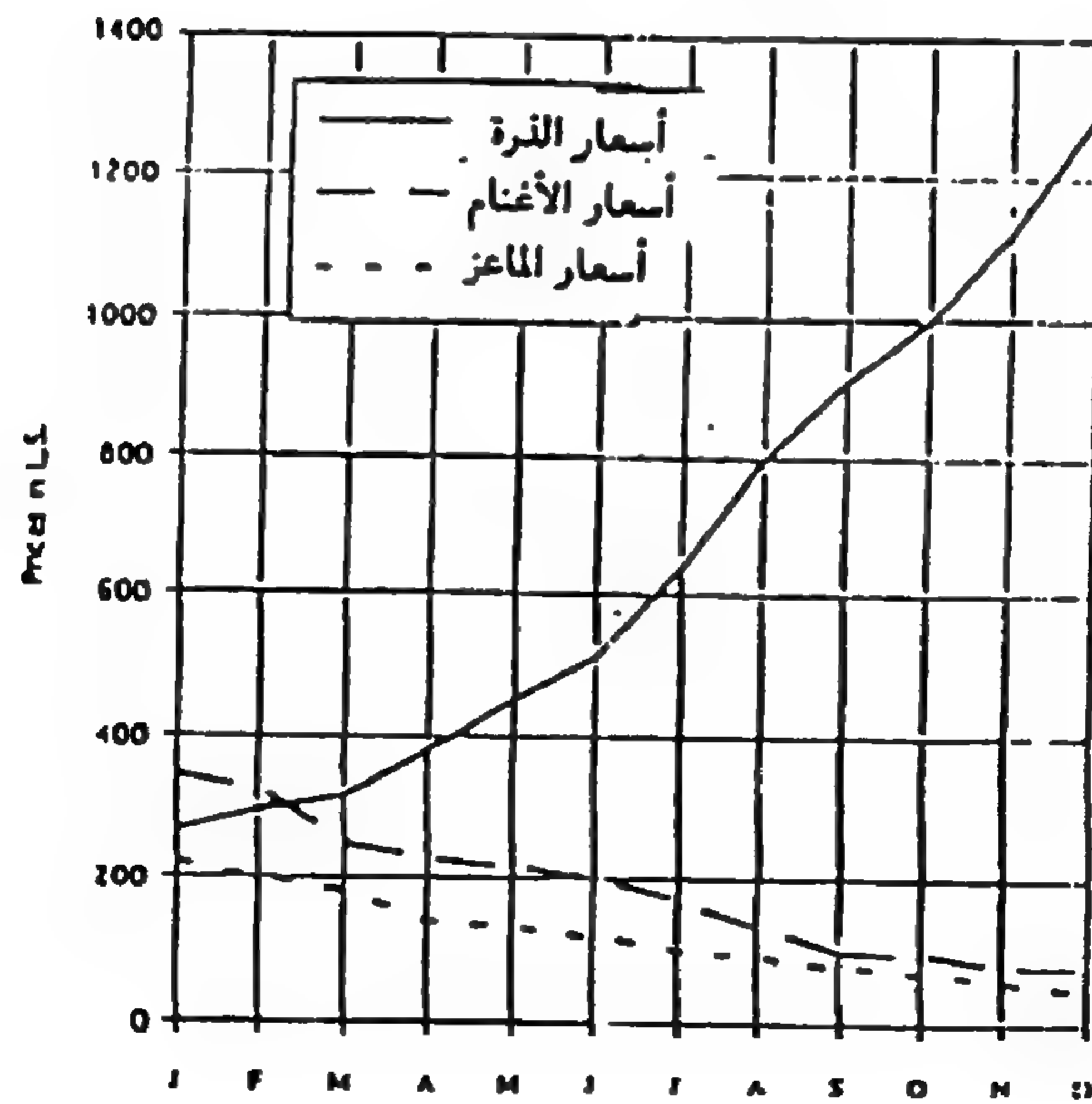
شكل رقم ٣ : سكان منطقة سنكات في الريف والحضر (١٩٧٣ - ١٩٨٩)



شكل رقم ٤

تطور أسعار الحبوب والأغنام والماعز في منطقة

سنكات (يناير - ديسمبر ١٩٩٠)



حسن عبد العاطي

الضغوط الخارجية على

الأنظمة الأهلية لإدارة الموارد : ٤

حالة من منطقة البحر الأحمر

شرق السودان

١ - تمهيد

تنطلق الدراسة التالية من نتائج «برنامج أبحاث منطقة البحر الأحمر» (RESAP) Red Sea Research Programme وتضع فى دائرة الضوء بعض تلك النتائج. وتحاول الدراسة تتبع بعض التغيرات الاجتماعية، التى عرفت بها جماعات البجا البدوية بمنطقة البحر الأحمر شرق السودان، كنتيجة للجفاف والمجاعة اللذين أصابا المنطقة خلال عقد الثمانينيات. وتشدد الدراسة على تأثير العوامل الخارجية على الأنظمة الأهلية Indigenous System لاستخدام وإدارة الموارد، وكيف عكست تلك العمليات الإدارية- أو انعكست عليها - تحولات القوى على المستويين المحلى المحدود أو الوطنى الواسع.

وسوف أحاول هنا طرح أن الضغط الخارجى وليس الحدة الضاغطة للجفاف أو ضعف مرونة Resilence النظام المتأصلة، هو ما أدى إلى تحطيم النظام الرعوى الزراعى.

شهد إقليم البحر الأحمر على مدى هذا القرن حالات جفاف ومجاعة دورية الوقوع. وفى النصف الثانى من القرن، مثلها فى ذلك مثل غيرها من مناطق الساحل الأفريقى، شهدت منطقة البحر الأحمر نزوعاً للتدهور البيئى وصل إلى أوجه خلال مجاعة ٨٤ - ١٩٨٥، التى أدت إلى الانهيار الكامل تقريباً لبنى جماعة البجا الاقتصادية والاجتماعية. وبالإجماع تقريباً ألقى اللوم على الجفاف، بوصفه المسئول عن أزمة منطقة البحر الأحمر الراهنة. وعلى الرغم من أن مستوى معدل سقوط المطر قد هبط خلال فترة العشرين - الثلاثين سنة الأخيرة، فإن ربط الأزمة بالجفاف فقط يودى إلى أخطاء فى فهم أسباب الأزمة من جهة ويقود إلى نتائج خطيرة من جهة أخرى. وهو يُساعد على الوقوع فى أخطاء الفهم، من واقع رؤيته لمنطقة البحر الأحمر بوصفها وحدة واحدة متجانسة وفى عزلة كاملة عن محيطها القومى والإقليمى الأوسع، ونتيجة لتجاهله لتأثير عوامل مثل النمو السكانى وتوسع اقتصادات السوق والتحضر وأشكال التحديث الأخرى، والتى حدثت داخل وخارج الإقليم. وهو يقود إلى نتائج خطيرة من

* ترجمة : صلاح أبو نار

واقع أن التشديد على النتائج الظاهرة بدلا من الأسباب الكامنة ، يُرسى أسس تبني الحلول التقنية بدلا من الحلول التنموية، تلك الحلول (التقنية) التي قد لا يكون مرغوباً فيها أو قد لا تكون قابلة فعليا للبقاء. وكنتيجة لتلك التصورات عوملت منطقة البحر الأحمر بوصفها كياناً استراتيجياً، وانفتح المجال أمام مختلف أشكال التدخلات الخارجية فى المنطقة.

١-١ - المؤشرات الأساسية للبيئة الطبيعية :

يمتد الإقليم على مساحة تصل إلى حوالى ٢١٢٠٠٠ كيلو متر مربع، تتكون من السهل الساحلى الضيق فى الشرق، وسلسلة هضاب البحر الأحمر التى يصل ارتفاعها إلى ألف وخمسمائة متر فوق سطح البحر فى الغرب، ونجد واسع فى الغرب يصل ارتفاعه إلى ألف متر. ويُقدر أن ٩٨٪ من الأقاليم يحصل على أقل من ٢٠٠ ميليمتر من المطر سنوياً، وكنتيجة لذلك فإن التصريف السطحى Surface Drainage للمياه يعتمد على الخيران الموسمية القصيرة. ومن واقع أن أغلب المنطقة مبطنة بصخور قاعدية-Basement Com-plex فإنه لا تتواجد المياه الجوفية إلا بكميات ضئيلة على مسافات عميقة فيما بين الصخور المتصدعة. وبالتالى اعتمدت الحياة إلى حد كبير على الخيران الموسمية أو الآبار الضحلة. ودوما كانت كثافة السكان منخفضة (حوالى ٢,٨ فرد لكل كيلو متر مربع)، ولكن فيما يلى سنوات الجفاف نجد أغلب السكان (٦٠٪) يقيمون داخل أو فى جوار المناطق الحضرية.

ولدينا دراسة أجراها س موسى Musa حول احتمال حدوث الجريان السطحى - Run Off قامت على التوزيع التكرارى التجميعى Cumulative Freequency لمعدل سقوط الأمطار، وانتهت إلى تقدير كمية ماء المطر الجارى سنوياً بـ ١٦٨ مليوناً من الأمتار المكعبة عند مستوى احتمال مقداره ٩٠٪، بحد أقصى مقداره ١٦٦٢ مليوناً من الأمتار المكعبة عند مستوى احتمال مقداره ١٠٪، وذلك بالنسبة للإقليم فى مجمله. وبعد تعديل الأرقام لكى يُدخل فى تقديرها الخسائر الناتجة عن بخر المياه والعوامل الأخرى، قدر الباحث

وجود فائض يبلغ ٦١٣ مليوناً من الأمتار المكعبة، قادر على رى مائة ألف فدان للزراعة. (Mussa, 1991:24-28) ولكن القيم الخاصة بمعدل سقوط الأمطار وتوزيعها الجغرافى (وبالتالى الجريان السطحى) تظهر درجة عالية من التغيرية (Ibid:3) مستخدماً مؤشراً للرطوبة Moisture Index قام عبد الله بتقسيم منطقة البحر الأحمر إلى خمس مناطق قاحلة أساسية تتوافق مع مناطق معدل سقوط الأمطار، ثم شدد على أن التذبذب في معدل سقوط الأمطار الذى حدث على مدى الثمانين عاماً الأخيرة، يظهر لنا نظاماً من الوقائع الدورية : فترة مطيرة تتلوها فترة جافة تستمر من ٣ إلى ٦ أعوام (Abdalla, 1992:59-70)، وذلك فيما عدا مناطق الذروة حيث ينخفض الانحراف عن المعدل الوسطى لسقوط الأمطار ويصبح طول فترتى المطر والجفاف أقصر. (Ibid:100-115)

وهكذا تصبح كلمة «التغيرية» Variability مفتاح فهم و - أو شرح تغيرات البيئة الطبيعية وبالتالي أشكال التكيف الاجتماعى فى منطقة البحر الأحمر. وبالإضافة إلى التغيرية الموثقة لأنماط معدل سقوط الأمطار، طرحت العوامل التالية لدعم صحة الرأى السابق:

١ - التغير فى الطوبوغرافيا ودرجات الميل أو الانحدار (الجبال ومنحدرات السهول الغربية Alluvial وأحواض الخيران).

٢ - التغيرات فى أنظمة الأرض (الصحراء، الهضاب، السهل بسيط الانحدار، السهل الغربى، والسهل الساحلى).

٣ - يُشكل التوزيع المتفاوت للماء على الطبيعة، وبالتالي الاختلافات فى رطوبة التربة ووجود أنواع مختلفة من النباتات و - أو تجمعات نباتية مدخلاً هاماً لبقاء واستمرار الرعى فى المنطقة.

وهكذا تنحصر المشكلة الرئيسية للمنطقة، وذلك طالما كان اهتمامنا بالبيئة الطبيعية بدلا من الجفاف - القحولة فى حد ذاتهما، فى العناصر التالية :

أ - إمكانية التنبؤ بأحوال البيئة من فصل لآخر ومن منطقة إلى أخرى .

- ب - التنمية والتجديد التكنولوجى اللازمان لإستخدام موارد الأرض.
- ج - ميكانزمات تكيفية قادرة على تأمين بقاء الإنسان فى ظل مثل تلك الأحوال الملتبسة المتقلبة.

١-٢ أشكال التكيف التقليدية

يختلف التكيف الاقتصادى اختلافاً طفيفاً، تبعاً لأحوال البيئة الطبيعية ومستوى التكنولوجيا المطبقة. وخلال الجزء الأغلب من تاريخ ولاية البحر الأحمر، تكون النشاط الاقتصادى للسكان أساساً من رعى الحيوانات، والزراعة باستخدام كل من ماء المطر الهاطل وجريان المطر السطحى المباشر. ومن الزاوية التاريخية يبدو أن الحيوانات كانت أكثر أهمية لدى جماعات البجا، ليس فقط من واقع قيمتها الاقتصادية (بالمقارنة بالزراعة)، ولكن أيضاً لأنها تمثل المصدر الرئيسى للمنفعة فى الحياة الاجتماعية والمناسبات الطقوسية. وتمثل الحيوانات للبجا وسائل الحراك الاجتماعى والاقتصادى والهيكلية الاجتماعية، وذلك من خلال الـ «تَيْتْ» (٢) * (ويعنى نقل الملكية من خلال الهبة)، والـ «هَلْقِينْ» * (نقل الملكية من خلال الهدايا المرتبطة أساساً بالزواج)، والـ «يَهْمُوتْ» * والـ «دَنْقَيْتْ» * (ويعنيان استعارة الحيوانات للاستخدام والانتفاع بمنتجاتها). وعبر تلك الميكانزمات أسست الوحدات الاجتماعية وفى الوقت نفسه الاقتصادية، وتولدت المساواة واللامساواة و - أو استمرت. ومن خلال تلك الميكانزمات أيضاً كان يعاد بناء القطعان، ويُحافظ على الحياة التقليدية وهكذا وعلى عكس الاعتقاد الشائع، لا يمثل ارتباط البجا بالحيوانات أمراً شعائرياً - اجتماعياً أو عاطفياً فقط، ولكنه بشكل أولى يمثل عقلانية اقتصادية، ويتضح ذلك فيما يلى :

- ١ - فى ظل مثل تلك الأحوال المناخية المتقلبة، تصبح الحيوانات وذلك على المدى القصير على الأقل، ذات قدرة أعلى على توفير إحتياجات الرعاة بالمقارنة بالزراعة.

٢ - توفر الحيوانات للرعاة مرونة أكبر فى الحراك والبيع والاستخدام المباشر خلال فترات الأزمة.

٣ - تشكل الحيوانات مصدراً للفرص بخلاف الغذاء مثل النقل وغير ذلك، وهى الفرص التى تزداد أهميتها مع نمو علاقات السوق والتبادل.

إلا أن تربية الحيوانات والزراعة ألحق بهما دوماً مصادر أخرى للدخل، من أجل تأمين قابلية النظام الرعوى الزراعى للبقاء. وكانت أكثر تلك المصادر أهمية خيار الهجرة الفصلية للرعى والعمل المأجور، أو الهجرة للعمل فى مشاريع القاش وطوكر عبر نظام المشاركة فى المحصول.

ولا يزال تكيف الهمندوة الريفين المعاصرين كما كان منذ قرون، قائماً على الإدارة النفعية للموارد من خلال الهجرة، وبالتالى اتساع فترة استخدام قاعدة موارد شحيحة، تلعب فيها مصادر الرعى والأشجار الدور الأكثر أهمية. وفى حد ذاتها لا تزال منطقة الـ «قُنْب»، والخيران على سبيل المثال - فى «أوردُرس» و «هَدْرِيَاب»، تمثل على التوالى الملتجئات الشتوية والتصيفية الأساسية للماشية. ورغم أن مسافة وفترة واتجاه الهجرة، يمكن أن يتغيروا كشكل للتكيف بتغير وفقاً للظروف المتغيرة، فإن النمط العام هو نفسه فى أغلب المناطق الريفية. ولقد نتج عن مرونة نظام الإدارة (من خلال تحركات الإنسان والحيوانات)، وذلك على مستوى الجماعة والأسرة المعيشية المستقلة، المحافظة على النظام الرعوى الزراعى. وبالفعل يمكن للظروف القاسية أن تؤدى إلى تحطيم النظام مؤقتاً، لكنه لا يفقد أبداً قدرته على إعادة تكوين نفسه. وهكذا انطلاقاً مما تبقى له من قطعان قليلة العدد، يبدأ النظام فى كل مرة فى الظهور من جديد.

والواقع أن الحيوانات التى تشغل المكانة المركزية فى إعادة إنتاج تلك الوحدات المتكيفة، تشكل العامل الرئيسى فى مباراة التجدد هذه، وذلك من خلال حفاظ البجا على تقاليد الـ «سلف» أى نظام القواعد التقليدية المنظمة لإدارة الحيوانات والموارد الطبيعية، وهما

المكونان الرئيسيان للنظام الرعوى الزراعى. فأنظمة الـ «يَهْمُوتْ» * والـ «هَلْقِينْ» * والـ «تَيْتْ» * والـ «دَنْقَيْتْ» * بالنسبة للحيوانات، والقواعد المنظمة للحقوق تجاه الأرض مثل الـ «أَسِلْ» أى الملكية والـ «أَمْرَا» أى حقوق الاستخدام، قد حافظوا على جماعة البجا وقدرتها على مواجهة التحديات. ويمكن للرابطة القوية بين تقاليد الـ «سِلْفْ» ومفهوم النخوة : «دُورَأَيْتْ» لدى الهدندوة، أن تساعد فعليا على الإجابة على سؤال هام سبق أن طرحه كثير من الباحثين، وهو : لماذا يصر هؤلاء القوم على الإقامة فى تلك المنطقة الفقيرة طبيعيا؟.

وبالتالى إذا كان نظام سقوط الأمطار يتسم عادة بالتغير ولا يمكن التنبؤ به، فى حين يتسم النظام الاجتماعى بالمرونة والقدرة التكيفية العالية، فما هو بالضبط الخطأ الذى حدث؟.

واعتماداً على نتائج برنامج أبحاث منطقة البحر الأحمر (RESAP) يمكن القول بوجود تفاعل بين إطارين من العوامل، هو المسئول عن أزمة النظام الهدنداوى الراهنة. يخص الإطار الأول الضغوط المتواجدة داخل النظام الهدنداوى نفسه، بينما يرتبط الثانى والذى نتناوله فى هذه الدراسة بالتعديلات التى مارسها النظام الخارجى على نظام الهدندوة. ونعتقد أن عوامل هذا الإطار الثانى الخارجى هى المسئولة عن تسارع عملية التدهور، حيث أدت إلى توسيع نطاق إستخدام الموارد التى يعتمد عليها نظام البجا الرعوى الزراعى، وأضعفت الروادع الاجتماعية والثقافية المفروضة على استخدامها. (Manger,et al:1995)

٢ - تعديلات النظام الخارجى

بصرف النظر عن القيمة النسبية لمواردها المحتملة أو مستوى تدهور البيئة الطبيعية، تمثل منطقة البحر الأحمر جزءاً من الموارد الاقتصادية القومية. وقد أصبح من الواضح أنه ليس كل القرارات المرتبطة باستخدام الموارد المحلية، بالضرورة محلية الأصل أو الجوهر. والأصح أن الكثير من تلك القرارات، إن لم يكن أغلبها، وبالتالى الأفعال الناتجة عنها، ذات أصول خارجية لا تنتمى للنظام المحلى. وفى التحليل التالى سوف أركز على واقعة تعديلات النظام

الخارجى ، وتأثيرها على النظام المحلى فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية. وينبغى أن نلاحظ أن التشديد هنا على تحولات القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ينطلق من قناعة مضمونها أن القوة تمثل العامل المحدد لطريقة استخدام الموارد الطبيعية أو لطريقة إساءة استخدامها.

. يواجه البحر الأحمر النظام الخارجى على ثلاثة مستويات أساسية : على المستوى المحلى، ثم فى علاقته مع أجهزة الدولة، وفى النهاية عبر اتصاله بالنظام الدولى من خلال تدخل المنظمات الأهلية غير الحكومية فى المنطقة.

ولكن يجب أن نلاحظ أن تأثير تلك المستويات الثلاثة، التى يتفاعل عبرها البجا مع النظام الخارجى، لا يمكن لنا اعتباره عملية ذات اتجاه واحد. والصحيح أن البجا بدورهم يؤثرون على تلك النظم الخارجية، التى أصبح بعضهم - أو اضطروا إلى ذلك - جزءا منها، وبالتالى ساهموا فى تسريع التحولات فى طرق وأساليب استخدامهم للبيئة المحلية ومواردها الطبيعية. ولكن مرة أخرى لا يعنى هذا أن الهدندوة يتفاعلون مع هذا النظام الخارجى على قدم المساواة، أو يتفاعلون معه فعليا باختبارهم الحر، فالواقع أن تفاعلهم مع هذا النظام الخارجى يأتى فى أغلب الأحوال كرد فعل لتأثيراته، ويجبرهم على تغيير أساليب حياتهم.

٢-١ - التفاعل على المستوى المحلى

١-٢-١ - البيئة الطبيعية

تتميز البيئة الطبيعية لمنطقة البحر الأحمر، والتى تمثل واحداً من الاطر التى يحدث التفاعل داخلها، بعزلتها النسبية وتضاريسها الخشنة ونظام أمطار عالى التغير مع فترات جفاف متكررة، وموارد طبيعية محدودة وعلى الأخص المياه.

وتبعاً لما سبق كانت المنطقة دوما معرضة لتفشى المجاعة وفقدان الماشية، وكنتيجة لذلك فقدان الحياة الإنسانية.

وفى الماضى تمكن البجا من التأقلم مع تلك المواقف من خلال الأساليب التالية :

١ - تبنى نظام رعوى زراعي على درجة عالية من الاكتفائية.

٢ - نط استيطان ذو- طبيعة انتشارية.

٣ هجرة جغرافية مؤقتة أسفل وأعلى الهضاب بحثا عن الماء والمرعى والأرض القابلة للزراعة.

٤ - هجرة مؤقتة للعمل خارج نطاق الوطن، ازدادت وتيرتها مع تأسيس مدينة بورسودان وبناء خط السكك الحديدية الممتد من بورسودان إلى المناطق الداخلية.

٥ - ممارسة تقاليد الـ«تَيْت» والـ«دَنْقِيت» والـ«هَلْقِين» والـ«يَهْمُوت» التى سبق لنا ذكرها، من أجل تأمين إعادة بناء قطعان الماشية، مع تبنى روادع اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار تجدد المرعى والحياة النباتية.

وخلال الجفاف الأخير أصبحت الخيارات الثلاثة الأولى مستحيلة، بسبب التحركات السكانية الكثيفة التى أدى إليها الجفاف، علاوة على ضعف نظام الروادع الاجتماعية تبعا لإلغاء نظام «الإدارة الأهلية» The Native Administrative System وتحولات القوة التى أعقبت هذا الإلغاء، كما تراجعت فرص العمل الحضرى المتاحة تبعا لارتفاع مستوى المهارات التقنية المطلوبة.

٢-١-٢ - التحضر

تسارع النمو الحضرى فى منطقة البحر الأحمر، تحت تأثير تأسيس بورسودان كميناء بحرى وبناء خط السكك الحديدية الرابطة بين بورسودان والخرطوم فى العشرينيات، والطريق الأسفلتى بينهما فى السبعينيات. وهناك عوامل أخرى ساهمت فى نمو المدن، نجدها فى تأسيس الحاميات العسكرية فى جيببت والمشروعات الزراعية فى القاش وطوكر.

ولقد شهد إقليم البحر الأحمر زيادة ضخمة في معدل التحضر خلال العقدين الأخيرين. ففي عام ١٩٧٣ كان عدد سكان الحضر ١٦٠,٠٠٠ نسمة، ارتفع إلى ٣٥٣,٠٠٠ عام ١٩٩٣، مسجلاً معدل زيادة مقداره ١٢١٪ بمعدل نمو سنوي ٦٪، وبالتوازي مع ذلك انخفض عدد السكان الريفيين بمقدار ١٢٪. وتستوعب مدينة بورسودان وحدها حوالى ٨٩٪ من سكان منطقة البحر الأحمر الحضرين. ويمكننا رصد الوظائف الأساسية التي لعبتها المدن بالنسبة للبلجا فيما يلي :

١ - تقديم بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل المدارس والأمن والصحة بأسلوب مركزي.

٢ - شكلت المدن بوصفها مراكز إدارية، مناطق لجوء السكان الريفيين خلال فترات تفشى الجفاف والمجاعة المتكررة. ونتج عن كثافة وطول فترات الجفاف الأخيرة وفقدان الماشية، أن أصبحت فترات لجوء المهاجرين إلى المدن أطول، كما أصبح الأمر بالنسبة لكثيرين منهم بمثابة استقرار دائم فى المدينة، وهى عملية تحضر وصفها البعض كتدفق ريفى كثيف.

(Abu Sin,1991:22)

٣ - تقدم المدن للسكان الريفيين مصدراً كبيراً للمياه، حتى خلال الأعوام «العادية» حيث إن أغلب مدن الإقليم توجد فى أماكن ذات إمكانيات مائية عالية نسبياً (على سبيل المثال سنكات، طوكر، هيا)

٤ - ربما كانت الوظيفة الأكثر أهمية هى تقديم المدن لفرص العمل اليدوي للمهاجرين الريفيين وعلى الأخص بورسودان . إلا أن تلك الوظيفة شهدت تراجعاً قوياً، نتيجة لتبنى الميناء لتقنيات تكنولوجية متقدمة، وعلى سبيل المثال : (الناقلات والحاويات والسلاسل).

ولكن لا نجد سوى شواهد قليلة، تدل على تأثير المدن التدريجى على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن المحتمل أن تكون خصوصية سمات عملية تحضر منطقة البحر الأحمر هى

العامل المسئول عن ذلك، ويمكننا رصد تلك السمات فيما يلي:

١ - على عكس ما تطرحه الفرضية العامة، نجد أن المنطقة قد شهدت خلال العقدين الأخيرين نمواً حضرياً، على الرغم من معدلات النمو السكاني الطبيعي المنخفضة، والأوضاع البيئية وحالات الفقر المتطرفة. (Abdel Ati,1990:7)

٢ - باستثناء مدينة بورت سودان، كان تحضر المنطقة - إلى درجة كبيرة- محض تركيز للسكان الريفيين في موقع حضري. (Abu Sin,1991:9-17)

٣ - إلى مدى بعيد لا يمكننا القول إن بداية التحضر وبنيته ووظائفه ذات طبيعة أهلية، فقد ظهرت نتيجة مبادرة المهاجرين الذين لا ينتمون إلى البجا (Ibid:14) أو نمت كاستجابة لمتطلبات من خارج الأقليم. وحتى داخل المدن سنجد أن أغلب البجا، يقيمون في مستوطنات الأكواخ والأراضي التي يشغلونها دونما حقوق ملكية والمحيطة بالمدن.

٤ - يمنحنا البحر الأحمر حالة نمطية لوجود مواقع ذات أولوية إقليمية مثل بورسودان، ميناء السودان الرئيسي الذي يصل عدد سكانه إلى ٣١٤,٠٠٠، أي حوالى ٣١ ضعف سكان سنكات التي تمثل ثلثي أكبر مدينة في الأقليم. إن نمو بورسودان كميناء تجارى ارتبط إلى حد كبير ولا يزال، بتنمية المناطق الأكثر ازدهاراً نسبياً في البلاد وعلى الأخص الإقليم الأوسط (الجزيرة) والعاصمة الخرطوم، أكثر من ارتباطه بتنمية منطقة البحر الأحمر. وقد ترتب على ذلك فعلياً حصر مهاجري البجا اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، داخل نظمهم الريفية التقليدية، وذلك كما يتضح من أنماط حياتهم داخل المدن. (Abdel Ati,1990:7-8) وبالفعل نجد أن مجرد إمكانية العمل في ترسانة بورت سودان، محكوم إلى حد بعيد بالعلاقات الإثنية. (Gutbi,1989:15-17)

٥ - لا توجد لدينا أي شواهد تدل على تأثير المدينة الكبيرة، على محيطها الريفي أو المدن الإقليمية ذات المكانة الأدنى، فيما يتعلق بعملية توليد التغير. وتبعاً لما أورده أبو سن

تمنحنا بالفعل منطقة البحر الأحمر، نموذجاً كلاسيكياً للاستنزاف الحضري للبيئة الطبيعية، حيث تقوم المناطق الريفية بالتعدي على مواردها الشحيحة من أجل تلبية الطلب الحضري على الأخشاب والفحم النباتي والماشية، مما يؤدي إلى تصعيد تدهور قاعدة الموارد الريفية. (Abu Sin, 1991, 2, 16, 29) والواقع أن الطريق الأسفلتي الممتد من بورسودان إلى الخرطوم، ساهم في تدعيم عزلة المدن الصغيرة عن محيطها الجغرافي. (Abdel Ati, 1990)

وتبعاً للتدهور الحادث في أعداد الماشية وكميات المنتجات الريفية الأخرى خلال الأعوام الأخيرة، تراجعت وظيفة المدن بوصفها سوقاً للمنتجات الريفية. وفعلياً أصبحت المدن بالنسبة للأغلبية العظمى من البجا، مكاناً لشراء البضائع أكثر منها مكاناً لبيعها. وعلاوة على ذلك أدى غياب الماشية، إلى تحول عملية بيع الأخشاب والفحم النباتي، إلى مصدر أهل الريف الوحيد للحصول على النقد، وكلاهما يساهم في الإسراع في عملية التدهور البيئي. وهكذا في ظل الأوضاع الراهنة، ارتفعت تكلفة التحضر بالنسبة للبجا، خاصة إذا تم قياسها بحجم الموارد المستنزفة وتأثيرها الاجتماعي. ويمكننا رصد أهم النتائج فيما يلي :

١ - الاستنزاف الحضري الكثيف للطبقة الحاملة للمياه تحت سطح Subsurface Aquifers، التي يعاد تكوينها بشكل ضعيف، مما يؤدي إلى حرمان أهالي الريف من أحد المصادر الحيوية لاستراتيجية البقاء. وتشكل المشاريع المقترحة لتزويد بورسودان بالماء العذب من طوكر خطراً حقيقياً هو نسبة الملوحة في طبقة طوكر الحاملة للمياه... (Abu Sin, 1991: 12-17)

٢ - الطلب الكثيف على الكتلة الحيوية، وعلى الأخص من أجل مواد البناء والوقود. وعلى سبيل المثال نجد أن مايزيد عن ٩٠٪ من منازل سنكات، جرى تسقيفها بسيقان شجر الدوم، وهو ما ينطبق أيضاً على منازل الطبقة الدنيا في بورسودان. وعبر الطريق البري يُنقل خشب الدوم، إلى داخل السودان حتى العاصمة الخرطوم، وهو ما تزايدت وتيرته مع إنجاز بناء

الطريق الأسفلتي. (Ibid, 17) ومثل هذا الضغط على أنواع معينة من الموارد الطبيعية، يشكل خطراً على التوازن البيئي، إذ يرفع من قيمتها المادية وبالتالي يدفع صوب اجتثاثها. ويشكل طلب الطاقة المنزلية (الحشب والفحم النباتي)، المصدر الأكبر للطلب على الحشب واستهلاكه في المدن. وكنتيجة للنمو الحضري، انخفض تزويد ولاية البحر الأحمر لنفسها من احتياجاتها للطاقة المنزلية، من ٧٠٪ عام ١٩٧٠ إلى أقل من ٣٥٪ في عام ١٩٩٠. (Ibid,18) وتظهر لنا دراسة روى كول Roy Cole حول الكتلة الحيوية من حول مدينة بورسودان، العلاقة العكسية بين الكثافة Density والبعد عن بورسودان وأيضاً أسعار الفحم النباتي. (Cole,1989) فلقد أدت الزيادة في أسعار الفحم النباتي، إلى تكثيف قطع الأخشاب وحرقتها في المناطق الريفية، وعلى الأخص المناطق المعتبرة «أراض مشتركة» Commons أي تلك الأرض التي لا تدخل في ملكية أي جماعة قبلية، ونموذج ذلك منطقة أوردُرسُ.

٣ - زيادة الطلب الحضري على الماشية والمحاصيل في منطقة البحر الأحمر.

(Abu Sin,1991)

٤ - أدى نمو المراكز الحضرية في البحر الأحمر أيضاً، إلى جذب المهاجرين من غير سكان المنطقة، ودخل هؤلاء في صراع مع أهل المنطقة على الوظائف والخدمات في المدن. ويجد أهل المنطقة أنفسهم في وضع غير ملائم، من واقع معدلات أميتهم العالية وافتقارهم النسبي للمهارات، وبالتالي نراهم يتنافسون فيما بينهم على الوظائف المتاحة، مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم كذلك نتج عن وجود المهاجرين من غير البجا في تلك المدن، تراجع فرص البجا في الحصول على الخدمات الاجتماعية وعلى الأخص المدارس في المراحل التالية على المستوى الأولي. (Abdel Ati,1990:18-21)

٥ - كان للهجرة آثارها الاجتماعية السلبية مثل تفكك الأسرة والبطالة والأمراض

الاجتماعية الأخرى. وأحد الملامح البارزة في هذا المجال، انتشار عمل الاطفال وانتشار تشرد الأطفال بما فيهم الفتيات، وهو ما يعكس تغيراً كبيراً في نظام القيم والتقاليد الاجتماعية (Abdel Ati, 1991) البجاوية. ولا يوجد أيضاً أى دليل على تكامل البجا مع الجماعات الإثنية الأخرى في المدينة، إذ يظل أغلبهم مرتبطاً بجماعاتهم القبلية.

٦٠ - كان للتحضر تأثيره السلبي على أسعار المنتجات الريفية، ففي ظل حالات الجفاف والتدهور البيئي، حدث تراجع حاد في السلع الريفية المطروحة في الأسواق، وذلك من واقع اعتماد أغلبها على البيئة الطبيعية. كما يعاني البجا أيضاً من النسب السلبية للتبادل التجاري، إذ تتجه أسعار الماشية للانخفاض بينما تأخذ أسعار الحبوب في الارتفاع.

٢-٢ - التفاعل على المستوى القومي

٢-٢-١ - المستوى الإداري

شهدت بدايات هذا القرن تأسيس أول اتصال نظامي بين البجا والدولة السودانية الحديثة، من خلال التراتبية الإدارية التي أسستها السلطات الاستعمارية. إلا أن زعامة البجا التقليدية (الإدارة الأهلية)، لعبت في أغلب الأحوال دوراً بارزاً. ويمكننا رصد مسائل التفاعل الأساسية بين الطرفين، في جمع الضرائب والإمداد بالخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والأمن، وفي أحوال كثيرة تدخلات الإغاثة خلال فترات المجاعات.

ومنذ إلغاء نظام الإدارة الأهلية في أوائل السبعينيات وحتى عام ١٩٩٤، وعلى الرغم من إدخال عدد من القوانين الحكومية المحلية والإقليمية، أصبح البحر الأحمر يدار فعلياً من العاصمة الخرطوم. فالتعيينات على كل المستويات الإدارية فيما يلي الدرجة السادسة، تتحكم فيها الخرطوم والعاصمة الإقليمية كسلا. كما أن ميزانية تنمية الإقليم قد جرى مركزتها بشكل مكثف. (Ibrahim et al. 1991: 10-13, 26-8) ولقد ألقى على عاتق تلك النزعة المركزية المفرطة في تخطيط التنمية والتمويل والوظائف الإدارية، مسئولية فشل و- أو

عجز المؤسسات الإقليمية عن التخطيط أو استخدام الموارد الموجودة، من أجل احتواء أزمة الجفاف أو الشروع فى مهمة إعادة تأهيل الأقليم. (Ibid:18,33) ثم جاءت تبعية الأقليم الاقتصادية، وتدهور أوضاع البيئة الطبيعية، لكى يُساهما فى استمرار التحكم المركزى القوى على الأقليم.

أدى الضعف الإدارى الداخلى للنظام، إلى تدمير قدرته على مراقبة وضبط التدهور البيئى أو الرد الكافى على الأزمة التى خلقها. وكان من شأن هذا الضعف القديم والمستمر، والذى جاءت الأزمة لكى تكشف عنه، أن يؤكد صحة ما طرحه عبد القفار أحمد حول رؤية السلطات الاستعمارية وبعد الاستعمارية للبجا، بوصفهم جماعات يصعب إدارتها أو تزويدها بالخدمات، مثلها فى ذلك مثل غيرها من جماعات الرعاة. وبالنظر إلى بيئتهم الطبيعية القاسية ومصاعبهم الاقتصادية المزمنة، تصورت ذات الجهات الحل الدائم فى صورة إعادة توطينهم فى المناطق الأكثر إنتاجية شمال القضارف والقاش وطوكر. وهكذا اتخذ دعم الحكومة للبجا الأشكال الأساسية التالية :

(١) إمدادات الإغاثة خلال فترة الأزمة، الموجهة للمناطق التى تأثرت بها.

(٢) إدخال وسائل معيشية بديلة مثل التعدين وصيد الأسماك.

(٣) تحسين المرى من خلال بناء سدود على بعض الخيران المختارة.

(٤) تشجيع هجرة البجا إلى المشاريع الحكومية فى أماكن أخرى.

(Ahmed,1990:21)

وإذا حاولنا تقدير تأثير تلك الخيارات الأربعة يمكننا القول إن الإغاثة قد لعبت بوضوح دوراً هاماً فى إنقاذ حياة الكثير من البشر. ولكن رغم ذلك سنجد إنه منذ مجاعة ٨٤-١٩٨٥، حدث تراجع جذرى فى مساهمة الحكومات، ليحل محلها إلى مدى بعيد المنظمات

الأهلية غير الحكومية. ولم يُقدر للبديل الثانى المطروح على البجا، أى صيد الأسماك والتعدين، أن يستحوذ إلا على القليل من حماسهم، وعلة ذلك كراهية البجا للأسماك وافتقارهم للمهارات التقنية الضرورية سواء لصيد الأسماك أو للعمل فى مجال التعدين. وبالنسبة للحل التقنى المتمثل فى بناء السدود على مجارى بعض الخيران، فقد أثبتت التجربة أن تأثيره لا يساوى مقدار تكلفته. فهناك صعوبات فيما يتعلق بصيانة تلك السدود والحفاظ عليها، فضلا عن التأثير المعوق لمشاكل تغيرية معدل سقوط الأمطار (زمانيا ومكانيا) وطبيعة تضاريس البحر الأحمر. (Abdel Ati et a., 1992) ويبقى الخيار الرابع الذى سوف تناقشه فيما بعد، ولكن ليس فى صورة إعادة توطين البجا الذى لم يحدث بالفعل على أى نطاق مهم، ولكن على أساس، إمكانية وصول البجا إلى المشاريع الحكومية داخل منطقة البحر الأحمر (القاش وطوكرا) وخارجها.

٢-٢- المستوى الاقتصادى :

منذ العهد الاستعمارى جرى التدخل الحكومى فى المنطقة على المستوى الاقتصادى، أساسا من خلال رعاية مشروعات زراعيين (القاش وطوكرا)، وافتتاح عدة مناجم فى المنطقة، ثم بناء خط السكك الحديدية فى العشرينيات والطريق الأسفلتى فى السبعينيات للربط بين الميناء والمناطق الداخلية. ولم يُحقق التعدين فى هضاب البحر الأحمر سوى القليل من النجاح الاقتصادى، كما أدى صغر حجم الاستثمار ومستوى المهارات التقنية المطلوبة إلى حرمان أهالى المنطقة من أى فرص عمل حقيقية، فيما عدا تلك الأعمال القليلة اليدوية الموسمية المتاحة. ومن جانب آخر نلاحظ أن الطريق البرى وطريق السكك الحديدية، قد نظر إليهما كمشروعات قومية تذهب عائداتها إلى الحكومة المركزية. ورغم أنهما جعلتا الحركة من وإلى المنطقة أسهل مما سبق، لم ينتج عنهما أى انعكاسات هامة على الاقتصاد المحلى، بل كان لهما

أحياناً تأثيراتهما السلبية.

ولكن يظل هذان المشروعان الزراعيان هما الشكل الأهم للتدخل الحكومى فى المنطقة، من زاوية الموقع وعدد الأهالى المستفيدين منهما وتفاعلهما مع الاقتصاد الرعوى الزراعى فى تطوره التاريخى. وإذا أخذنا مشروع القاش كنموذج، يمكننا أن نورد المؤشرات التالية حول تأثير مثل تلك المشروعات الحكومية على الاقتصاد والبيئة المحليين.

يقع مشروع القاش فى جنوب شرقى ولاية البحر الأحمر. وكانت شركة كسلا للقطن قد بدأت العمل فيه عام ١٩٢٦، من أجل إنتاج القطن على مساحة تزيد على ٢٥٠,٠٠٠ فدان. وفى البداية وزعت الأرض على البجا (وهم أساساً من الهدندوة)، إلا أن تفضيلهم لرعى القطعان وانخفاض إنتاجيتهم شجع الشركة على تخصيص أراضٍ للمهاجرين القادمين من غرب أفريقيا (الفالاتا) كمزارعين مستأجرين. Tenants وفى عام ١٩٢٨ انسحبت الشركة من المشروع، وسيطرت الحكومة عليه بهدف إنتاج القطن والذرة ومصادر الرعى لقطعان البدو. وربما كان للحكومة هدف آخر وهو تزويد «الإدارة الأهلية»، التى كانت حينئذ لا تزال فى طور طفولتها بمادة أو موضوع لممارسة السلطة Authority. ومرة أخرى أعيد تأكيد حقوق البجا تجاه الأرض، وارتفع نصيبهم من الأرض المستأجرة من ٢٣٪ إلى ٧٥٪ (حوالى ٨٧٪ منها للهدندوة)، وما تبقى وزع بين الأفارقة الغربيين والجماعات السودانية الأخرى. وسعيًا نحو تحسين إنتاج القطن جرى بالفعل تشجيع مشايخ الهدندوة على تشجيع استخدام مهاجرى إفريقيا الغربية عبر نظام المشاركة فى المحصول. (El Mustafa et al., 1991:98)

إن التراجع المستمر فى المساحة المزروعة، التى تتراوح الآن فيما بين ٤٠,٠٠٠ و ٦٠,٠٠٠ فدان (أى ٢٠٪ من المساحة المخطط لها) قد أقيمت مسئوليته على تذبذب فيضان النهر وعملية ترسب الطمي Siltation وسوء الإدارة. وفى عام ١٩٧٩ توقف إنتاج القطن، ليحل محله الخروع Caster كمحصول رئيسى. وعلى الرغم من الخروع كان من الناحية الاقتصادية مجزياً بالمقارنة بالمحاصيل الأخرى، لم يظهر البجا اهتماماً خاصاً بزراعته، وعلة ذلك افتقارهم للمعرفة اللازمة لزراعته والمرض الذى ادعوا أنه قد تسبب فيه، ولعل العامل

الأهم هو أنه لا يُشكل مصدراً لغذائهم أو لغذاء حيواناتهم. وترتب على ما سبق التوقف عن زراعته الخروج عام ١٩٨٣ ليحل محله محصول الذرة.

عندما تم توزيع الأرض على البجا، كانوا حوالى ١٣,٥٠٠ مزارع مستأجر فى المشروع. وبعد بداية زراعة الذرة ارتفع العدد إلى ٣٦,٠٠٠، ليصل الآن (١٩٩٣) إلى ٥٤,٠٠٠ مزارع مستأجر مسجلاً، وهو ما يعنى هبوط متوسط مساحة الملكية إلى ما دون الفدان الواحد. ومن جهة أخرى عرف المشروع تغيرات عديدة فى طبيعة الحقوق تجاه الأرض ومساحة قطع الأرض المزروعة فعليا . (Ibid : 80,105-7) وعلى الرغم من أن حقوق البجا تجاه أراضي القاش قد اعترف بها ، كما يدل على ذلك نسبة الأراضي المستأجرة الموزعة عليهم، فإن كل أراضي المنطقة المروية بمياه النهر هي قانونيا مملوكة للحكومة السودانية، ممثلة فى شركة دلتا القاش الزراعية التى يخضع لتعاليمها المستأجرون.

وفى عام ١٩٩٢، وبالضبط قبل نقل مسئولية المشروع إلى حكومة الولاية الشرقية، اتخذت الحكومة المركزية قراراً بخصخصة المشروع، لأن المشروع كما ادعت الحكومة يعانى من انخفاض الناتج الزراعى ويستهلك كمية كبيرة من المياه. وتبعاً لما يقوله الاداريون الحكوميون فى كسلا، لم تُشارك الولاية الشرقية فى اتخاذ هذا القرار ولم تتم استشارتها بشأنه. وما حدث بالفعل هو اتخاذ القرار، فى إطار ترتيبات بين الحكومة المركزية ومستثمرى القطاع الخاص، وبالتعاون مع زعماء الإدارة الأهلية التقليديين (النظار) من أجل تأمين قبول البجا لعملية الخصخصة. وفى عام ١٩٩٤ شكلت إدارة الولاية الشرقية «لجنة إعادة تأهيل دلتا القاش». وكان من ضمن أهدافها الرئيسية توطين البدو (أى العودة إلى ممارسة الحكمة الرسمية القديمة)، وزيادة المساحة المزروعة إلى ٤٠٠,٠٠٠ فدان، وإدخال مستويات أعلى من الميكنة فى المشروع، وتشجيع ودعم الاستثمار الخاص داخله.

ويمكن تلخيص الوضع كما هو الآن وتأثير التغيرات السياسية الجديدة عليه فيما يلى :

١ - على الرغم من أن حقوق البجا تجاه الأرض قد أعترف بها، لم تنعكس تلك الحقوق فى وجودهم داخل المشروع أو استفادتهم الاقتصادية منه، وذلك بسبب عمليات الإقراض المالى

والانخفاض المنتظم فى مساحة الأرض القابلة للزراعة وغياب المالك عن أرضه. وعلى سبيل المثال ووفقاً لما أورده المصطفى El Mustafa، فإنه على الرغم من كون حقوق البجا تجاه الأرض تصل إلى ٧٥٪ من أراضى المشروع المستأجرة، فإن المهاجرين الأفارقة الغربيين الذين يشكلون الآن السكان المقيمين داخل المشروع يديرون ١٤٪ من الأرض المستأجرة ويستأجرون ٤٠٪ من أراضى المشروع من أملاك البجاويين الغائبين وفقاً لنظام المشاركة فى المحصول.

(El Mustafa,et al.,1991:88) ووفقاً لما يقوله أيضاً الإداريون العاملون بوزارة الدولة للزراعة. فإن أغلب البجا فى المشروع فى الوقت الراهن هم عمال مأجورون فقدوا ماشيتهم خلال الجفاف الأخير وغالباً يهاجرون فى أعقاب الحصاد.

٢ - إن انخفاض نصيب البجا من «الفوائد الحقيقية» للمشروع، يمكن إرجاعه إلى عامل أساسى هو الفشل فى موازنة الحيوانات مع المشروع، علاوة على مشاكل المشروع الفنية. وفى الواقع يمكننا أيضاً القول إن النظام فى حد ذاته، يطرح عدداً من المشاكل الهامة التى جرت العادة على تجاهلها. وعلى سبيل المثال على الرغم من أن الحفاظ على الملكية المشتركة للأرض من شأنه أن يؤمن حقوق الأفراد تجاه المناطق المروية كل عام، فإن نظام القرعة المستخدم فى توزيع الأرض المستأجرة يؤدى إلى تخفيض حوافز المزارعين تجاه العناية بها وعلى الأخص إذا كانت أراضيهـم ذات طبيعة فقيرة. (Ibid:104) وقد قاد ذلك أيضاً إلى تأمين احتكار الزعماء التقليديين لعملية توزيع الأرض وصنع القرار. كما إن قراراً هاماً مثل مشاركة المستثمرين الفرديين قد اتخذها الزعماء التقليديون بمفردهم، بينما تشير أبحاثنا الميدانية إلى رفض عامة البجا له.

٣ - ارتفعت مساحة الأرض المخصصة للاستثمار الخاص من ١٠.٠٠٠ فدان عام ٩١- ١٩٩٢ (يفترض أن يكون أغلبها خارج نطاق الأرض المروية)، إلى ٣٠.٠٠٠ فدان فى موسم ٩٢-١٩٩٣ الزراعى كان أغلبها يقع داخل المنطقة المروية. (٣) وتبعاً لذلك توقفت عملية تناوب الأرض المروية، وتناقصت مساحة قطع الأرض المستأجرة إلى أقل من فدان واحد عام ١٩٩٣، الأمر الذى جعلها مرة أخرى غير قادرة على البقاء الاقتصادى ودفع البجا بعيداً عن

المشروع. إن الانخفاض فى مساحة قطع الأرض، يقتضى ضمناً انخفاضاً مماثلاً فى احتمالية أى تناوب للأرض، كما أدى إلى ارتفاع حاد فى أسعارها (الرسوم السنوية)، من ستة جنيهات سودانية عام ١٩٧٠ للفدان إلى ٦٥٠ جنيهًا عام ١٩٩٢ إلى ١٢٠٠ جنيه عام ١٩٩٣.

٤ - كذلك نتج عن توسع الاستثمار الخاص فى المناطق غير المروية، الانخفاض فى مساحة الأرض المتاحة للرعى البدوى، وهو الأمر الذى أدى فى المقابل إلى تهديد المساحات المروية. وفى الوقت الراهن لا يسمح للحيوانات بالتواجد داخل المشروع فى الفترة الممتدة من يونيو إلى نوفمبر. وعلى الرغم من أن البدو يمكن أن يراعوا ذلك، نراهم يعتمدون عادة على المخلفات أو البقايا الزراعية فى فترة انتظارهم لتجدد العُشب بعد بداية موسم الأمطار، وبالتالي يتسببون فى تعطيل عملية تجهيز الأرض وزراعتها ومن ثم انخفاض الإنتاجية والنتائج.

٥ - سعيًا نحو تدعيم الدخل وتعويض الخسارة فى الناتج الزراعى، اتجه بعض البجا لتأجير الأرض لمهاجرى غرب أفريقيا، الذين حصلوا أيضا على المزيد من الأرض من خلال نظام المشاركة فى المحصول. إن البجاويين الذين يمتلكون حيوانات استخدموا الأرض للمحافظة عليها، بينما هؤلاء الذين لا يمتلكون الأرض ولا الحيوانات أصبحوا عمالاً مأجورين مهاجرين موسمين، أو انخرطوا فى ممارسة إنتاج الفحم النباتى، الذى يتم تسويقه عبر شبكة من التجار. داخل دلتا القاش ومدينة كسلا.

وهكذا يمكننا أن نستنتج أن الروابط الاقتصادية مع الحكومة المركزية، لا تساهم فى الحفاظ على الموارد أو بقاء الأساليب التقليدية لاستخدام الموارد (أى : الرعى). بينما أدى مشروع القاش إلى انخفاض مساحة الرعى الطبيعى المتاحة للرعاة، دفعت المشاكل الاقتصادية الناتجة عنه الكثير من البجا المشاركين فيه نحو إنتاج الفحم النباتى. والنتيجتان يمكن النظر إليهما بوصفهما من أهم أسباب التدهور الذى حل بالمنطقة.

٢-٣ - المستوى السياسى

خلال أغلب فترات الحكم الاستعمارى وما بعد الاستقلال، سيطرت الزعامة التقليدية أو

«الإدارة الأهلية» علي السياسة المحلية في منطقة البحر الأحمر، كما هو الحال في المناطق الأخرى من السودان الريفى. وكان الحكم الاستعماري البريطاني هو الذى أدخل نظام «الإدارة الأهلية»، سعياً نحو تقليل تكلفة إدارة إقليم واسع المساحة، والقضاء على تأييد القوى المتعلمة والدينية الطائفية، وأخيراً الحفاظ على التحكم الشامل عبر استخدام تراتبية العلاقات القبلية. ووفقاً لما أورده Bakhiet بخيت ترجع بدايات خطط استخدام العناصر القبلية إلى توقيت مبكر هو عام ١٦-١٩١٧، تعبيراً عن سياسة بريطانية واعية سعت لاستخدام تلك العناصر القبلية دون منحها أى هوية منفصلة. (Bakheit,1970:26) ولكن بالتوافق مع التطورات السياسية التى شهدتها البلاد، منحت تلك العناصر السلطة من خلال منحها السلطات القضائية والمالية بالإضافة إلى السلطة الإدارية. وهكذا أصبحت «الإدارة الأهلية» أحد أشكال السلطة الحكومية الآخذة فى التوسع داخل كل المناطق المحلية، والمستخدمه فى عملية جمع الضرائب وغيرها من الوظائف، بدلا من أن تكون شكلاً لحكم ذاتى حقيقى أو حكومة محلية.

وفى عام ١٩٧٠ ألغيت الإدارة الأهلية، وسحب الاعتراف الرسمى بسلطة القيادات القبلية، ولكن سلطتهم الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة على مدى سنوات طويلة، حافظت على ولاء العامة تجاهها كما هو. وبالفعل اضطرت السلطات الشرعية إلى استدعاء القيادات التقليدية مراراً، من أجل التوسط فى حل الصراعات القبلية. وفى مرحلة تالية (الثمانينيات) أعيد النظر إلى مركزهم السابق. ولكن من جانب آخر خضعت الزعامة التقليدية منذ بداية الثمانينيات لمؤثرات عديدة، نتج عنها تدمير سلطتها وقادت إلى تحولات هامة داخل بنية السلطة فى المنطقة. ويمكننا رصد أهم تلك المؤثرات ما يلى :

١ - ظهور نخبة بجاوية جديدة متعلمة بدأت فى تحقيق النفوذ والاعتراف من خلال :

أ - دعم دوائرهم الانتخابية القبلية الفرعية.

ب - المناصب الحكومية والمساهمة فى عملية صنع القرار الإدارى.

ج - إمكانية الحصول على موارد المنظمات الأهلية غير الحكومية.

د - التحالف السياسى مع السلطات المركزية أو الإقليمية.

٢ - التغيرات الديموجرافية في النمو السكاني والحراك والتحضر، على الأخص بعد مجاعة ٨٤ - ١٩٨٥. ولقد أدى النزوح تجاه المدن إلى ظهور نمط جديد من المشايخ، يقوم بوظائف والتزامات جديدة داخل المعسكرات الحضرية المتكونة حديثاً، مثل المساعدة- الجرايات والتوزيع وغير ذلك من الوظائف .

٣ - يبدو لنا أن تدهور مصادر دخل الزعماء التقليديين كنتيجة للجفاف، هو الذى أدى إلى تدهور شرعيتهم وتأيد العامة لهم. (فالسلطة التى تحققت أساساً من خلال الميلاد «الوراثية»، يمكن أيضاً تحقيقها من خلال الكرم والاستجابة لمشاكل). (Tor-kawi,1991:11)

٤ - تأثير التغير السياسى على المستوى القومى. يمنحنا تكوين الاتحاد الاشتراكى السودانى ونظام الحكم المحلى خلال فترة نظام مايو أحد الأمثلة فى هذا الصدد، وحاليا هناك مثال آخر هو «اللجان الشعبية» التى استولت على كل سلطات المجالس المحلية والقيادات التقليدية. ويعتقد البعض أن تلك اللجان، قد وفرت للزعامات التقليدية مجالاً لاستعادة بعض القواعد التى فقدتها. (Ibid:9)

ويمكن القول بصفة عامة إنه باستثناء حالة «مؤتمر البجا»، وهو تنظيم أسسه المتعلمون من أبناء البجا من أجل سحب السلطة من الإدارة الأهلية والسلطة المركزية، فإن شرعية القيادة فى البحر الأحمر إما أنها قد فرضت بواسطة الحكومة المركزية أو تحققت من خلال المشاركة فيها. ويتضح ذلك فيما يلى:

١ - تكوين (تعيين) الإداريين الأهليين بواسطة الادارة الاستعمارية.

٢ - سيطرة الأحزاب القومية الطائفية وعلى الأخص الحزب الاتحادى الديمقراطى على السياسة المحلية وتسمية المرشحين خلال الفترات الديمقراطية . نحن نعرف أن «هدوت» (تنظيم سياسى بجاوى تكون فى الثمانينيات)، قد تأسس على يد الحزب الاتحادى

الديموقراطى سعيًا للحفاظ على تأييد البجا العام..

٣ - تحكم الحكومة المركزية في الخدمة المدنية، من واقع احتفاظ المركز بكل سلطة التعيين في وظائف الدرجات العليا.

٤ - المركزية الراهنة للسلطة رغم الفيدرالية المعلنة، ويؤكد ذلك احتفاظ المراكز بسلطة تعيين المحافظين والوزراء الإقليميين وكل الإداريين على المستوى الأعلى.

وهكذا يمكننا أن نستنتج ما يلى :

١ - لم يقدر لبجا منطقة البحر الأحمر أن ينعموا بسياسة محلية حقيقية، ثم جاء التنافس الداخلى على السلطة ليزيد من قابليتهم للتعرض لتأثيرات المركز. والتنافس على السلطة هو بشكل ما تنافس من أجل الموارد (Ibid:12) والعكس صحيح. فالتحكم فى المياه والأرض يعنى التحكم فى عملية صنع القرار. وهذا ما يُفسر لنا عملية انتقال السلطة إلى المشايخ الحضريين الجدد والمتعلمين الذين يتحكمون فى توزيع الجرايات ومواد الإغاثة، ويؤدى هذا إلى منح المنظمات الأهلية غير الحكومية بعض الأهمية بوصفها العامل الجديد فى مباراة السياسة المحلية.

٢ - أستخدمت الروابط الإثنية - القبلية دائما فى عملية الوصول إلى السلطة والموارد الاقتصادية والدعم المركزى لعملية التمكين Empowerment.

٣ - احتل التعاون مع المركز السياسى دائما موقعا هاما على مستوى السياسة المحلية.

٤ - لم يُقدر لتنظيمات البجا المحلية مثل «مؤتمر البجا» و «الهدوت» أن تلعب دوراً مؤثراً تحت تأثير العوامل التالية :

أ - تدخل المركز فى أنشطتها، وأحيانا بالتحالف مع القيادة التقليدية.

ب - استخدام كثير من المتعلمين للروابط القبلية كروافع تساعد على المشاركة فى سلطة المركز.

ج - يُمكننا اكتشاف مشكلة فكرية داخل توجهات أغلب التنظيمات القبلية و- أو الإثنية في السودان، هي سعيها للمشاركة في السلطة المركزية بدلاً من استخدام موارد المركز وجهوده لحل المشاكل المحلية.

٢-٣ - التفاعل مع المنظمات الأهلية غير الحكومية:

في أعقاب الإعلان عن المجاعة في السودان عام ١٩٨٥، جاء إلى منطقة البحر الأحمر عدد من المنظمات الأهلية غير الحكومية، من أجل المساهمة في عمليات الإغاثة. ولقد سجل وجود ١٧ منظمة، علاوة على أربع وكالات للأمم المتحدة كان دورها مقصوراً إلى حد بعيد على مستوى الإمداد المادي والتنسيق، بالإضافة إلى منطمتين سودانيتين أهليتين كليتهما يعتمد على موارد المنظمات الأهلية الأجنبية ووكالات الأمم المتحدة. (Abdel Ati,1993:105-107) لقد غطت أنشطة المنظمات الأهلية كل مناطق Dis- tricts إقليم البحر الأحمر، مع وجود درجة عالية من التركيز على المناطق Areas الواقعة جنوب بورسودان حيث يعيش أغلب السكان. ومع تراجع حالات المجاعة الحادة في أواخر ١٩٨٦ وأوائل ١٩٨٧، غادرت بعض المنظمات الأهلية المنطقة ولكن أغلب المنظمات أعلنت تحويل مجال نشاطها من أنشطة الإغاثة الغذائية إلى برامج الإنعاش والتنمية طويلة الأمد (Ibid,104-5). وبمعزل عن كفاءة و- أو حكمة هذا التحول، كان لتدخل المنظمات الأهلية تأثير كبير على أوجه عديدة من حياة البجا.

ومن الواضح أن أهم نتائج عمل تلك المنظمات كان إنقاذ حياة البشر، ووفقاً لبعض التقديرات ساهمت الإغاثة التي قدمتها المنظمات في الحفاظ على حياة ٤٠٪ من السكان. ومع الخسارة الضخمة في الماشية التي كانت تزودهم باحتياجاتهم الغذائية، اختل التوازن الطبيعي بين مطالب السكان ونتاج الموارد الطبيعية، خلال تلك الأعوام التي أعقبت الجفاف وعمليات الإغاثة. ومع تأسيس مراكز الإغاثة في المدن الرئيسية ساهمت المنظمات الأهلية أيضاً مساهمة كبيرة في تصعيد التدفق الريفي - الحضري الذي تحول في حالات كثيرة إلى

إقامة دائمة.

ولم يقدر لمحاولات تلك المنظمات الهادفة تحقيق التنمية طويلة الأمد وبعث الحياة فى البيئة الطبيعية أن تحقق سوى القليل من النجاح أو لم تحقق شيئاً نهائياً. وتقف خلف هذا الفشل عدة أسباب يُمكن ذكر أهمها فيما يلى :

١ - سيطرة عدة تصورات خاطئة حول أسباب تدهور البيئة الطبيعية فى المنطقة و -أو وسائل منع المجاعة، ونقص يدلك الأخطاء المتواجدة فى التوجهات التنموية لتلك المنظمات. وها هى بعض الأمثلة لتلك التصورات الخاطئة.

أ - المبدأ الأساسى الموجته لأغلب محاولات المنظمات التنموية، هو حصر مسئولية التدهور البيئى فى الإنسان، ومن ثم أخفقت تلك المنظمات فى التعامل مع التغيرات المناخية طويلة الأمد فى منطقة الساحل. وهكذا سنلاحظ أن الهدف المعلن الذى يحلم بـ «إعادة البجا إلى وضعهم السابق على الجفاف»، يتجاهل مؤشرات التغيرات التى شهدتها المنطقة مثل النمو السكانى والتكنولوجيا والتحضر والهجرة.

ب - رؤية المشكلة وحلها من منظور محلى وفى شكل مجزأ، وهى الرؤية التى تعزل الأقليم عن بقية الوطن، ولا تمنح تبايناته الداخلية سوى القليل من الاهتمام، وهو ما يظهر بوضوح فى أنماط الهجرة الداخلية. فى تلك الهجرة التى نجد لها وجوداً بارزاً فى كل تقارير المنظمات الأهلية، تُوظف تلك التباينات الداخلية كميكانيزمات لتحقيق التوازن بين الموارد والسكان (Abdel Ati, 1993:116-7)

ولقد دفعت تلك الآراء و- أو التصورات الخاطئة منظمات عديدة صوب الاستثمار فى مشروعات عالية التكلفة، تتسم بالتقدم التكنولوجى ولكنها تنمويا غير قابلة للاستمرار واقتصاديا لا تتوازن فعاليتها مع تكلفتها.

٢ - الفشل فى الاستفادة من التنظيمات الاجتماعية التقليدية سواء فى عمليات الإغاثة أو فى جهودها التنموية. إن تنظيمات مثل تنظيمات الـ «كُونَن» والـ «تُ أُوَي» استطاعت منع

تفكك جماعات البجا الاجتماعية، وعلى الأخص تلك الجماعات التي تحركت خارج نطاق مناطق توطنها. واستطاعت أيضا العمل كمقياس لبقاء واستمرارية أى ميكانزمات تنموية تنفذها المنظمات الأهلية.

٣ - الفشل فى تنسيق و - أو تكامل أنشطة المنظمات مع أنشطة الإدارات الحكومية، ووصول الأمر فى بعض الحالات إلى حد وجود علاقة عدائية بينهما. وقد أدى هذا إلى تعطيل تنفيذ الكثير من مشروعات المنظمات، وإعاقة تكوين سياسة بيئية أو تنموية شاملة فى المنطقة، والتراجع القوى فى احتمالية استمرار أى مشروعات ناجحة تبدأها المنظمات (Ibid:113-5,122-4)

٤ - هناك بعض العوامل التقنية المتأصلة فى بنية ووسائل عمل المنظمات الأهلية، شكلت عائقاً كبيراً أمام التنمية. وفيما يلى أهمها :

أ - عملية صنع قرار ذات طابع مركزى يترتب عليها حرمان المتلقين من أى دور هام فى تنسيق المساعدة. (Cassen,1986)

ب - أفق زمنى قصير المدى وعمليات ذات نطاق محلى يُمليها الشعور بعدم الثقة فى التمويل والميزانية المحدودة. (Adam,1989:157)

ج - المشاركة فى أنشطة ومجالات متباينة، والتي تفتقد الكثير من المنظمات للخبرة التقنية والمداخل اللازمة للتعامل معها، مع غياب التنسيق مع الإدارات الحكومية المتخصصة. (Abdel Ati, et al., 1992)

٢-٣-١ - تأثير تدخل المنظمات الأهلية غير الحكومية

ذكرنا سابقاً أن تدخل المنظمات ساهم فى إنقاذ حياة عدد كبير من البشر خلال فترة المجاعة. إلا أن تأثيرها على عملية التنمية طويلة الأمد كان سلبياً إلى حد كبير، سواء مباشرة (تأثير المساعدة الغذائية) أو بشكل غير مباشر من حيث تأثيرها على الوضع الاجتماعى.

ترافق مع ظهور برامج المساعدة الغذائية والغذاء من أجل العمل، التأثيرات السلبية لتراجع الحوافز على العمل وارتفاع الأجور وانخفاض أسعار الطعام في الأسواق المحلية والخلل في أنماط هجرة العمل المحلي المستقرة للجماعة المستقبلية للمساعدة. (Maxwell,1988) ومثل هذا التأثير يمكن اعتباره تأثيراً غمطياً بالنسبة لمنطقة البحر الأحمر. (Abdel (2:121,1993: Ati, وهناك نتائج هامة أخرى للمساعدة الغذائية وتدخل المنظمات الأهلية غير الحكومية نوضحها فيما يلي :

١ - زيادة اعتماد الدولة والأفراد على المساعدة الغذائية. بعد أن وجدت الحكومة نفسها محرومة من مواردها الأساسية، اضطرت أغلب إداراتها إلى التخلي عن بعض واجباتها الأساسية للمنظمات الأهلية. وبالفعل حدث في بعض المناطق أن تمكنت بعض تلك المنظمات ذات الموارد الواسعة نسبياً، من الاستيلاء الكامل على دور الدولة فيما عدا هذا المتعلق بالأمن والتعليم، والنموذج البارز لذلك منظمة نوركروس NORCROSS ومنظمة دانكروس DANCROSS في دروديب ومنظمة أوكسفام OXFAM في طوكر. ولقد أدى هذا من جانب إلى استمرار الفجوة الغذائية، لأن أموال الدولة التي تم توفيرها لم تتحول إلى إنتاج الغذاء، ومن جانب آخر هز من ثقة الشعب في أجهزة الدولة وقيادته التقليدية.

٢ - كنتيجة لما سبق أدى تدخل المنظمات الأهلية إلى انتقال هام في مراكز السلطة بعيداً عن الدولة والقيادة التقليدية، ولصالح المعلمين ذوي القاعدة الحضرية الذين يمتلكون إمكانية الوصول لموارد المنظمات الأهلية. وفي الواقع كان هذا الانتقال في بنية السلطة، على الرغم من كونه حدث إلى حد بعيد نتيجة للتقصير، قوياً إلى درجة أغرت باستخدامه من طرف بعض الأحزاب السياسية في التنافس على اكتساب دعم وتأيد البجا. وهناك مؤشر آخر هام على وجود تلك الرابطة القوية بين المنظمات الأهلية والمكانة الاجتماعية، نكتشفه في لجوء مشايخ الخلوة - في سعيهم لاستعادة مكانتهم الاجتماعية - إلى تحويل خلواتهم (مدارس دينية) إلى مراكز لتوزيع مواد الإغاثة. (El Hassen,1990:10) وإلى حد بعيد ضعفت سلطة الإدارة الأهلية، حتى بالمقارنة بفترة أوائل السبعينيات عندما ألغيت رسمياً، وعلى الأخص بين هؤلاء.

الذين تحركوا صوب المدن بحثا عن مواد الإغاثة الغذائية . ولكن رغم تراجع كفاءة الإدارة الأهلية الملحوظ في مجال توزيع واستخدام الموارد ، ظلت تلك الإدارة مطلوبة من أجل حل بعض الصراعات ومهمات الوساطة. وهذا هو بالضبط ما لجأت إليه الدولة عدة مرات، في تصعيدها لتعدياتها على نظام البجا، ويحضرنا هنا مثال استخدامها السلطة القيادات التقليدية في خصخصة مشروع القاش.

وهكذا يمكننا القول أن تدخل المنظمات الأهلية في شئون المنطقة، شكل أحد العوامل - لكنه ليس العامل الوحيد - التي ساهمت في حدوث تحولات هامة في التحالفات السياسية، والذي أصبح البعض يسعى إليه من أجل تبرير مساعيه للسلطة السياسية والموارد الاقتصادية (Ahmed,1990:8-9, Ibrahim A.1990:8,12,18) وبالتالي كان له تأثيره على طرق استخدام الموارد.

٣ - ملاحظات ختامية :

شهدت البيئة الطبيعية لمنطقة البحر الأحمر تغيرات كبرى على الأخص فيما يتعلق بمعدل سقوط الأمطار وما نتج عن ذلك من تراجع في مساحة الغطاء النباتي. وكان هذا التغير في الأساس ذا طبيعة كمية وليست كيفية. ولقد أشارت الدراسات المناخية والهيدرولوجية عن المنطقة إلى وجود فائض في التوازن المائي للأقليم وأظهرت بقوة تغيرية نظام سقوط الأمطار. وجاءت الدراسات النباتية، معتمدة على صور الأقمار الصناعية للفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠، لكي تؤكد على التجدد السريع للأعشاب التي تنمو كل عام أعقاب دورة المطر الأولى، ولكنها أيضا أكدت على التراجع التدريجي والنظامي في الغطاء النباتي الدائم. وتشير تلك النتيجة إلى حقيقة واضحة، وهي أن اجتثاث الغطاء النباتي Clearance وليس الجفاف هو السبب الرئيسي وراء التدهور الذي شهدته المنطقة (Krzywnski,1993a,1993b).

كان الأهالي دوما يجتثون الأحراج لبناء المنازل وغير ذلك من الاستعمالات المنزلية، ولكن

التدمير الواسع الذى ألحق بها يرتبط أساساً بإنتاج حطب الوقود والفحم النباتى، الذى اشتد وتكاثف مع تصاعد التحضر وتتجبر الاقتصاد المحلى. وقد ازدادت مشاركة جماعات البجا فى اجتثاث الأحراج وإنتاج الفحم النباتى تحت تأثيرالعوامل التالية :

أ - انهيار النظام الرعوي الزراعى (يحدث هذا بينما تصبح الأحراج أسهل الموارد منالاً مع الطلب على الوقود إلى الارتفاع عنها فى المراكز الحضرية).

ب - انهيار ميكانزمات التأقلم التقليدية المرتبطة بالنظام التقليدى .

ج - تحلل نظام الروادع الاجتماعية Sanctioning Sytem الذى كان يُستخدم لحماية الموارد الطبيعية، وجاء هذا التحلل أساساً نتيجة للحراك السكانى وإشاعة ملكية ما تبقى من الموارد الطبيعية.

ولقد كانت التداعيات الاجتماعية لتفاعلات تغيرية معدل سقوط الأمطار وتعديات النظام الخارجى وتدهور البيئة الطبيعية خطيرة، ويمكننا رصد أهمها فيما يلى :

١ -المزيد من اضمحلال ميكانزمات التأقلم التقليدية والروادع الاجتماعية المستخدمة فى الحفاظ على البيئة الطبيعية وحمايتها واستمرارية النظام الاقتصادى والاجتماعى.

٢ - التغير فى تقسيم العمل العائلى والدور الاجتماعى للوحدات العائلية. فلقد خرجت النساء إلى الحياة العامة، وأصبح الأطفال جزءاً من قوى الإنتاج عبر مساهمتهم فى كسب الدخل فى المدينة، وأصبحت هجرة الرجال بالمقارنة بالماضى أكبر حجماً وأبعد مسافة وأطول زمناً. والأكثر أهمية فى هذا الصدد هو انتقال السكان إلى المراكز الحضرية، وهو الأمر الذى لم يؤد فقط إلى مفاقمة المشاكل الحضرية مثل البطالة والخدمات والإسكان، ولكنه أيضاً قاد إلى زيادة الضغوط على قاعدة الموارد الريفية الضيقة.

٣ - ظهور واستفحال حالة تبعية بين السكان الريفيين والمهاجرين الحضريين، تحت تأثير استمرار إمدادات الإغاثة القادمة من المنظمات الأهلية غير الحكومية لفترة طويلة فى أعقاب

تراجع المجاعة فى منتصف الثمانينيات.

٤ - قلقله خطيرة فى تكوين بنية السلطة داخل جماعة البجا، لصالح تلك الفئات القادرة على الوصول إلى الجرايات وموارد الإغاثة (أى موارد المنظمات الأهلية غير الحكومية).

هوامش الدراسة :

(١) برنامج RESAP هو برنامج أبحاث عبر تخصصية، تبنته كل من جامعة الخرطوم وجامعة بيرجن Bergen النرويجية، ونفذ فى منطقة هضاب البحر الأحمر بالسودان الشرقى فيما بين ١٩٨٨ - ١٩٩٣.

(٢) الكلمات المضاف إليها العلامة التالية(*) مفردات من اللغة البجاوية.

(٣) فى عام ١٩٩٤ خصصت الحكومة حوالى ٢٥.٠٠٠ فدان لمستثمر سعودى، كان أغلبها يقع داخل المنطقة التى تغمرها المياه كل عام.

مراجع الدراسة :

- Abdel Ati, H. A. (1990). *The Development Impact of Small Towns in Regions Under Conditions of Environmental Stress: The Case of Sinkat Town, Eastern Sudan*, Paper presented at the conference on Small Towns and Rural Development in Africa, Gilleleje, (Denmark) Sept. 22nd -26th.
- (1991). *The State of Children in the Red Sea Province: The Case of Sinkat District*, Paper presented to the Red Area Programme (RESAP) Annual Workshop, Sinkat, Aug. 19th-25th.
- et al. (1992). *The Impact of the Src/norcross Sinkat Projects` Water Installations in Sinkat District*, A consultancy report to the SRC/NORCROSS, Sinkat Project.
- (1993). "The Development Impact of NGOs Activities in the Red Sea Province (Sudan)", *Development and Change*, Vol. 24: 103-130.
- Abdalla, M. K. (1992). *Climatic Change in the Red Sea Area*, Unpublished MA Thesis, Dept. of Geography, University of Khartoum.
- Abu Sin, M. E. (1991). "Urban Process and Environmental Change in the Red Sea Province", *RESAP Technical Papers*, No. 6, June.
- Adams, M. E. and Hawksley, E. (1989). "Merging Relief and Development: The Case of Darfur", *Development Policy Review*, 7 (2): 143-69.

- Ahmed, A. G. M. (1990). *Some Aspects Social Organization among the Hadendawa and Their Relevance to the Crisis Situation and Sustainable Development: The Case of Sinkat District*, Proceedings of RESAP 3rd Annual Workshop, Sinkat.
- Bakhiet, G. M. A. (1974). "The Condominium and Indirect Rule", in Howell, J. (ed.) *Local Government and Politics in Sudan*, Khartoum: Khartoum University Press, 25-32.
- Cassen, R. and Associates (1986). *Does Aid Work?* Report to an Intergovernmental Task Force, Oxford: Oxford University Press.
- Cole, Roy (1989). *Measuring Drought and Drought Impact in Red Sea Province*, Port Sudan, OXFAM.
- El Hassan, I. S. (1991). "Religious Institutions at Work: The Role of Khalwa During the Drought in the Red Sea Area", *RESAP Technical Papers*, No. 8.
- El Mustafa, M. Y., O. Osman and H. A. Abdel Ari (1991). *Sinkat, Tokar and the Gash Deltas: A Triangle of Interdependence, a Study of Agricultural Production Systems and Pasterns of Linkages*, A Report to the Red Sea Area Programme, Khartoum.
- Gad Karim, H. A. (1991). "Trade, Trade Links and Market Behavior in the Red Sea Province", *RESAP Technical Papers*, No. 2, February.
- Gutabi, O. S. (1989). *Dockers of Port Sudan: From Pastoralists to Urban Workers*, Proceedings of RESAP first workshop, Khartoum, January.
- Ibrahim, A. A. (1990). *Beja Scholars and the Creativity of Power Lessness*, Proceedings of RESAP 3rd Annual Workshop, Sinkat.
- Ibrahim, A. A. et al. (1991). *The Administrative Context of Planning in the Red Sea Area*, A Report to the Red Sea Area Programme (RESAP), Khartoum.
- Krzywinski K. (1993)a. *Multi-temporal Analysis of Variation and Change in the Semi-desert Beja Landscape: Sinkat area, Red Sea Hills, Sudan*, NERSC, Bergen.
- ____ (1993)b. *Detection of Change in a Semi-desert Environment of the Beja Landscape: Sinkat area, Red Sea Hills, Sudan*, NERSC, Bergen.
- Maxwell, S. D. (1988). *Food Aid, Agricultural Disincentive and Commercial Market Displacement*, A Report for the WFP, IDS, University of Sussex.
- Musa, S. B. (1991). "Surface Run-off in the Red Sea Province", *RESAP Technical Papers*, No. 5, May.
- Manger, L. et al. (eds.) (1995). *Survival on Meager Resources: Hadendawa Pastoralists in the Red Sea Hills*, Red Sea Area Programme (RESAP) Final Report, Center for Development Studies, University of Bergen.
- Torkawi, A. N. (1991). *Local Politics in Sinkat Area: The Role of Tribal Leadership*, Proceedings of RESAP 4th annual Conference, Sinkat.
- Vetaas, O. R. (1992). *The Interaction Between Biotic and Abiotic Factors Controlling Temporal and Spatial Dynamics of Arid Vegetation in Arkowit, North Eastern Sudan*, Unpublished Ph.D. Thesis, University of Bergen.

فرانك إيمانويل موهيرايزا

الزراعة والرعي في كارموچا

كأشكال لاستخدام الموارد :

تنافس أم تكامل

ه

١ - تمهيد

خلال الأعوام الأخيرة تزايد الاهتمام بكاراموچا تبعاً لتصاعد أزماتها. تلك الأزمات التي لا تنتهى، تجسدها من جهة المجاعات المتتالية، ومن جهة أخرى الحراك الرعوى المتزايد الذى قاد إلى صراع حول الموارد دائمة التناقص. وفى الوقت الراهن نلاحظ أن العنف أضحي يعين العلاقات الاجتماعية بين مختلف جماعات الرعاة، ثم بين الرعاة ومستخدمى الموارد الآخرين وعلى الأخص مزارعى المحاصيل الذين ينافسونهم على استخدام الموارد.

جاءت أغلب الدراسات التي تناولت كاراموچا بنتائج متباينة حول أسباب ومدى وطبيعة الأزمات التي حلت بها. وتبعاً لتلك الاختلافات ظهرت تفسيرات مختلفة للقواعد الموجهة لسلوك الرعاة داخل هذا النظام الايكولوجى الجاف، ونتائج مختلفة فيما يتعلق بالسياسات. ورغم هذا التباين والاختلاف يُمكننا اكتشاف وجود اتجاهين مسيطرين داخل تلك الدراسات. ينطلق أولهما من رؤية عامة للسلوك الرعوى كأسلوب للتكيف مع الكوابح الطبيعية، ويراها السبب الرئيسى الكامن وراء التدهور الايكولوجى الذي يقود إلى الحراك والعنف. هذا المنظور الذى تدافع عنه بحرارة بيروقراطية الدولة، لا يرى حل الأزمة فحسب فى توطن الرعاة، ولكن أيضاً فى تحول مربي الماشية إلى مزارعى محاصيل.^(١) وعلى سبيل المثال نجد ويلسون Wilson (1985) فى دعوته لتأسيس جماعات زراعية مستقرة فى مناطق كارموچا الأكثر مطراً، بطرح مايلى: «إن مشكلة الكاراموچى الراهنة هى أن يهجر ماضيه، ويعى حقيقة أنه من المحتمل أن ثلاثة آلاف ميل مربع من الأرض الزراعية غير المستخدمة، هى فقط المتاحة للاستغلال.»^(٢)

يتخذ المنظور الثانى إلى حد بعيد موقفاً نقدياً من الموقف «الرسمى». وسيطر على هذا المنظور الباحثون والعلماء الذين درسوا أنظمة إدارة الموارد الرعوية فى الأراضى الجافة، واعتبروا الرعى أكثر أنماط الإنتاج قابلية للبقاء فى بيئة معادية إيكولوجياً مثل البيئة الكاراموچية.^(٣) وفى هذا الإطار طرح كل من ما مدانى Mamdani وكاسوما Kasoma

* ترجمة : د. صلاح أبو نار

وكاتيندى Katende (1988:24) وأوكان Ocan (1992)، أن الزراعة تفشل أربع سنوات من كل خمس سنوات بسبب أنماط المطر التي لا يمكن الاعتماد عليها. وتبعاً لحسابات نوثيللى Novelli (1988.24) تفسد خمسة محاصيل من كل ستة محاصيل. ولهذا تعتمد استمرارية الحياة على الماشية، من واقع امتلاكها ميزة لا تتوفر فى الزراعة، وهى إمكانية الحركة من منطقة لأخرى بحثاً عن الماء والعلف. فالحراك يسمح للرعاة بتعظيم استخدام الموارد الفصلية المتاحة. هذا من جهة ومن جهة أخرى يُرحب أنصار هذا المنظور بالحراك بوصفه شكلاً للرعى غير مُدمر للبيئة.

ولقد دارت حوارات واسعة النطاق، حول العلاقات بين الرعاة وبيئتهم الطبيعية، داخل الكتابات المعبرة عن كلا المنظورين. وأكثر تلك المناقشات شيوعاً، تلك التى ترى ديناميات الأنظمة الرعوية كديناميات غير متوازنة، تفرضها فى المقام الأول تغييرية سقوط الأمطار والعوامل الطبيعية الأخرى. (cf. Ellis and Swift, 1988)

إلا أن ما لم يُعالج بشكل ملائم فى أغلب تلك الدراسات هو طبيعة العلاقات المتغيرة بين الرعى والزراعة، والأشكال الأخرى لاستخدام الموارد مثل الصيد وجمع الثمار، فى إطار اقتصاد يسيطر عليه الرعى مثل الاقتصاد الكاراموچى. وداخل كل من المنظورين السابقين طُرحت الزراعة والرعى كما لو إن كل منهما يستبعد الآخر تماماً.

وعلى الرغم من رؤية أوكان (1992) للرعى بوصفه شكل الإنتاج الأكثر قابلية للبقاء من الناحية الايكولوجية، نراه أيضاً يدرك أهمية الزراعة فى الإطار الرعوى تبعاً لكون - وذلك وفقاً لحساباته - ٧٠٪ من غذاء ما يزيد عن ٥٠٪ من أهالى كاراموچا يتكون من الحبوب. ويفترض ما سبق وجود عمليات تغير عالية السيولة، من الزراعة إلى الرعى عند نقطة معينة، ثم فى الاتجاه المضاد من الرعى إلى الزراعة عند نقطة أخرى، دون أن ننسى التكوينات الاجتماعية التى لم تعرف تلك التغيرات..

وفى دراسة لأوكان (على وشك الصدور) وأخرى لنوثيللى (1988)، طُرِح فيها أن تدخل الدولة فى الأنظمة الرعوية لإدارة الموارد قد دمر قدرتها على استخدام الموارد الطبيعية بشكل

قابل للاستمرار، جرت الإشارة إلى إحدى عمليات التغيير. وتلك هي محاولة الدولة إعادة توطين الرعاة فى مناطق كاراموچا الغربية المطيرة، والتي أدت إلى دخول الرعاة فى صراع دائم مع المزارعين المستقرين بسبب مطالبة المزارعين بالحقوق الفردية فى المناطق التى كانت تعتبرها الجماعة تقليدياً أراضى رعى الموسم الجاف.

وتكتسب دراسة جيرا Gera غير المنشورة حول ديناميات الأرض فى أقاليم مقاطعة كوتيدو Kotido الثلاثة أهمية كبيرة. من واقع أنها تمنحنا سيناريو مختلفاً عن السيناريو المسيطر على تفكيرنا. أشار جيرا إلى أن الزراعة فى إقليم لابور Labwor تمثل النشاط الاقتصادى الرئيسى، بينما يحتل الرعى تلك المكانة فى إقليم جاي Jie، وإذا انتقلنا إلى إقليم دودوث Dodoth سنجد تحولاً من الرعى إلى الزراعة نتيجة للغارات المتواصلة والجفاف المتزايد. (٤)

يُبرز سيناريو جيرا السابق الطبيعة قوية التغيير للعلاقات بين الزراعة والرعى، الأمر الذى يُمكننا من فهم واقع العلاقة بين الأنظمة المختلفة لاستخدام الموارد. هذه السبيلة بما تحتويه من أفكار ضمنية فى حاجة إلى مناقشة، من واقع أنه لم يُقدر حتى الآن لمضامين وديناميات تلك العلاقات المتغيرة، أن تشغل البؤرة التحليلية المناسبة لها داخل الدراسات التى تناولت الموضوع. وتلك هى بعض القضايا التى يجب مناقشتها، وذلك على سبيل المثال لا الحصر : هل العلاقة بين الرعى والزراعة كانت دائماً ذات طبيعة عدائية؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل شهدت تغيراً؟ وإذا كان هذا التغيير قد حدث فما هو السبب الكامن وراءه؟.

هكذا يصبح من الضرورى لنا أن نضع أيدينا على الطبيعة المتغيرة لأنظمة استخدام الموارد فى كاراموچا، وأن نؤكد على أهمية العلاقات بين الموطن الدائم حيث تمارس الزراعة ومعسكرات الرعى التى ترحل إليها الماشية فى موسم الجفاف. تلك التغيرات التى يجب دراستها من خلال تناول Approach كلى لكنه أيضاً مقارن، حتى يُمكننا الوصول إلى معلومات يمكن الانطلاق منها من أجل الوصول إلى نتائج عامة. (٥)

٢ - الأنظمة الايكولوجية للأراضي الجافة والتكيف الإنساني : بعض القضايا النظرية

تنظر الدراسات الحديثة التي تناولت أنظمة إدارة موارد الأرض الجافة إلى تلك الأنظمة الايكولوجية، كأنظمة ضعيفة *Vulnerable* وهشة *Fragile* وذلك تبعاً لمناخها المعادى الذى يؤدي إلى غياب التوازن المستقر بين الحيوانات والنباتات. (Behnke and Scoones, 1992) وداخل تلك الدراسات قُدمت محاولات استهدفت التخفيف من مشاكل تحليلات استخدام الموارد، فى إطار رؤية أخرى للبيئة الطبيعية بوصفها بيئة ملائمة *Appropriate* غير متوازنة *Dis-equilibrium* وظهرت تلك المحاولات فى إطار السعى لنقد المنظورات السابقة، التي عانت من نقطة ضعف خطيرة هي رؤيتها لمشاكل تلك الأنظمة من زاوية ديناميات التوازن. (Scoones, 1995, Behnke, Scoones and Kervene, 1993) وتبعاً لما سبق لم تعد الأراضي الجافة توصف من منظور إيجابى، بل من منظور سلبى يحدد ما تفتقده وليس ما تمتلكه بوفرة. وداخل ما يعرف الآن باسم «التفكير الايكولوجى الجديد»، أوضحت الأراضي الجافة تعرف فى سياق ديناميات لا توازن *Dis-equilibrium Dynamics* وينطلق هذا المنظور الجديد، مثله فى ذلك مثل المنظورات المنتقدة، من نقطة ملائمة تماماً تشير إلى نظم ايكولوجية أخرى (مستقرة التوازن)، لكنها هنا لم تعد نظماً متوازنة بحكم تكوينها ذاته، بل فقط نظم على درجة عالية من الدينامية والتغير. وحقيقة كون نقطة التوازن، إذا كان من الممكن تحقيقها على الدوام، تتسم بكونها على درجة عالية من التغير، لا يعنى أنها غير متواجدة. ونحن نتفق مع دى فريدي De Vreede إن النظم الإيكولوجية للأراضي الجافة ليست بالنظم الضعيفة أو الهشة. فهي ليست فقط من ضمن أكثر الأنظمة مرونة، بل أيضاً من ضمن أكثرها ديناميكية وما يدعوه الباحثون بالمناخ المعادى، هو نفسه الذى يمنحها خصائصها الفريدة.

وتوحى لنا الخلفية السابقة بضرورة وضع تعريفات *Definations* علاقات الإنسان بالطبيعة فى سياق تلك الدينامية، مُعرفة إما من خلال قدرته على الحياة فى ظل

الكوابح (التكيف مع) أو استغلال (استملاك) الإمكانيات التي تقدمها الطبيعة. وهكذا يرتبط الإنسان بالطبيعة سواء من خلال التكيف Adaptation أو من خلال الاستملاك Appropriation.

حاولت بعض الدراسات أن تبرهن على أن بعض أنظمة استخدام الموارد (مثلاً: الرعى) تشجع على نهب الطبيعة، تبعاً لما يُشاع عن استخدام الرعاة للموارد إلى المدى الذي تسمح لهم القيود الطبيعية بذلك، بينما هناك أنظمة أخرى (مثلاً: زراعة المحاصيل) يمكن للإنسان في ظلها أن يكون قادراً على تشكيل الطبيعة بما يلائم احتياجاته. ونظرت تلك الدراسات إلى النظام الأول، الذي افترض بشأنه اتجاه السكان للتكاثر إلى مدى يتخطى قدرة الموارد على التجدد الطبيعي، بوصفه مرحلة في التحول إلى النظام الثاني. ثم وصفت الزراعة بكونها النظام الأكثر كفاءة في استخدام الموارد النادرة. أما أنشطة الصيد وجمع الثمار فقد حُكم عليهما بالانتساب إلى صورة مكونة مسبقاً لإنسان طبيعي Natural Man يقف عند أو بالقرب من نقطة ما قبل بداية التطور الثقافي. (Ingold, 1986)

ونجد القاعدة المنشئة للتمييز المطروح أعلاه في التفرقة بين تلاعب الإنسان بالطبيعة وحياته في ظل كوابحها وقيودها. وهذا بمفرده لا يمنحنا تفسيراً صحيحاً، لأن الإنسان - كتابع للطبيعة وموضوع لها - يشارك في كل من العلاقات الاجتماعية والايكولوجية مع الطبيعة. ما هو المقصود بالعلاقات الاجتماعية مع الطبيعة؟ طالما استملك الإنسان موارد الطبيعة من أجل الإنتاج، فهو يمارس الإنتاج الاقتصادي من خلال استهلاك مجهوده وهو ما يُنظر إليه كعمل. وماذا عن العلاقة الايكولوجية؟. بقدر ما يأكل الإنسان غذاءه، وكنتيجة لذلك ينمو بيولوجياً، يُقال إن الإنسان اندمج في الإنتاج الايكولوجي، أي عمليات النمو والبقاء الجسدية التي تجري داخل الكائنات الحية، والتي تحركها الطاقة المستمدة من تناول الغذاء وفي حالة النبات من تركيب الغذاء (Odum, 1975, quoted in: Ingold, 1986)

ونحن نعرف أن النباتات تتغذى لكي تنمو، ولكن هذا لا يُعتبر إنتاجاً اقتصادياً، لأنه لا يُفعل بشكل واعٍ. ووفقاً لما أورده انجولد وهبت النباتات مخططاً سلوكياً خاصاً، لم تقم

بتصميمه ولا لديها معرفة به. والنبات ليس منتجاً إلا إلى المدى الذى ينمو فيه بالمعنى الايكولوجى. ويمكننا القول إن ما يميز الصياد المنتمى إلى قبيلة كاراموجية عن الأسد المفترس، أو ما يميز جامع الثمار المنتمى إلى ذات القبيلة عن الشمبانزى جامع الطعام، هو أن السلوك الإنسانى الصائد أو الجامع (أى علاقة استغلال الطبيعة) لديه مالا نجده داخل سلوك الأسد أو الشمبانزى، أى : نية الفاعل الذى يُمارس النشاط كشئ يفعله شخصياً وذاتياً. وأحياناً يقوم البشر بالجمع بين الصيد والجمع مما يجعل التمييز غير ملائم إلى حد بعيد.

وكنتيجة لما سبق أصبح الإنسان كائننا مفترساً Predator (ككائن عضوى حتى يفترس آخر) وصائداً (فعل اجتماعى). ينتمى التفاعل الأول إلى مجال الكائن الحى - العلاقات البيئية، وهو كلياً محتوى فى العالم الطبيعى، بينما نجد أن التفاعل الثانى أى الصيد هو فعل موجه صوب العالم الطبيعى، بدلاً من التفاعل فى إطاره. فهو فعل اجتماعى لأنه يُفعل بشكل واع. وبكلمات ماركس فإن الوعى هو الذى يحدد وجود الإنسان وليس وجوده الذى يعين وعيه. (Ingold, 1986) ونحن نتفق مع مامداني وكاسوما وكاتيندى أن الافتراض، الذى نجده حتى لدى أكثر المراقبين تعاطفاً مثل نوبيللى - أن : « الرعاة لا ينتجون بل بالأحرى يستغلون ما تقدمه لهم الطبيعة »، هو تفترض خاطئ تبعاً لفشله فى الإمساك بالسياق التاريخى للطبيعة المتغيرة لأنظمة استخدام الموارد فى الزمان والمكان.

هل يمكننا تبعاً لما سبق الحديث عن الكاراموجيين بوصفهم رعاة ومزارعين أو رعاة -مزارعين؟. يمكن تعريف رعاة الماشية الكاراموجيين بكونهم أشباه بدو Semi- Nomadic لأنهم فى تحركهم بحثاً عن العشب فى الفصل الجاف يتركون جزءاً من عائلاتهم خلفهم. ولكن لأن العائلة التى تظل مقيمة فى المستوطنة الدائمة تعيش أساساً على الحبوب، التى يزرع بعضها فى المستوطنة ويأتى أغلبها من الجماعات المجاورة، يُمكن أن يُشار إلى الكاراموجيين بشكل أفضل بوصفهم منتجعين Transhumants. وفى إطار الجماعات الكاراموجية المستقرة، نلاحظ أن الدور الذى تلعبه الماشية يختلف من جماعة إلى أخرى.

تقتضى الأشكال الخاصة لاستخدام الموارد وجود علاقات اجتماعية معينة. وتعتمد

العلاقات الاجتماعية الناتجة عن تلك الأشكال الخاصة والمحددة لاستخدام الموارد، على أشكال الحقوق التي تمارسها الجماعات المختلفة ومستخدمو الموارد تجاه تلك الموارد. وتلك العلاقات الاجتماعية هي التي تمكننا من فك شفرة الطريقة التي مكنت مستخدمي الموارد المختلفين من التكيف مع الظروف المتغيرة. والبداية المثالية في هذا الاتجاه هي تعريف العلاقة، وليس أن نلصق لافتة على تلك الجماعات الخاصة نُعلن عن أنظمة استخدام الموارد.

٣ - التكيف الإنساني واستملاك الطبيعة : نقد نظري

كشفت الدراسات الكثيرة التي تناولت إدارة الموارد الطبيعية في كاراموجا عامة واقتصادها الرعوى علي الأخص، عن نجاح رعاية الماشية التقليديين في تطوير تقنيات مختلفة لإدارة الموارد داخل النظم المختلفة لاستخدام الموارد، وهي التقنيات التي تغيرت وعدلت تحت تأثير قيود وإمكانيات البيئة الطبيعية.

وتقودنا تلك الدراسات غالباً إلي داخل المناطق الكبرى لمجتمع الرعاة من خلال أسلوب تفصيلي وواضح بقدر الإمكان. ورغم أن القارئ يترك عادة وهو علي ثقة في أن الرعاة لا يعرفون سوى تلك المناطق التي يعيشون فيها، يمكن للمرء أن يواجه مشكلة في دمج الملاحظات الخاصة بسلوك الرعاة الراهن مع ماضيهم السياسي - التاريخي والإثنوجرافي، دونما الاعتماد بالكامل سواء على الحتمية الانثروبولوجية - الثقافية أو على الحتمية البيئية. ومن المهم أن نؤكد على العوامل الكامنة خلف تلك التكيفات الإنسانية، التي يُمكنها أن تُساعدنا علي فهم كيفية حدوث التكيف ومكانه وزمانه.

وهناك أمثلة عديدة للرعى المرصود من المنظور الإثنوجرافي، نجد فيها أنماط استخدام الموارد مرصوفة إلي جوار النظم الايكولوجية، من أجل البرهنة علي أن ظاهرة نظم الإنتاج الرعوى وبالتالي سلوكها، ليست سوى حصيلة للتكيف مع البيئة الطبيعية. ولقد فسر دابسون - هيدسون (Dyson - Hudson, 1966) هجرة إحدى مجموعات الاسر المعيشية الكاراموجية خلال الفصل الجاف، عبر الإحالة إلي تقلبات معدل سقوط الأمطار وتغيرات

نوعية وكمية الأعشاب. ثم حددت الدراسة مسارات ومحطات الهجرات من أجل إثبات، كيف أن توزيع معسكرات الماشية وموقع مخلفاتها من الأغصان الجافة والحدايق المحترقة المستخدمة على مدى فترة زمنية، يعتمد على الشروط والاحوال الفصلية والمناخية^(٧)

وفى سياق تلك المنظورات صُورت عملية استخدام الموارد بوصفها وظيفة للمتغيرات الابدولوجية. فالرعاة سوف يتحركون كيفما وأينما تتاح الموارد لهم، وإلى تلك الدرجة التى تعين فيها تكويناتهم الاجتماعية الاقتصادية فى مجملها وبطريقة ميكانيكية من قبل الموطن الطبيعى. ونجد نموذجاً لمثل هذا الطرح لدى راندال Randall (1967) الذى كتب: «يُمثل المعدل العالى لسقوط الأمطار مدى أو نطاق أكبر للبدائل التوطنية التى استغلها شعب اللابور Labwor، فى حين أن معدل سنوى متوسط يتراوح بين ٣٥ - ٤٥ بوصة يلائم الزراعة المستقرة».

ومن هنا سوف ينتهى بنا الأمر إلى السقوط فى فخ سببية ميكانيكية مضللة أحادية الاتجاه، إذا قمنا بتنزيل مرتبة المناطق المستقبلية لمعدل مطر منخفض إلى مرتبة المنطقة المخصصة حصراً للرعى، وذلك على الأخص فى كاراموجا.

وتتسم النظرية السابقة بالطابع المثالى الشكلى، وينتهى الأمر بها إلى التحول إلى محض تصنيف تُحشر فيه عادة مجتمعات يُفترض فيها الإستاتيكية.^(٨) ومن الناحية المنهجية نجد مثل تلك الآراء أصولها فى نزعة إمبريقية وضعية وإحصائية، أى فى رؤية استقرائية للعلم تبدأ من ملاحظات دقيقة وغير متحيزة وتنتهى بتكوين علاقة ارتباطية، وفى سياق ذلك ترى العلم كعلاقة بسيطة بين السبب والنتيجة. (Ellen, 1982)

وإذا كان من الصحيح أن بعض جماعات الكاراموجيين تبدأ الآن فى الانتقال إلى المناطق الغنية بالمياه من حول إيريرى Iriiri ونامالو Namalu لكى تُمارس الزراعة المستقرة، فإن مثل تلك التحركات لاتواجه فقط حدوداً مفروضة عليها، لكنها أيضاً غير مُمكنة فى بعض المناطق الأخرى، وبالتحديد لأن كل منطقة ايكولوجية تكشف عن عدد وافر من التباينات كما تتغير عبر الزمان، مما يُحتم الاستغلال البارِع لقاعدة الموارد من أجل توفير المرعى للماشية

والحبوب للاستهلاك البشرى.

تستقبل المناطق الجبلية فى كاراموجا مطراً أكثر، وهو ما يؤثر على تكوين التربة وفمو الحياة النباتية، ويجعلها بالتالى بيئة مواتية للزراعة. وإذا كان هذا يفسر لنا لماذا كانت القبائل الجبلية، ونقصد قبائل النياكواى Nyakwai والتيسو Teuso (ايك Ik) واللابور (توبور Tobur) والتيبث Tepeth والنيانجيا Nyangea (نابورى Napore) والميننج Mening، أكثر ممارسة للزراعة، فما الذى يُفسر لنا اتجاه ذات الجماعات نحو تربية الماشية عندما يمتلكون الخيار لذلك كما تشير إلى ذلك الوقائع الحديثة؟ (٩)

إن الميل لرؤية استخدام الموارد فى كاراموجا، كما لو كانت الزراعة والرعى يستبعد كل منهما الآخر أو بالأصح تصور المجتمع كمجتمع ينتقل من الرعى إلى الزراعة، ينطوى على الكثير من الإشكاليات ويخضع لدائرة واسعة من الانتقادات. وفيما يلي بعضها:

أولا وقبل كل شئ تشير الدراسات الإثنوجرافية المتوفرة حول كاراموجا، إلى أن الوضع الموصوف أعلاه ليس حقيقة تاريخية من واقع أن الإنتاج الزراعى كان له دوره المركزى فى بقاء القبائل الكاراموجية. فلقد لاحظ سيستيرينو Cisterino (1979) أننا لانستطيع أن نكتشف لدى الكاراموجيين ازدراء واحتقار الزراعة الذى نجده لدى الأغلبية العظمى من قبائل الماساى Masai والباهيميا Bahimia. حيثما تسمح التربة والمطر بذلك نجد جماعات كاملة مثل اللابور تعتمد بشكل مكثف على الزراعة. فالجماعات الرعوية تعتمد على الزراعة إلى المدى الذى تسمح به النظم الايكولوجية حتى لو كان هذا المدى لا يتعدى شهراً أو شهرين.

والاعتماد على الماشية من أجل البقاء، لا يُشكل اختياراً حصرى مانعاً، لكنه يمثل أفضل توازن ممكن من واقع أن الحاصلات ذات معدل فشل عالٍ. ولقد برهن لامفير Lamphear على أن هذا هو ما حدث بين الجاى Jie، الذين قيل عنهم إنهم مارسوا الزراعة منذ أقدم الأزمان، على الرغم من كونهم رعاة ماشية أساساً. وفى التاريخ الشفهى للجاي ينظر إلى الذرة الرفيعة Sorghum بوصفها أصل المحاصيل، ومن المعتاد أن نسمع عجائز القبيلة يقولون: «خلق الله الذرة الرفيعة والماشية فى نفس اليوم».

كذلك أثبت جوليفر Gulliver (1955) أن الحبوب كانت علي نفس درجة أهمية الحيوانات، وهو ما يصدق على مدى أجيال عديدة، وبالفعل كان الهجاء سوف يموتون جوعاً دونما وجود إنتاجهم الزراعي. وداخل الجماعات التي يسيطر عليها الرعي، نجد أن الأهمية المنسوبة سواء إلى الرعي أو الزراعة تختلف من مؤلف إلى آخر. وعلى سبيل المثال نجد أوكان (1992) قد برهن على أن مايزيد عن ٥٠٪ من الجماعات الكاراموجية، شكلت الحبوب بالنسبة لهم مايزيد عن ٧٠٪ من موادهم الغذائية. ثم نجد سيستيرينو (1979,42) يشير إلى أن قبيلة الدودوث Dodoth تعتمد على الزراعة أكثر من اعتماد الهجاء عليها، بينما نجد أن قبائل الجبل وعلى الرغم من ممارستهم لصناعات الحديد وبعض الصيد والجمع، هم بدرجة أكبر مزارعون مستقرون. ومن جانب آخر طرح لامفير Lamphear (1976:6-7) أن التحولات الدرامية التي عرفت أناطق استقرار الهجاء منذ الخمسينيات، قد أملت في الواقع الاعتبارات الزراعية بدلاً من الاعتبارات الرعوية. فالضغط الديموجرافي الشديد على الموارد المتناقصة، قاد الهجاء إلى الهجرة إلى الأراضي الأكثر خصوبة نسبياً من حول كاسيري Kaceri ولو سيكوا Losikua. وكان أغلب هؤلاء المهاجرين ذوي عقلية زراعية وطيدة التكوين، يزرعون حقولاً واسعة من الذرة الرفيعة Sorghum والذرة الصفراء Maize والذرة الصغيرة Finger Millet.

وإذا كان من الضروري ألا نحول المزايا الإيكولوجية المصاحبة للرعي المتنقل إلى حجج ضد الزراعة، فعلينا أيضاً أن نحترس من نتائج وسواس Obsession توطين البدو، الذي يسعى لإنهاء تحركاتهم وينظر للزراعة كشيء أرقى، فهذا الوسواس من شأنه أن يضللنا. وإذا أردنا فهم المشاكل الراهنة لاستخدام الموارد، فيجب أن نضعها في إطار التنافس القائم بين الجماعات الاجتماعية المختلفة على الموارد المتناقصة.

ويحتوي التنافس على الموارد أحياناً على صراعات عبر إثنية حول بعض مناطق كاراموجا الأكثر ثراءً من الناحية الإيكولوجية. وتاريخياً ظلت الأرض الممتدة فيما بين البيان Pian والبوكورا Bokora غير مستعملة وعلى الأخص خلال الفصل الجاف حينما تصبح بلا قيمة.

ونحن هنا نقترح ما يلي : بينما تقوم الأوضاع الإيكولوجية القاسية بفرض الحدود على البدائل المتاحة، فإن عملية الاختيار بين تلك البدائل المحدودة المتاحة هي وظيفة العلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية الناتجة عنها والمنظمة لاستخدام الموارد.

٤ - الطبيعة الذاتية المتداخلة لأنظمة استخدام الموارد في كاراموجا

٤-١ - الرعى وإنتاج المحاصيل

تستقبل كاراموجا أمطاراً تتراوح بين ٣٥٠ ميليمتراً مربعاً في المناطق الأكثر جفافاً إلى ٧٥٠ ميليمتراً مربعاً في المناطق الأكثر مطراً. وتلك الأمطار ذات الكميات الضئيلة ليست موزعة بالتساوي. وعادة نجد الفصول الجافة فيما بين سبتمبر ومارس. وفي أغلب العام يسقط المطر في أقل من نصف عدد شهور السنة. والفصل الجاف الذي يمتد من أكتوبر إلى مارس، يستمر لمدة تتراوح من خمسة إلى ستة أشهر، ويتوافق زمنياً مع المراحل الحساسة لنمو النبات.

ومنذ عام ١٩٨٨ كما يوضح الجدول الذي سنورده فيما يلي، اتجه المعدل السنوي لسقوط الأمطار للانخفاض، مما أثر على زراعة المحاصيل التقليدية طويلة النضج، وذلك من حيث امتلاء الحبوب وفترة نمو المحصول. وفي عام ٨٩ - ١٩٩٠ ثم عام ١٩٩٣، سقط الكثير من المطر في منطقة مورتو Moroto خارج النطاق الزمني لفصول نمو المحاصيل. وكان من الطبيعي أن يترتب على لا انتظامية سقوط الأمطار فشل المحاصيل في الازدهار والنمو. والأمطار المبكرة غير كافية عادة لترسيخ نمو المحاصيل. وتبعاً لذلك لا يمكن للناتج المحصولي أن يلبي المطالب المحلية على الطعام. . .

وهناك قيود أخرى خطيرة على زيادة الناتج . تفرض طبيعة توزيع الأمطار الساقطة زراعة المزيد ثم المزيد من الأراضي، ودونما وجود قوة الجر Draught Power فإن مساحة الأرض المزروعة تظل صغيرة تماماً.

ولقد أثبت البعض أن مثل تلك التقلبات في معدل سقوط الأمطار، تحد من نطاق الخيارات

المتاحة أمام المنتجين في كاراموچا، ففى ظل غياب إمكانية الإمداد النظامى بالمياه من خلال الري، لا يمكن للزراعة سوى أن تصبح نشاطاً مكملأ لرعى الماشية فى أغلب أجزاء المنطقة (١٠). ولكن إذا توقفت المناقشة عند هذه النقطة سننتهى بسهولة إلى حقيقة أيكولوجية، مضمونها أنه لا يمكن للزراعة أن تمارس فى مناطق لها مثل تلك الانماط لسقوط الأمطار. طرح مامدنى وكاسوما وكاتيندى (1992) أن صعوبة التنبؤ بمواقيت سقوط الأمطار قد نتج عنها زيادة نسبة المخاطرة أمام المنتجين، من واقع صعوبة معرفتهم بتوقيت بدء الزراعة. وإذا انتهى المزارع من الزراعة يجب عليه البدء فى الصراع مع فترات جفاف منتصف الموسم، فإذا لم يكن هناك أمطار لمدة أكثر من عشرة أيام سوف تذبل المحاصيل تحت تأثير درجات الحرارة العالية.

الذرة الرفيعة هى المحصول الرئيسى الذى ينمو فى مناطق كاراموچا المحلية ذات الشروط المناخية المتباينة. ولكن فيما يتعلق بالمحاصيل الأخرى وعلى الأخص المحاصيل غير الحبية Noncereals، هناك مناطق مختلفة توفر أوضاعاً ملائمة لنمو نباتات مختلفة. وفى الكثير من مناطق بوركورا Bokora من حول لورينجيشورا Lorengechora وإيريرى Iri، يقوم الأهالى بالإضافة إلى الذرة الرفيعة التقليدية بزراعة البطاطا الحلوة Sweet Potatoes والذرة الصفراء Maize. أما المناطق الواقعة جنوب كاراموچا وبالأساس منطقة شيكوى Chekwi، فهى تستقبل مطراً يمكن الاعتماد عليه فى زراعة الخضروات. وبالنسبة لنوع الذرة الرفيعة المسمى بذرة آبير الطويلة Abir tall sorghum فإن زراعته تنتشر فى مناطق بوكورا.

جدول رقم ١ : المتوسط السنوي لسقوط الامطار في

مقاطعتي كوتيدو Kotido ومورتو Moroto

(١٩٨٢ - ١٩٩٤)

مقاطعة مورتو		مقاطعة كوتيدو		السنة
الأيام الممطرة	كمية المطر	الأيام الممطرة	كمية المطر	
٩١, ٢٥	١٠٢٦, ١٦	غير متوفرة	٧١٠٢, ٢٥	١٩٨٢
٤٩	٧٢٠	غير متوفر	٦٥٤, ٤	١٩٨٣
٨٨	٤٤٩, ٨	-	-	١٩٨٤
٢١٥	٣٠٣٤, ٨	٢٣٠	٢٢٣٨, ٣	١٩٨٥
٤١	٦٣٨, ١٩	-	-	١٩٨٦
٣٣	٨٧٧, ٤	٤٥	٦٠٤	١٩٨٧
٧٠, ٢٥	١١٠٦, ٢	٧٢	٦٠٦, ٦	١٩٨٨
٦٠, ٥	٨٣٥, ٦٥	٧٣, ٣	٨٩٦, ٧٤	١٩٨٩
٥٤	٧١١, ٢٣	٦٦	٥٠٣, ٨	١٩٩٠
٦٣	٧٦١, ١	١٠٧	٦٥١, ٧	١٩٩١
٦٠	٥٦٨, ٨٥	٨٥	٧٧٩, ٤	١٩٩٢
٣٢, ٢٥	٥١٧, ٨	٨٥	٥٢٧, ٣٧	١٩٩٣

المصدر :

Agricultural Development Plan, 1995, DAO, Moroto and
Ministry of Agriculture Animal Industry and Fisheries

وداخل الأنشطة الزراعية نجد تنوعاً واضحاً. والأسر المعيشية الآن آخذة في تبني ممارسات زراعية مُحسنة، ونموذج ذلك زراعة البذور سريعة النمو. كما اتجه أهالي كاراموجا إلى ممارسة زراعة المحاصيل الدرنية Root Crops، ومن ضمنها البطاطا الحلوة والمنيهوت Cassava علاوة على الفاكهة. وبالنسبة لنبات البطاطس فهو يجمع من المقاطعات المجاورة. كما إن زراعة المحاصيل الزيتية مثل عباد الشمس والفل السوداني، آخذة بدورها في الازدياد تبعاً للحاجة لإحلال الدهن النباتي محل الدهن الحيواني، حيث إن دهون الألبان لم تعد متاحة بسهولة كما كان الأمر فيما مضى.

تختلف كميات المطر من مكان إلى آخر. وعلى الرغم من كونها مثبطة فإن مساحة الأرض المزروعة تتجه للارتفاع عبر الأعوام (انظر الملحق). وليس كافياً القول إن زيادة مساحة الأرض المزروعة يرجع إلى الطبيعة المتغيرة لإدراك أهالي كاراموجا للزراعة، والواقع أن هذا التحول يُمكن شرحه كما يلي :

سوف يبدو الأمر كما لو أنه كلما ازداد فقر المحصول لكل وحدة من الأرض، كلما ازداد اتجاه الكاراموجيين لزراعة المزيد من الأرض، وذلك كوسيلة لتعويض نقص العائد. وفي كاراموجا ليس كل قطعة أرض يُجرى عادة زراعتها. فهناك عدد من المعايير يجب أخذها في الحسبان، قبل تخصيص قطعة أرض معينة للزراعة، ومثال ذلك مدى قرب قطعة الأرض من مناطق الاستيطان أو الطريق ضماناً للحماية من السرقة. وفي العادة تحاط قطع الأرض بأشجار الزعرور الشائكة Thorns، لتأمين حماية المحاصيل من الحيوانات الشاردة، وبالتالي يدل هذا السور ضمناً على أن قطعة الأرض قد زُرعت من قبل. والأهم من كل شيء إن القرار فيما يتعلق بمساحة الأرض وموقعها وتوقيت زراعتها، يتخذ اعتماداً على قدرة العائلة على تنظيم قوة الجر الحيواني.

وأهمية قوة الجر الحيواني للزراعة ترجع أساساً إلى طبيعة التربة في كاراموجا. فالمساحات التي يمكن استخدامها في الإنتاج الزراعي، تتنوع بين تربة القطن الأسود Black Cotton Soils والتربة الطفلية الرملية الثقيلة. Heavy Sandy Loams وخلال الفصول الجافة

يصيب الجفاف تلك الأنماط الخاصة من التربة، إلى درجة لا يُمكن فيها حث الأرض قبل بداية الأمطار. ومع بدء الأمطار تصبح حراثة الأرض عملية مُرهقة وبطيئة من واقع أن التربة أصبحت شديدة الرطوبة ولزجة. وفقط عبر استخدام قوة الجر الحيوانى يصبح حث الأرض أسهل. وهذا العمل يجب أن ينتظر إلى حين عودة القطعان من معسكرات رعى الفصل الجاف.

وفقا للمعلومات المتاحة من المكتب الزراعى لمقاطعة موروتو Moroto، تُقاس الزيادة فى الأراضى المهيئة للزراعة بالزيادة فى عدد الأهالى المستخدمين للمحاريث التى تقوم بجرها الثيران. ويشعر الرجال فى كاراموجا الآن بالكثير من الرضا الذكورى عن الذات إذا ما تمكنوا من حراثة المزيد من الأرض. فالرجال الآن يجدون أن استخدام المحاريث أكثر قبولا من الناحية الثقافية. ومتوسط الأرض المزروعة لا يتعدى خمسة هكتارات بالنسبة لأغلب الأسر المعيشية، مع ملاحظة الهبوط الشديد لهذا المتوسط بالنسبة للأسر التى لا تمتلك قوة جر، حيث يهبط إلى معدل ٥, ٠ من الهكتار. وتفسير هذا نجده فى أسلوب حراثة الأرض، فهى هنا تُحرث بواسطة النساء اللاتى يستخدمن فؤوساً بدوية صغيرة وأدوات أخرى مثل البانجا Panga الأفريقية الشهيرة. (Field Interviews, Lokopo, September, 1995)

وأحيانا تبدو العلاقة بين الرعى وزراعة المحاصيل، كما لو أن الثانى يُمثل قوة دافعة مباشرة صوب المزيد من التنافس على الموارد مع الأول، لأن رعاية الماشية يمارسون بشكل متزايد إنتاج المحاصيل. وفى كاراموجا نجد أن أراضى الغابات وحيوانات الصيد التى سبق الإعلان عنها رسميا، كمحميات طبيعية، فى مواجهة رعاية الماشية الذين يُلقى على سلوكهم مسئولية التدهور البيئى، أضحت الآن مجالا لتعدييات المزارعين. وأحيانا نجد أن تلك التعدييات لم تستثن أراضى المرعى الخصبة مما أدى إلى دخول الرعاة فى صراع مع المزارعين.

وبدلا من رؤية التبنى المتزايد للإنتاج الزراعى بوصفه شيئا يحل محل رعى الماشية، أصبح من الواضح أن مثل هذا الاتجاه أحيانا يمثل محاولة يقوم بها الرعاة، سعيا نحو تنوع لاتشطتهم حتى يمكنهم تخفيض مخاطر الجوع المحتملة. وداخل تلك الجماعات التى يُسيطر عليها إنتاج المحاصيل، لا يوجد توزيع عمل منفصل على أساس الجنس، وهو الأمر الذى يُفسر لنا ما

نرصده داخل الجماعات التى يُسيطر عليها الرعى، فهى فى ممارستها للزراعة إلى جانب الرعى لا تفصل بين العمل فى رعى الحيوانات والعمل الزراعى وتخلط بينهما. فالرجال يُطهرون الأرض ويسيجون المنازل وما حولها من أرض ويحرثون الأرض ويجتثون المحاصيل. وإذا التفتنا صوب النساء سنجدهن يقومون فى المتوسط بـ ٧٠٪ من عزق الأرض وإزالة الأعشاب الضارة، و ٦٠٪ من الحصاد، و ٨٠٪ من نقل المواد الغذائية إلى المنزل، و ٩٠٪ من تجهيز الطعام، وعلاوة على ذلك نراهم يلعبون دوراً هاماً فى رعاية الحيوانات المدرة للألبان داخل المستوطنة الدائمة وإعداد الزبدة. أما الأطفال فهم يرعون الماعز والأغنام والعجول.

وفيما بين إنتاج المحاصيل ورعى الماشية يُساهم كل نظام فى عمل واستمرارية الآخر. فالحيوانات ترعى فى حقول الذرة الرفيعة بمجرد الانتهاء من حصاده. وفى موروتو قال لنا أحد المسؤولين الزراعيين متحدثاً عن العلاقة بين الإنتاج الزراعى والرعى : « يمارس الكاراموجي الإثنين فى وقت واحد، وبطريقة أو أخرى يساهم كل منهما فى الآخر. فالماشية تستخدم فى حرث الأرض من أجل الإنتاج الزراعى، وفى بعض المناطق تستخدم الحيوانات الآن فى جمع الأعشاب الضارة. كما إن الحمير هامة كوسيلة للنقل ».

تُمارس قبيلة التيبث القاطنة فى المناطق الواقعة من حول منحدرات جبل موروتو كل من إنتاج المحاصيل ورعى الحيوانات. فالقطعان تُحفظ فى السهول حيث يقوم جزء من العائلة بالعناية بها، بينما تمكث بقية العائلة فى المنطقة الجبلية حيث يزرعون المحاصيل .

وتشير تلك الأشكال التكيفية ضمناً إلى أن الحل التقنى الممكن والأفضل، لا يمكن أن يكون هو الاختيار بين تكثيف أى من النشاطين السابقين، بل السعى لتحقيق التوازن بينهما، بما يؤدي أيضاً إلى تكثيف علاقة التكامل بينهما. وعلة ذلك أن الإنتاج الزراعى ورعى الماشية يتكاملان ويتتامان فى جوانب عديدة.

٤-٢ - الاعتماد المتبادل بين الزراعة وتربية الماشية

تتكامل أنظمة استخدام الموارد فى كاراموجا ، عبر أسلوب يستهدف إستغلال الإمكانيات

المتوفرة فى ظل أوضاع إيكولوجية متطرفة. وتتراوح تلك الأنظمة من الصيد والجمع والرعى والزراعة إلى الرعى الزراعى. وهى لا تتواجد معاً فقط من خلال طريقة تقوم على الاعتماد المتبادل، ولكنها أيضاً تتربط داخليا بطريقة خاصة، مع ملاحظة ظهور الإنتاج الرعوى كإنتاج مُسيطر داخل المناطق الأكثر جفافاً، والإنتاج الزراعى كإنتاج مُسيطر داخل المناطق ذات المصادر المائية الجيدة.

وعندما تتنبأ إحدى العائلات باحتمال نفاذ مخزونها الغذائى المتاح خلال الفصل الجاف وقبل بداية الحصاد القادم، وهى الفترة التى تستمر لمدة تتراوح من ستة إلى ثمانية أشهر، تحرص على الحفاظ على أى كمية من الغذاء مهما كانت ضئيلة لتلبية احتياجات العائلة الملحة. ويرافق كل القادرين جسدياً قطعان الماشية إلى معسكرات الرعى بما فيهم النساء والأطفال. وعلى سبيل المثال إذا كان للرجل ثلاث زوجات، تظل واحدة منهن فقط مقيمة فى المستوطنة الدائمة لرعاية المرضى والمسنين والعاجزين، وحتى الاطفال المترددون على المدارس يُنتزعون من مدارسهم.

وأثناء الإقامة فى معسكرات الرعى، نجد الاطفال والنساء الذين ليس لديهم ما يقدمونه لرعى الحيوانات سوى القليل، يمارسون أعمالاً غير دائمة لدى جماعات الرعاة المزارعين المستقرة القاطنة بجوار معسكراتهم، وذلك فى مقابل بعض المواد الغذائية. وبعض تلك المواد الغذائية تأكلها العائلات فى معسكرات الرعى، ولكن الكثير منها يعود إلى المعسكرات الدائمة فى كاراموچا من أجل إطعام هؤلاء الذين ظلوا مقيمين بها.

وفى أجزاء عديدة من كاراموچا تتواجد عوامل كثيرة، يقال إنها تؤثر على قرار الجماعة بتغيير موقع موطنهم الدائم إلى مكان آخر. وأهم تلك العوامل رؤيتهم للمشاكل التى تحد وتفيد سواء من الإنتاج الزراعى أو من رعى الحيوانات. ومن خلال المقابلات التى أجريناها مع الكبار Elders، فى إقليم لوكوبو Lokopo الفرعى وإقليم بوكورا ومقاطعة موروتو، اكتشفنا ظهور مستوطنات دائمة «مانياتا Manyatta» جديدة خلال الأعوام الأخيرة، ولقد كان ما يدعونه بالفأل السيئ Bad Omen هو السبب الوحيد الذى قدموه لتفسير هجرهم

لمواطنهم القديمة، وعندما نتأمل فى الوقائع المقدمة لتفسير هذا السبب الأوحد، نجد أنها تتراوح من محض موت ثور الأسر المعيشية الأثير إلى انتشار مرض يهدد بتدمير قطعان بأكملها أو هبوط إنتاجية المحاصيل تبعاً لتدهور خصوبة التربة من حول المستوطنات الدائمة.

والواقع أن أنظمة استخدام الموارد ذات طبيعة ديناميكية. والتغيرات التى تحدث مصدرها العوامل الخارجية والداخلية معا. وفى الدراسات التى تناولت كاراموچا عام ١٩٥٠، نلاحظ أن أهالى كاراموچا الجبلين قد رصدوا بوصفهم صيادين وجامعي ثمار أساسا، وإن كانوا أيضا يمارسون الزراعة. ومن المعروف عن تلك القبائل أنها تقوم بدمج اقتصادها مع اقتصاد الجماعات الرعوية الأقوي فى المناطق المجاورة لها. وعلى سبيل المثال لوحظ أنه فيما مضى حاولت قبيلة التيبث توسيع أراضى رعى قطعانها أسفل منحدرات جبال موروتو مستفيدين من الأساليب الأمنية التى طبقها «السلام البريطانى» Pax Britannica التى كبحت وضبطت توسعية الكاراموچيين الآخرين. ولكنهم كانوا غالبا يتعرضون لفرض ضريبة العُشر من قبل الجماعات الثانية الأقوى. (Dyson- Hudson, 1966:233) ولقد كانت قبيلة التيسو أساسا ناصبى شراك للحيوانات، ويتاجرون أحيانا فى لحوم الطرائد (Game Meat) والعسل مع قبيلة الدودوث Dodoth فى مقابل حصولهم على الماعز.

(Cisterino, 1979:109)

ولكن ما سبق لا ينطبق على أغلب الجماعات الجبلية. وعلى سبيل المثال نجد أن قبيلة التيبث قد أجبرت على الهبوط إلى السهل، فى أعقاب الإعلان الرسمى فى الصحف عن تحويل مناطق الغابات المتواجدة على المنحدرات الجبلية إلى محمية غابات طبيعية Forest Reserves. ولقد قادت سنوات الاضطراب إلى هلاك الحياة البرية Wildlife بالكامل فى كيديو Kidepo، إلى درجة أن الحيوانات القليلة التى لاتزال متواجدة فى حدائق الحيوانات الحرة Park يحميها حُرّاس مسلحون طوال ٢٤ ساعة يوميا. واليوم نجد أن تلك الجماعات الجبلية سابقا قد أضحت تمارس الرعى، وهو النشاط الذى شهد بدايته القوية مع حصولهم على البنادق عام ١٩٧٩ فى أعقاب سقوط عيى أمين.

ولقد أشار سيستيرينو فيما يتعلق بأهالى الجبل، إلى أن ممارستهم للزراعة و-أو أى أنشطة أخرى تساعدهم على البقاء، لا تُمثل بالنسبة لهم اختياراً حراً، بقدر ما تُمثل ضرورة فرضت عليهم من جانب جماعات رعاة الابقار الأكثر عدداً والأقوى تنظيمًا. فهم فى العادة يُرغمون على تنوع اقتصاداتهم عبر أسلوب يؤدي إلى دمجها وتكاملها مع اقتصادات رعاة الماشية الأقرباء، وإلا فإنهم سوف يقمعون ومن يبقى منهم سوف يتم استيعابه. وإذا نظرنا إلى جماعات الكاراموجيين المختلفة، سنجد علاقات اجتماعية متباينة تربط فيما بينها.

وبصرف النظر عن التكامل بين رعى الماشية وزراعة الحاصلات والأنشطة الاقتصادية الأخرى، حاول الكاراموجيون بقدر ما يُمكنهم ذلك زراعة محاصيل أو أكثر فى قطعة الأرض الواحدة، وعلى سبيل المثال يزرع فى بعض المناطق الذرة الرفيعة مع عباد الشمس فى حقل واحد كذلك يمارس العديد من الأسر المعيشية الأنشطة التالية : صناعة الأوانى الفخارية والخشبية، صناعة أغطية الرؤوس والملابس الجلدية والأحذية، وجمع الأوراق والجذور البرية. وفى مجاعة ١٩٩٤ وصفت إحدى الصحف أهالى كاراموجا، بكونهم يعيشون بفضيل «على النباتات الخضراء وأكلها» (١١)

٤-٢-١- أنظمة الرعى الدورى

يمارس رعاة كاراموجا نظاماً للرعى المتنقل. بمقتضى هذا النظام لا يقتصر الأمر على مجرد تنقل الحيوانات بين مناطق كاراموجا الايكولوجية الثلاث، بل يتم التنقل أيضا فى إطار تخطيط وتوقيت ملائم يستهدف تأمين بقائهم من خلال الرعى الدورى والتكامل مع الأنشطة الزراعية. فالحركة من المناطق الغربية الرطبة، إلى المناطق النهرية الوسطى المعتدلة، إلى المناطق الشرقية الأكثر جفافاً، هى محاولة مدروسة لتعظيم استخدام الموارد النادرة.

عندما يبدأ سقوط الأمطار فى شهر أبريل تقريباً سرعان ما تتحرك القطعان، إلى المناطق الشرقية الجافة حيث توجد التربة الصخرية الخشنة غير الصالحة للزراعة، ولكن العُشب الناعم ينبت فوراً فى أعقاب سقوط المطر ثم يذبل سريعاً مع توقف الأمطار. وفي السهول الوسطى

تمارس أيضا الزراعة. وتلك التحركات المتجهة شرقاً تحاول أيضا تجنب زراعة الحاصلات مخاطر أن تأكلها الحيوانات أو تطأها أقدامها.

وعندما تبدأ الأمطار في النقصان في شهر أغسطس، وهو الوقت الذي يبدأ فيه الحصاد في مناطق المستوطنات، تأخذ القطعان في العودة إلى المستوطنات الدائمة لكي تنعم بالماء الوفير وسيقان النباتات المحصودة ذات القيمة الغذائية العالية. وفي هذا التوقيت نفسه يبدأ عشب المناطق الغربية في الاحتراق، حيث ستتجه القطعان بمجرد بدء فصل الجفاف في سبتمبر.

يتجنب الرعاة المنطقة الغربية ذات العشب الدائم، ليس فقط من أجل الاحتفاظ بها في الفصل الجاف، ولكن أيضا لتجنب حشرات المرض الموجود داخل الشجيرات Bushes، لأن العشب حديث الاحتراق والذي ينمو سريعاً أفيد للماشية غذائياً وألذ مذاقاً، وفي النهاية من أجل حماية الماشية لأن المهاجمين سوف يمكن رؤيتهم هنا من مسافة بعيدة. وهذا التوقيت هو نفسه توقيت نمو المحاصيل في المناطق الغربية الأكثر مطراً. وهو ما يعنى أنهم «يتكيفون إنتاجياً» مع البيئة الطبيعية.

لاحظ كل من مامداني وكاسوما وكاتيندي (1992) أن الحراك يسمح للقطعان بالوصول إلى المراعي الناضرة الغنية بالبروتين عندما تكون أكثر قابلية للهضم، تاركين حتى النهاية المراعى ذات القيمة الغذائية المنخفضة. ويجد الرعاة في ظاهرة تذبذب إنتاج الماشية للبن مؤشراً حساساً يدل على قيمة ونوعية العشب. ومن شأن هذا أن يساعدهم على تحديد الوجهة التي يتحركون إليها.

وقد وجه النجولد (1986) انتقاداً حاداً للوصف غير النقدي لنظام الرعى المتنقل (كذا البداوة Nomadism). هذا الوصف الذي يرى الرعى المتنقل بوصفه تنقلاً فيزيقياً طليقاً داخل الطبيعة بهدف انتزاع الموارد، كما يعتقد أنه لا يظهر سوى القليل من الاهتمام بالمشاركة في العلاقات الاجتماعية لعملية استغلال الموارد.

ذلك أن تلك الممارسات المنسوبة إلى الرعى المتنقل تفيد ضمناً أن الرعاة يتسمون بالبداوة، ولكن فقط بالمعنى المادى (التحرك من أجل انتزاع الموارد)، وليس بالمعنى الاجتماعى (أى

استملاك الموارد الطبيعية فى المواقع الاجتماعية). وتتغير طريقة استخدام الموارد المختلفة فى الاماكن المختلفة من فترة إلى أخرى. كما تتغير العلاقات بين الأشكال المختلفة لاستخدام الموارد بذات الدرجة. وكل هذا يتغير تبعاً لمجموعة من الأسباب، تتراوح بين الأسباب الفيزيكية الايكولوجية والاسباب الاجتماعية - الثقافية، والأسباب السياسية والاقتصادية. وبعض تلك الأسباب أدى إلى تدمير دور الزراعة فى الاقتصادات التى يسيطر عليها الرعى.

٤-٢-٢- العلاقة بين المستوطنات الدائمة والمستوطنات المؤقتة

لا يمكننا الحديث عن نظام الرعى المتنقل الذى أشرنا إليه أعلاه بوصفه بداوة Nomadism، والصحيح أن نصفه كانتجاع Transhumance وذلك بسبب العلاقة الديناميكية بين المستوطنات الدائمة والمستوطنات المؤقتة. تمثل المستوطنات المؤقتة معسكرات رعى (نيجيريا Nigeneria)، تؤخذ إليها الماشية بمجرد بداية الفصل الجاف، أى أنها المستوطنات التى يُمارس فيها الرعى بوصفه النشاط الاقتصادى الوحيد. أما المستوطنة الدائمة فهى المكان الذى يظل فيه بقية أفراد العائلة، أى الأطفال والكهول والعاجزون عن العمل. تقع تلك المستوطنات الدائمة فى السهول الوسطى التى تمتلك مصادر مياه أفضل وتربة أخصب. فى تلك المستوطنات تُبنى البيوت على التربة الأقل خصباً، لتوفير أكبر قدر ممكن من الأرض الخصبة للزراعة.

وعندما تتحرك الحيوانات صوب المراعى الجديدة، فإن القليل من الحيوانات المدرة للألبان والعجول وأحياناً الحيوانات العجوزة والشيران، تترك فى المستوطنات الدائمة. والتحركات تتم بطريقة تُمكن الزوجات من زيارة أزواجهن بانتظام فى معسكرات الرعى، يحملن معهن الزبدة Ghee التى سيبيعها أزواجهن لجيرانهم من الرعاة المزارعين. وفى المقابل يشتري الأزواج الحاصلات الغذائية، التى سوف تحملها الزوجات معهن فى رحلة العودة، من أجل إطعام أعضاء الأسرة الذين تركوهم خلفهم.

وفى الوقت الراهن نجد أن المزيد والمزيد من الوقت أصبح يُقضى فى معسكرات الرعى،

والحيوانات تصبح أكثر أمناً مع المحاربين Warriors ، بالمقارنة لو ظلت مقيمة في المستوطنات الدائمة. كما أن البيئة المحيطة بالمستوطنات الدائمة قد تدهورت تدهوراً شديداً، إلى درجة أن الحيوانات أصبحت من الضروري أن تنتقل إلى مناطق أخرى بعيدة بحثاً عن المرعى. ومثل هذا الموقف كان له أيضاً تأثيره على توزيع الموارد بين الرعى والزراعة، وعلّة ذلك أن هؤلاء الذين تركوا في المستوطنات الدائمة تزايد اعتمادهم على الحبوب كمصدر للغذاء.

وأحياناً كان لهذه العلاقة تأثيرها على الإنتاج الزراعى، حيث إن الثيران التى تحركت بعيداً من أجل مراعى الفصل الجاف، لا يمكنها العودة إلى المستوطنات الدائمة فى الوقت المحدد لحرق الأرض. وعلاوة على ذلك يضطر الأطفال فى المستوطنات الدائمة إلى هجرة المدارس، من أجل حماية الحاصلات من الطيور التى تشكل مصدراً كبيراً لخسائر ما قبل الحصاد.

٤-٣ - الرعى عبر الحدود

تتبع الصعاب التى يواجهها الكاراموچيون من الأحوال المناخية القاسية، التى تفاقم تأثيرها بفعل السياسات الحكومية التى أدت إلى زيادة الصراعات، التى قللت من إمكانية الوصول إلى مناطق الرعى وتعارضت مع أنماط الانتجاع. وكانت النتيجة وذلك من ضمن نتائج أخرى- هى زيادة الطلب على الهجرة الخارجة Out- Migration، سواء من أجل البحث عن مياه ومراعٍ أفضل أو من أجل سرقة الحيوانات تعويضاً عن الحيوانات المفقودة خلال الجفاف والأوبئة.

وعادة ما يُطرح أن أحد العوامل الإكراهية التى تدفع الرعاة الكاراموچيين إلى منطقة التيسو Teso وغيرها من المناطق، هو الحاجة إلى سرقة الحيوانات من أجل تعويض الماشية المحتمل فقدانها خلال الغارات أو فترات الجفاف. ولقد طرح أوكان (1992B) أن حاجة سادة الحرب «الشباب» إلى تراكم خاص، قد ألقت ظلالاً معتمة على التبريرات السابقة لعمليات الإغارة. كما طرح بوكلول Puklöl (1994) أنه فى أعقاب سرقة كل الماشية من منطقة التيسو عام ١٩٨٦، انقلبت الجماعات الإثنية الكاراموچية على بعضها البعض، الأمر

الذى يُفسر لنا كثافة الغارات المتبادلة فى المنطقة خلال تلك الفترة.

وعلى الرغم من أن مسئولين بيطريين فى مورو تو قدروا أن ما يقرب من مليون حيوان قد سُرقَت من منطقة التيسو فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦ ، فإن تعداد الماشية الأخير لمقاطعة مورو تو قدر عدد الحيوانات تقريباً بـ : ٣٠٠ , ٠٠٠ فقط. (DVO, Moroto, Interviewed, September 1995) وفى قمة السطو على الماشية فى كاراموچا مما أدى إلى هبوط أعدادها ، انتشرت الأمراض التى تنقلها القُرادات Tick Borne مما نتج عنه إفناء ما يزيد عن نصف عدد الماشية سواء كانت الماشية المسروقة أو الماشية الكاراموچية المحلية.

ومع تشديد قبضة الأمن حول حدود كاراموچا مع جيرانها وازدياد اليقظة المدنية، تراجعت الغارات عبر الحدود إلى مجرد أفعال سرقة فردية يرتكبها مجرمون محترفون. وعندما كان يتم سرقة حيوان ما، نجد أن كل من «قوات الدفاع المحلى» و «أمن الادارة المحلية» والأهالى، يتعاونون بقوة مع الجيش من أجل استعادة الحيوانات المسروقة. وعلى مدى الاعوام الأخيرة تزايدت قدرة قوات الأمن الكاراموچية، على اكتشاف واستعادة الحيوانات المسروقة، تبعاً للزيادة المتعاضمة فى مشاركة اللجان المحلية فى المحافظة على أمن مناطقها الخاصة.

ونجد فى استمرارية حركة رعاة الماشية إلى المقاطعات المجاورة وعدم توقفها، إشارة ضمنية إلى وجود عوامل أخرى قوية التأثير تفسر لنا أسباب حركتهم، والتى جرى حتى الآن التعطيم عليها بواسطة سرقة الماشية لأسباب واضحة تماماً. ورغم إنه قد بُرهن بصفة عامة على أن رعاة كاراموچا يتجهون إلى المقاطعات المجاورة بحثاً عن الماء والمرعى فى الفصل الجاف، فقد جاءت الأحداث الأخيرة لتلقى شكوكاً متزايدة على مدى صحته تلك الفكرة بالنسبة لكل الكاراموچيين فى كل الفترات.

لوحظ خلال موسم ١٩٩٤ الجاف أنه على الرغم من توافر الماء والمرعى فى أماكن مختلفة من إقليم بوكورا، فإن الكثير من رعاة الماشية البوكورويين قد هاجروا فى وقت مبكر مثل ديسمبر ١٩٩٤، وقبل أن يأتى أسوأ ما فى الجفاف. (١٢) وبينما يمكن رؤية هذا كمحاولة من جانب الرعاة للاستفادة من التبكير فى التحرك، حتى يوفروا لأنفسهم أعظم استفادة من الموارد المتاحة خارج كاراموچا، فإن المناقشات التى أجريناها مع الكبار Elders فى كاراموچا

والمسئولين البيطريين في موروتو قد أشارت إلى وجود مسألتين أخرتين، ترتبطان بمجالات التأقلم مع فقدان الأمن الغذائي في كاراموجا. أولهما : يتحرك الرعاة مبكراً بقدر ما يستطيعون من أجل تأمين كل من يبقى في المستوطنات الدائمة، سواء من خلال تركهم لكمية كافية من الغذاء لإعالتهم خلال الفصل الجاف، أو من خلال قدرة هؤلاء الذين رحلوا إلى معسكرات الرعى على الحصول على ما يكفي من الموارد الغذائية لكي يرسلوها إلى كاراموجا. وثانيهما : غالباً يتجاهل الرعاة الكاراموجيون المناطق وفيرة المياه والمراعى الجيدة، من أجل أن يتحركوا سريعاً بقدر ما يمكنهم ذلك صوب أسواق الماشية الأكثر تنظيماً في الأجزاء الشمالية من تيسو Teso ونموذج ذلك سوق أوكور - إيمونجين Ocor imongin حتى يمكنهم الحصول على أفضل الأسعار لماشيته. (١٣) ولقد تأكد أيضاً أن الكاراموجيين يتحركون الآن صوب تيسو، من أجل الانتفاع بالفرص التسويقية الأفضل المتوفرة أمام الألبان وغيرها من المنتجات الحيوانية. وبينما ينفق الرعاة الكثير من النقود التي يحصلون عليها على الخمور وشراء مستلزمات الأسرة المعيشية، فإن قدراً كبيراً للغاية من تلك النقود يُستخدم في شراء مؤن جاف من الحبوب من أجل إرسالها إلى كاراموجا.

ولا يُمارس أهالي كاراموجا الآن شعائر التكريس Initiation Ceremonies بشكل منتظم، وذلك تحت تأثير خوفهم من النقص في الاحتياطي الغذائي. وعلى نفس المنوال نجد أن التحركات إلى المناطق الأخرى، سعياً نحو مناطق الرعى في الفصل الجاف، تتعين بدرجة توفر المواد الغذائية وهذا يعنى وذلك من ضمن عوامل أخرى، أن قرار تحديد توقيت الحركة صوب معسكرات رعى الفصل الجاف، يتأثر بكمية المواد الغذائية المتواجدة لدى الأسر.

ولقد كانت هناك بعض الأحداث المتفرقة التي اعتمد عليها البعض، في الحديث عن اتجاه الرعاة (اقرأ : المحاربون) أحياناً إلى الاستفادة من قوتهم العسكرية، من أجل حل المشاكل المرتبطة بنقص الغذاء. ففيل في هذا الصدد أنهم أحياناً يقتنصون رجال ونساء التيسو، لكي يرغموهم على العمل الإكراهي في حقولهم في كاراموجا . وفي يونيو ١٩٩٧ ذكرت إحدى الصحف أن المحاربين الكاراموجيين أثناء عودتهم إلى كاراموجا بعد الفصل الجاف، اختطفوا

ثلاثة عشر رجلاً شاباً وامرأة شابة من اوسوك Usuk واموريا Amuria وأجبروهم علي العمل البدوي في زراعة المنيهوت في حدائقهم، واستمر الأمر لمدة أسبوع وبعد أن انتهت الزراعة أطلقوا سراحهم. (١٤) وهناك حالات أخرى قام فيها بعض المحاربين بالاستيلاء بالقوة على وجبات الطعام والمواد الغذائية من مضيفيهم.

ولكن من جانب آخر تمكنت بعض الجماعات الكاراموجية من تأسيس علاقة ودية مع جيرانهم، وفي إطارها تمكن كل طرف من تكملة احتياجات الطرف الآخر، وعلى الأخص فيما يتعلق بالغذاء، وعندما يعود البدو إلي كاراموجا بعد سقوط الأمطار، يتركون قليلاً من الشيران مع أصدقائهم في معسكرات الرعى كعلامة على الإرادة الطيبة، أملين أن مثل تلك المشاعر سوف تقابل بمثلها عند عودتهم في موسم الجفاف التالي. وعندما تبدأ الأمطار في تيسو سرعان ما يقوم الكاراموجيون بإعادة قطعانهم إلى مستوطناتهم الدائمة، حيث تشتد الحاجة إليها من أجل حرث التربة، وإن كان أحد قادة القرى الكاراموجية - ويدعى يوانا نانجيرو Yoanna Nangiro قد قال لنا في معرض إجابته عن سؤالنا : لماذا تتركون تيسو وتعودون إلى كاراموجا بعد بداية الأمطار؟ إن المطر يأتي معه بالكثير من البعوض الذي يقتل عجولهم والمرعى الأخضر الذي ينبثق فجأة من العشب غير المحترق بما يكفي لعجولهم لأنه يصيبها بالإسهال وحمى الشاطئ الشرقي. (١٥)

٤-٤ - أنظمة امتلاك الأرض

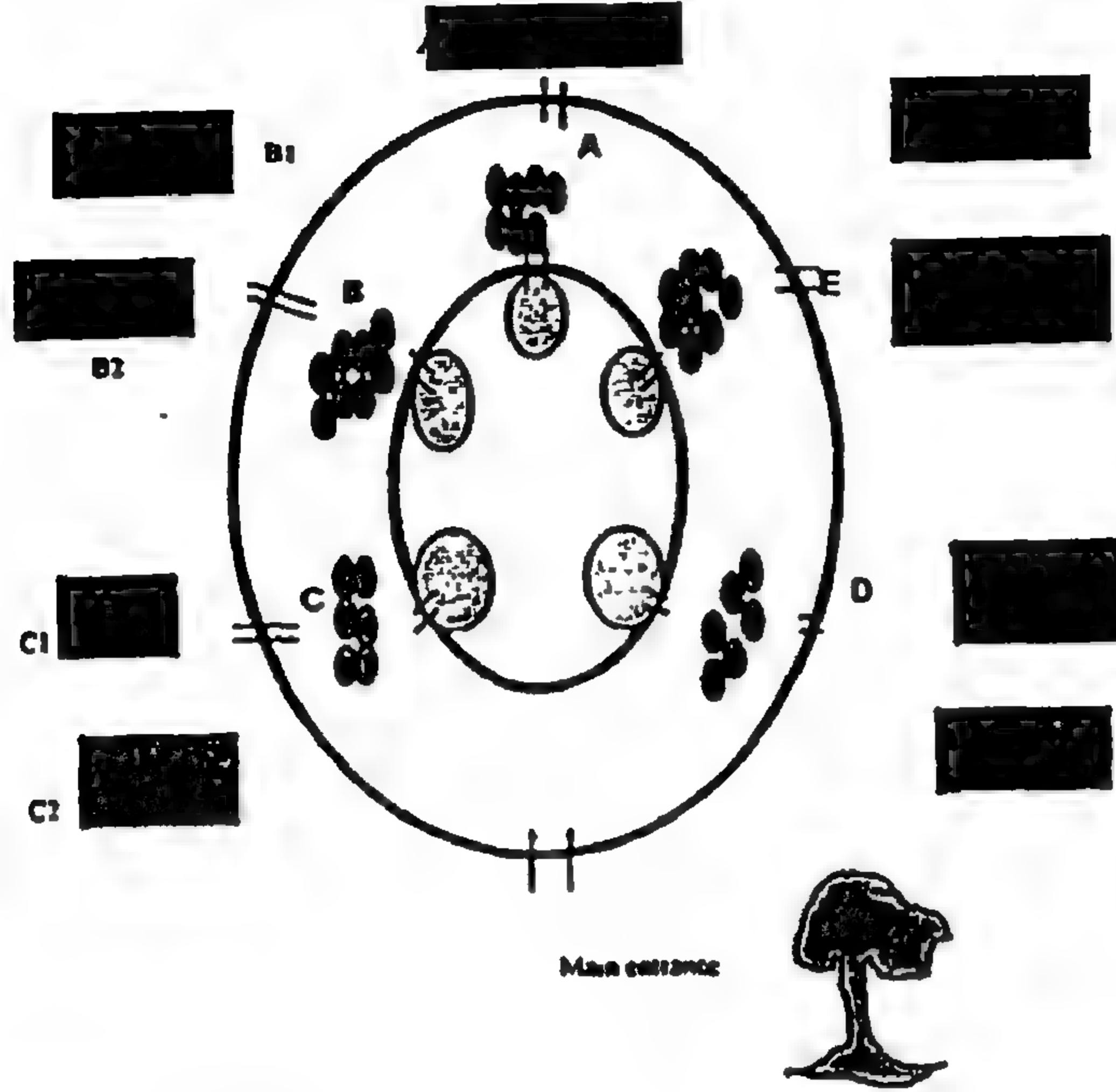
٤-٤-١ - توزيع الأرض في مناطق المستوطنات الدائمة

يتم تنظيم الأرض في المستوطنات الدائمة بطريقة تأخذ في اعتبارها، ضرورة الجمع بين مطالب تربية الأبقار ومطالب زراعة الحاصلات، ومتطلبات أخرى ملحة للغاية. وتوزع الأرض بين الاستخدامات المختلفة من أجل تأمين وجود قطعان الأبقار وحماية الحاصلات المزروعة من حول المستوطنات .

شكل رقم ١

رسم يوضح تصميم إحدى قرى

Manyatta قبيلة اللورى Loree



المصدر : ملاحظات ميدانية

مفتاح الرسم :

- A, B, C, D, E يمثلون الأسر المعيشية. وتؤسس الأسر المعيشية في الأغلب بواسطة رئيس. أضفنا أرقاماً فرعية إلى العلامات الدالة على الأسر المعيشية لكي نميز الحقول الخاصة بكل أسرة وموقعها

- مدخل القرية الرئيسي

- شجرة تعقد من حولها اجتماعات القرية

يمثل الشكل رقم ١ محاولة لتقديم رسم توضيحي يشرح لنا طريقة توزيع الأرض في إحدى قرى (مانياتا Manyatta) كاراموچا. تؤسس الأسرة المعيشية في الأغلب بواسطة رئيس Head ، ولقد أضفنا الحروف الأولى الدالة على كل أسرة معيشية ومعها أرقام فرعية لتمييز الحقول الخاصة بكل أسرة، وتشير الدائرة الخارجية إلى حاجز دفاعي مكون من أشجار شوكية كثيفة لحماية مجمل المنازل وما حولها، بينما تمثل الدائرة الداخلية أيضا حاجزاً دفاعياً من أشجار شوكية أقل كثافة من أشجار الحاجز الأول، وهدفه حماية زرائب حيوانات القرية. يتم بناء البيوت وما حولها بطريقة تؤدي إلى ترك الدائرة الداخلية، كحظيرة حيوانات مركزية عامة تعود إليها كل الحيوانات من المرعى كل مساء. وداخل تلك الحظيرة المشتركة هناك مناطق مخصصة لقطعان كل عائلة على حدة.

وهناك مدخل رئيسي واحد للقرية تستخدمه الحيوانات، وكل عائلة لديها بوابة خاصة صغيرة مجاورة لمنزل الأسر الرئيسي. ويتعين على الفرد أن يدخل ببطء. وخارج القرية تقع الحقول المزروعة بالذرة الصفراء Maize والنيهوت الذرة الرفيعة، والمحاطة بأفروع الأشجار الشائكة لحمايتها من الحيوانات. وقطع الأرض المجاورة تماماً لأسرة ما، يفترض أنها تخصها بشكل آلي. ولكل أعضاء الأسرة حقوق متساوية تجاه الأرض. وإذا أرادت أسرة أخرى أو فرد ينتمي إلى أسرة أخرى استخدام جزء من تلك الأرض فيجب عليه الحصول على إذن من الأسرة المالكة لها. وهذه الأرض لا تؤجر للآخرين ولكنها فقط تُعار لهم أو يستعيرونها منهم.

وهناك أيضا مساحات من الأرض تترك شاغرة لاجتماعات القرية، وفي العادة نجدها في المناطق التي تنمو فيها الأشجار الكبيرة. هذه الأشجار تبرز بشكل واضح فوق الشجيرات القصيرة، وتبعا لدورها في حياة القرية العامة نراها تحظى بحماية أعراف القرية وتقاليدها. في قرية تقع في منطقة لوكوبو Lokopo تأسس اتفاق ضمني يقضى بحماية الأشجار التي تعقد من حولها اجتماعات القرية. وأي من تسول له نفسه انتهاك هذا الترتيب بقطع أو تدمير لأشجار، يخضع لغرامة باهظة تتضمن التضحية بعدة ثيران لاسترضاء الآلهة الساكنة في تلك

الأشجار، والتي يعتقد الأهالي أنها تسكنها من أجل توجيه المناقشات وتقديم الحكمة للكبار Elders وهم جالسون يتناقشون حولها.

ورغم أن الوصف السابق يتسم بالتبسيط الشديد، من واقع أن عدد الأسر المعيشية يمكن أن يتراوح بين ٥٠ وحد أقصى هو ٤٥٠ أسرة، يتواجد بين تلك القرى جميعها درجة كبيرة من التماثل.

ومن الهام أيضا أن نضيف أن الزراعة الواسعة تحدث في المناطق المخصصة للأسر، والتي نجدها عادة بعيدة عن مواقع المستوطنات. في تلك المناطق نجد أن الحق تجاه الأرض يتحدد على أساس عضوية الفرد في الجماعة Community ولكن الحقوق الفعلية أو الحقيقية الحاجة لحقوق الآخرين تعتمد على أسبقية استغلال تلك الأرض. وإذا تمحصنا تلك الحقوق من الداخل وأساليب ممارستها سنجد تباينات شديدة فيما بينها.

في المستوطنة الدائمة حيث تمارس الزراعة يمتلك أعضاء الجماعة (عادة من خلال العائلة) الأرض فرديا. وفي مناطق الرعي نجد الأرض تخص الجماعة والمرعى مشاع. والآن يعاني الرعاة بشدة من فقدانهم لمناطق رعي الابقار. فتحت تأثير تعدى الزراعة على مناطق الرعي السابقة، نجد أن الحقوق الفردية تجاه الأرض في مناطق الرعي السابقة أضحت في موقع دفاعي متزايد، وهو الأمر الذي قاد إلى صراعات عديدة.

٤-٤-٢ - الضوابط الثقافية للملك

فضلا عن القواعد والنظم الهادفة لحماية الأشجار التي تعقد من حولها اجتماعات القرية، هناك أيضا ممارسات ثقافية هدفها الوحيد حماية البيئة وتأمين نجاح الزراعة. فالأشجار الواقعة على طول ضفاف الأنهار، يعتقد الأهالي أنها مقراً للآلهة وبالتالي يحرمون قطعها. ويعتقد الأهالي أيضا أن من يقطع أى من تلك الأشجار سوف يقلق الآلهة التي تحيا فيها فتمتنع عن

إسقاط الأمطار.

ثانيا :حتى وقت قريب كان الأهالي ينظرون إلى بناء المنازل بالطوب الطيني بوصفها ممارسة محرمة، لاعتقادهم أن صناعة هذا الطوب الطيني تطرد المطر، وهكذا اعتبروا كل من يبنى منزلا من الطوب عدواً لهم. وإذا تركنا هذا التبرير ونظرنا إلى المنطق الكامن خلف هذا التحريم، سنجد أنه في استهلاك صناعة الطوب للتربة والماء، وبالتالي منافستها للزراعة والرعى على تلك الموارد. ومن هنا نظروا إليها كعمل من أعمال الأنانية، خاصة إذا حدثت صناعة الطوب خلال فترة الجفاف.

٤-٥ - التأقلم مع النقص الغذائي :

تحت تأثير الأمطار المتقلبة والمتفاوتة عرفت كاراموجا نقصاً سنوياً دائماً في الغذاء. وفي مواجهة الموقف تبنت العائلات عدة إجراءات تستهدف التأقلم مع حالة النقص الغذائي الحاد والمزمن، كان من ضمنها :

١ - تقليل الاستهلاك أو تقليص الانتزاع من الطبيعة من خلال نظام جماعى موحد للعلاقات الاجتماعية محدداً أو معيناً عبر مصطلحات المحرمات والمعايير والثقافات. في الانظمة المشاعية يمكن تنظيم استخدام الموارد تبعاً لوجود عدد من الروادع والمعايير الاجتماعية التى تضمن حماية الأهالي من المخاطر ولقد أثبت نوبيللي (1988) أن العلاقة التبادلية الممارسة فيما بين الكاراموجيين تؤدي إلى وجود ميكانيزم يعتمد عليه الاستخدام المشترك الناجح للأراضي المشاعة الوجه الآخر لذلك هو قدرة الأفراد على أن يساهم كل منهم في رفاهية الآخرين.

٢ - هناك محاولات دائمة تستهدف تقوية الإنتاج الرعوى من خلال التنوع فى التركيب النوعى للقطيع، حتى يمكن تربية أنواع مختلفة من الحيوانات ذات مطالب مختلفة من البيئة،

أو تقليل الخسارة الفورية لكل الحيوانات من خلال الاحتفاظ بقطعان أقل عدداً وتوزيع الحيوانات على الأصدقاء.

٣ - خلال حالات المجاعة يعتمد بقاء الأهالي الممارسين للزراعة على مدى توفر الإغاثة الغذائية المقدمة من الحكومة والوكالات المانحة. ولدى وزارة التعليم «برنامج غذاء عالمي» World Food Programm، يرعى ما يسمى بـ «مشروع التغذية المدرسية» School Feeding Project وهدفه تزويد أطفال المدارس بالغذاء. ولقد لوحظ ارتفاع معدل تسجيل الأطفال في المدارس خلال هذه الفترة، ليس بهدف الرغبة في التعليم بل سعياً نحو تقليل عبء الأطفال على احتياجات الغذاء العائلي المحدودة. وبعض هؤلاء الأطفال يأتون إلى مراكز التغذية هذه في سن أصغر كثيراً من سن الدراسة، وفي المقابل يحدث أحياناً أن يأتى البالغون Adults ويجلسون في الفصول الدراسية حتي يمكنهم الاستفادة من طعام المدرسة المجاني.

٤ - تحافظ أغلب الجماعات على بقائها باللجوء إلي جمع الثمار البرية أو الجذور وأوراق الأشجار الصالحة للأكل. وتلك المواد إما أن تؤكل في شكلها الخام أو بعد غليها في الماء. (١٦) وفيما يلي قائمة بأسماء الأشجار التي حددها الكبان في كاراموچا بوصفها احتياطي غذاء مفيد في المجاعة.* (جدول رقم ٢)

جدول رقم ٢

الثمار البرية المستخدمة كاحتياطي غذائي للمجاعة في كاراموجا (*)

اسم الحب أو الشجر بالإنجليزية	نوع النبات	الأجزاء المأكولة بأسمائها المحلية	كيفية الإعداد للأكل
إيكوريتى Ekorete	شجرة	البذور آباليث	يتم غليها مع الرماد لإزالة مرارتها ثم تخلط مع الذرة الرفيعة لصناعة الخبز .
إيكوريتى Ekorete	شجرة	الأوراق إيديا	تُغلى ثم تؤكل مثل أى نوع من الخضروات
إبوبورى Ebobore	شجرة	البذور نجا بوريو	لا يؤكل منها سوى غلافها الخارجى الذى يشبه مذاقه مذاق الموز الناضج.
إيدابالى (كاكتوس) Edapali (Cactus)	شجرة	الثمار البصلية الجديدة	يُزال الغلاف الخارجى لكى يُمكن امتصاص العصير الداخل بسهولة.
إيبيدورو (التمر هندى) Epeduru Tamarrind	شجرة	البذور نجا بيدورو	لا يؤكل منها سوى غلافها الخارجى.
إيكالى Ekale	شجرة	البذور نجا كالىو	يؤكل كل من غلاف البذرة والبذرة ذاتها.
إبوتين Eputen .	شجرة	درنة الجذر	تشبه المنيهوت. يزال الغلاف الخارجى ثم تؤكل الدرنة ذاتها.

يُزال غلاف الدرنة الخارجى ثم تؤكل الدرنة.	درنة الجذر	شجرة	آلاميلام Alamilam
يُزال غلاف الدرنة الخارجى ثم تؤكل الدرنة.	درنه الجذر	شجرة	أكوروكوروي Akurukurui
هذا العشب يشبه نبات دُخن الدبس البرى. Wild Bulrush Millet وهو يُجمع بكميات ضخمة ثم يُدرس للحصول على البذور الصغير، ثم تؤكل تلك البذور بفلقها الخارجى.	البذور	عشب	إيكامودا Ekamuda
تؤكل البذور بفلقها الخارجى.	البذور إيبى	شجرة	إيجور Ejor
لا يؤكل منها سوى غلافها الخارجى.	البذور نجالام	شجرة	إيلاماي Elamai
تستخدم لتسريع عملية طبخ الطعام، وخلال حالات المجاعة بالغلة الحدة تُطبخ علي مدى يوم كامل لإزالته مرارتها قبل أكلها.	السيقان الصغيرة درنة الجذر	شجرة	إيكادولواي Ekadolwai

٥ - ملاحظات ختامية :

يلعب إنتاج الحاصلات دوراً مركزياً هاماً في الحفاظ على حياة كل الجماعات الكاراموجية، مع اختلاف في وزن هذا الدور من جماعة إلى أخرى. وهناك ميل متزايد نحو تبني الزراعة المستقرة في مناطق كاراموچا الأكثر ثراءً، ولكن هناك جماعات عديدة لا يزال الرعى بالنسبة لها يمثل مصدراً هاماً للثروة. إن مسألة العلاقة بين الزراعة والرعى ذات طبيعة حاسمة، من واقع أن الفهم العيني للعلاقة المتكاملة بينهما، هو وحده الذي سوف يُحدد المدى الذي يمكن أن تكون في ظله إجراءات التدخل ناجحة.

والواقع إن الاختيار الذي نواجهه، ليس أن نختار بين الزراعة والرعى أو حتى أن نكشف من وجود أحدهما، بل أن نبحث عن تكامل قابل للتحقيق بينهما، دونما تدمير لأي منهما حينما يظهر أن أحدهما يُسيطر. وعلة ذلك أن تكثيف الزراعة في النظم الايكولوجية الهامشية سوف يؤدي إلى تسارع عملية التدهور البيئي، بينما سيفرض تعزيز الزراعة في المناطق وفيرة المياه ظهور صراعات مع الرعاة الذين يستخدمون نفس المناطق كأراضٍ للرعى في الفصول الجافة.

وتحت تأثير الأوضاع الايكولوجية غير الملائمة والتي تحد من المدى الذي يمكن فيه زراعة الحاصلات في كاراموچا، نجد الجماعات التي يسودها الإنتاج الرعوي تعتمد على الرعاة المزارعين في المقاطعات المجاورة، ويتبادلون معهم المنتجات الحيوانية في مقابل الحبوب. وأحياناً يتم بيع المنتجات الحيوانية ثم يُستخدم العائد في الحصول على المواد الغذائية من الأسواق الحرة.

ولقد جاهدت الجماعات المحلية في كاراموچا من أجل تحسين وضعها الغذائي، وفي هذا الإطار أنجزت محاولات عديدة يمكننا تحديد أهمها فيما يلي :

أ - محاولة تخفيض الخسائر في فترة ما بعد الحصاد والناجمة عن الحشرات، عن طريق كسو جدران الصوامع بمزيج من رماد الخشب وروث البقر ولحاء شجر النيم Neem .

ب - التخلي عن الممارسة المنتظمة لشعائر التكريس التي كانت تشهد عدداً كبيراً من الولايم وتهدر فيها كمية كبيرة من الغذاء في إعداد الجمعة.

ج - حينما تسمح الأحوال تتجه بعض الجماعات إلى زراعة الحاصلات الدرنية Root Crops والخضروات، وذلك في محاولة لتنويع قاعدتها المحصولية والابتعاد عن الاعتماد فقط على الذرة الرفيعة.

ويعنى ما سبق وجود تحول متزايد، ليس بالضرورة تجاه التوسع في زراعة الحاصلات زراعة الحاصلات، ولكن نحو أنظمة لاستخدام موارد تزرع فيها الحاصلات كيفما ووقتما يمكن لها أن تستمر كأفضل ما يكون. هذا بصرف النظر عما إذا كانت الزراعة تتم في المناطق الأكثر جفافاً أم في المناطق الأكثر رطوبة، كما تُمارس تلك الأنشطة الزراعية بأسلوب متمم ومكمل بقدر الإمكان لتربية الماشية.

هوامش الدراسة :

(١) لفترة زمنية طويلة وحتى الآن، تعهدت الحكومة فكرة تطبيق قانون من شأنه أن يجعل ممارسة الرعاة للبدارة Nomadism بمثابة جريمة، انظر: "Nomadism Will be Ovlawed-Museveni", in: New Vision, 18 February, 1992. وفي ديسمبر ١٩٩٤ قام الرئيس موسيفيني بتعيين «وزير دولة للزراعة والصناعات الحيوانية والمصايد» مسئولاً عن «إعادة بناء مرابى الماشية والتنمية المائية ومناهضة البدارة». وبعض الحجج التي طرحوها نجد تلخيصاً لها في المرجع التالي Muhereza and Ocan (1994) ويزودنا سيمتيرينو (1985) برصد روائي للمحاولات المختلفة الهادفة إجبار الرعاة على تبني الزراعة في كاراموجا.

(2) Wilson, J.G "Resettlement in Karamoja", in Dogde and Wiebe (1985).

ويكفى هنا أن نذكر أن مثل تلك الرؤية، تتجاهل حقيقة أن توفر الموارد الزراعية ليس كافياً لتبرير، لماذا يجب على الرعاة أن يهجروا تربية الابتكار من أجل الزراعة. كما إن هذا يغفل إلى درجة بعيدة العلاقات الديناميكية بين الزراعة والرعى. ولقد أدت برامج إعادة التوطين، في مناطق كاراموجا الغربية الأكثر ثراءً من الناحية البيولوجية، إلى زيادة التنافس على الموارد، وهو ما ترتب عليه ظهور ممارسات عنيفة، نتج عنها

بدورها استحالة ممارسة أى نشاط اقتصادى.

(٣) تستقبل كاراموجا متوسط أمطار سنوية يتراوح بين ٣٥٠ ميليمترا و ٧٥٠ ميليمترا، مع تغيرات من عام لآخر ومن مكان إلى آخر. ويتسم هذا المعدل الذى يتناقص كلما اتجهنا شرقاً بشدة التفاوت والتقلب، ولا يمكن الاعتماد عليه، كما يأتى فى شكل عواصف قصيرة وكثيفة، وتوجد درجة عالية من تبخر الجريان السطحى مما يُضعف درجة الاحتفاظ بالرطوبة. ولقد أثر سقوط المطر على تكوين التربة ونمو الحياة النباتية. والتربة فى المناطق الشرقية الأكثر جفافاً تتسم بالخشونة Coarse والرملية Sandy بينما نجد فى المناطق الغربية تربة طفلية رملية Sandy Clay Loams وإذا انتقلنا إلى السهول الوسطى فسوف نجد تربة غرينية Alluvial تستفيد من الجريان السطحى الهابط من المرتفعات. وإذا نظرنا إلى الحياة النباتية سنجد أنها تتكون أساساً من ثلاث فئات: السافانا Savannah والسهب Steppe والدغل Thicket. ترتبط السافانا بالتربة الطفلية السوداء Black Clays والتربة الطفلية الطينية Sandy Clay Loams فى الأجزاء الغربية الأكثر رطوبة، بينما أن السهب يرتبط بالتربة السوداء والتربة الطفلية الرملية، والاحوال المناخية غير الملائمة السائدة فى المناطق الشرقية الأكثر جفافاً والمنخفضة (Mamdani, Kasoma, and Katende, 1992)

(٤) انظر :

Gira Chris Otim, "The Dynamics of the land Question in Karamoja. A Case Study of Kotido District", Center of the Basic Research, Kampala, Mimeograph.

(٥) هذا التناول Approach هام لأنه يتغلب على الحدود التى عانت منها دراسات سابقة عديدة، والتى كانت بؤرة تركيزها هى الجوانب الخاصة لاستخدام الموارد، أو تلك التى فى تحليلها ذكرت الزراعة بشكل عابر من أجل شرح مسائل أخرى. يُركز هيرنج Herring (1971) على تغافل التبادل السلمى فى اقتصاد زراعى تقليدى. بينما يتناول شاوندرى Chaundry (1939:22-30) إدخال المحراث الذى يجره الثور فى الزراعة، وربما لا يزال جوليفر Gulliver (1954:65-70) هو صاحب الوصف الإثنوجرافى الأكثر اتساعاً لكيفية تنظيم الزراعة بين الجاي Jie. ويناقش تفسير نوفيلى السميولوجى للأنثوجرافيا الكاراموجية الأشكال الاجتماعية للتأمين ضد فشل المحاصيل، والدور الذى لعبته المساعدات الغذائية فى تدمير مثل تلك

(6) De Vreede, Matthijs, "Sustainable Income Generation in Arid and Semi-Arid Lands", Paper Presented to the Karamoja Forum, 17-20 May, 1995, Kangole, Moroto.

(7) The plotted migrations are cited in Ingold, (1986:185) and Mamdani, Kasoma and Katende, (1992:24).

(٨) ونموذج ذلك: "Resettlement in Karamoja" J.G Wilson, ولقد كتب ويلسون حول كاراموجا إنها مكان «توقف فيه الزمان فعلياً لمدة ألف عام في الماضي» Dodge and Wiebe, (1985:163)

(٩) طرح مامداني إنه في كاراموجا وخارج نطاق الري، من يُمارس الزراعة هو في العادة الأضعف عسكرياً والذي ليس لديه خيار آخر. وفي اللحظة التي يمتلكون فيها الخيار نراهم يتجهون إلى تربية الماشية لأن للماشية أفضلية على المحصول. ويمكن تحريكها من مكان إلى آخر بحثاً عن الماء وعلف الماشية: (Quoted in Muhereza and Ocan, 1994).

(١٠) وتلك المسألة طُرحت مبكراً في †(1938:34-36) Wayland and Brasnett واستشهد بها مامداني وكاسوما وكاتيندي (3: 1992) وإن كانت الأرقام التي اقتبسوها خاطئة. فالمصدر الثاني يذكر أن عدد الأيام غير المطيرة أي الجافة هو ٢١١ يوماً، بدلاً من ١٥٤ أوردتها أصلاً المصدر الأول. والواقع أن رقم الـ ٢١١ يوماً قد أوردته المصدر الأول بوصفه عدد الأيام المطيرة. وهناك نموذج آخر لهذا الخطأ في الاقتباس، فالمصدر الثاني يذكر أن كمية المطر التي سقطت على موروغو تبلغ ٦٦٪ من تلك التي سقطت على عنتيبي، وليس ٦٨٪ كما جاء في المصدر الأول الأصلي. ورغم أن حسابات المصدر الثاني تحدد نسبة مئوية منخفضة للأيام المطيرة، ٢٨٪ بدلاً من ٣٨٪، فإن التباين في معدل سقوط المطر بين مكانين يُحدد الاختلاف فيما بين أنظمة استخدام الموارد.

(11) See "Hunger Finishes 167 Karimojong", The Daily Topic, 31 May, 1994, pp.2, 10-11.

(١٢) توصلنا إلى ذلك من خلال لقاءات مع DVO, Moroto ثم تأيدت من خلال معلومات مصدرها الكبار Elders في كاراموچا وشمال تيسو.

(١٣) "Ocor -imongin" هي كلمة من لغة قبيلة إسان - إيتيسوت Isan- Itesot وتعني «بشر الثيران»، وأود أن أقدم جزيل شكرى لزميلي بيتر اوتيم Peter Otim الذي لفت نظري لتلك المعلومة.

(14) See "Rustlers Abduct Youths", New Vision, August 1, 1989.

(15) See "Karamoja Nomads Leave Kumi", Daily Topic, 23 May, 1994.

(16) See "Hunger Finishes 167 Karimojong". The Daily Topic, 31 May, 1994.

مراجع الدراسة :

- Benhnke, R., Scoones, I. and Kerven, C., (eds.) (1993). "Range Ecology at Disequilibrium: New Models of Natural Variability and Pastoral Adaptation in African Savannah," Overseas Development Institute, London.
- Berkes, Fikret, (ed.) (1989). "Common Property Resources: Ecology and Community-based Sustainable Development," Belhaven Press, London.
- Chaundry, G. H. (1939). "Primitive Agricultural Methods of the West Pokot Tribe and Some Improvements", *East African Agricultural Journal*, Vol. 5: 22-30.
- Cisterino, M. (1985). "From Pastoralism to Agriculture in Karamoja, Catholic Church," Moroto, Mimeo.
- _____. (1979). "Karamoja: The Human Zoo," Unpublished M.Sc. Dissertation, University College of Swansea (Wales), Swansea.
- Dodge, C.P and Wiebe, P. D. (eds.) (1985). "Crisis in Uganda: The Breakdown of Health Services," Pergamon Press, Oxford and New York.
- Dyson-Hudson, N. (1966). "Karimojong Politics," Clarendon Press, Oxford.
- Dyson-Hudson, R. and Dyson-Hudson, N. (1969). "Subsistence Herding in Uganda", *Scientific America*, Vol. 220 (2): 76-89.
- Ellen, Roy (1982). "Environment, Subsistence and System: The Ecology of Small-Scale Social Formations," Cambridge University Press, Cambridge.
- Ellis, J. E. and Swift, D. M. (1988). "Stability of African Pastoral Systems: Alternative Paradigms and Implications for Development", *Journal of Range Management*, Vol. 41: 450-459.
- Gulliver, P. H. (1954). "Jie Agriculture", *Uganda Journal*, Vol. 18 (1), 1954: 65-70.
- _____. (1955). "The Family Herds," Routledge and Kegan Paul Ltd., London.
- Herring, R. S. (1971). "Production and Exchange in Labor, Uganda," MISR, Kampala.

-
- Ingold, Tim (1986). "The Appropriation of Nature: Essays on Human Ecology and Social Relations," Manchester University Press, Manchester.
- Lamphear, John (1976). "The Traditional History of the Jie of Uganda," Clarendon Press, Oxford.
- Langdale-Brown, I., Osmaston, H. A., and Wilson, J. G. (1964). "The Vegetation of Uganda and Its Bearing on Land use," Government Printers, Entebbe.
- Mamdani, M., P. M. B., Kasoma and A. B. Katende (1992). "Karamoja: Ecology and History", *CBR Working paper, No. 20*.
- Muhereza, E. F, and Ocan, C. (1994). "Report of the Second CBR Workshop on Pastoralism and Crisis in Karamoja," CBR Workshop Report, No. 4.
- Novelli, Bruno (1988). "Aspects of Karimojong Ethnosociology", *Museum Combonianum*, No. 44, Comboni Missionaries, Verona, Kampala.
- Ocan, Charles (Forthcoming). "Land Policy in Karamoja", *CBR Working Paper*.
- ____ (1992). "Pastoralism and Crisis in North Eastern Uganda: Factors that have Determined Social Change in Karamoja", *CBR Working Paper, No. 20*, Kampala.
- ____ (1992b). "Pastoral Crisis in Northern Uganda: The Changing Significance of Cattle Raids", *CBR Working Paper, No. 21*, Kampala.
- Okudi, Ben (1992). "Causes and Effects of the 1980 Famine in Karamoja", *CBR Working Paper, No. 31*, Kampala.
- Ostrom, Ellionor (1990). "Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action," Political Economy of Institutions and Decision Series, Cambridge.
- Pulkol, David (1994). "Karimojong Inter-country Raids and Road Insecurity: The Leadership Crisis in the Case of Bokora and Matheniko Counties," Moroto District between 1989-91, Mimeo.
- Randall, Baker (1967). "Environmental Influences on Cattle Marketing in Karamoja", *Occasional Paper, No. 5*, Department of Geography, Makerere University, Kampala.
- Scoones, Ian (1995). "Living with Uncertainty: New Directions in pastoral Development in Africa," International Institute for Environment and Development, London.
- Swift, Jeremy (1982). "The Future of African Hunter-Gatherer and Pastoral Peoples", *Development and Change, Vol. 13*, (2).
- Wayland, E. J. and Brasnett, N. V. (1938). "Soil Erosion and Water Supplies in Uganda", *Geological Survey of Uganda, Memoir No. IV*, Government Printers, Entebbe.

ملحق

جدول رقم ١ : المساحة المزروعة بالهكتارات فى مقاطعة

كوتيدو Kotido بكاراموجا

المحصول	١٩٨٣-٨٢	١٩٨٩-٨٨	١٩٩٢-٩١	١٩٩٣-٩٢
الذرة الرفيعة	١٢٤٩٥	٥٦١٨	١٧٩٢٨	٩.٣٠.٧
الذرة الصغيرة	٦٩٥١	١٧٦٧	١٩٦٦	١٢٤٥.٤
الذرة الصفراء	٣٤٥٩	٢٢.٥	٧٢٤٢	٣.٨٢.٣
اللوبياء	٣٩٠	٦.١	٤٥.٣	لا توجد بيانات
الاناناس	٧٢٠	٣٩٥	٢٣٧٠	لا توجد بيانات
الفول السودانى	٥٧٣	١٥٥٩	١٩.١	١٧٥٦.٨
البقول	٨٢٧	٦٢٥	٧٤٧	٦٢٨.٨
السهم	٣٣٣٣	١٣٩٢	٦٥٨٠	لا توجد بيانات
المنبهوت	١٧٧	١١٤	١٥٧	لا توجد بيانات
البطاطا الحلوة	١٦٦	٢٤٢	٢٨٨	لا توجد بيانات
البصل	٣٣	٧	١٢	لا توجد بيانات

المصدر : DAO, Moroto and Kotido

جدول رقم ٢ : المساحة المزروعة بالهكتارات في مقاطعة

موروتو Moroto بكاراموچا

المحصول	١٩٨٣-٨٢	١٩٨٣-٨٨	١٩٩٢-٩١	١٩٩٣-٩٢
الذرة الرفيعة	١٢٣٤٤	٦٦١٠	١٥٢٥٠	١٢٩٥٥٠٠
الذرة الصغيرة	٣١٩	٩٦٥	١٠٠٢	٢٤
الذرة الصفراء	٥٦٦٨	٤٦٨٤	٦٣٧٤	٧٩١٤
اللوبيا	١٧٧	٣٨٤	١٢١	-
البسلة الهندية	٢٩	٢٠	١٦	-
الفول السوداني	١١٠	٢٥٩	٢٧٩	٧٤١٠٥
البقول	١٩٦٨	١٤٤٩	١٥١٣	١٣٣
فول الصويا	٣	٢١	٢٧	-
السهم	٢٢٢	٢٦٥	٤٦٦	-
المنيهوت	٤٢٢	١٦٩	١٩٢	-
البطاطا الحلوة	١٢٣	٦١٧	٧١٥	-
عباد الشمس	-	-	٥٠١	٧٦٦٢
البصل	٢٩	٥	٨	-

المصدر: DAO, Moroto and Kotido

مصطفى بابكر

إدارة الفحولة : حفظ المياه

وتدبيرها في

دار حمير غرب السودان

٦

١ - تمهيد

هناك رأى متداول داخل الكثير من الدوائر الأكاديمية ودوائر صنع القرار، مضمونه أن «افتقاد المعرفة» لدى المزارعين والرعاة «التقليديين» Traditional هو الذى يدفعهم صوب استخدام تقنيات Techniques خاطئة لإدارة الموارد الطبيعية. ويمكننا أن نجد تعبيرات عن هذا الرأى، داخل كلا المنظرين النظريين الليبرالى والراديكالى، اللذين تعاملتا مع إدارة و - أو سوء إدارة الموارد الطبيعية فى المناطق شبه القاحلة Semi - Arid فى أفريقيا جنوب الصحراء. Sub- Saharan Africa ويميل المنظران نحو المشاركة فى تصور واحد، يتخذ فيه المزارعون والرعاة التقليديون صورة الضحايا لنظام ما، سواء تكون هذا النظام بواسطة البيئة الطبيعية أو الثقافة البدائية أو الرأسمالية العالمية. ومن جانب آخر يحتوى هذا الطرح النظرى ضمناً على معنيين مترابطين وخطرين منهجياً وإستراتيجياً / عملياً. فهو من جهة أولى يجعلنا غير مستعدين نظرياً وغير مجهزين مفاهيمياً، لكى ندخل مجالاً هاماً للبحث يرتبط بدراسة معارف وإستراتيجيات المزارعين والرعاة، المستخدمة فى معالجة المشاكل التقنية والاتصالية فى حياتهم اليومية. وهو من جانب ثان يوحى لنا أن كل الجهود الهادفة لإصلاح إدارة الموارد الطبيعية والمشاكل الأخرى، يجب بالضرورة أن تأتى من الخارج، أى التدخلات التى تقدم فى الأغلب بعض الحلول التقنية لتلك المشاكل. ولهذا ليس الأمر من قبيل المصادفة أن يُرفض المنظران النظريان الليبرالى والراديكالى، لأنهما «ملونان بتفكير يتسم بالاحتمية Deterministic والمركزية Centralistic»، ولأن «تفسيراتهما ملوثة بحس مُفزع بالجبرية Fatalism»، وبالتالى «يؤديان إلى قراءة مُحبطة للواقع». (Long, 1985 : 168-69)

ورغم أن الادعاء الخاص بـ «افتقاد المعرفة» يظهر فى الدراسات بشكل خفى مُقنعاً، فإنه ليس من النادر أن تصادفنا تعبيرات مباشرة مثل «الزراعة الكثيفة تنبع غالباً من الجهل»،

* ترجمة : د. صلاح أبو نار

تلك التعبيرات التي يَرتب عليها أصحابها نتائج مثل ضرورة «تعليم الأهالي المحليين المبادئ الأساسية لاستخدام الأرض، وحفظ المياه، والزراعة والرعى». (Cloudsley- Thomp- son, 1985: 150- 57) ورغم أننا لن نجد من يجزو على إنكار الدور الهام الذي يمكن للتعليم أن يلعبه في الحفاظ على الموارد الطبيعية وبرامج الإدارة، يُمكن أن يؤدي الإصرار على فكرة «الجهل» إلى حرمان تلك البرامج من مصدر للمعرفة قد لا يُمكن الاستغناء عنه من أجل نجاحها في تحقيق أهدافها، بذات درجة عدم قدرتنا على الاستغناء عن المعرفة العلمية «الحديثة». ولحسن الحظ فإن أفكار «الجهل» و - أو «افتقاد المعرفة»، قد هجرت منذ زمن بعيد لكونها قابلة تماماً للمناقشة. (Blakie, 1985) وبالفعل هناك أمثلة عديدة تُظهر لنا أن المعرفة ليست بضاعة نادرة بين المزارعين والرعاة التقليديين. والكثير مما يُدعى بالزراعة وأنشطة الرعى التقليدية، والتي تُنظر إليها فيما مضى بوصفها بدائية وسيئة التوجيه، تُدرك الآن بوصفها دقيقة وملائمة - (O'Brien, 1978, Belshaw, 1979, Sandford, 1982, Chambers, 1983, Richards 1985, Wolf, 1987)

وعلاوة على ما سبق هناك أمثلة عديدة تُظهر لنا بوضوح امتلاك المزارعين والرعاة التقليديين لمعرفة تقنية نظامية ومتقدمة حول المجالات الحيوية، مثل المناخ والتربة والأشجار وفصول السنة والمياه والحشرات والأمراض والسلوك الحيواني وغير ذلك من المجالات. (Conklin, 1961, Allan, 1965, Cunnison, 1976, Asad, 1976, Saint and Coward, 1977, Brokensha, et.al., 1980, Dorga, 1985, Stigter, 1987, Johnson, 1992, Wood, 1992, Shepherd, 1992, Ahmed, 1994) وعلينا أن نلاحظ أن تلك المعارف التقليدية المتعمقة ليست بالظاهرة الجديدة، ولم يكن بالفعل من شأنها أن تثير دهشة الأجيال الأولى من الانثروبولوجيين، الذين ارتكزت قوة علمهم على افتراضهم الضمني أن المزارعين والرعاة الأفارقة يدركون طبيعة العمليات الأيكولوجية الفاعلة في بيئتهم ويميلون للعمل وفقاً لها. (Forde, 1934, Richards, 1939, Evans- Pritchard, 1940, Nadel, 1947) وعلي نحو مماثل لم تكن تستثير عَجَب الإداريين الاستعماريين، من واقع أنهم أدركوا على الفور الحكمة الكامنة في

الأخص عندما واجهوا مقاومتهم للتغيير (Fuller,1984:145)

والواقع أن صناع السياسة ومخططي التنمية ، الذين سيطرت عليهم قناعة تفوقهم الثقافي ، للأسف لم يخفقوا فقط فى تقدير أنظمة المعرفة التقليدية حق قدرها ، لكنهم أيضا - وهذا هو الأكثر تسبباً للكوارث والخسائر- قد فشلوا فى فهم مدى خصوصية مبادئ إدارتهم لموارد البيئة من جهة، ومدى ارتباط تلك المبادئ بالمكان من جهة أخرى. (Rich- ards,1985: 11, Chambers, 1983: 75- 82) وبصفة عامة يمكن اعتبار هذا الفشل مسئولاً عن النتائج المخيبة للآمال، التى انتهت إليها البرامج الحكومية العديدة لإدارة وحفظ الموارد الطبيعية.

ولكن يتعين علينا أن نقرر بوضوح، أن الجدل الذى سوف نخوضه هنا لا يحق لأحد أن يُفسره، سواء بمعنى إضفاء هالة من الرومانتيكية على المعرفة التقنية للمزارعين والرعاة التقليديين و - أو ممارساتهم، أو بوصفه محاولة للتقليل من الدور الحاسم الذى يمكن أن يلعبه العلم الحديث ومعه التكنولوجيا الحديثة فى معالجة مشاكل إدارة وحفظ الموارد الطبيعية. والصحيح أننا نريد أن نشدد مع وولف Wolf على ما يلى :«رغم حدود الوسائل والأساليب التقليدية التى نعرفها جيداً، فهى ليست ممارسات عتيقة مبنية يتعين علينا طرحها جانباً. فالزراعة التقليدية تشكل قاعدة يمكن الارتكاز عليها من أجل التطوير العلمى للزراعة» (Wolf,1987:23- 24) ويعنى ما سبق إنه دونما وجود قاعدة صلبة، تؤمن حواراً مستمراً وفهماً متبادلاً بين المعرفة «التقليدية» والعلم «الحديث» (Chambers,1983:92-101) فإن أى جهود لمواجهة مشاكل إدارة الموارد الطبيعية سوف تذهب هباءً فى أفضل الأحوال.

والحجة الرئيسية التى نطرحها فى هذا البحث، والتى تتجه وجهة نقبضة لمزاعم وادعاءات بعض الآراء المعاصرة، تفيد أن من يسمون بالمزارعين والرعاة التقليديين قد تمكنوا من تطوير وسائلهم الخاصة والفعالة لإدارة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، والتى تتناسب مع أنظمتهم

الاجتماعية والاوضاع الايكولوجية ومقدراتهم التقنية. ولقد استهدفت الاقسام التالية للبحث تأكيد الفكرة السابقة، من خلال توفير الشواهد الأمبريقية فى إطار تناول حالة تقنيات تجميع المياه Water Harvesting الأهلية فى دارحمر. والقسم الفرعى التالى يُقدم خلفية من المعلومات حول منطقة الدراسة: «دارحمر»، مع التشديد على الأحوال المناخية والطبيعية حيث إن فهم نمط سقوط الأمطار Rainfall Pattern وجيولوجيا Geology وطبوغرافيا Typography المنطقة وخصائص التربة، يُشكل أمراً حيوياً من أجل الفهم الصحيح لطبيعة ونطاق مشاكل توفير المياه فى دارحمر، وأيضاً العقلانية التقنية المتواجدة خلف الوسائل والأساليب الأهلية لتجميع وحفظ المياه. وسوف يتم التعامل مع هاتين القضيتين فى القسم الثانى والثالث على التوالي، أما القسم الأخير فسوف نقترح فيه بعض الخطوط الإرشادية الموجهة للعمل والبحث فى المستقبل.

١-١ - دارحمر : نظرة عامة

تقع دارحمر فى إطار وحدتين إداريتين هما محافظة النهود ومحافظة غبيش فى ولاية كردفان الغربية. وهى تقع بين خطى عرض ١٢ و ١٤ شمالاً وخطى طول ٢٧ و ٢٩ شرقاً، وهو ما يشكل منطقة تصل مساحتها إلى ٥١٦٣٤ كيلوا متراً مربعاً.

وتبعاً لتعداد ١٩٨٣ وصل إجمالى عدد سكان دارحمر إلى ٤٦٥٢٦١ نسمة، صُنّف ٨٣٪ منهم بوصفهم مستقرين ريفيين Rural Sedentary، و ٨٪ منهم بوصفهم بدوياً ريفيين Rural Nomadic، و ٩٪ منهم بوصفهم حضريين Urban. وتتكون المنطقة من ٤٧٣ قرية وما يزيد عن ٦٠٠٠ قرية صغيرة (آريت) يسكنها ريفيون مستقرون، و ٦١ مخيماً بدوياً، علاوة على مدينتين هما النهود وأبو زّيد.

ويقوم اقتصاد دارحمر الزراعى على مزيج من إنتاج الحاصلات المعيشية (الغذاء) والحاصلات النقدية. وأغلب سكانها فيما عدا قلة من المقيمين فى المدن يشاركون فى الإنتاج الزراعى. وبالإضافة إلى زراعة الحاصلات السنوية (الذرة البيضاء والفرول السودانى والسّمسم

والذرة الرفيعة والبطيخ)، وبذل وجمع الصمغ العربى، نجد المنطقة غنية بالماشية. وتساهم جمال وأغنام دارحمر مساهمة هامة فى تجارة البلاد الداخلية والخارجية.

١-٢ - الأحوال المناخية والطبيعية

يُسيطر علي دارحمر، وبالتوافق مع موقعها الجغرافى، مناخ قارى استوائى. ويتسم المناخ بأربعة فصول متميزة : فصل دافئ مطير يمتد من يونيو إلي سبتمبر، ثم فترة حارة جافة (الدرة) تمتد من أكتوبر إلي نوفمبر، يليها شتاء بارد جاف من ديسمبر إلي فبراير، وفي النهاية صيف حار جاف يبدأ فى مارس وينتهى فى مايو. وتقع دارحمر فى مجملها داخل إقليم الأمطار الصيفية شبه القاحل للمطر الصيفى، وهو المطر الذى يتراوح من ٢٥٠ ميليمترًا سنويًا فى الشمال إلى ٥٥٠ ميليمترًا سنويًا فى الجنوب. ومثل كل المناطق شبه القاحلة، يتسم مناخ دارحمر بتغيرية عالية فيما يخص سقوط الأمطار من الناحيتين الزمانية والمكانية، ويمكن لنا ملاحظة التغيرية المكانية بسهولة، حتى داخل منطقة صغيرة لا تزيد مساحتها عن عدد قليل من الكيلو مترات المربعة. ولكن لأن الإحصائيات الخاصة بمعدلات سقوط الأمطار، لا تتوفر لدينا إلا من ثلاث محطات هي أبو زبد والنهود والحوى، فمن الصعب تمامًا أن نُحدد بدرجة من الثقة التغيرية الجغرافية لسقوط الأمطار فى أى عام لدارحمر فى مجملها.

يتراوح متوسط سقوط الأمطار السنوى بين ٣٤٥ ميليمترًا فى الحوى و٤٠٣ فى النهود و٤٦١ فى أبوزباد. وإحدى المشاكل الإضافية لتلك المتوسطات، هي إنها لا تُظهر التغيرات الأساسية من عام إلى آخر أو توزيع الأمطار داخل الفصل المطير، وهي معلومات هامة وضرورية من أجل فهم التغيرات الأساسية فى الإنتاج الزراعى وأحوال المرعى ودرجة توفر المياه. وعلى سبيل المثال نلاحظ أن النهود، قد تراوحت الحدود القصوى السنوية لمعدلات سقوط المطر فيها علي مدى هذا القرن، من ١٥٠ ميليمترًا إلى ٥٠٠ ميليمتر.

وإذا التفتنا إلي طبوغرافية السطح فى دار حمر، نلاحظ أنها تتموج بنوع من الاعتدال والسلاسة، ويُغطيها غطاء من الحشائش النجيلية والأعشاب والأشجار المتناثرة، يتزايد حجمه

وإذا التفتنا إلى طبوغرافية السطح في دار حمر، نلاحظ أنها تتموج بنوع من الاعتدال والسلاسة، ويغطيها غطاء من الحشائش النجيلية والأعشاب والأشجار المتناثرة، يتزايد حجمه وكثافته تدريجيا من الشمال إلى الجنوب، وذلك بالتوافق مع حالة المطر. وغالبا يتكون غطاء الأرض من كثبان رملية (قوز)، تُشكل سهلا متموجا يعوق تصريف المياه Drainage، من واقع درجة ترشيحه العالية لمياه المطر. وفيما يتعلق بمجاري تصريف المياه القديمة، فهي إما أنها قد طُمست أو زودت بسد، وغالبا تكون بركا فصلية ضحلة (رهد)، ذات قعر مُبطّن بفرشة خفيفة من الرواسب الطينية Clayey Deposits. ولقد أدى ترسب الطمي Silting في بعض تلك الأحواض التصريفية Drainage Basins في الجنوب، كما هو الأمر - مثلا - في وادي الجلالة، إلى تكوين بحيرات ضحلة كبيرة (توردة) عند التقاء أودية الروافد بالقرب من أبو زيد والأضية جنوبا والفوجة وأرميل شمالا.

وإذا التفتنا صوب التكوينات الجيولوجية الأساسية في المنطقة، سنجدها الحجر الرملي النوبي Sandstone Nubian والصخور القاعدية Base Complex وسلسلة أم روابة. ويشكل الحجر الرملي النوبي حوالي ٧٠،٤٥٪ من تكوين دار حمر الجيولوجي. وبالنسبة لإمدادات المياه الجوفية فهي بصفة عامة جيدة، وتتواجد في الأجزاء الغربية لدارحمر ممتدة من أم ديبية جنوبا إلى جبل الحلة شمالا. كما تتواجد أيضا في صورة طبقة متسعة حاملة للمياه تحت السطح، تقع في وسط دارحمر وتحتوي مناطق النهود والخوى والخمس. وتُغطي الصخور القاعدية Basement Complex حوالي ٣٧،٧٪ من دار حمر، وهي لا تسمح بالمرة بنفاذ الماء وتفتقد إلى أي مياه أرضية، فيما عدا تلك المياه المتواجدة بمحاذاة الصدعات Cracks (شق)، مثل تصدعات شق الدود وشق الحفظة وشق الجوادند وشق الجمانية. وتلك الطبقات الحاملة للمياه غالبا ذات قدرة محدودة، من واقع أن إعادة الشحن بالمياه تتم ببطء شديد وتعتمد بالكامل على ماء المطر خلال فصل المطر القصير وغير المؤكد. وفي تلك المناطق التي نجد فيها الصخور القاعدية مغطاة بتربة ناعمة القوام (قرودود)، تتم عملية إعادة الشحن ببطء شديد جدا وذلك بفعل معدلات الرشح المنخفضة. وهذا أمر غطى بالنسبة للمنطقة المعروفة باسم «مثلث العطش» الواقعة فيما بين النهود وأبو زيد والأضية، وأيضا بالنسبة لمنطقة جنوب

طبقة ممتازة حاملة للمياه ذات النوعية الجيدة وبكميات معقولة. وتوجد أكبر الطبقات الحاملة للمياه فى غبيش والمقرور بالأجزاء الجنوبية الغربية من دار حمر.

وبصفة عامة تتوزع تربة دار حمر بين مجموعتين أساسيتين ، أولهما القوز وثانيهما التربة الطميية ذات القوام الناعم. يمثل القوز غط التربة السائد، أما التربة الطميية ذات القوام الناعم فهي تنتشر فى دار حمر كلها، ولكن فى شكل جيوب صغيرة موزعة داخل القوز. وعلى الرغم من القيمة المغذية الضعيفة لرمال القوز، علاوة على ضعف قدرتها على الاحتفاظ بالمياه، فإنها تُزرع بكثافة. ذلك أن التكوين الرخو أو المفكك للتربة، يجعل من السهل زراعتها باستخدام أدوات الزراعة اليدوية، كما يُسهل نمو المحاصيل ذات المجموع الجذرى الرفيع، وأيضاً يُحافظ عملياً على أغلب المطر الساقط من أجل الحاصلات، وفي النهاية يمنع ترشح وتطراكم الأملاح القابلة للذوبان التى ترافقها مشاكل القلوية Alkalinity والملوحة Salinity.

وبالإضافة إلى تربة القوز السائدة هناك أيضاً تلك الجيوب المتناثرة عبر أراضي دارحمر، جيوب التربة ذات القوام الناعم المكونة من طين رملي Saindy Clay غير متشقق Non-Cracking من الصعب زراعته باستخدام الأدوات اليدوية.

٢ - مسألة إمدادات المياه

إذا أخذنا فى الاعتبار ما سبق لنا مناقشته فى القسم السابق من الدراسة، بشأن الخصائص الجيولوجية والطبوغرافية وخصائص المطر والتربة، سوف يكون من الصحيح القول إن دار حمر منطقة فقيرة مائياً إلى حد بعيد. ويجب ألا تصيبنا الدهشة عندما نسمع أهالى المنطقة يرددون مثلاً عاماً يقول: «نحن نزرع لكى نشرب»، من واقع أن العمل من أجل توفير المياه وحفظها للاستهلاك الإنسانى والحيوانى يسيطر على ثمانية أو تسعة أشهر من أنشطة السكان الريفيين السنوية، وفى بعض أجزاء دارحمر يقدر الأهالى أن حوالى ٦٠٪ من دخلهم الزراعى يُنفق فى شراء الماء. ومن جهة أخرى يمكن لنا إدراك مدى المشكلة المائية فى المنطقة، برصد

الطريقة الدقيقة والحذرة التي يُستخدم بها الماء. وهكذا عندما يكون الماء متاحاً، فإن القليل جداً منه يمكن إهداره في الاغتسال. ولقد أخبرني الأهالي بالفعل أنه عندما يحين وقت حلاقة رؤوس الأطفال بالموسى، يُطلب منهم عادة أن يركضوا حتى يتفصدوا عرقاً، وفي أعقاب ذلك تبدأ الحلاقة دونما استخدام الماء.

وعلاوة على ما سبق تلعب مسألة توفير المياه دوراً هاماً في السياسة، على المستوى القومى ومستويات المحافظة والمنطقة والقرية. ومنذ أوائل الاربعينيات تظهر «مشكلة العطش»، في جدول أعمال كل اجتماع عقدته مجالس المحافظة والمنطقة والقرية. وهو الأمر الذى يُفسر لنا الدور الذى لعبه الوعد بـ «حل مشكلة العطش»، دونما إغفال وجود عوامل أخرى، في نجاح الأحزاب السياسية أو فشلها في تعبئة الدعم الجماهيرى فى الانتخابات العامة. ونحن نتفق تماماً مع الرأى التالى الذى كتبه مؤخراً أحد المعلقين: «مع المدى الراهن لمشكلة العطش، نلاحظ لدى العديد من أهالى كردفان قناعة عميقة بأن الساسة فى ظل مختلف حكومات ما بعد الاستقلال، لم يفهموا أن النجاح فى اكتساب قلوب الكردفانيين، يبدأ بالاهتمام الذى تبديه أى حكومة وما تبذله من جهود، من أجل حل «مشكلة العطش»، وبالتالي تحويل هذا الحلم إليواقع» (Hafiz, 1987:36)

ومنذ وقت مبكر يرجع إلى بدايات القرن العشرين شغلت مسألة توفير المياه فى كردفان عامة ودارحمر على الأخص، عقل وجهد السلطات الاستعمارية. وعلى سبيل المثال ذكر إنه فى عام ١٩١٣، هجر أهالى ثلاث عشرة قرية قراهم تحت تأثير الفشل فى توفير المياه فى مناطقهم. وهناك نموذج آخر مثير للاهتمام للحراك السكانى فى دارحمر. ففي عام ١٩١٣ سُجلت كل حداثق أشجار الصمغ فى دارحمر أثناء فترة تقدير وجمع الضرائب، وبعد مرور أربع سنوات فقط على هذا التاريخ، نجد السلطات تعلن عدم صلاحية هذا السجل للعمل به، وفسرت ذلك بحدوث تحركات سكانية عديدة فيما بين ١٩١٣ - ١٩١٧ فى المنطقة، تحت تأثير مشاكل إمدادات المياه. وفى أعقاب هذا الحادث أوصى حاكم كردفان فى هذا الوقت بضرورة «إنفاق كل قرش يمكن توفيره من أجل تحسين الإمداد بالمياه». ولقد اعتبر الحاكم هذا خطوة

أولى وأساسية من أجل تحقيق نتيجتين مترابطتين ومرغوبتين، وهما أن السكان سيصبحون أكثر استقراراً بشكل دائم، كما أن الإدارة سوف يتم تبسيطها ويصبح السكان أقل ميلاً للهجرة، وبالتالي سترتفع كثيراً إمكانية تطبيق التنظيمات والقوانين. (٢)

ويضاف إلى ما سبق ، إنه في الوقت الذي أعتبر الافتقار لإمدادات المياه الدائمة القيد الرئيسي على الاستخدام الاقتصادي لموارد كردفان الطبيعية (Hill, 1968:58, Lebon, 1968 : 546) ، نلاحظ أن نمط التدخل الحكومي من أجل تحسين إمدادات المياه قد أدرك بوصفه أحد العوامل الكبرى المساهمة في صيرورة التدهور البيئي والتصحر. (Adams and Hales, 1977, Ibrahim, 1978:35-37, El -Sammani, 1981, Adam, 1982: 275)

وهكذا يتضح أن مسألة الإمداد بالمياه مسألة شديدة الأهمية، ليس فقط بالنسبة لمزارعي ورعاة دارحمر، بل أيضا بالنسبة للسياسة والإداريين وخبراء التنمية والأكاديميين. ومن جهة أخرى نجد أن الجوانب التقنية والتنظيمية المرتبطة بالتدخلات الخارجية (التجويات العميقة والحفيرة)، والتأثيرات البيئية المصاحبة لها، قد اجتذبت الكثير من الاهتمام الأكاديمي بمشاكل إمدادات المياه. وإذا نظرنا للأمر نظرة مقارنة سنجد أن المبادرات المحلية والتقنيات الأهلية المرتبطة بتجميع المياه وحفظها، لم تحظ إلا بالقليل من الاهتمام الأكاديمي. ومن المؤكد أن تجسير تلك الفجوة مهمة ضخمة لا يمكن لمثل هذا البحث أن يؤديها، ورغم ذلك يحدونا الأمل أن نقدم هنا وصفاً وتحليلاً وشرحاً ناجحاً بما يكفي للشروع في المزيد من الأبحاث حول الموضوع.

٣ - الأساليب الأهلية لتجميع

المياه وحفظها

يواجه أغلب سكان دارحمر صعوبات في الحصول على ما يكفيهم من الماء، من أجل شرب الإنسان وسقى الحيوان، أو الحفاظ على ما يكفي منه لزراعة حاصلاتهم. وعلى مدار العام،

ولمدة تصل إلى ثمانية أو تسعة أشهر، نجد أجزاءً عديدة من دارحمر بلا مطر. وحتى عندما يقدر للأمطار أن تسقط في المنطقة، نجد أن قسماً كبيراً من ماء المطر يفقد بسبب معدلات البخر Evaporation والرشح Percolation العالية، التي تميز الأقاليم شبه القاحلة وعلي الأخص ذوات التربة الرملية منها. وحتى الآن لا تزال أبحاث وسائل تخفيض بخر المياه ورشحها في مراحلها الأولى. ورغم ذلك فإن أهالي المنطقة قد طوروا وسائلهم وتقنياتهم، من أجل تجميع وحفظ أكبر قدر ممكن من ماء المطر، لاستخدامه في الإنتاج الزراعي علاوة على الاستهلاك الإنساني والحيواني.

٣-١- توفير المياه للإنتاج الزراعي

هناك مجموعة من العوامل كان من شأن تأثيرها المتضافر، أن يؤدي إلى فرض قيود حادة علي تطور الزراعة في دارحمر. منها عدم القدرة على التنبؤ بالمطر والاعتماد عليه، ومنها الدرجة العالية من تغيرية المطر زمانياً ومكانياً، ومنها قصر المدى الزمني للفصل المطير، دون أن نهمل تأثير التربة الرملية عالية النفاذية. ولكن المزارعين تمكنوا على مدى قرون من الزمان، من تطوير ممارساتهم وتقنياتهم القديمة من أجل التغلب علي تلك القيود. وأهم تلك التقنيات والممارسات هي : نشر الوحدات الإنتاجية الزراعية، الزراعة الجافة، وزراعة أكثر من محصول في قطعة الأرض الواحدة. وسوف نتناول تلك الممارسات فيما يلي :

٣-١-١ - نشر الوحدات الزراعية

تشكل التغيرية المكانية العالية لسقوط الأمطار في المنطقة، أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى ظاهرة غياب الوحدات الزراعية المدمجة Compact. وهكذا أصبح النمط السائد للوحدات الإنتاجية، هو الوحدة المكونة من قطع أرض عديدة تتناثر في مواقع مختلفة داخل المستوطنة. ويستهدف هذا الأسلوب أن تمتلك أغلب الوحدات الزراعية، فرصاً متساوية للاستفادة من أي أمطار تقع في أي موقع، وبالتالي تأمين الزراعة ضد التوزيع المكاني اللامتكافئ للأمطار.

٣-١-٢ - الزراعة الجافة

تبعاً لعدم القدرة على التنبؤ بالمطر والاعتماد عليه، ومن أجل الاستفادة من أي فرصة لسقوطه، وحتى يمكن مواجهة مأزق ضرورة الشروع في بذر حاصلات مختلفة في توقيت واحد، يتجه أغلب المزارعين في دارحمر كما هو حال الفلاحين في أماكن أخرى من كردفان الشمالية، صوب ممارسة الزراعة قبل بدء موسم الأمطار، وتلك هي الزراعة الجافة والتي يسميها الأهالي: الرميل. إلا أن تلك الزراعة الجافة يواجهها غمطان من المخاطر. أولهما حدوث فترات جافة ومتقطعة (سونا) خلال الفصل المطير، تؤدي إلى الإضرار بالمحاصيل على الأخص خلال مرحلة نموها المبكر. ولكننا سنجد أن أغلب المزارعين على استعداد لمواجهة تلك المخاطرة، وهو التوجه الذي اكتسب مزيداً من القوة من خلال ممارسة إعادة الزراعة Replanting الشائعة. وثانيهما تعرض البذور لهجوم الحشرات والحيوانات، مثل النمل والفئران والديدان الألفية. Millipeds ولكن قدر لهذا التهديد أن تتراجع خطورته مؤخراً، تحت تأثير إدخال الكيماويات المعالجة للبذور، ونموذج ذلك بودرة الدريكس - Alderx - t.

٣-١-٣ - زراعة أكثر من محصول

في قطعة الأرض الواحدة

يُطلق على زراعة أكثر من محصول ، في قطعة أرض واحدة وفي وقت واحد، اسم الزراعة المختلطة Mixed Cropping وعلى سبيل المثال يزرع الفلاحون في دارحمر البطيخ مع الذرة البيضاء، أما الذرة الرفيعة ففي الأغلب تُزرع مع محصول آخر. ومع إن الزراعة المختلطة كانت ولا تزال ممارسة مُنتشرة في أفريقيا الإستوائية، نُظر إليها بوصفها ممارسة متأخرة «وغير علمية». ولأن البحث العلمي الزراعي يتبنى فكرة «المجموعات الخالصة» Pure Stands، أي زراعة نوع واحد من النبات في قطعة الأرض الواحدة، فليس من الغريب أن نجد الرسالة التقنية الصادرة من محطات البحث العلمي، تطالب بالتخلي عن ممارسة الزراعة المختلطة. وكنتيجة لذلك؛ نجد أن المزارعين الذين حافظوا على ممارسة الزراعة المختلطة، أطلق عليهم صفات من

نوع : محافظين و جهلة وكسالى وغير تقدميين أو بدائيين. إلا أن الأمر قد تطلب عقوداً من البحث المنظم، من أجل إدراك العقلانية التقنية والاقتصادية والتنظيمية الكامنة في الزراعة المختلطة. وإذا حاولنا رصد الفوائد العديدة لممارسة الزراعة المختلطة، فإنه يكفي - في حدود هدفنا - أن نذكر الفوائد التالية: أ- زراعة حاصلات مختلفة، ذات مجاميع جذرية مختلفة، وتستغل مستويات مختلفة من التربة بحثاً عن الرطوبة والغذاء. ب - يمكن لأحد المحاصيل أن يوفر لمحصول آخر مناخاً مواتياً لنموه. ج- الاحتفاظ بمزيد من الرطوبة في التربة. (Cham-bers, 1983: 86-87) هكذا يمكننا الوصول إلى نتيجة مضمونها إنه في مناخ شبه قاحل يتميز بدرجة عالية من الجحر والرشح (على تربة رملية)، تتمتع الزراعة المختلطة بعقلانية ليست في حاجة إلى المزيد من الشرح والتوضيح.

٣-٢ - حفظ الماء للاستهلاك الإنساني والحيواني

كما سبق لنا أن أوردنا، تؤدي خصائص دارحمر الطبوغرافية والجيولوجية علاوة على خصائص التربة، إلى وضعها في فئة البلدان الفقيرة مائياً. وفي مواجهة واقع الفقر المائي نجح الحميريون في تطوير مجموعة متنوعة من التقنيات، من أجل حفظ أكبر قدر ممكن من المياه خلال موسم المطر القصير. ومن ضمن تلك التقنيات تخزين مياه المطر في سيقان أشجار الباءوباب المجوفة، وحفر الآبار العميقة والآبار الضحلة، واستخدام البرك «الطبيعية» والمنخفضات الواسعة، وزراعة البطيخ، ونقل الماء، وفي النهاية ممارسة الانتجاع.

٣-٢-١ - أشجار الباءوباب (تيلدي)

تتواجد أشجار الباءوباب (وتدعى في السودان شجرة التيلدي وأيضاً العُمارة) بكثافة في كل دارحمر، وتشكل مكان التخزين الرئيسي للماء ومصدر إمداد العديد من القرى خلال الفصل الجاف. وفي فترة أواخر الثلاثينيات، وقبل ثقب التجويفات العميقة في أشجار الباءوباب، قدر أن موقع ٩٠٪ من القرى الحميرية قد تحدد أصلاً بموقع تلك الأشجار. (Blunt, 1923) ويمكن لنا أن نجد نموذجاً واضحاً لتلك العلاقة، في أغلب قرى دارحمر

الشمالية والشمالية الغربية.

تمثل تقنية تخزين مياه المطر في سيقان أشجار الباموياب المجوفة، استجابة مُبدعة وتكيفاً مع الأحوال والشروط البيئية السائدة. (De Vajda, 1966: 17) وبالفعل نجد وصفاً لتلك التقنية يرجع تاريخه إلى زمن بعيد، في حديث الرحالة ابن بطوطة عن زيارته لتيمبكتو في القرن الرابع عشر، حيث وصف عملية ثقب لب الشجرة الطرى واستخدام الجزع المجوف في تخزين ماء المطر خلال الفصل الجاف. (Gibb, 1929: 322, 378) أما فيما يتعلق بكيف ومتى دخلت تلك التقنية إلى دارحمر، فإن الأمر لا يزال موضوعاً للجدل لم تُحسم بعد نتائجه (Newbold, 1924a, 1924b, 1929, Blunt, 1923, Parr, 1924)

في عشرينيات هذا القرن قدر عدد أشجار الباموياب الحاملة للماء في دارحمر بحوالى ٣٠٠٠٠ شجرة. (Blunt, 1923) كما قُدر متوسط قدرة الشجرة الاستيعابية في حدها الأقصى بألف جالون (Hodgkin, 1951: 27)، ولكن المتوسط الفعلى للماء المخزون في الشجرة لم يتخط ٢٥٠ جالوناً. (Blunt, 1923: 116) وحاصل ذلك أن إجمالي الماء المخزون سنوياً في أشجار دارحمر كلها حوالى ٧,٥ مليون جالون. إلا أننا ينبغي أن نلاحظ، أنه على الرغم من الخدمة الكبيرة التي تؤديها شجرة الباموياب لأهالى دارحمر، فإنها تصبح بلا أى نفع من ناحية الإمداد بالمياه فى لحظات سقوط المطر. تتكون تقنية استخدام شجرة الباموياب من الخطوات التالية. حفر بركة صغيرة من حول الجزء السفلى من الشجرة، ومن هذه البركة يتم صب ماء المطر فى أوعية، ويفرغ ماء تلك الأوعية فى جزع الشجرة المجوف من خلال ثقب يقع على ارتفاع عدة أمتار. وتحتاج تلك العملية على الأقل إلى رجلين، أحدهما لصب الماء فى الأوعية والثانى لرفع الماء وتفريغه فى تجويف الشجرة^(٢). ولهذا ليس من قبيل المصادفة، أن نجد لشجرة الباموياب حضورها البارز فى الفولكلور الحميرى، وأيضاً فى الاساطير التى يروونها حول أصولهم، وفى النهاية فى النزاعات الخاصة بحدود الأراضى من المستوى الفردى إلى مستوى المنطقة. (IBRAHIM, 1971, BABIKER, 1987: 212 - 14)

ومنذ أوائل عشرينيات هذا القرن لاحظ الكثير من الإداريين الاستعماريين، السرعة التى

كانت تختفى بها أشجار الباعوياب. وطرحت حجج عديدة فى معرض تفسير تلك الظاهرة. كان من ضمن ما طرح لتفسير الظاهرة، تأثير التغير المناخى الذى أدى إلى جفاف الأشجار، واضمحلال فن تجويف الأشجار، وكسل الحمريين، وتأثير ظهور مصادر بديلة لتوفير المياه فى إطار الحملات الحكومية المقاومة للعطش خلال فترة الخمسين عاماً الأخيرة. وبغض النظر عن التفسير الذى يمكن أن نجزم بصحته، هناك حقيقة مؤكدة مضمونها أن أشجار الباعوياب لم تعد تمثل الأسلوب الرئيسى لتخزين المياه كما كان الأمر فيما مضى. وهكذا نجد فى الوقت الراهن الكثير من قرى المنطقة، أصبحت تعتمد على إمدادات مياه تقع خارج نطاق تحكمها المباشر من حيث التشغيل والصيانة، وذلك بالمقارنة بإمدادات مياه أشجار الباعوياب. والنتيجة النهائية والسيئة لهذا التحول هى أن غالبية القرى، أضحت تواجه أزمة حادة فى إمدادات المياه فى وقت مبكر جداً من الفصل الجاف، تحت تأثير افتقارهم لقطع الغيار والوقود اللازمين لتشغيل وصيانة التسهيلات الحديثة لتوفير المياه.

ومن جانب آخر، حلت على مدى العقود الأخيرة الصهاريج الأسمنتية المبنية تحت سطح الأرض، محل القدرة التخزينية لأشجار الباعوياب. وتتراوح القدرة التخزينية لتلك الصهاريج، من خمسة أمتار مكعبة إلى خمسين متراً مكعباً وتستخدم فى تخزين المياه التى تأتى إلى المنطقة خلال الفصل الجاف، تحملها عربات نقل المياه والشاحنات والعربات التى تجرها الأحصنة.

٣-٢-٢ - البرك والبحيرات السطحية

(الرهد، الفولة)

فى بعض المواقع المحلية يتجمع ماء المطر الناتج عن الفصل المطير، فى المنخفضات الطبيعية وعلى الأخص الأحواض ذات المحتوى الطينى المرتفع بالمقارنة بترية القوز المحيطة بها. وإذا نظرنا إليها من حيث الحجم سنجد أن تلك البرك السطحية، تسمى «الفولة» عندما تكون صغيرة الحجم، فإذا ما اتسعت مساحتها نسبياً أضحت تسمى «رهد». وبالتالي يمكن

لما الفولة أن يستمر لمدة ثلاثة أسابيع فقط في الفصل الجاف، بينما تصل مدة بقاء ماء الرهد لفترة تصل إلى عشرة أسابيع. وفي بعض الأحيان يُضفى على البحيرات السطحية (الرهود) صفة «البحيرات الطبيعية»، ولكنه نعت يمكن أن يكون صحيحاً جزئياً، من واقع أن عملية إزالة الطمي المترسب فيها وإنشاء أخاديد تصريف المياه Inlet Ditches تمثل أحد أنشطة الحماية الدائمة، فتختص كل أسرة بمساحة معينة من البحيرة تقوم بتطهيرها من الغرين. وتستهدف عملية الإزالة الدورية لطمى البحيرة تعزيز قدرتها على احتواء المياه.

٣-٢-٣ - الآبار الضحلة المحفورة يدوياً

يتراوح عمق الآبار الضحلة المحفورة يدوياً بين مترين وعشرين متراً، وأحياناً وليس دائماً تُصنع لها بطانة من الخشب أو الحاء الشجر أو القش. وهى تتواجد عادة في المجارى المائية سريعة الزوال المتواجدة في أودية السيل Wadis، أو بمحاذاة تلك المجارى (على سبيل المثال وادي الجلالة)، كما إنها في الأغلب مؤقتة وتحتاج لإعادة حفر على الأقل مرة في العام في أعقاب الفصل المطير. وتستمد تلك الآبار ماءها من طبقات حاملة للمياه قليلة العمق Shallow Aquifers، تتواجد في الرواسب السطحية Surface Deposits التي نادراً ما ترتبط بأحواض المياه الجوفية الأكثر اتساعاً. ولهذا نجد أن تلك الآبار تعتمد إلى درجة كبيرة على عملية إعادة الشحن التي تقوم بها التدفقات الناتجة عن المجارى المائية في أودية السيل، ويمكن فقط للآبار ذات المواقع الجيدة والأفضل أن تحتفظ بالمياه في الفترة الواقعة من نهاية أى فصل مطير وبداية الفصل المطير التالي عليه.

٣-٢-٤ - الآبار العميقة المحفورة باليد

بمقارنة الآبار العميقة بالآبار الضحلة، نلاحظ أن الأولى أطول عمراً، كما إنها في الأغلب مبطنة بالحجارة أو الطوب أو الأسمنت عند فوهة البئر من أجل حماية جوانبه من الانهيار. ويتراوح عمق البئر بين ٢٠ متراً و ١٠٠ متر، وتستمد ماءها من الطبقات الصخرية الحاملة

للمياه الأكثر اتساعاً والمتواجدة في الحجر الرملى النوسى Nubian Sandstone (Hodgkin, 1951:31). وتلك الطبقات الصخرية قد تتغذى بالتدفقات المائية الجوفية Subterranean Flows، أو تمتلك دورة إعادة شحن Recharge Turnover يصل مداها الزمنى إلى عقود وليس مجرد سنوات. (Rodis, et al., 1968) وبصفة عامة توجد تلك الآبار فى مواقع طبوغرافية ملائمة، وهى المنخفضات الطبيعية (على سبيل المثال مركز بئر النهود) أو بالقرب من المجارى المائية فى أودية السيل (على سبيل المثال مراكز آبار ود الحلوى وود عوض الله)، ولكنها أيضا يمكن أن تتواجد فى مواقع بعيدة عن المنخفضات أو الوديان (على سبيل المثال : بئر منعم) وهو ما يفيد إنها تستمد ماءها من أنظمة إعادة شحن طويلة المدى.

٣-٢-٥ - زراعة البطيخ

يزرع الأهالى مساحات واسعة من البطيخ فى أغلب مناطق دارحمر، وعلى الأخص تلك المناطق التى يُقال عنها إنها بلا مياه. Waterless نلاحظ فى تلك المناطق شيوع زراعة البطيخ، ويمكن اعتباره المصدر الرئيسى للمياه خلال شهور فصل الجفاف الثلاثة الأولى على الأقل، ويقدر أن ما يتراوح بين ٢٠٠٠٠٠ و ٢٧٥٠٠٠ مُخمس تُزرع سنويا بالبطيخ، تنتج سنوياً فى المتوسط حوالى ١٥٠٠٠ طن. كذلك يقدر أن تلك الكمية تنتج حوالى ٥,٢ ميلون متر مكعب من المياه، وهو ما يساوى كمية المياه التى يمكن الحصول عليها من ١٣٠ حفير (صهرج مائى محفور فى الأرض)، تبلغ سعة الواحد منها ٤٠,٠٠٠ متر مكعب (Abdel ghafar n. d.) إن لب الثمرة إما أن يؤكل أو يعصر لاستخراج مائه، ويُستخدم هذا الماء فى طبخ يخنة Stew تعرف باسم ملاح أم زمتو، وأيضاً فى تخمير نوع من البيرة يُسمى أم شوشو. ويُستخدم قشر الثمرة فى تغذية الحيوانات، أما البذور فهى محصول تصديرى نقدى هام.

هكذا يُمكن للبطيخ أن يكون مصدراً مكماً للماء الشرب على درجة قصوى من الأهمية بالنسبة للأهالى والماشية. علاوة على ذلك يساعد البطيخ الأهالى على حصاد الحقول النائية وبذل وجع الصمغ العربى فى المناطق عديمة المياه.

٣-٢-١ - نقل المياه

إذا حدث وفشلت كل المصادر السابقة فى توفير المياه، لأى قرية فى أى مرحلة من مراحل الفصل الجاف، لا يجد الأهالى أمامهم سوى خيار وحيد مُتاح هو نقل المياه من مصدر مياه دائم يقع فى مكان آخر داخل المنطقة. وإذا نظرنا إلى تلك المصادر المائية، من زاوية مديبتها عن القرى، يمكننا تقسيمها إلى مصادر قريبة وأخرى بعيدة. تقع المصادر القريبة فى المدى الجغرافى لرحلة تستغرق نصف يوم أى ٢٥ كيلو متراً. وبالتالى يستطيع الأهالى زيارة المصدر المائى يومياً أو يوماً بعد يوم، والكمية التى يحملها كل فرد بصفة عامة صغيرة ومن أجل مواجهة احتياجات الأسرة المعيشية اليومية. وهو ما تُدل عليه وسائل النقل المستخدمة (الحمير عادة)، وحاويات المياه المستخدمة (القرب المصنوعة من جلد الماعز، الأوعية البلاستيكية سعة أربعة جالونات)، وبصفة عامة يقوم الأولاد والبنات وأحياناً النساء صغيرات السن، بمهام نقل المياه بالأسلوب السابق وصفه. أما الشباب فتراهم عادة ينقلون كميات أكبر من المياه، داخل حاويات أكبر مثل القرب المصنوعة من جلد البقر والبراميل، مستخدمين الجمال لنقل القرب والعربات التى تجرها الخيول فى حالة البراميل.

وعندما يتواجد المصدر المائى بعيداً عن القرية، وفى المدى الجغرافى لرحلة تزيد كثيراً عن رحلة النصف يوم، تصبح عملية نقل المياه مسألة تجارية وليس مهمة تقع ضمن مهام الأسر المعيشية. فى هذه الحالة تُنقل المياه فى براميل تحملها لوريات، ثم تخزن فى خزانات يملكها تجار القرية ويقاليتها الذين يبيعونها للفلاحين. ودائماً تبنى تلك الخزانات بالأسمنت المسلح، بسعة تخزين تتراوح بين ٥٠ - ٣٠٠ برميل للخزان الواحد. واللورى الواحد يُمكنه أن يحمل ٣٠ برميلاً فى المرة الواحدة، وهو ما يعنى أن الخزان الكبير يحتاج إلى عشر رحلات من أجل

امتلاته. وبيع الماء للفلاحين بكميات صغيرة، فى أوانٍ سعتها أربعة جالونات، وبأسعار باهظة تُبرر غالبا بارتفاع أسعار الوقود فى السوق السوداء.

ومرة أخرى عندما يصبح خيار نقل الماء ليس وارداً، أو عندما ترتفع أسعار المياه المنقولة بدرجة لا يُمكن تحملها، يجد سكان القرية أنفسهم - كلهم أو بعضهم - أمام خيار وحيد، هو الرحيل عن موطنهم والإقامة إلى جوار مصدر مائى دائم، وإلى أن يحين موعد فصل المطر القادم.

٣-٢-٧ - الانتجاع Transhumance

يُمثل الانتجاع أحد الأنماط المستقرة للتكيف مع الأوضاع المائية فى دارحمر، ويصبح فى بعض المواقع الخيار الوحيد المتاح الذى يبدأ العمل به أعقاب الفصل المطير. وعندما يصبح الانتجاع مفروضاً تحت تأثير الاعتبارات المالية، نجد أن الفئات الأشد فقراً هى فقط التى قد تلجأ إليه. أما عندما تفتقر القرية تماماً إلى المياه، يُمكن أن تتحرك القرية كلها إلى أقرب مركز مائى . ويجب أن نلاحظ أن اختيار العائلة أو مجموعة عائلات لوجهة التحرك إلى جهة أخرى، يتأثر علاوة على عامل المسافة التى سيتم قطعها، بعامل آخر هو إمكانيات العمل العرضى Causal Work أو العمل الذاتى Self- Emp Loyment فى الجهة المستقبلية.

وفى مراكز تواجد المياه يُطلق على هؤلاء «اللاجئين الموسمين الباحثين عن المياه» اسم الدمار (مفرداً دمارى)، وذلك من أجل تمييزهم عن أهالى المنطقة الأصليين الذين يُعرفون باسم عُمّار (مفرداً عُمّارى). وفى الأغلب تكسب فئات الدمار الأكثر فقراً عيشها من ممارسة العمل العرضى المأجور، فى أعمال مثل بناء الأكواخ وتطهير Clearance الأراضي الزراعية وبذل الصمغ، أو من العمل المُستقل فى أنشطة مثل بيع حطب الوقود أو مواد البناء . وفى حالات عديدة تتكون الأسر المنتجة فقط من النساء والأطفال، أما ذكور العائلة البالغون فهم إما استمروا فى الإقامة فى قراهم الأصلية أو اتجهوا إلى أماكن أخرى بعيدة عن الموقع

المائى الجديد بحثا عن العمل العرضى. وفى مثل تلك الحالات تكسب النساء قوت العائلة، ببيع الطعام المطبوخ والشاى والقهوة وتخمير البيرة المحلية (المريسة والعسلية)، وأحيانا بممارسة الدعارة العرضية. وداخل مجتمع يدين بالعقيدة الإسلامية، نجد أن ممارسات مثل صناعة البيرة والدعارة تزود أهالى المنطقة الأصليين، بحجج جاهزة فى شكوايهم المقدمة إلى السلطات ضد فئات المهاجرين، وعلي الأخص فى تلك الحالات التى يؤدى فيها وجود الدمار إلى ممارسة ضغوط هائلة، علي الموارد الطبيعية المتاحة والخدمات الاجتماعية وإمدادات الغذاء، أو السلع الاستهلاكية الأساسية الأخرى فى السوق.

٤ - ملاحظات ختامية :

حاولنا فى هذا البحث أن نقدم أدلة إمبريقية أخرى تؤيد واقعة، أن من يُدعى بالمزارعين والرعاة التقليديين يمتلكون ويستخدمون معرفة دقيقة نسبياً فيما يتعلق ببيئتهم ومواردهم الطبيعية، فى مجالات حياتهم الحيوية مثل المناخ والحياة النباتية وموارد المياه الجوفية. كما برهنت الدراسة فى إطار تعاملها مع حالة دارحمر، على استخدام تلك المعرفة والانتفاع بها فى عملية التأقلم مع المشاكل المختلفة التى تفرضها الشروط والاحوال المناخية السائدة .

وعلى الرغم من صعوبة عزل وتمييز السمات الأساسية للمعرفة التقنية الأهلية وميكانيزمات التأقلم المرتبطة بها، من واقع إنها مطمورة بعمق داخل الوظائف اليومية لأنظمة اكتساب القوت، فإن مسألة حفظ المياه تمنحنا جدول أعمال مُثير للاهتمام من أجل أبحاث أساسية وفعالة فى المستقبل. وإذا تذكرنا الكارثة البيئية، التى رافقت عمليات الثقب سيئة التخطيط للتجوفات العميقة داخل أشجار الباموياب، سنجد أنفسنا فى حاجة إلى معرفة الكثير حول ملائمة وإمكانية الاعتماد علي التقنيات الأهلية لحفظ المياه، سواء من أجل استخدامها فى الزراعة أو من أجل الاستهلاك الانسانى والحيوانى. وبكلمات أخرى تتطلب التقنيات الأهلية لحفظ المياه مزيداً من الدراسة، من أجل الوصول إلى إجابات علي التساؤلات التالية : ما هى حدود تلك التقنيات وكيف يمكن لجهود التنمية أن تقربها ؟ ومن هنا بالتحديد يجب أن تبدأ أى

محاولة تستهدف إصلاح أوضاع الإمدادات المائية.

ولدينا خيط هادٍ ومشجع في هذا الاتجاه تزودنا به ممارسة الزراعة الجافة. فكما أثبتنا في الدراسة تستهدف الزراعة الجافة أساساً، المحافظة على أكبر قدر ممكن من ماء المطر لاستخدامه في الزراعة، والتخفيف من كثافة العمل المطلوب عند بداية فصل الزراعة. ورغم أن البذور المبذورة بهذا الأسلوب ستكون معرضة لهجمات القتران والحشرات والديدان الألفية، فإن إدخال الكيماويات المعالجة للبذور قد ساهم في تخفيف تلك المخاطر. وهذا هو الأسلوب الذي يجب أن يتبناه، كل من البحث العلمي والتخطيط التنموي في عملها المشترك، من أجل تحقيق تكامل ناجح بين الابتكارات الزراعية الحديثة والنظم التقنية الأهلية.

هوامش الدراسة :

(١) المعلومات الخاصة بالأوضاع الطبيعية في دارحمر مأخوذة عن المصادر التالية :

Andrew, 1948, Greene, 1948, Barbour, 1961, Grove and Warren, 1968 بالإضافة إلى ملاحظتنا الميدانية.

(2) J. W. Sagar, Governor Annual Report, 1917, Kordofan Province, 10 September 1917, El Obeid (Kn. p/1. FI/ 34- 1).

(٣) من أجل وصف مفصل لفن استخدام جذوع أشجار الباموياب كخزانات للمياه، انظر:

Hodgkin, 1951, pp. 27- 30.

(٤) تبعاً لأسطورة محلية متداولة فإن والد الحمريين كان إحدى أشجار الباموياب (العُمارة). وحدث في أحد الأيام أن هبت ريح قوية على تلك الشجرة، فأسقطت إحدى ثمارها (القوانقوليس) على الأرض، ونحت تأثير السقطة انقسمت الثمرة إلى ثلاث قطع. لقد طارت القطعة الأولى وأصبحت قسم تارادات من الحمريين، أما القطعة الثانية فقد تحولت إلى دُقة (أي طحنت لتتحول إلى ذرات) ثم أصبحت قسم الدغيم من الحمريين، وبالنسبة للقطعة الثالثة والأخيرة فلقد غرست (أي اخترقت التربة ونفذت إليها) وأصبحت قسم الجيريسة من الحمريين.

مراجع الدراسة :

- Abdel-Ghaffar, Farouk Ahmed (n.d.). "Agriculture in North Kordofan Province," Regional Ministry of Agriculture and Natural Resources, El-Obeid.
- Adams, M. (1982). "The Baggara Problem: Attempts at Modern Change in Southern Darfur and Southern Kordofan, Sudan" *Development and Change*, vol. 13: 259-89.
- Adams, M. and J. Hale (1977). "Sudan: The Eternal Desert", *The Geographical Magazine*, Vol, 49: 760-63.
- Ahmed, Abdel Ghaffar Mohamed (ed.) (1976). *Some Aspects of Pastoral Nomadism in the Sudan*, Economic and Social Research Council, Khartoum.
- Ahmed, Medani M. ed. (1994). *Indigenous Farming Systems, Knowledge and Practices in the Sudan*, Khartoum University Press, Khartoum.
- Allan, W. (1965). *The African Husbandman*, Oliver and Boyd, Edinburgh.
- Andrew, G. (1948). "Geology of the Sudan", in J. D. Tothill, ed. *Agriculture in the Sudan*, Oxford University Press, London.
- Asad, T. (1976). "The Seasonal Movements of the Kababish Arabs of Northern Kordofan", in Abdel-Ghaffar Mohamed Ahmed (ed.) (1976) *op. cit.*: 26-41.
- Babiker, Mustafa (1987). *Agrarian Change in Dar Hamar*, Unpublished Ph.D. Thesis, University of Hull.
- Barbour, K. M. (1961). *The Republic of the Sudan: A Regional Geography*, University of London Press, London.
- Belshaw, D. (1979). "Taking Indigenous Technology Seriously: The Case of Inter-cropping Techniques in East Africa", *IDS Bulletin*, vol. 10, no. 2: 24-27.
- Bhalotra, Y. (1963). "Meteorology of the Sudan", *Technical Memoire No. 6*, Sudan Meteorological Service, Khartoum.
- Blakie, P. (1985). *The Political Economy of Soil Erosion in Developing Countries*, Longman, London.
- Blunt, H. S. (1923). "Tebeldi", *Sudan Notes and Records* vol. VI: 114-17.
- Brokensha, D., Warren, D. and O. Warren (eds.) (1980). *Indigenous Knowledge Systems and Development*, University Press of America, Washington D.C.
- Chambers, R. (1983). *Rural Development : Putting the Last First*, Longman, London.
- Cloudsley-Thompson, J. (1985). "Water in the 1990's: The Problem of Desert Biome", *International Journal of Environmental Studies*, vol. 25, no. 3: 149-58.
- Conklin, H. (1961). "The Study of Shifting Cultivation", *Current Anthropology*, vol. 1: 27-61.
- Cunnison, I. (1976). *Subsidiary Nomadic Movements of the Humr*, in Abdel-Ghaffar Mohamed Ahmed (ed.) (1976) *op. cit.*: 17-25.
- de Vajda, A. (1966). "The Use of Water in Sudan's Agriculture" in J. D. Shaw, ed., *Agricultural Development in the Sudan*, Philosophical Society of the Sudan, Khartoum: 17-23.
- Dorga, B. (1985). "Romance and Reality of Traditional Agriculture", *Economic and Political Weekly*, vol. XX, no. 34: 14-23.
- Doxiadis Associates (1964). "Land and Water Use Survey in Kordofan Province",

- Bulletin No. 71, Athens.*
- El-Sammani, Mohamed Osman (1981). "The Impact of Water Supply Centers on Ecosystem", *Sudan Notes and Records*, vol. LXII: 123-46.
- El-Tom, Mahdi Amin (1972). "The Reliability of Rainfall Over the Sudan", *Geografiska Annaler*, vol. 54 A: 28-31.
- Evans-Pritchard, E. E. (1940). *The Nuer*, Clarendon Press, Oxford.
- Forde, D. (1934). *Habitat, Economy and Society: A Geographical Introduction to Ethnology*, Methuen, London.
- Fuller, T. (1984). "The Professionals", in R. Collins and Francis Deng (eds.), *The British in the Sudan 1898-1956: The Sweetness and the Sorrow*, Macmillan, London: 134-71.
- Gibb, Hamilton Alexander (1929). *Ibn Battuta: Travels in Asia and Africa*, George Routledge and Son, London.
- Greene, H. (1948). "Soils of the Anglo-Egyptian Sudan", in J. D. Tothill (ed.), *op. cit.*: 144-75.
- Grove, A. and A. Warren (1968). "Quaternary Land Forms and Climate on the South Side of the Sahara", *The Geographical Journal*, vol. 134: 194-208.
- Hafiz, Abdel-Gadir (1987). *Kordofan atshana* (Kordofan is thirsty), *Ad-Dastour*, Monday, 26 January: 35-36, (in Arabic).
- Hill, L. (1968). "Hababin Village Economy", *Sudan Notes and Records*, vol. XLIX: 58-70.
- Hodgkin, R. A. (1951). *Sudan Geography*, Longman, London.
- Ibrahim, F. N. (1978). "The Problem of Desertification in the Republic of the Sudan", *Monograph Series No. 8*, Development Studies and Research Center, University of Khartoum., Khartoum.
- Ibrahim, Mohamed Ahmed (1971). "Malamih min turath Hamar al-sh'abi (Some Aspects of Hamar Folklore)", *Studies in Sudanese Folklore*, No. 15, Sudan Research Units, Khartoum.
- Johnson, Martha, (ed.) (1992). *Lore: Capturing Traditional Environmental Knowledge*, International Development Research Center, Ottawa.
- Lebon, J. (1968). "The Land and Water Use Survey of North-central Kordofan, 1961-1966", *The Geographical Journal*, vol. 134: 546-50.
- Long, N. (1984). "Creating Space for Change: A Perspective on the Sociology of Development", *Sociologia Ruralis*, Vol. XXIV: 168-83.
- Nadel, S. F. (1947). *The Nuba*, Oxford: Oxford University Press, London.
- Newbold, D. (1924)a. "More Notes on Tebeldi", *Sudan Notes and Records*, vol. VII, no. 1 : 135-37.
- 1924)b. "Reply to Mr. Parr", *Sudan Notes and Records*, vol. VII, no. 2: 119-23.
- (1929). "The Tebeldi Again", *Sudan Notes and Records*, vol XII: 111-12.
- O'Brien, J. (1978). "How Traditional is 'Traditional' Agriculture", *Sudan Journal of Economic and Social Studies*, Vol. 2., no. 2: 1-10.
- Olsson, L. (1985). "An Integrated Study of Desertification", *General and Mathematical Geography*, No. 13, Department of Geography, University of Lund.
- Parr, M. W. (1924). "Still More Notes on Tebeldi", *Sudan Notes and Records*, Vol. VII, no. 2: 117-19.

- Richards, Audri (1939). *Land, Labor and Diet in Northern Rhodesia*, Oxford: Oxford University Press, London.
- Richards, Paul (1985). *Indigenous Agricultural Revolution*, Hutchinson, London.
- Rodis, H., et al. (1968). "Groundwater Geology of Kordofan Province", *Water Supply Paper No. 1757-J*, US Geological Survey Department, Washington D.C.
- Saint, W. and E. Coward (1979). "Agriculture and Behavioral Science; Emerging Orientation", *Science*, Vol. 197, no. 4305, Aug. 19: 733-37.
- Sandford, S. (1982). "Pastoral Strategies and Desertification: Opportunities and Conservation in Drylands", in B. Spooner and H. Mann (eds.), *Desertification and Development: Dryland Ecology in Social Perspective*, Academic Press, New York.
- Shepherd, G. (1992). *Managing Africa's Tropical Dry Forests*, Overseas Development Institute, London.
- Stigter, K. (1987). "Tapping into Traditional Knowledge", *Ceres*, no. 117, May-June: 29-32.
- Tothill, J. D. (1948). "A Note on the Origins of the Soils of the Sudan from the Point of View of the Man in the Field", in J. D. Tothill (ed.) *op. cit.*: 129-43.
- Tothill, J. D. (ed.) (1948). *Agriculture in the Sudan*, Oxford: Oxford University Press, London.
- Trilsbach, A. and M. Hume (1984). "Recent Rainfall Changes in Central Sudan And their Physical and Human Implications", *Transactions of the Institute of Human Geographers*, vol. 9: 280-98.
- Wolf, Edward (1987). "Mimicking Nature: The Sustainability of Many Traditional Farming Practices Lies in the Ecological Model they Follow", *Ceres*, no. 115, January-February: 20-24.
- Wood, Clare V. Bostock (1992). *Trees in Society in Rural Karnataka, India*, Natural Resources Institute, Chatham Maritime.

منزول عبد الله منزل

الاقتصاد المعيشي والوعي البيئي

إدارة السندرة في محافظة _____

أم كدادة بولاية شمال دارفور

١- مقدمة

يُمثل البحث التالي محاولة لتقييم الوضع البيئي بمحافظة أم كدادة بولاية شمال دارفور. وسنسعى لهذا التقييم عن طريق إلقاء الضوء على «ديناميات» الاقتصاد المعيشي والوعي البيئي في قريتين من قرى المحافظة، هما «بروش» و«أم قفلة». تقع أم كدادة في منطقة الساحل السوداني شبه القاحلة التي تأثرت بشكل كبير بالجفاف الذي أصاب البلاد في الثمانينيات. وقد أدى ذلك الجفاف إلى آثار جانبية قوية مازالت فاعلة إلى الآن. ويسعى هذا البحث إلى إلقاء الضوء على بعض الوسائل والإجراءات التي اتخذها السكان المحليون والمؤسسات الحكومية على السواء للمحافظة على البيئة واستغلال الموارد الشحيحة للمنطقة. كما تشير إلى أي مدى «استفاد» السكان المحليون من الجفاف الذي وقع في الثمانينيات وصلة المعرفة التقنية الأهلية المتراكمة لديهم بالمحافظة على البيئة وإدارة الموارد. ونقصد بالاقتصاد المعيشي ذلك النوع من الإنتاج الذي لا يؤدي إلى التراكم. وبما أن المجتمعات التقليدية ليست مجتمعات مساواتية فإن احتمال التراكم موجود ولكن بدرجة قليلة.

هناك جدال عام بأن الحكومات (بمستوياتها المختلفة) والسكان المحليين لم يشكوا في مدى الحكمة في أعمالهم في استغلال الموارد المتاحة أو تفكروا في نتائج هذه الأعمال. ولكن مثل هذا التعميم يغفل حقيقة أن السكان على المستوى المحلي، تبعاً لتأثرهم بفترات الجفاف التالية، قد بدأوا ليس فقط في اتخاذ إستراتيجيات تأقلم و/ أو بقاء، بل قاموا باعتماد وتفعيل وسائل للمحافظة على بيئتهم وإدارة الموارد الشحيحة المتوفرة لديهم. وسيتم التركيز في هذا البحث على ملائمة وحيوية الممارسات المعيشية كواحدة من وسائل المحافظة على

البيئة.

* ترجمة : مجدى النعيم

٢- منطقة الدراسة

يرجع اسم "أم كدادة" في الاصل إلى بئر كانت موجودة لفترة زمنية طويلة قبل وجود أى نوع من أنواع الاستقرار حول مصدر المياه (٢). وهى جزء من الموطن القبلى لقبيلة "البرتى"، الذى يمتد من تلال البرتى فى الاجزاء الوسطى من شمال دارفور شرقا وحتى حدود كردفان. يزرع "البرتى" الذرة الرفيعة Millet ويرعون القليل من الاغنام والماعز، بينما يملك البعض منهم قطعان صغيرة من الابقار. (Ibrahim,1984:162,Holy,1974:186) وقد كانت منطقة جبل حله أهم منطقة إقامة فى الجزء الشرقى من هذه المنطقة قبل مجئ الادارة الاستعمارية لدارفور عام ١٩١٦ واستعملت تلك المنطقة كموقع أمامى. وقد نجحت القوات الثنائية فى عام ١٩١٦ فى إخضاع مملكة على دينار فى دارفور، وفى عام ١٩١٨ اختارت الادارة الانجليزية - المصرية أم كدادة لتصبح مقر لرئاسة المنطقة.

(El Mangouri,1985:17)

شجع وجود مصدر مائى بأم كدادة، أفضل نوعيا من ذلك الموجود فى جبل حله (٤٩ كيلو متراً شرق أم كدادة) ، الادارة الانجليزية- المصرية على إنشاء مستوطنة جديدة (أم كدادة حالياً). وقد مثلت أم كدادة بسبب وقوعها فى منطقة استقرار سكانى، ملتقى طرق للمواصلات فى وسط السودان والطريق الرئيسى للشاحنات عبر حزام السافانا القارى. يبلغ عدد سكان محافظة أم كدادة ١٦٨,٠٠٢ نسمة (٣). وتتكون المحافظة من ثلاث مجالس ريفية، هى أم كدادة والليت والتويشة. ويعتبر المجلس الشمالى (أم كدادة) أكثرها تأثراً بالجفاف فى الثمانينيات. وقد تم اتخاذ و/ أو تطبيق العديد من الإجراءات فى المنطقة بهدف محاربة التصحر وحماية البيئة وتحسين إدارة الموارد الطبيعية.

قرىتا أم قفلة وبروش

تقع قرىتا بروش وأم قفلة فى الجزء الشرقى من محافظة أم كدادة على بعد ٢٩ و ٥١ كيلو متراً من مدينة أم كدادة على التوالى، وتتبعان مجلسها الريفى. وقد اخترناهما لأر الإجراءات

التي اتخذت للمحافظة على البيئة وإدارة الموارد قد طبقت بوضوح في هاتين القريتين. ولا يعنى هذا غياب مثل تلك الإجراءات عن المناطق الأخرى، حيث بدأت القرى الأخرى السير فى نفس طريق بروش وأم قفلة. وبلغ العدد الكلى لسكان أم قفلة ٤,٦٠٠ نسمة، ولسكان بروش ٤,٠٠٠ نسمة (٤) أما النشاطات الاقتصادية الرئيسية بالمنطقة فهي الزراعة المعيشية وتربية الحيوانات وجمع الصمغ العربى.

٣- النشاطات الاقتصادية

٣-١ الزراعة

يتكون اقتصاد المنطقة محل الدراسة من قطبين يتكاملان أحيانا ويتنافران أحيانا أخرى: هما الزراعة والرعى. ويمثل هذان النشاطان طرق قديمة للتكيف الإنسانى فى بيئة شبه قاحلة، ويمكن النظر للزراعة والبداءة Nomadism معا كنشاطين تقليديين ومعيشيين. يعتبر الذرة البيضاء المحصول المعيشى الرئيسى بالمنطقة، وإلى جانب كونه الغذاء الرئيسى فهو ذو فوائد أخرى. إذ أن سيقان الذرة البيضاء هى المادة الرئيسية للبناء ويؤكد ذلك، بالإضافة إلى كون الذرة البيضاء عميقة الجذور فى ثقافة السكان المحليين. عدم احتمال استبداله كليا بمحصول آخر إلا إذا تم إدخال مادة جديدة للبناء (Mohamed, 1994: 183).

إن تأثير المحاصيل النقدية على وضع الأمن الغذائى بالمنطقة يقع خارج نطاق هذه الورقة، بالرغم من وجود المحاصيل النقدية بالمنطقة (مثل السمسم والبقول السوداني.... إلخ) واكتسابها أهمية متزايدة، خاصة فى مجلس ريفى الليت والتوشة (انظر الجدول رقم ١) أدناه.

تُزرع الذرة البيضاء عادة فى منطقة القوز (التربة الرملية). ويندر استخدام العمالة مدفوعة الأجر فى حالة الزراعة المعيشية فى المنطقة. إذ يقوم أفراد الأسرة المعيشية (أى المرتبطين بعلاقات قرابة أو علاقات نسب) بجميع الأعمال الزراعية. ولكن فى حالة المحاصيل النقدية. والتي عادة ما يقوم بزراعتها أغنياء المزارعين، يُستخدم بعض العمال مدفوعى الأجر. وتتراوح المساحة المزروعة بواسطة الأسرة المعيشية على المستوى المعيشى فى قريتى بروش وأم قفلة بين

١٠-٢٠ مخمس (المخمس=٨,٠ هكتار). ويعتمد هذا على عدد أفراد الاسرة المعيشية والمساحة المتاحة لكل القرية ووفرة الامطار.

لقد لجأ السكان فى المنطقة محل الدراسة إلى زراعة التربة الطينية Clayey Siols أينما توفرت (زراعة أودية السيل) بالإضافة إلى زراعة المناطق الرملية. وقد أملت ذلك التحول عوامل بيئية واقتصادية على الرغم من قلة متطلبات زراعة التربة الرملية، مقارنة بالتربة الطينية، من حيث العمالة. أولا تملك التربة الطينية إمكانية المحافظة على الرطوبة أكثر من التربة الرملية، وتكفل بذلك إنتاجية أعلى. وهناك عامل حاسم آخر فى هذا التحول وهو رغبة المزارعين فى السماح بتجدد أشجار الهشاب Acacia Senegal، التى تعتبر مصدرا هاما للدخل . ويضمن التحول من القوز توفير الاراضى المستخدمة سابقا فى زراعة الذرة البيضاء، لإنتاج الصمغ العربى. لذا فبينما كان استخدام نظام الارض المراحة فى «القوز» سابقا، بدأ استخدامه الآن بالتبادل بين المناطق الرملية والطينية. ويحمل التحول إلى الاراضى الطينية، الذى يمثل أحد أشكال التكيف مع متطلبات البيئة و/أو الاحتياجات الاقتصادية، مضامين هامة وبعيدة المدى. وقد كان النزاع الحتمى بين الفلاحين والرعاة إحدى النتائج الحاسمة لهذا التحول. إذ تمثل التربة الطينية «الدمر» ومصدر مياه بالنسبة للرعاة فى موسم الامطار. فقد كان تشجيع السلطات لهذا التحول للمناطق الطينية سياسة لا طائل منها ومحكوم عليها بالفشل إذ لم يول الانتباه والحيطة اللازمين لنتائجها، أى النزاع بين الرعاة والمزارعين. ويتطلب مثل هذا التحول إصلاحا شاملا للاراضى من جانب السلطات لتفادى النزاعات بين الرعاة والمزارعين.

كانت عملية تهيئة المزارع للموسم الجديد، بجمع وإجتثاث بقايا حاصلات الموسم السابق تتم بواسطة الفلاحين فى وقت مبكر من العام فى شهرى فبراير ومارس، ولكنهم بدأوا يأجلونها الآن إلى ما بعد هطول الامطار. والاساس المنطقى لذلك، حسب رأى الفلاحين بأم قفلة، أن هذا بالإضافة إلى كونه يوفر موردا هاما للرعى خلال موسم الجفاف، يحمى التربة من التآكل ويقاوم الكثبان الرملية.

وفيما يتعلق بنظام تملك الأرض بمنطقة الزراعة المعيشية، فإن تنظيمه يتم حسب قوانين

العرف المحلى والأجهزة التقليدية، حيث تعتبر مهمة توزيع الارض و/ أو تخصيصها مسئولية الشيوخ والعمد تجاه أتباعهم . وعندما سألنا عمدة أم قفلة عن إمكانية إعطاء الارض لكل شخص يود زراعتها، أجاب قائلاً : « كل من يود أن ينتسب إلينا ويصبح تحت رعايتنا سيمنح مساحة أرض ليفلحها، ولو كان غريباً عنا». وعس هذا القول آخر الموضوع فقط، لأن هؤلاء، الغرباء الفقراء المعوزون الذين سيمنحون أرضاً لزراعتها، لا يُمنحون الحق في جمع الصمغ ولا يشجعون على السماح له بالنمو. وينفى هذا فائدة أهم الوسائل المحلية المتبعة للمحافظة على البيئة، كما سيكون له آثاره السلبية على البيئة.

٣-٢- تربية الحيوانات

يربي القرويون الماعز والاعنام بأعداد صغيرة، بالإضافة إلى بعض الإبل التي تستخدم عادة للتنقل. ويندر وجود الأبقار في القريتين. لكن توجد بعض قطعان الاعنام في القرى الصغيرة المجاورة. ويستخدم الرعاة في هذه القرى الصغيرة المراعى الطبيعية ومخلفات الزراعة، كما يستخدمون مصادر المياه المتمثلة في الحفائر بأم كدادة وأم قفلة وبروش. ومن المهم أن نذكر أن الحفائر هي المصدر الرئيسى للمياه في القريتين موضوع الدراسة. وبالرغم من وجود بعض الآبار الضحلة (١١ بئر بقرية بروش مثلاً) إلا أن معدل إعادة شحنها شديد البطء وغالبيتها لا تفي بالحاجة في موسم الجفاف. وهناك مشكلة حرجية في مياه الشرب خلال موسم الجفاف بسبب بطء إعادة شحن الحفائر وعدم توفر قطع الغيار لصيانتها. لكن وبالرغم من هذا فقد ساعدت الآبار الضحلة ببروش في توفير المياه لرى الخضروات خلال الشتاء ولسقى الحيوانات في موسم الجفاف.

وبخصوص الوضع الرعوى، فقد شهد موسم عام ٩٤-١٩٩٥ تجددًا واضحًا وغطاء نباتيًا نتيجة هطول الامطار الغزيرة (انظر الجدول ٢ أدناه). وقد أشار القرويون إلى ظهور بعض أنواع النباتات في ذلك الموسم بعد طول اختفاء. وتسعى إدارة المراعى بالفاشر وأم كدادة إلى حماية المراعى، عن طريق إقامة خطوط تليفونية على اتصال بمحطات مقاومة الحرائق. لقد شهدت المنطقة حركة واسعة لمجموعات الرحل شملت الكبابيش والكواهلة والشنابلة نتيجة تحسن أوضاع المرعى، حيث عبروا المنطقة بين النهود وأم كدادة (١٧١ كيلو متراً) مرتين في

العام، الاولى حين عبروا المنطقة فى بداية موسم الأمطار، فى طريقهم إلى الجنوب لاستغلال الشقارة (الحشائش الطازجة)، والثانية فى طريق عودتهم إلى الشمال فى بداية موسم الجفاف، وتحدث النزاعات أثناء هذه الحركة بسبب إتلاف الحيوانات للمحاصيل. واستنادا إلى قول سكان القوز فإن الرعاة فى طريق حركتهم جنوبا، لا يكثرثون بمراقبة حيواناتهم باهتمام. ويتم فض هذه النزاعات عادة عن طريق الوساطات القبلية والاساليب التقليدية الاخرى. ولكن الرعاة يردون على اتهامات المزارعين بقولهم إن المزارعين بطبيعتهم، شديدو الحساسية وعدائيون تجاههم.

٣-٣ جمع الصمغ

لقد أصبحت شجرة الهشاب جزءاً من دورة وإراحة الارض فى غرب السودان، إذ تندمج تماماً فى النظام الزراعى بالمنطقة. وتملك هذه الشجرة متعددة الاغراض العديد من الفوائد الاقتصادية والبيئية، فهى تعمل على تخصيب التربة عن طريق تثبيت النيتروجين (Mohamed, 1994: 174) بالإضافة إلى قيمتها الاقتصادية. والمنطقة محل الدراسة تقع فى حزام الصمغ العربى. وقد أثر جفاف ٨٤-١٩٨٥ بشكل كبير على كمية أشجار الصمغ التى كانت تمثل المصدر الرئيسى للنقد بالمنطقة محل الدراسة. وقد بدأ السكان فى إيلاء اهتمام كبير بأشجار الصمغ بعد أعوام الجفاف وفقدان الموارد الاخرى، وأصبحت قضايا الهشاب (أشجار الصمغ) تحظى باهتمام كبير من جانبهم. وقد جذب الصمغ العربى المزارعين ليس فقط لقيمته الاقتصادية وحمايته للتربة بل لدخل العمالة الضئيل جدا الذى يتطلبه من المزارعين. وتبعاً لتزايد أهمية أشجار الصمغ اقتصادياً وبيئياً، تُمارس الآن بعض الأشكال الأولية للزراعة بشكل واسع فى معظم القرى الواقعة فى حزام الصمغ بما فى ذلك بروش وأم قفلة. لكن هذه الأشكال من الزراعة تمارس فى موسم الامطار فقط حيث تعاني معظم القرى من شح فى مياه الشرب. وتوفر مصلحة الغابات ومشروع حزام الصمغ العربى الذى يتخذ من الفاشر مقراً له بالإضافة إلى مشروع تنمية المنطقة (ADS) المقام فى أم كدادة، التقاوى وخدمات الارشاد الزراعى للقرويين. وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لإعادة مناطق حزام الصمغ إلى وضعها الطبيعى السابق، يجب التأكيد على إعطاء الاولوية لمصادر المياه لانه من غير المعقول السعى

للمساعدة فى مجال الزراعة بينما يعانى السكان من شح فى مياه الشرب. يجادل المزارعون فى القريتين بأنهم يمارسون نظام إراحة الأرض فى فلاحتهم. فهم يزرعون الذرة البيضاء، ويتحولون بعد ٣-٤ سنوات إلى أرض أخرى، تاركين المجال لنمو وتجدد أشجار الهشاب. وعندما تتقدم الأشجار فى العمر يقوم المزارعون بقطعها وزراعة الذرة البيضاء، تاركين المجال لنمو الأشجار فى الاراضى المهجورة. يتم امتلاك مزرعة أشجار الصمغ عن طريق الوراثة عن أفراد الاسرة الممتدة. ولاتوجد أرقام موثقة حول مساحات المزارع. تحتكر شركة الصمغ العربى جميع جوانب تسويق محصول الصمغ منذ عام ١٩٧٠. وهى شركة مساهمة عامة يملك ٧٠٪ من أسهمها أشخاص، وتملك حكومة السودان بقية الاسهم (٣٠٪) (Ibrahim, 1984: 128). وتقوم السياسة التى تتبناها الشركة تجاه استغلال الهشاب لزمن طويل على أنه هبة طبيعية، لذلك لم يبذل أى مجهود جاد لحماية الهشاب والمحافظة عليه وإعادة أشجاره إلى سابق وضعها الطبيعى. وقد شجعت مثل تلك السياسات على تهريب الصمغ إلى تشاد وأفريقيا الوسطى وإثيوبيا، مما يؤدى إلى تدمير الاقتصاد الوطنى. يتراوح سعر القنطار (١ قنطار = ٤٥ كجم) بين ١٨٠٠٠ و ٣٥٠٠٠ جنيه سودانى. وبلغ سعر الطن ٧٥٠٠٠٠ جنيه سودانى بينما تبيعه الشركة بسعر ١٠٠٠٠ دولار أمريكى. وعلاوة على ذلك يعانى المزارعون أيضا لأن الشركة تأخذ الصمغ بدون دفع المقابل فى الحال. وعلى الرغم من هذا الوضع غير المشجع يتحمس المزارعون للمشاركة فى إنتاج الصمغ.

جدول ١:

المساحة المزروعة لكل محصول فى مجالس أم كدادة الريفية ٩٤-١٩٩٥ (بالفدان)

المجلس	الذرة البيضاء	القول السودانى	السهم
الليت	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٧٧
التويشة	١٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠
أم كدادة	٢٠٠٠٠٠	--	٢٠٠
الإجمالى	٤٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٠٧٧

ملحوظة: ١- المصدر: محافظة أم كدادة، التقرير السنوى لعام ١٩٩٥.

٢- سجلت أم قفلة منسوب ٤٢٢ ميليمتراً من الامطار والذي كان أعلى منسوب فى موسم

١٩٩٥-٩٤.

جدول ٢: مُعدل سقوط الأمطار فى محافظة أم كدادة ٩٣- ١٩٩٤ و ٩٤-١٩٩٥

أم كدادة	التويشة	الليث	
٩٥-٩٤ ٩٤-٩٣	٩٥-٩٤ ٩٤-٩٣	٩٥-٩٤ ٩٤-٩٣	الأمطار بالملم
٧ -	٤٦,٢ ٣٣	٤٦,٢ -	يوليو
٩٦,٢ ١٢١	٨٩,٧ -	١٩١ ٧٧	يوليو
٤٦ ٢	٣٩,٢ ٣٤	١٢١ ٤١	أغسطس
٤٦ -	١٤,٧ -	١٢٦ ٢٨	سبتمبر
١٩٩,٢ ١٢٣	١٨٩,٨ ٦٧	٤٨٤,٢ ١٤٦	الإجمالى

المصدر: محافظة ام كدادة، التقرير السنوى لعام ١٩٩٥.

٤- الوعي البيئى وإدارة الموارد

أدى الانتباه إلى التنمية الدائمة وقضايا البيئة مؤخرًا إلى إلقاء الضوء بشكل متزايد على العديد من أوضاع الضغط البيئى. وبالإشارة إلى المحافظة علي البيئة وعلى حد قول أندرس هجورت آف أورناس Andres Hijort of Ornas (1993) يبقى الهدف المأمول هو تحقيق إنتاجية أفضل عن طريق إجراءات مناسبة لبلوغ استخدام أكثر استدامة للموارد الطبيعية. لذا فإن الوعي البيئى هو أكثر من تحليل إيجابى عقلانى. فهو يحتوى على مجموعة من القيم والرموز تتراوح بين صحة الإنسان وقيم الثروة إلى الجمال والاهتمام بالاجيال القادمة. إن إدارة الموارد بعناية أمر لا مفر منه، حيث أصبحت الندرة بعدا أساسيا فى التعامل مع العيش في الاراضى الجافة. وتترجم إدارة الموارد هنا حسب التعريف الذى قدمه

جرينلاند Greenland (1982) والذي ورد في طهTaha (1994) بأنها «عملية اتخاذ قرار تتضمن إقامة خطوط إرشادية جديدة لترشيد الاستخدام الاساسى للموارد ولإطالة عمر هذه الموارد بقدر المستطاع، لخير البشر عموماً. امتدادا لذلك فإن إدارة الموارد هي عملية صنع القرار الذى تخصص بواسطته الموارد عبر الزمان والمكان بناءً علي احتياجات وتطلعات و رغبات الانسان فى إطار إمكانياته التقنية ومؤسساته السياسية والاجتماعية. لذلك تضم القضية إدارة إنتاج موارد معينة بالإضافة الى التخطيط الكلى للتنمية واستخدام الموارد» (Taha,1994:24). لذا فإدارة الموارد ليست عملية تهدف إلى المحافظة على البيئة وحسب وإنما للتنمية والتغيير أيضا. يشمل هذا تبنى استراتيجيات أو عدد من الاستراتيجيات المصممة لتلبية الاحتياجات على المدين القصير والطويل معا.

وبالإشارة إلى المنطقة محل الدراسة، فقد أدت مأساة ٨٤-١٩٨٥ إلى حركة نزوح جماعى للسكان وإلى تدمير مختلف أنواع النباتات (على الاخص السنط السنغالى - الهشاب)، كما أدت إلى انخفاض منتج المحاصيل وإلى خسائر فى الثروة الحيوانية أيضا. لذلك ليس غريباً أن نصادف درجة عالية نسبياً من الوعى البيئى ووسائل سليمة لإدارة الموارد. ففيما مضى كان السلوك الاقتصادى - الاجتماعى يتأثر كثيرا بسياسات البقاء، ونادرا ما تؤثر الاهتمامات بالمدى البعيد على القرارات المتخذة، والآن نلمس حدوث تحولات حيث يبدو أن كل خطوة قد أضحت تحسب جيداً قبل تنفيذها. لقد قادت المأساة سكان المنطقة إلى التفكير والتصرف بحذر أكبر من ذى قبل تجاه البيئة مما يعكس وعيهم بضعف منطقتهم البيئية المحلية الهشة. وللتقليل من احتمال حدوث كارثة أخرى فقد تم اتخاذ العديد من التدابير بواسطة السكان المحليين والسلطات.

٥- تدابير المحافظة على البيئة واستخدامتها

٥-١ التدابير المحلية

١- منع قطع الاشجار الخضراء: ولاتباع هذا، تقوم السلطات المحلية (الشيخوخ والعمد)

بتعيين حراس لرعاية الغابات والغطاء النباتي حول القرى. كما إن كل السكان المحليين مفوضون أو لهم سلطة مراقبة «الملكية العامة».

٢- معاقبة أولئك الذين يثبت تورطهم فى قطع الأشجار، وتضم العقوبات الغرامة أو السجن أو الاثنين معا. وتختلف شدة العقوبة من منطقة إلى أخرى بناءً على درجة الجفاف ومستوى الوعي البيئى بين القرويين وقاداتهم.

٣- زراعة و/ أو حماية الأحزمة الخضراء حول القرى: وهذه الأحزمة إما طبيعية أو مزروعة بواسطة الإنسان. ويتراوح عرض الحزام بين ١-٢ كيلو متر فى حالة بروش وأم قفلة. ووظيفة هذه الأحزمة هى إيقاف تقدم الكثبان الرملية والإقلال من تعرية التربة.

٤- تكوين مجموعات لحماية البيئة: وقد حدث ذلك فى منطقة بروش حيث كونت لجنة للمحافظة على البيئة فى ١٩٩٤، بهدف تقديم وسائل فعالة للمحافظة على البيئة. وتتكون هذه اللجنة من الشباب من الجنسين فى القرية (٥).

٢-٥ التدابير الرسمية

١- إعادة أشجار الصمغ إلى حالتها الطبيعية السابقة : تسعى مؤسسة حزام الصمغ العربى بالتعاون مع إدارة الغابات بالفاشر الى استعادة حزام الصمغ لوضعه السابق، وتتمثل تلك المحاولات فى توفير البذور والإرشاد الزراعى للمزارعين. وحسب قول مسئولى مؤسسة حزام الصمغ العربى، فإن المشكلة التى تشل من حركة جهودهم هى عدم توفر وسائل مواصلات. لذا تركزت جهودهم فى المناطق حول مدينة الفاشر.

٢- إنتاج وتوزيع مواد طبخ محسنة: يمثل هذا محاولة من جانب مؤسسة حزام الصمغ العربى التى تساهم فى إنتاج وتوزيع المواد، للتقليل من استهلاك الكتلة الحيوية. إذ يجادل المسئولون بالشركة بأن هذا النوع من المواد يقلل استهلاك الطاقة بنسبة ٥٠٪. وقد تم إنتاج ٥٠٠٠ موقد خلال عام ١٩٩٣/٩٤ لمقابلة الطلب المتزايد.

٣- تقييم وحماية المراعى الطبيعية: تقوم إدارة المراعى والأعلاق بعمل مسوحات دورية لتقييم وضع المراعى وإنشاء خطوط تليفونية متصلة محطات مقاومة الحرائق. والواقع إن إدارة المراعى تعاني أيضا من شح الامكانيات، مثلما فى ذلك مثل باقى المؤسسات الحكومية. وفى نفس الاتجاه، تساهم مشاريع تنمية المنطقة (ADS)، المقامة فى أم كدادة، فى المحافظة على البيئة عن طريق برامج لحماية المراعى والأعلاق. وقد كان من الممكن الحصول على نتائج أفضل، ولو كان هناك تنسيق قوى بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية مع استغلال أفضل لإمكانيات مشاريع تنمية المنطقة.

٦- خاتمة

تناولت الدراسة موضوع الوعى البيئى وإدارة الموارد مع الإشارة إلى الاقتصاد المعيشى لمحافظة أم كدادة. وهناك آمال وتطلعات للمحافظة على البيئة بالرغم من أن الوضع البيئى فى غاية الهشاشة، وقد كانت التدابير المحلية التى اتخذها السكان حيوية وسليمة وواعدة. فقد وجدنا أن الحال قد تغير الآن، فبينما كان السلوك الاقتصادى -الاجتماعى يتأثر بالاحتياجات والاستراتيجيات المباشرة للبقاء فى الماضى، أصبح يتم الآن حساب الآثار بعيدة المدى لأي خطوة بعناية قبل القيام بها. ويجب تدعيم هذه التدابير المحلية بخطوات رسمية قوية، الشئ الذى يضيف إلى المبادرات المحلية، ولمقاومة النزاعات التى يمكن أن تنشأ نتيجة لذلك، (مثل: التحول من التربة الرملية إلى الطينية والمواضيع المتعلقة بشجرة الهشاب)، أو محاصرة الدمار البيئى على مستوى القرية (العقاب).

لقد حفز الاهتمام العالمى الأخير بقضايا البيئة استجابة الحكومة. وقد أدى الاهتمام بالبيئة إلى إنشاء وزارة البيئة والسياحة على المستوى القومى مؤخرا. ولكن ذلك ما زال قليلا على المستوى المحلى الإقليمى. كذلك لا يوجد حاليا أى تنسيق بين الأجهزة الحكومية وغير الحكومية المختلفة (NGOs) فى مجال المحافظة على البيئة أو استغلال الامكانيات المتاحة.

بالرغم من صعوبة التنبؤ بقدرة الاقتصاد السياسى على الحفاظ على التوازن المعقد وحل التناقضات المرتبطة بعملية المحافظة على البيئة واستغلال الموارد، يظل من الضروري الاعتراف بالدور الهام للمعرفة الأهلية التقنية ودعم هذا الدور، والعمل من أجل المزيد من التعاون بين كل الأطراف المعنية. ويمثل هذان المطلبان الشرطان الأساسيان الحاسمان لنجاح أى جهد للمحافظة على البيئة وإدارة الموارد والتنمية المستدامة.

ويجب أيضا التأكيد على إمكانية حل التناقض بين السياسات البيئية والتنمية إذا تضافر الوعي المحلى مع الدعم الحكومى، وأقيمت برامج تعليم يبنى فى هذه القرى لتدعيم هذه الجهود والتدابير التى بدأها السكان المحليون سلفاً.

هوامش الدراسة

١- قامت هذه الدراسة على عمل ميدانى تم فى المنطقة محل الدراسة خلال يونيو- يوليو ١٩٩٥. تضم المناهج التى استخدمت فى جمع المعلومات المقابلات مع الشخصيات البارزة فى القرى (العمد والشيوخ)، والمزارعين والرعاة بالإضافة إلى لقاءات جماعية مع القرويين وقادتهم. لذا فقد كانت مقاربتنا تعتمد على المشاركة. وقد شجع الكاتب المستجيبين للتعبير عن آرائهم بحرية تامة فى القضايا التى تتعلق ببيئتهم. وقد تم أيضا إجراء مقابلات مع المسؤولين فى المصالح الحكومية المختلفة، وجمعت التقارير الرسمية والمادة المكتوبة من وزارة الزراعة والثروة الحيوانية فى القاهر وإدارة المراعى والعلف وتقارير المحافظة فى أم كدادة. كان أحد أوجه القصور الرئيسية فى المعلومات عدم وجود أو عدم كفاية التقارير الرسمية..

٢- يعنى اسم أم كدادة التربة المالحة حول مكان الاستقرار.

٣- المصدر: مصلحة الاحصاء، التعداد السكانى الرابع، ١٩٩٣.

٤- المصدر: سجلات اللجنة الشعبية فى بروش وأم قفلة.

٥- من المدير بالذكر هنا أن الشرتاى (الزعيم) فى بروش (على محمد سبيل) الذى توفى قبل أعوام قلائل، قد منح جائزة Five Hundred Globals بواسطة برنامج الأمم المتحدة الانمائى نتيجة لجهوده الجبارة لحماية البيئة.

مراجع الدراسة :

- Abdel Ghaffar M. Ahmed, (1989). "Ecological Degradation in the Sahel: The Political Dimension", in Andres Hjort af Ornäs and Mohamed Salih (eds.) *Ecology and Politics*, The Scandinavian Institute of African Studies.
- Abdel Gadir, U. O, (1994). "Indigenous Crop Protection Strategies of Small Farmers in En Nuhud District, Western Sudan", in Ahmed, M. M (ed.) *Indigenous Farming Systems, Knowledge and Practices in The Sudan*, Khartoum University Press.
- Andres Hjort af Ornäs and Jan Lundqvist, (1993). "Livelihoods from Resource Flows. Environmental Awareness and Contextual Analyses of Environmental Conflict", First Draft, Tema V. Linköping University.
- El Mangouri, H. A. (1985). "Um Kaddada District. Northern Darfur Province, Final Report," Institute of Environmental Studies (IES), University of Khartoum.
- Holy, L. (1974). "Neighbors and Kinsmen: A Study of the Berti People of Darfur," London.
- Ibrahim, A. A (1984). "Trade and Regional Underdevelopment in the Sudan", in Manger, L. O (ed.) *Trade and Traders in the Sudan*, Bergen Occasional papers in Social Anthropology, No 32.
- Ibrahim, F. (1984). *Ecological Imbalance in the Republic of the Sudan with Reference to Desertification in Darfur*, University of Bayreuth.
- Mohamed Salih, M. A (1989). "Political Coercion and the Limits of State Intervention", in Andres Hjort af Ornäs and Mohamed Salih (eds.) *Ecology and Politics*, The Scandinavian Institute of African Studies.
- Mohamed, Y. A (1994). "Bio-Diversity Considerations Among Traditional Farmers of Western Sudan", in Ahmed, M. M (ed.) *Indigenous Farming Systems, Knowledge and Practices in The Sudan*. Khartoum University Press.
- Taha, M. E, (1994). *Community Perceptions of Environmental Degradation in Sudan*, Unpublished M.A. Thesis, Dept. of Geography, University of Khartoum.

اسيغا تيودروس

استراتيجيات التنوع الاقتصادي

عند العفر في منطقة الوهدير

شمال شرق إثيوبيا

مقدمة

تعتمد هذه الدراسة علي بحث أجريناه بين جماعات العفر المستقرين المقيمين في منطقة الوهديز Wahdes الواقعة على سفوح تلال آتسبي ووريدا Atsbi Woreda في تقراى Tigray الشرقية في شمال أثيوبيا. وتقع منطقة الوهديز في المنطقة الثانية من إدارة العفر الإقليمية، وهي تعتبر من أدنى مناطق البلاد من حيث مستوى الارتفاع عن سطح الأرض، ويتراوح ارتفاعها عامة من ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ متر.

يعيش العفر داخل المنطقة في ٣١ تجمعاً قروياً، تنتشر في كل أنحاء المنطقة علي مسافات متفرقة. ويدعو الأهالي القرية «بورا» Bura، وتقع أقرب البورات من الأخرى علي بعد ٥٠٠ متر وأبعدها علي مسافة ٣ كم. كل سكانها من المسلمين، وفي كل بورا مسجد يمارس فيه السكان العبادة والتعليم الديني.

يعيش في قبيلي الوهديز Wahdes Kebele ٢٠٨٣ فرداً، منهم ١١٠٧ ذكراً (٥٣٪) و٩٧٦ أنثى (٤٦،٩٪). يختلف عدد الاسر المعيشية من بورا إلي أخرى، ومعظم المقيمين في البورات الصغيرة من الأقارب من عشيرة واحدة. بينما تتكون البورات الكبرى من أفراد ينتمون إلي عشائر مختلفة ولكن أغلبهم تربطه علاقات قرابة، ولذلك تتأثر العلاقات فيما بين البورات بالقرابة إلي حد كبير. تشترك كل البورات في أراضي المرعى وآبار المياه.

يلعب الانحدار الأبوي دوراً هاماً في التنظيم الاجتماعي العفري. وكل عفري ينتمي إلي عشيرة معينة من خلال نسبه الأبوي. وداخل كل عشيرة يسود زواج الخط الأبوي. يوجد في الوهديز ٢١ عشيرة تختلف فيما بينها من حيث عدد أفرادها. وهذه العشائر ليس لها أراضٍ مستقلة أو تنظيم سياسي أو نمط استقرار منفرد. ينتشر العفر في تجمعات قروية بغض النظر عن الانتماء العشائري، وعلي الرغم من هذا فإن كل أفراد العشائر تعتبر نفسها جزءاً من

* ترجمة : مجدي عبد الكريم

جماعة واحدة أكبر عندما يحددون أمام العفر المجاورين، وأطلقوا علي منطقتهم إسم فانتويتا Fantoita لقرون عدة.

اعتاد العفر (محل الدراسة) وعلى مدى قرون طويلة الانتقال من مكان لآخر بصحبة ماشيتهم بحثا عن المرعي والماء. فلم يكن لديهم مستوطنات دائمة، ولم يقوموا بزراعة المحاصيل. اعتمدوا بالكامل علي المنتجات الحيوانية كدعامة أساسية للعيش، بيد أنه مع تكرار الجفاف والامراض التي أصابت الماشية، فقدوا شطراً هاماً من ثروتهم الحيوانية، ويعد ذلك السبب الرئيسي لاتجاههم نحوهم الاستقرار الدائم (Ayele, 1986, Helland, 1981) وقد قال لي أحد الإخباريين : "بعد أن عانينا مراراً من الاعتماد المطلق علي الماشية، بدأنا نقارن حياتنا البدوية بحياة جيراننا، من سكان المناطق الجبلية ممن يعيشون في مستوطنات دائمة ويملكون الحقول القريبة من قراهم، والذين لم يعانون مثلنا لعدم اعتمادهم علي الماشية فقط. بعد ذلك استخدمنا معاولنا وبدأنا نضرب الأرض القريبة من ديارنا وزرعنا كميات صغيرة من الذرة الصفراء، وبذلك بدأنا تدريجياً في زراعة المحاصيل بكميات صغيرة وبدأنا السبيل إلي الحياة المستقرة».

بعد الاستقرار، بدأ عفر منطقة الوهديز إرسال الأولاد الذكور الأكبر سناً لرعي الحيوانات وكفت الاسر المعيشية عن الترحال مع قطعان الماشية.

٢- الأنشطة الاقتصادية

٢-١- الإنتاج الحيواني

شكلت الحيوانات فيما سبق العمود الفقري لاقتصاد العفر عندما كانوا ينتهجون طريقة الحياة البدوية. (Lewis, 1969, Ayele, 1986, Cossins 1972, Te-gegegne, 1991) وكانت ثروتهم الحيوانية كبيرة، واعتمدوا عليها كلية في إعالة أنفسهم. وحاليا فقد تدهورت الثروة الحيوانية تدهوراً كبيراً نتيجة للجفاف الموسمي وإصابة الحيوانات

بالأمراض.

تتكون ماشية عفر الوهديز من الجمال والأبقار والأغنام والماعز والحمير بأعداد قليلة. وطبقاً لإحصاء الأسر المعيشية في فبراير ١٩٩٥، فإن الماعز تحتل المكانة الأولى عددياً، تأتي بعدها الأبقار والأغنام والجمال والثيران. وبين الجدول التالي أعداد كل نوع من الحيوانات.

جدول رقم ١ أنواع الماشية وأعدادها

الجمال	الثيران	الأبقار	الماعز	الأغنام	الحمير
٦٤٣	٢٢٠	١٤٥٦	٥٧٥٩	٧.٧	٢٣٧

المصدر : مسح الأسر المعيشية، فبراير ١٩٩٥ .

وداخل العفر الوهديزين، يمتلك الرجال والنساء والأطفال الحيوانات ملكية فردية، وكل أسرة معيشية لها حيواناتها من مختلف الأنواع، وبدأ العفرى تكوين قطيعه منذ ميلاده. ففي العادة يمنحه والده حيوانا Ikoita (يقدمه الأب من قطيعه وليس من قطيع الأم) ويفضل أن يكون من إناث كل نوع. ومن ثم لا توجد ملكية عائلية للحيوانات بالمعنى المحدد للكلمة، وهكذا تكون الملكية فردية بالمعنى الدقيق للكلمة، رغم الاستخدام الجماعي لمنتجات حيواناتهم.

ومع أن كل طفل يملك حيواناته، إلا أنه لا يملك حق البيع أو التصرف كما يشاء قبل بداية حياته المستقلة، وفي أعقاب زواجه فقط يحق له التصرف في الحيوانات بعدما يأخذ حيوانه الأول الذي يمنحه له والده لحظة ميلاده. ومع ذريته. وفي بعض الأحيان يحتاج الطفل للمال. عندئذ يسمح له والده ببيع أحد حيواناته من الذكور. والواقع أن الذكور فقط هي التي يمكن بيعها، ويحظر تماماً علي نحو صارم بيع إناث الحيوان إلا إذا لم يكن هناك بديل آخر.

يفضل عفر الوهديز رعى كل نوع من الأنواع المختلفة علي حدة تبعاً للمرعي المتاح والمياه

وطبيعة القطيع. وعليه يقوم الأولاد الأكبر سنًا برعي الماشية والإبل حيث يجب أن يكون الرعاة من القادرين علي حلب الحيوانات، وحمايتها ليلاً من الحيوانات المتوحشة مثل الضباع. أما الماعز والاعنام والحيوانات الرضيعة فيقوم برعيها الأولاد والبنات الصغار. ويعتبر هيلاند ذلك استراتيجية صحيحة بيثيا (Helland, 1980, 106). فهذا النوع من الرعي يحتاج إلي عمالة كثيفة لأنه يتطلب تقسيم القطعان.

٢-١-٢ الإبل

رغم أن الإبل يحتل المرتبة الرابعة عددياً، إلا أنها تلعب دوراً هاماً في اقتصاد عفر الوهديز مقارنة بغيرها من الحيوانات. ففي الوهديز تستخدم الإبل "كدواب للنقل" ودورها هام للغاية في جلب قصبان الملح Salt Bars من ريجيد Reged^(١) (منطقة استخراج الملح الرئيسية في شمال إقليم العفر)، لأنها تستطيع البقاء لعدة أيام دون شرب المياه وتحمل الملح بكميات أكبر من الحمير. ويفضل أهالي الوهديز وغيرهم الإبل في نقل الملح من ريجيد إلى أسواق كونيبة Koneba. ويستخدمها التجار كذلك في جلب البضائع من جيبوتي إلى الإقليم. وتبلغ تكلفة استئجار جمل للذهاب إلى جيبوتي ٤٠٠ بير Birr ويعتبر ذلك مبلغاً كبيراً بالنسبة لأصحاب الجمال.

وفي الحقيقة فإن ثروة الوهديز من الإبل صغيرة للغاية، حيث تبلغ ٦٤٣ جملاً، ولا يتجاوز ما تملكه أسرة معيشية واحدة منها عشرة جمال. فكما ظهر في إحصاء ١٩٩٥، هناك أسرتان معيشيتان كل منهما تمتلك عشرة جمال، بينما لا تملك ٧٢ أسرة معيشية أي شيء منها علي الإطلاق (٢٦٪ من المقيمين).

٢-١-٢ الأبقار

تأتي الأبقار في المرتبة التالية للإبل من حيث الأهمية لاقتصاد عفر. فطبقاً لإحصاء

١٩٩٥ بلغ عدد الماشية في كيبلى الوهدينز Wahdes Kebele ١٦٧٦ رأساً تشكل الابقار منها ٨٦,٩٪، وتدر الابقار الالبان التي تعد عنصراً غذائياً هاماً عند العفر. أما الثيران فتستخدم في الحرث وكمصدر للنقد.

يبلغ أكبر عدد من الرؤوس التي يملكها فرد واحد في المنطقة ٤٠ بقرة وخمسة ثيران علي الأكثر. وقبل الجفاف في ١٩٨٨، وجد أفراد بلغت ملكيتهم ٨٠ بقرة، أما أصغر عدد امتلكه فرد واحد كان عشرين بقرة.

٢-١-٣ الماعز والاعنام

بلغ عدد الاعنام والماعز في كيبلى الوهدينز ٥٧٥٩ رأس ماعز و ٧٠٧ رأس غنم كما هو مبين في الجدول رقم (١). وفي الحقيقة فإن عدد الماعز أكبر من أعداد الحيوانات الأخرى مجتمعة. هناك ٩٠٪ تقريباً من الماعز إناث. ولا يوجد تقريباً شخص لا يملك رأساً واحداً من الماعز علي الأقل، ويبلغ أكبر عدد يملكه فرد واحد ٩٠ رأساً. ولا يعد هذا العدد مرتفعاً، طبقاً للرواة، مقارنة بالأغنام السابقة، حيث وجد من امتلك أكثر من ١٠٠ رأس ماعز قبل الجفاف القاسي في ١٩٨٨.

والاعنام والماعز لها أهمية اقتصادية بالنسبة للوهدينز، فالماعز تدهم بكميات أوفر من اللبن المستخدم في إعداد وجبات العصيدة Porridge، وهي أيضاً تمثل مصدراً هاماً للدخل النقدي. ويتراوح سعر رأس الماعز أو الغنم ما بين ٥٠ إلى ١٢٠ بير Birr تبعاً لحالة الحيوان ولا يتكرر كثيراً ذبح الماعز أو الاعنام، لكن يتم ذلك في بعض الأحيان لاستخدامها في الطعام. وتصنع قرب الماء Water Container من جلد الماعز.

وعموماً يصعب اعتبار اللبن مكوناً أساسياً من مكونات الغذاء علي مدار العام. وفي فصل الدييداي Dedae (وهو الفصل الذي يمتد عادة من يناير إلى فبراير)، وفصل الكارما Karma (فصل المطر الرئيسي أثناء شهري يوليو وأغسطس)، عندما يتوافر المرعي، يكثر اللبن بوفرة، ويغتنم العفر الفرصة لاستخدام الابقار (المملوكة لصديق وثيق الصلة بهم ويطلقون عليه إسم فيكوير Fiquir)، التي تأتي للرعي من مرتفعات تقراى وهكذا يشرب العفر اللبن

سواء امتلكوا أبقاراً أم لم يمتلكوها طوال هذه الفصول. بيد أنهم لا يحصلون علي كفايتهم من لبن الأبقار حتي لأطفالهم أثناء الفصول الجافة. ويحصلون علي الكميات الأكبر من اللبن من الماعز. ويستخدمونها في الطعام مع العصيدة وكذلك لشراب أطفالهم.

٢-١-٤ الحمير

لا يوجد عدد كبير من الحمير في الوهديز، فهي الأصغر عدداً مقارنة بغيرها من الحيوانات التي يملكها العفر. تستخدم الحمير في نقل دقيق القمح من مناطق المرتفعات، لكن استخدامها الأساسي في نقل الماء من الآبار لا سيما لأولئك الذين يعيشون بعيداً عن الآبار، وبعض أصحاب الحمير يستخدمونها في جلب الملح من ريجيد الذي يعد مصدراً من مصادر الدخل النقدي الإضافي.

٢-٢ إنتاج المحاصيل

٢-٢-١ تخصيص الأراضي

بعد صدور "إعلان الأرض" في عام ١٩٧٥ الذي أخضع كل الأراضي للملكية الدولة. قررت وزارة إدارة وإصلاح الأراضي تخصيصاً جديداً للأرض في الإقليم حصل بمقتضاه رؤوس كل الأسر المعيشية علي أراضٍ زراعية. بيد أن مسئولى الحكومة لم يقوموا بتوزيع الأرض فقط، بل وعدوا أصحابها بتقديم كل مساعدة ممكنة لتمكين المقيمين من زراعة أراضيهم. لكنهم لم يفوا بالوعد ولم يقدموا المساعدة، وتبعاً لذلك لم يستطع معظم العفر زراعة أراضيهم لغياب الدعم المادي والفني. وعلاوة على ذلك لم يكن من السهل علي الأهالي الانتقال علي الفور من حياتهم البدوية إلي حياة الزراعة، دون توافر العمل الجاد الضروري والمتابعة الدقيقة الفعالة من جانب المسئولين الحكوميين. وبالتالي لم يتمكن سوى هؤلاء المستقرين بالقرب من الآبار من البدء في الزراعة علي نطاق صغير باستخدام مياه الآبار.

وقام مقاتلو جبهة التحرير الشعبية التقرانية الذين انتقلوا إلي المنطقة أثناء قتالهم ضد جيش ديرج Derg في تقراي بتعليم الزراعة للمجتمع، وفي عام ١٩٨٥ تم وضع تخصيص جديد للأراضي في مكان يسمى بلبل Belble، وهو إحدى الكيبيليات Kebels في كونيبي

ووريدا Koneba Woreda المشهورة بخصوبة أراضيها، كما يتواجد بها نهر يزودها بمياه الري وانتقل بعض المقيمين في الوهدينز إلى «بلبل» وحصلوا على الأرض، واستخدم بعضهم العمل المأجور في زراعة أراضيهم نظراً لأنها تبعد عن الوهدينز مسافة ٤ ساعات سيراً. ومع ذلك لا يملك معظم المقيمين من الوهدينز أرضاً في بلبل لأنهم لم يحصلوا عليها أثناء توزيعها.

ومؤخراً، طبقت الحكومة الانتقالية في أثيوبيا تخصيصاً جديداً للأرض في منطقة الوهدينز في ١٩٩٢، وانتخب الأهالي ثلاثة أشخاص لعضوية "لجنة التنمية" لتخصيص الأراضي للمقيمين. واعتمد تخصيص الأراضي لكل الأسرة المعيشية على حجمها دون اعتبار للجنس وتم توزيع خمسين متراً مربعاً لكل فرد. ويتم مضاعفة هذا القدر تبعاً لعدد أفراد الأسرة المعيشية التي توزع عليها الأراضي.

٢-٢-٢ الزراعة

رغم امتلاك عفر الوهدينز للأراضي التي حصلوا عليها منذ توزيع الأراضي الذي صدر بعد إعلان ١٩٧٥، فإن عدداً قليلاً منهم حرث أراضيهم. فطبقاً لإحصاء الأسرة المعيشية في ١٩٩٥، فإنه من بين ٢٧٧ من رؤساء الأسر المعيشية، لم يستخدم سوى ١١٧ رئيساً للأسرة المعيشية (٤٢,٢٪) أراضيهم. وحتى العدد الباقي هو ١٦٠ أسرة معيشية لم يحرث الأرض بانتظام. وغالبيتهم بدأت في حرث الأراضي المخصصة لهم مؤخراً. ويزرعون الذرة الصفراء والشعير، وفقط في تلك القطع الصغيرة الواقعة جوار منازلهم، ونظراً لصغر مساحة قطع الأرض المزروعة فإن الإنتاج يأتي صغيراً ويشكل دخلاً مساعداً فقط.

ويذكر المقيمون أسباباً مختلفة لعجزهم عن استغلال الأرض منها:

١- غياب أي مؤسسة حكومية أو غير حكومية تقدم المساعدات الفنية والمادية والمالية لزراعة أراضيهم. وأن فشل مسئول وزارة إدارة وإصلاح الأراضي في الوفاء بالوعد بتزويدهم العفار بالمحارث والبذور قد أثبط غريمتهم للقيام بزراعة أراضيهم.

٢- ارتفاع تكلفة تسييج الأرض لحمايتها من الحيوانات وهو الإجراء الضروري نظراً لوجود الأراضي الزراعية بعيداً عن أماكن الإقامة.

٣- المخاطر العالية المصاحبة لعدم انتظام سقوط الأمطار والجفاف المتكرر، ففي حالة

الإخفاق مرة في الزراعة بسبب غياب المطر، نراهم لا يرغبون في تكرار المحاولة.

ولم يذكر أحد من (المبحوثين) شيئاً عن غياب الحماس لممارسة الزراعة التي تتطلب عملاً شاقاً. ومع أنهم كسالي فإن معظمهم يستخدم العمل المأجور حتي في تسوير أراضيهم فضلاً عن زراعة الأرض ذاتها. ويعود ذلك في الأغلب إلي خلفيتهم الرعوية ومواقفهم الثقافية نحو العمل اليدوي. ورغم امتلاك العديد منهم للادوات الزراعية فإن القليل منهم يحراثون الأرض بأنفسهم، والغالبية العظمى تستخدم العمل المأجور. طبقاً لإحصاء ١٩٩٥ فإن ٣٩ أسرة معيشية من مجموع ١٦٠، تستخدم عملها في حراث أراضيها الزراعية، مقابل ١٢٢ أسرة معيشية تستخدم العمل المأجور من ساكني المرتفعات المجاورة.

ومع أن معظم عفر الوهديز لا يزالوا يستخدمون العمل المأجور في زراعة أراضيهم إلا أن غالبية أهاليهم العفرين الذين يعيشون في «بلبل» Belbel يزرعون بالري أراضيهم بأنفسهم ويعتمدون عليها كلية في معيشتهم. بيد أنه يوجد في الوقت الراهن ميل عام لدي عفر الوهديز للاشتغال كلية بزراعة المحاصيل بسبب تدهور وسائل العيش الأخرى.

٢-٢-٣ الري

يوجد في الوهديز أربعة آبار للمياه تسمى : الوهديز whades، جاهر Gahar ، بيهتي Behti ، ليادو Leado . تستخدم هذه الآبار في الشرب والغسيل والري على نطاق ضيق . ووفقاً لما أورده لى الإخباريون فإن وجود هذه الآبار هو أحد العوامل الهامة المسئولة عن الاستقرار الدائم لمعظم المقيمين. ولكن رغم أن المستقرين الأوائل قد جذبهم وجود هذه الآبار، فإنه لم تكن لديهم نية استخدام مياهها في زراعة أراضيهم ، واقتصروا الأمر على ري قطع من الأرض الصغيرة على نطاق محدود في تجمعات المقيمين .

وحسب رواية الاخباريين فإن أول أعمال الري تمت في عام ١٩٦٨ ، عندما طُرحت الفكرة من قبل المهاجرين العائدين إلى الوطن من السودان. وكانت المحاصيل الرئيسية المزروعة هي الذرة الصفراء ، الفلفل ، البطاطا الحلوة. وقد أصبح الري على نطاق ضيق ممارسة واسعة الانتشار بين أهالي المنطقة، بتشجيع من مقاتلى جبهة التحرير الشعبية التقرانية الذين وزعوا الأرض على القادمين من البورات الأخرى ومنحوا الذين بدأوا في زراعة الري شتلات مجانية

من نباتات الباباظ والموز. وتم تعزيز أسلوب الزراعة بالرى أثناء المجاعة الشديدة فى ١٩٨٥ عندما استفاد الذين بالقرب من آبار المياه من زراعة الذرة الصفراء .

وقد زاد مؤخراً عدد المستوطنين المقيمين الذين أخذوا بأسلوب الرى ، بمعدلات سريعة تجاوزت طاقة الآبار. وتتولى « لجنة التنمية » الإشراف على استخدام مياه الآبار لأغراض الرى وتتكون اللجنة من ثلاثة أشخاص منتخبين .

ويأتى أعضاء اللجنة عادة من بورا أخرى، ولا يستخدمون الماء لرى أراضيهم. وذلك تفادياً للممارسات الجائرة التى تنشأ عن المصلحة الأكيدة إذا كان أعضاء اللجنة من نفس البورا. يقوم توزيع المياه على جدول ثابت محدد لكل مقيم يملك قطعة أرض مزروعة. بسبب زيادة طلب المستخدمين بما يفوق طاقة الآبار التى تعد المصدر الوحيد للمياه لاهالى الوهديز ونواحيتها فإن المزارعين لا يحصلون على كفايتهم من الماء لمزروعاتهم. وحسب ما ذكره أحد المستخدمين المقيمين بالقرب من بثر بهيتى فإنه يتم توفير المياه لمدة ثلاثة أيام متتالية كل ثلاثة وثلاثين يوماً.

يزرع معظم المقيمين فى الوهديز الباباظ والموز والبرتقال والليمون والفلفل ، ولا يتم زراعة محاصيل أخرى ، لسببين رئيسيين : أولاً : أن الآبار تنتج كميات قليلة من الماء لا تسمح بمساحات شاسعة من الأرض. ثانياً : ملائمة قطع الأراضى الصغيرة لإنتاج الفواكه أكثر من ملائمتها للمحاصيل الحقلية ، لأنها أكثر ربحية للمقيمين خاصة الباباظ والموز .

٢-٣- الملح

لعب الملح دوراً هاماً فى تاريخ الاقتصاد الاثيوبى. فقد تم استخدامه كعملة رسمية فى كل المرتفعات الاثيوبية فى القرن التاسع عشر . بداية من تقراى Tigre إلى كافا Kaffa ومن والاجا Wallaga إلى أرجوبا Argoba (Abir.1966:1) .

وتبعاً لما أورده أبير Abir فى المرجع السابق (Abir, 1966:1) فإن الملح ويسمونه «أموليه» Amoleh - قد «سهل التبادل التجارى فيما بين مختلف الأقاليم». ومنذ ذلك الوقت أصبح الملح كعملة، أكثر قبولا لدى الأهالى من ربال ماريا تريزا Maria Theresa Thaler . ويضيف نفس المرجع أن «وديان الملح فى منطقة تالتال Taltal كانت هى مصدر

كل الملح المتداول في أثيوبيا». (Ibid :2) ومنطقة تالتال هي منطقة تعدين الملح في شمال إقليم العفر. وفيما يرى البعض فإن الملح قد «استخرج من منخفض داناكيل Danakil منذ قديم الزمان»، ويضيف هؤلاء أن كوسماس Cosmas قد تحدث عن ذلك في وقت مبكر يرجع إلى القرن السادس الميلادي (Baldet, 1973:227). وقد مارس العفر تعدين الملح، ومنذ بداية ممارستهم لتعدين الملح شكل الملح ولفترة طويلة الدعامة الأساسية للاقتصاد العفري، ولا يزال حتى الآن يلعب دوراً بارزاً في اقتصاد المنطقة.

وتعرف منطقة استخراج الملح في شمال إقليم العفر باسم ريجيد Reged ، وكان يُدعى أحياناً : «آرهو» Arho تقع ريجيد في أكثر المنخفضات الاثيوبية انخفاضاً ، فهي تنخفض ١١٦ متراً تحت سطح البحر، وتبعد مسافة ٢٠٠ كم شمال شرق ميكيل Mekeelle ، في الجزء الشمالي من صحراء العفر (Ibid :227).

ويعمل عفر الوهديز في مختلف أنواع أنشطة استخراج الملح وتجارته. وفقاً لما جاء في إحصاء الأسر المعيشية لعام ١٩٩٥، هناك ١١٥ أسرة معيشية من إجمالي ٢٧٧ أسرة تم مسحها (أي بنسبه ٤١,٥ ٪)، تعتمد أساساً في معيشتها على الملح، ومن ضمن رؤساء تلك الأسر المعتمدة في معيشتها على الملح، هناك ٤٣ منهم يعملون في الملح كعمال. منهم ٢٢ (٥١,٣ ٪) يعملون في تعدين أو بالأصح استخراج الملح، ويطلق عليهم اسم فوكولو Fokolo 10 (أي مُعدني أو مستخرجي الملح). والبقية وعددهم ٢١ تعمل في مهنة تشكيل كتل الملح الكبيرة في صورة قضبان صغيرة، ويدعى هؤلاء هاديليميرا Hadelimera أما بقية الأسر وعددها ٧٢ أسرة معيشية، فهي تعمل في تجارة الملح (٥٠ أسرة) وتأجير القرب المصنوعة من جلد الماعز. وفيما يلي سوف نلقى نظرة تفصيلية على مختلف تلك الأنشطة :

٢-٣-١ العمل المؤقت Fokolo

يذهب بعض الرجال إلى ريجيد للعمل في استخراج الملح كعمال مؤقتين حيث توجد المساحات الشاسعة التي تحتوي على صخور الملح. وقد تم تكوين أحواض الملح على مدى آلاف السنين عن طريق تبخر مياه البحر وتحولها إلى الملح، وقد قرر الجيولوجيون أن المنطقة كانت ذراعاً للبحر الأحمر وانفصلت بفعل حركة أحد الجبال. (Baldet. 1973. 194).

تقوم مجموعة مكونة من ثلاثة رجال بعملية استخراج الملح. فتستخدم محورا يدعونه «جودما» (God ma) وعصا غليظة طويلة يدعونها «هودو» Hodu لفصل كتلة الملح ورفعها ، ثم يتم تقطيعها إلى جزئين أو ثلاثة حتى تكون ملائمة لعمل Hadeli، أى العامل الذى يشكلها فى صورة قضبان ملح مختلفة الأحجام فتأخذ إما الحجم الذى يسمى جوليو goleo أو الحجم المسمى جانفور Ganfur. وطبقاً لما ذكره بالديت Baldet فإن بلاطة الملح ربما يصل حجمها إلى متر مربع وسمكها ٣٠ سم (Baldet, 1978 :231)

ويحصل العمال المؤقتون على المال وفقاً لعدد الحمير والبغال والجمال التى تحمل إنتاجهم من الملح. وتبلغ أجرة حمولة الجمل الواحد (٣٠ جانفوراً) سبع بيرات، بينما تصل أجرة البغل (٢٠ جانفوراً) خمس بيرات، أما حمولة الحمار (عشر جانفورات) فهى تبلغ ثلاث بيرات وخمسون سنتاً.

كذلك يحصل الفرد على رغبين من نوع من الخبز يُدعى بوركوتا (bur Kuta) (خبز مستدير الشكل مصنع محلياً) وقرية مملوءة بالماء وأحياناً يعود العمال المؤقتون إلى أهلهم دون الحصول على فرصة عمل بسبب ضخامة أعداد العمالة المؤقتة فى ريجيد.

٢-٣-٢ العمال المعدون لقضبان الملح (Hadelimera)

الهاديليميرا ومفردها الهادلى هم الرجال الذين يقومون بتشكيل كتل الملح وتحويلها إلى قضبان مستطيلة ذات أحجام مقبولة. ويختلف الهادلى Hadli عن الفوكولو Fokolo، فهو يحتاج إلى مهارات وخبرات أكبر، ففى أغلب الأحيان، يبدأ العمل فى ريجيد فى طفولته كصبي «كوداب» Kudab فى مساعدة الهادلى. ومنذ الصبى تقطيع بلاطات الملح إلى قوالب مناسبة الحجم، وجعلها جاهزة للتشكيل. ويتعلم الصبى كيفية تشكيل قضبان الملح إلى حجم موحد مستخدماً يده أثناء عمله مع الهادلى الذى يعرف بدوره حجم الجوليو والجانفور دون استخدام مقياس.

يعمل الصبى حينما يحتاج الهادلى إليه عندما يكون لديه عمل شاق كبير (إعداد حمولة أكثر من عشرة بغال) أى ٢٠٠ جانفور، وإلا فهو لا يحتاج إلى الصبى. ويحصل الصبى على

أجرته من الهادلى وليس من تاجر الملح. فالتاجر يدفع للهادلى فقط. وإذا عمل الصبى حتى يصل عمله ما يساوى حمولة ٢٢ بغلاً (٤٤٠٠ جانفور)، فهو يحصل حسب رغبة الهادلى على خمسة عشر أو عشرين بيراً ويقتسم الصبى الخبز والماء مع الهادلى.

على عكس عمال إستخراج الملح، تتاح للرجال الذين يعملون فى تشكيل قضبان الملح فرص عمل أفضل. فهم يعملون بناء على طلب عملاتهم من تجار الملح. فكل من يصبح لديه عملاء أكثر، يحقق نجاحاً فى العمل أفضل ممن زبائنه أقل.

يتولى الهادلى محاسبة تجار الملح حسب الكمية التى ينتجها، ٧٥ سنتاً للجانفور وبيرو واحد للجوليو، ويحصل الهادلى من تاجر الملح على رغيفين من الخبز وقربة ماء، ويرسل معظمهم الأموال إلى عائلاتهم، بينما يفضل بعضهم القيام بذلك بنفسه عند عودته إلى دياره.

يمكث معظم العمال المؤقتين لشهرين أو ثلاثة فى ريجيد قبل العودة إلى الديار، لأن ارتفاع حرارة الجو وطبيعة العمل الخطرة تمنعهم من البقاء لفترات أطول. وقد لوحظ أن معظم المقيمين فى ريجيد تصبح بشرتهم سوداء وخشنة للغاية. وقد وصف إنجيلبيرت Engelbert منطقة ريجيد التى ذهب إليها بصحبة إحدى قوافل تجارة الملح بكونها: «أرض مرعبة من بقايا براكين مخيفة وصخور وحمم وبحيرات جافة ذات ألوان متوحشة وصحراء قاسية». (Engelbert, 1970:186) وكتب بالديت Baldet أيضاً أن «استخراج الملح فى ريجيد عمل شاق وخطر يتطلب إرادة قوية للعمل فى ظروف الصحراء التى لا تطاق فهناك موجات حارة شديدة يفرز منها العمال، إن اتساع المكان وقسوة المناخ هما امتحان دائم للرجولة» (Bal-det, 1973:231, Hail Michael, 1966 : 128)

فيما مضى كان العفريون يقومون بأنفسهم بكل أعمال استخراج الملح تقريباً. ولقد لاحظ إنجيلبيرت ما يلى: «رغم أن الأثيوبيين الذين يعيشون فى الهضبة الأكثر ازدهاراً بالسكان يهبطون أحياناً إلى المناطق المنخفضة من أجل إستخراج الملح، فإن أغلب أعمال استخراج الملح يقوم بها الداناكيل Danakil، الذين تعودوا على مدى قرون طويلة احتمال الحرارة المخيفة». (Engelbert, 1970:191) وحالياً يأتى العديد من سكان المرتفعات إلى ريجيد للعمالة المؤقتة، ومع ذلك لا تزال غالبية العاملين فى استخراج وتشكيل الملح من العفر.

٢-٣-٣ تجار الملح (Arhotai)

يطلق إسم «آرهوتاي» Arhotai على الرجال المشتغلين بنقل وبيع الملح. ورغم أن معظم هؤلاء من رجال مرتفعات تقراى الواقعة فى أقصى الجنوب مثل الماتا Alamata. ، فإن بعض عفر الوهديز يمارسون أيضا تجارة الملح. يشبه ذلك الحال ما كان عليه الوضع فى القرن التاسع عشر. وكتب ابير Abir «مكث التقرائيون لمدة أسابيع ثم عادوا إلى المرتفعات ومعهم عدة آلاف من كتل الملح التى حولوها إلى أشكال مقبولة. وقد جلب أهل التالتال أنفسهم كميات كبيرة من الملح الصخرى إلى أجامى Agame، باعوها إلى السكان الذين حولوها إلى ملح مستساغ» (Abir, 1966:2) وحاليا لا يذهب عفر الوهديز إلى الجبال لبيع الملح لكنهم يستخدمون تجاراً من المناطق الجبلية.

ويكترى التجار الابل من أبناء مدينتهم ومن أصحاب الإبل المحليين، وقد جرى الاتفاق على أن يأخذ صاحب الجمل ثلثى الجانفور لنفسه (حمل الجمل ٣٠ حانفوراً) ومن ثم فهم المستفيدون الرئيسيون مقارنة بمن يقومون بالمهمة الشاقة ويجلبون الملح من ريجيد ويأخذون الثلث.

٢-٣-٤ تأجير قرب الماء Sa'ar

يعتبر تأجير قرب الماء من الوسائل الهامة فى توليد الدخل من صناعة الملح. وقد ذكر سابقاً أن الماء شحيح فى ريجيد ويوفره تجار الملح مع الحيز للعاملين فى ريجيد. وتصنع قرب الماء عند العفر من جلد الماعز لانها ملائمة لذلك؛ فهي ليست هشة فضلاً على أنها تبرّد محتوياتها ويستأجر تجار الملح الذاهبون إلى ريجيد، سواء العفر أو سكان المرتفعات، قرب الماء من الوهديز، فهي تعد وسيلة للعيش لبعض المقيمين لاسيما النساء المسنات. أصبح تأجير القرب عملاً مدرّاً للريح حيث تبلغ أجرة الواحدة ٤ جانفوراً والجانفور يساوى ٤ بيرات، ويوجد فى الوهديز ٢٢ فرداً، عملهم الاساسى تأجير القرب لتجار الملح. والحقيقة هناك بعض المقيمين الآخرين فى الوهديز يستفيدون من هذا كشكل مكمل للدخل. ويعتمد دخل مؤجري القرب على عددها وعدد عملاتهم. وبيع تجار الملح العفريون ومؤجرو القرب ملحهم فى أسواق كونيبة Koneba وفيرسديجى Feresdege. وبيعونها فى الوهديز أحياناً للتجار القادمين

من الاماكن القريبة فى جبال تقراى. يفضل هؤلاء التجار شراء الملح من هذه الأسواق ثم بيعه فى مدن تقراى رغبة فى تجنب مشقة جلب الملح من ريجيد أو بسبب ضعف الدواب وعجزها عن الذهاب إليها.

٢-٤-١ التجارة

تعد التجارة وسيلة للعيش لبعض أهالى عفر الوهديز، حيث تلعب دوراً هاماً فى الاقتصاد المحلى ويضطلع التجار العفريون بنوعين من النشاط :

٢-٤-١ تجارة السلع الصغيرة

يجلب التجار مختلف أنواع السلع من مدن تقراى، لاسيما مدينتي اتسبى Atsbi ووكرو Wuqro لبيعها فى أسواق كونيبة وفيريسديجى، مع تحقيق هامش ربح بسيط. والسلع الرئيسية هى : السكر، الشاي، الحلوى، البطاريات الخرز (السبح)، القمصان، الملابس المستعملة، الصايون، المنظفات، الكراسيات، الاقلام الرصاص، والحبر، ولمبات البطاريات، الآنية البلاستيكية، السجائر، الاقراط (الحلقان) الخواتم، النعال. ويذهب التجار إلى اتسبى (أقرب مدن تقراى) سيراً على الاقدام لعدم توافر وسائل النقل الحديث. ويقوم التجار ببيع السلع بأنفسهم، عدا تجار السكر. الذين يستأجرون الحمير من سكان المرتفعات. ومعظم التجار من أصحاب رؤوس الاموال الصغيرة التى تكفى لشراء عدد محدود أو تشكيلة محدودة من السلع الصغيرة. وتنشط النساء أساساً فى بيع السكر والشاي. أما السلع الأخرى فيبيعها الشباب القادرون على صعود جبال تقراى المرتفعة والهبوط منها، لجلب السلع. وفى الوهديز يعمل ستة شباب فى هذا النشاط، ويقوم كل الطلاب بهذا كعمل مؤقت أثناء العطلات الدراسية. ولا يعتمد الطلاب على هذه التجارة فى المعيشة لأنهم يقيمون مع أسرهم. بيد أنهم يساعدونها بالمبالغ الضئيلة التى يربحونها. ويذهب الشباب عادة فى مجموعات إلى اتسبى ووكرو وأسواق كونيبة وفيريسديجى، حيث تتوافر وسائل النقل بالعربات باستثناء المسافة من اتسبى إلى ووكرو، وينتقل الشباب عادة من سوق إلى آخر على الاقدام فتستغرق الرحلة أسبوعاً تقريباً. وما يتحقق من أرباح لا يساوى مشقة هذا العمل. اضطلع سكان جبال تقراى

بهذا النشاط كلية فى الحاضر. فقد كانوا الوحيدىن الذىن يزودون العفر بمختلف أنواع السلع الزراعية والصناعية ولا يزال العديد من سكان الجبال، رجالاً ونساءً، يجلب السلع وبيعها للعفر.

تجارة السلع المهربة

يتمثل النشاط التجارى الثانى فى الإقليم فى جلب البضائع من جيوتى وبيعها فى أسواق العفر وتقرأى. ويعتبر هذا النوع من التجارة محظوراً، حيث يعتمد على تهريب السلع باستخدام طرق صحراوية وتجنب الطرق الرئيسية، ومن ثم لا تدفع ضرائب على هذه السلع. تستغرق الرحلة من وإلى جيوتى ما بين ٣٧ إلى ٤٠ يوماً حسب سرعة التجار فى السير، فالجمال وسيلة النقل الوحيدة، حيث لا توجد وسائل مواصلات حديثة ومن المحال عبور الصحراء باستخدام حيوانات حمل أخرى خلاف الجمال. ويستأجر التجار الذين لا يملكون الإبل، بعض الإبل ممن يملكونها ويدفعون ٤٠٠ بيراً للجمال و١٢٥ للرجل الذى يقوده. ورغم عدم دفع الضرائب عن السلع للحكومة، فإن هناك جماعات قطاع الطرق التى تفرض الإتاوات على التجار (٣٠ بيراً لكل جمل).

السلع التى تجلب من جيوتى فى أغلبها من المنسوجات بأنواعها المختلفة (معظمها من البولستر). عادة يذهب التجار بأنفسهم إلى جيوتى باستخدام وسائل النقل العامة ويرسلون السلع عبر الطرق الصحراوية ويحددون موعد ومكان لقاء الجمال. ويتم تحويل العملة فى جيوتى وشراء السلع والعودة فوراً بها إلى قراهم.

وفى العقد الاخير، وجد أفراد عديدون يعملون فى تهريب البضائع من جيوتى وقد قدر بعض الإخباريين أن هناك نحو ٥٠ تاجراً للسلع المهربة من أهالى الوهديز. بيد أنه لا يزيد عددهم حالياً عن عشرة أفراد استمروا فى هذا النشاط. وهناك سببان وراء تخلق معظم التجار عن هذا العمل، أولهما تدهور أسعار السلع بسبب نشاط آخرين فى تهريب السلع عبر الماتا وبيعها فى ميكيلى Mekelle بأسعار منخفضة، وعليه أصبحت تجارة المهربات أقل ربحية مما أدى إلى إفلاس عديد من التجار. بالإضافة إلى عدم معانة التجار الذين يعملون فى التهريب عن طريق الماتا لهذا النوع من الازمات لأنهم يجلبون البضائع بكميات كبيرة دون

صعوبات تذكر. ثانياً : هجر البعض للنشاط التجارى بسبب إلقاء القبض عليهم من شرطة الاموال الاثيوبية أثناء تهريب البضائع ومصادرتها، ومن ثم عاد كل منهم صفر اليدين. وهناك أنشطة تجارية أخرى مارسها العفر، مثل : بيع العسل والزبد والحُصر التى قامت النساء ببيعها فى الاسواق، إلى جانب بيع المقيمين فى الوهديز للنباتات التى يزرعونها مثل الموز والباباظ.

٢-٥ الهجرة

تعد الهجرة أحد الأنشطة الرئيسية المولدة للدخل عند عفر الوهديز. فقد هاجر عديد من الرجال إلى جيزان بالملكة العربية السعودية وإلى جيبوتى بحثاً عن فرص للعمل. وسلك معظمهم طرقاً غير قانونية فى عبور الصحراء والبحر الأحمر، ومن ثم فهم لا يحتاجون إلى تصاريح دخول أو خروج من أى من الحكومتين. واشتغل العديد من الأفراد بنقل الراغبين فى الهجرة بطرق غير قانونية وحصلوا على مبالغ مالية كبيرة. ومن الصعب أن تجد عائلة فى الوهديز لم يجرب بعض ذكورها تجربة الهجرة إلى المملكة العربية السعودية أو جيبوتى أو لكليهما. يتضح ذلك من الجدول رقم (٢) :

جدول (٢) تكرار الهجرة إلى المملكة العربية السعودية وجيبوتى

الوجهة	تكرار الهجرة							عدد الرحلات
	مرة	مرتان	٣ مرات	٤ مرات	٥ مرات	٦ مرات	٧ مرات	
جيزان(السعودية)	٤٥	٦٢	٥٤	٢٢	٥	-	-	١٨٨
جيبوتى	٥٠	٧٥	٤٨	٢٢	٧	١	١٤	٢١٧

المصدر : إحصاء الاسر المعيشية، فبراير ١٩٩٥

وكما هو مبين فى الجدول السابق فإن من بين ٢٧٧ من رؤساء الأسر المعيشية الذين تم مسحهم، هاجر ١٨٨ (٩٠,٦٧٪) إلى جيزان، و٢١٧ (٣٠,٧٨٪) إلى جيبوتى. والحقيقة أنه ينبغى ملاحظة أن بعض المهاجرين ذهب إلى البلدين فى مرات مختلفة ومن ثم ليس ضرورياً تضمين ذلك فى الجدول. علاوة على أن البيانات تخص رؤساء الأسر المعيشية فقد اشترك بعض أعضاء الأسر المعيشية فى الهجرة ولم تشملهم بياناتنا. وظف المهاجرون إلى جيزان حراساً للحوانيت، وسعاة، وسائقين، ورعاة، ونقاشين، وعمالاً باليومية. أما الذين ذهبوا إلى جيبوتى فوظفوا فى الميناء حمالين وعمالاً باليومية فى شركات التشييد. وقد قدر أحد تجار السلع المهربة المترددين بين الوهديز وجيبوتى بنحو ١٥٠ مهاجراً من الوهديز ونواحيها يتوجهون إلى جيبوتى، وأن معظمهم لم يجدوا فرص عمل، ومن ثم لم يرسلوا المال إلى أسرهم.

بدأت الهجرة إلى جيزان بالملكة العربية السعودية فى بداية الثمانينيات وتزايد عدد المهاجرين باضطراد أثناء الجفاف الشديد وبعده وكذلك أثناء وبعد المجاعة المتكررة : فى عامى ١٩٨٤، ١٩٨٥. وقد فضل معظم الشباب الوهديز التوجه إلى جيزان بدلاً من جيبوتى بسبب اتساع فرص العمل فى جيزان. والحقيقة أن السياسة الأخيرة للحكومة السعودية، بترحيل الأجانب الذين يدخلون البلاد بطرق غير شرعية، قد خلقت مشكلات ضخمة لمهاجري الوهديز فى جيزان وتزايد عدد المهاجرين المرحّلين.

ذهب أغلب مهاجري الوهديز إلى جيزان لجمع المال لهدفين رئيسيين، أولاً : دعم عائلاتهم عن طريق إرسال الأموال والملابس لهم، ثانياً : جمع المال للزواج أو الاستثمار فى القرى تأميناً لحياتهم فى المستقبل. ومع أن معظم العائدين اشتروا قليلاً من الإبل والابقار والماعز فقد وزع بعضهم المال على أبناء عشيرته سواء عشيرة الآباء أو الأمهات. وهكذا شاع فى الوهديز طلب المال والملابس من أحد أفراد العشيرة العائدين من الهجرة، فكل فرد يساعد أسرة المهاجر فى غيابه. وبدل ذلك بوضوح على سيادة مفهوم تبادل المنافع القائم على صلة القرابة.

ورغم كثرة أعداد المهاجرين العائدين أبناء الوهديز إلا أن أحداً منهم لم يصبح ثرياً مقارنة بأقرانهم فى تقرأى الذين امتلكوا الحوانيت والسيارات. فقد أنفق معظم العائدين أبناء الوهديز أموالهم فى الزواج وشراء الحيوانات، التى فقدوا جزءاً كبيراً منها بعد ذلك بسبب الجفاف. ورغم شكواهم من تقاليد اقتسام المال بين أفراد عشيرتهم إلا أن المشكلة الحقيقية تتمثل فى

ضعف إدارتهم لأموالهم بشكل سليم.

وحتى وقت قريب ، رغم عدم امتلاك عائلات العفر لوسيلة دائمة للدخل في قراهم ، فإنهم اعتمدوا على الأقارب وأفراد الأسرة المهاجرين في الحصول على المال بشكل غير منتظم، وبالتالي ينجحون في حل مشاكلهم الاقتصادية. فضلا عن أن أسرة المهاجر تتمتع بمستوى معيشى مرتفع نسبياً عن أسر غير المهاجرين.

لعبت الهجرة للعمل دوراً بارزاً في تحسين معيشة عفر الوهديز خاصة في السنوات القليلة الأخيرة، وساعدت في التغلب على المشكلات الناجمة عن الجفاف، ولكن من جهة أخرى كان للهجرة آثارها السلبية على عائلات المهاجرين وعلى المهاجرين أنفسهم إلى حد معين. وكانت نساء الوهديز أولى ضحايا الهجرة من بين كل الجماعات الاجتماعية الأخرى. لم يجد عدد من المهاجرين إلى جيبوتي فرصاً للعمل، وعجزوا عن إرسال المال بانتظام إلى عائلاتهم، أما المهاجرون إلى جيزان فيواجهون المشكلات حالياً لأن أغلبهم ليس لديه تصاريح إقامة، ولا يعثرون على فرص العمل بسهولة ويخشون خطر الترحيل في أى وقت لو اكتشفتهم السلطات السعودية. كما أن صعوبة الذهاب والعودة عن طريق الصحراء والبحر الأحمر ، دفعت معظم المهاجرين للمكوث لفترات طويلة في الخارج قبل العودة إلى الوطن. وخلق هذا الوضع صعوبات هائلة لاسيما لزوجات المهاجرين. وفيما يلي توضيح لبعض هذه الصعوبات :

١ - تعاني أغلب زوجات المهاجرين ممن لديهن أطفال وليس لديهن مصادر أخرى للدخل، من مشكلات مالية لعدم إرسال الأزواج للمال بانتظام. ووفقا لثقافة العفر فإن المرأة لا تنتقل بحرية من مكان لآخر في غياب زوجها، حتى إلى الأسواق. ولا يستطيعن ممارسة أى أعمال لمساعدة أنفسهن وأطفالهن، ولا يسمح لهن في ذات الوقت بمجرد بيع بعض الماشية بمحض إرادتهن. وبذلك يصبحن معتمدات كلية علي أفراد العشيرة لاسيما أقرب أقارب الزوج، ويضطرون إلى الانتظار حتى يعود الزوج لطلب الطلاق. وفي الوهديز هناك نساء كثيرات لم يشاهدن أزواجهن لأكثر من ثلاث سنوات.

٢ - ترغب أغلب نساء العفر في إنجاب أكبر عدد ممكن من الاطفال، ولذا تزداد الحاجة إلى الدعم المالى. بيد أن هذا الميل قد تراجع بسبب غياب الأزواج.

٣ - تشعر زوجات المهاجرين في أحيان كثيرة بعدم الأمان في ظل غياب الأزواج ويخشين خطر اغتصابهن. وتشيع مثل هذه الحالات التى تؤدي غالباً إلى الطلاق. وهناك حالات طلاق

عديدة بسبب بقاء المهاجرين بعيداً لفترات طويلة.

٤ - تصبح الحياة صعبة على النساء لأنهن يتحملن مسئولية مزدوجة. فهن يؤدين واجباتهن التقليدية ويقمن أيضاً بمسئوليات أزواجهن.

٥ - ظهرت مشكلة تأخر زواج الفتيات بين العفر، وتنتشر حالياً ظاهرة وجود فتيات فى سن الزواج دون زواج بسبب هجرة معظم الشباب وقلة عدد الموجودين بالديار. ورغم اتخاذ مجلس الكبار Elders قراراً بالحد من المال الذى يدفع للزواج تشجيعاً للشباب عليه، إلا أن ذلك لم يحل المشكلة بسبب بقاء معظم الشباب بالخارج ومعاناتهم من مشكلات البطالة والعجز عن كسب المال، مما يزيد الموقف تفاقمًا.

٦ - تعاني الاسر التى يسافر شبابها إلى الخارج وليس لديها أطفال لرعاية الحيوانات، من صعوبات كبيرة، لأنها لا تستطيع رعى ماشيتها بنفسها حيث تتعرض لمخاطر هجوم الحيوانات المتوحشة عليها.

٧ - أصبحت الهجرة إلى جيبوتى وجيزان حالياً بالغة الصعوبة، وتم طرد كثير من المهاجرين لاسيما من جيزان، لأنهم دخلوا البلاد بطرق غير شرعية وليس لديهم تصاريح إقامة. ويخلق ذلك مشكلة جديدة للمهاجرين وعائلاتهم، لانهم يعودون إلى قراهم بخفى حنين ولا توجد فى قراهم فرص عمل متاحة فى الوقت الراهن على الأقل.

٨ - لا يرغب معظم العائدين في العود إلى أعمالهم السابقة، لأنه من الصعب عليهم التكيف مع الحياة فى قراهم، حيث تعودوا على مستوى معيشى أفضل نسبياً فى هجرتهم، وهكذا يرغب معظم العائدين فى التوظيف فى الإدارات الحكومية المنشأة حديثاً بدلاً من العمل فى الأنشطة الإنتاجية. ونتيجة لذلك يظل الكثير منهم يعانون البطالة لأنهم غير مؤهلين لهذه الوظائف.

٣ - خاتمة

إذا رصدنا مختلف أنماط الأنشطة الاقتصادية لعفر الوهديز، من منظور زمنى محدد، سنجد أنهم قد مارسوا أدواراً متنوعة من أجل الحصول على وسائل العيش، تلك الأنشطة علي مدار الزمن. فقبل الثورة الاثيوبية فى عام ١٩٧٤، شكل رعى الحيوانات واستخراج الملح

الدعامتين الأساسيتين لاقتصاد العفر، وكانت ثروتهم الحيوانية أكبر مما هي عليه الآن، وكانت فرص العمل في ريجيد أفضل مما هي عليه حالياً. ويعود تاريخ استخراج الملح إلى وقت مبكر في القرن السادس بعد الميلاد، تبعاً لما ذكره كوزماس Cosmas. إلا أن التوقيت الدقيق لبداية استخراج الملح لا يزال مجهولاً، وهناك كثير من الكتاب يرجعون تلك البداية إلى «عصر موغل في القدم». (Abir,1966, Engelbert,1970,Baldet,1973) وفي الفترة السابقة على السبعينيات، اعتمد العفر أساساً في تدبير احتياجاتهم من الحبوب، على سكان الجبال المجاورة. ويبدو أن علاقتهم بفضل تجارة الملح لعقود من الزمن عززت تدريجياً روابطهم الاقتصادية. يدل ذلك على أن التبادل من أجل البقاء كان جزءاً أساسياً لاقتصادهم لعقود من الزمن.

تعتبر المجاعة الشديدة التي عمت البلاد في عام ١٩٧٤، نقطة تحول لأنها أحد العوامل التي أدت إلى اندلاع الثورة الاثيوبية، ودفعت العفر إلى البحث عن مصادر أخرى للعيش حيث لم تعد تكفيهم مصادر دخلهم السابقة. وبسبب الجفاف لم تعد الهجرة إلى المناطق الجبلية لجمع الحبوب مجزية كما كانت قبل السبعينيات، ومن ثم قرر العفر الهجرة إلى مكان آخر يستطيعون فيه الحصول على دخل أفضل. وكانت جيبوتي، في ذلك الحين، الاختيار الممكن، وهاجر إليها قلة من الأفراد رغم صعوبة عبور المهاجرين للحدود بسبب الرقابة الصارمة التي فرضها حكام الاستعمار الفرنسي في جيبوتي. إلا أن قلة من العفر نجحت واستطاعت العودة إلى قراها ومعها بعض المدخرات التي جذبت مزيداً منهم للهجرة، وأتاح استقلال جيبوتي عن الاستعمار الفرنسي في السبعينيات فرصة ذهبية للراغبين منهم في الهجرة إليها، واستطاعوا دخول البلاد دون مصاعب. بيد أنه في تلك الفترة، استمر استخراج الملح ورعي الحيوانات يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد العفري، إلى جانب الدخل الإضافي المتولد عن الهجرة. ولم يغير إعلان إصلاح الأراضي في ١٩٧٥ وتوزيع الأرض الذي تلاه من الوضع في المنطقة لأن معظمهم لم يزرعوا أراضيهم لأسباب متعددة. وبقي الوضع دون تغيير ملموس حتى بدايات الثمانينيات، التي تعد علامة مميزة في تاريخ عفر الوهديز حيث بدأت تجارة تهريب السلع من جيبوتي، وانفتحت فرص الهجرة إلى المملكة العربية السعودية. وقد جذبت فرص العمل الأفضل المتاحة، إلى جانب الأجور المرتفعة كل الذكور القادرين على الهجرة إلى المملكة العربية السعودية.

وتعتبر الفترة من بدايات الثمانينيات وحتى بداية التسعينيات «الفترة الذهبية» لعفر

الوهديز الذين تمتعوا بظروف معيشية أكثر ازدهاراً مقارنة بفترة ما قبل الهجرة. فقد أصبح لديهم مصادر دخل مختلفة : الهجرة، تجارة التهريب وتجارة السلع الصغيرة، رعى الحيوانات، استخراج الملح، الزراعة. وقد حسنت هذه الأنشطة المختلفة ظروف معيشتهم وانعكس ذلك على علاقتهم مع جيرانهم في المرتفعات الذين بدأوا قبل ١٩٧٤ خلافاً للعفر، في الهجرة إلى المناطق المنخفضة بحثاً عن مساعدة جيرانهم العفرين الذين كانوا أفضل منهم اقتصادياً إلى حد كبير.

بيد أن أوضاع العفر، في التسعينيات قد تغيرت أصبحت على نحو مأساوى، فقد تضاءلت فرص الهجرة وتراجعت تجارة التهريب وتوقفتا عن كونهما وسيلتين هامتين للدخل، كما فقدوا أيضاً شطراً كبيراً من حيواناتهم بسبب الجفاف، أما الزراعة كوسيلة للعيش فلا تزال في مرحلتها الجنينية، وقلت فرص العمل في ريجيد. ولقد أدى الاثر التراكمي لتدهور الأنشطة الاقتصادية إلى أن تكون التسعينيات هي فترة المشكلات الاقتصادية الخطيرة في حياتهم، مما اضطرهم من الناحية الفعلية، إلى الاعتماد على معونات الإغاثة.

وعموماً، يمكن للمرء أن يفهم من طيف تلك الأنشطة ذات الاعتماد المتبادل، أنه من الصعب تحديد أحدها باعتباره وسيلة حياة مستدامة لجميع العفر لأن كلاً منها لها إسهامها الهام في اقتصاد العفر. وكما سبق لنا الإشارة لم تعد حالياً تجارة التهريب والهجرة نشاطين اقتصاديين رئيسيين للعفر. ورغم أن العفر لديهم رغبة قوية لزيادة حيواناتهم إلا أن الجفاف المتكرر وغياب الخدمات البيطرية في المنطقة قد حدت إلى درجة كبيرة من جدوى تربية الماشية. ونتج عن ذلك أن اللبن لم يعد الوجبة الرئيسية للعفر كما كان من قبل، ولا تتاح الفرصة لأفراد العائلة غير الأطفال لشرب اللبن سوى في فصول الديداي Dedae والكارما Karma عند توافر المرعى وإرسال سكان الجبال لابقارهم إلى الأراضي المنخفضة.

ولا يزال الملح النشاط الوحيد الذي يلعب دوراً هاماً كوسيلة مستدامة للعيش في حياة عفر الوهديز، فأولئك العفر الذين لا يملكون وسيلة أخرى للدخل بوسعهم الذهاب إلى ريجيد في أي وقت للعمل كعمال مؤقتين. وذكر لى أحد الإخباريين في توضيحه لأهمية الملح للاقتصاد المحلي: «أن الزراعة نشاط سكان الجبال، أما الملح فهو نشاطنا، إنه زراعتنا».

وشدد معظم الإخباريين الذين تعاملت معهم على رغبتهم العارمة في الاعتماد على الزراعة كوسيلة أساسية للعيش، لأنهم وجدوا من الصعوبة البالغة الاعتماد كلية على أنشطة

اقتصادية مختلفة لأن جميعها لها انتكاساتها. ويحتاج العفر إلى المساعدة الفنية والمادية والمالية من الحكومة للتخراط التام في الزراعة. ولا توجد مؤسسة حكومية تقوم بدعمهم، وقد غدت حياتهم صعبة إلى درجة أنهم أصبحوا حالياً يعتمدون على المعونة الحكومية التي لا يتم تقديمها بانتظام.

ملاحظات :

١ - تعد ريجيد منطقة استخراج الملح الرئيسية في شمال اقليم العفر.

مراجع الدراسة :

- Abir, M. (1966). "Salt, Trade and Politics in the 'Zamana Mesafint'", *Journal of Ethiopian Studies*, Vol. IV, No. 2: 1-10.
- Ayele, Gebre Mariam (1986). "Economic Adaptation and Competition For the Scarce Resources: The Afar in North-East Ethiopia," M.A. Thesis, Department of Social Anthropology, University of Bergen.
- (1991). "Livestock and Economic Differentiation in North-East Ethiopia: The Afar Case", *Nomadic Peoples: Camel Pastoralism in the Horn of Africa*, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.
- Baldet, H. (1973). "Along the Salt Trail", *Ethiopia Observer*, 15 (4): 227-234.
- Cossins, Noel J. (1972). "North-East Rangelands Development Project: No Way to Live," A Study of the Afar Clans of the North-East Rangelands, The Livestock and Meat Board of the Imperial Ethiopian Government, Addis Ababa. (Mimeographed)
- Engelbert, Victor (1970). "The Danakila: Nomads of Ethiopia's Wasteland", *National Geographic*, Vol. 137, No. 2: 186-210.
- Haile Michael, Misginna (1966). "Salt Mining in Enderta", *Journal of Ethiopian Studies*, Vol. IV, No. 2: 1-10.
- Helland, Johan (1980). "Five Essays on the Study of Pastoralists and the Development of Pastoralism," Social Anthropology Institute, Bergen.
- Meeker, M. E. (1989). "Pastoral Son and the Spirit of Patriarchy," The University of Wisconsin Press, London.
- Tegegne, Teka (1991). "The Dromadary in the East African Countries", *Nomadic Peoples: Camel Pastoralism in the Horn of Africa*, No. 29: 3-9, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.
- (1991). "Camel and the Household Economic of the Afar", *Nomadic Peoples: Camel Pastoralism in the Horn of Africa*, No. 29: 31-41, Scandinavian Institute of Africa Studies, Uppsala.
- UNDP/RRC (1984). "The Nomadic Areas of Ethiopia," A Study Report (Mimeographed).

شريف حريير

إدارة الموارد النادرة :
رعاة الزاغوة في الأراضي الجافة
التشادية وأزمة الثمانينيات

٩

١ - تمهيد

إذا قُدر لشخص ما التواجد فيما بين ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، في بعض مستوطنات الزاغاوة في شمال تشاد مثل أم دجيريس Am Djeris وباربادا Barbada وباهاى Bahai وتينى Tine وموتور Mutur، فسوف يخرج بانطباع قوى أن جفاف السبعينيات والثمانينيات السودانى - الساحلى الذى أهلك القطعان وجعل الأرض قفراً يبابا لم يمر من هنا. وسوف ينتهى المرء إلى هذا الانطباع، تحت تأثير وفرة الماشية والتجدد السريع المذهل للغطاء النباتى فى أعقاب ١٩٩٠. وفى كل الأحوال سنتمكن بسهولة من اكتشاف وجود الحقائق الدالة على هذا الانتعاش السريع. والمؤشر الوحيد الدال على حدوث جفاف حاد ودائم في تلك المناطق، نجده فى ظاهرة اختفاء الأشجار الكبيرة بالمقارنة بما كان عليه الوضع فى الستينيات. والآن تنمو فى أغلب منطقة الزاغاوة، فيما عدا منخفضات السيل الكبرى، الحشائش النجيلية غير الكثيفة Open. ولكن من جهة أخرى يمكننا رصد ظاهرة التجدد الغزير بالنسبة للأشجار الصغيرة. وما حدث للأشجار الكبيرة حدث لبعض الحشائش النجيلية طيبة المذاق ذات القيمة الغذائية العالية، مثل الجاربا Garba، الأمانشا Amancha (أسماء محلية زاغاوية)، التي اختفت ولم يعد لها وجود. ويعنى الرعاة جيداً أبعاد تلك التغيرات، ويعتقدون أنه إذا حدث وجاءت أمطار فصل ١٩٩٥ المطير جيدة، فسوف تتجدد سيقان الأشجار تماماً وتعود المراعى إلى حالتها التي كانت عليها قبل الجفاف. وهم بالفعل يقومون بحماية الأشجار، من خلال التحريم الاجتماعى لقطعها.

وفى المتوسط نجد عدد القطعان أكبر، بالمقارنة بوضعها فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ومن المعتاد أن تمتلك العائلة الممتدة التي تُشكل وحدة الإنتاج، قطيعاً من الجمال يُقدر عدده بحوالى مائة رأس، وآخر من الأغنام يقدر عدده بحوالى ثلاثمائة رأس، ولكن هناك

ترجمة : د. صلاح أبو نار

قطعان كبيرة العدد بشكل استثنائي، فيتراوح عدد قطع الجمال من ٢٠٠ إلى ٣٠٠، وقطيع الأغنام من ٣٠٠ إلى ١٠٠٠. وبالنسبة لقطعان الأبقار فهي أقل ظهوراً، لأن هؤلاء الذين يقومون برعيها يظلون في أراضي الجانب السوداني من الحدود، داخل مناطق اندور باساوي Andur Basawe وسدود الهلالية. وتمثل الجمال والأغنام الأنواع السائدة، داخل المناطق الشمالية المكونة لدار زاغوا، تلك المناطق التي يطلق عليها في مجملها اسم البيريبي. Biriye

وعندما سألنا رعاة الزاغوا كيف تمكنوا بهذه السرعة، من إعادة تكوين قطعانهم والعودة إلى الوضع الطبيعي، في أعقاب فترة الجفاف الممتدة على مدى عقدى السبعينيات والثمانينيات، وجدنا لديهم إجابة واحدة « الله رحيم »، وهي الإجابة التي تعبر عن الرغبة في أشياء أخرى. ولقد كشفت لي استقصائي أن رعاة البيريبي الزاغواي، اعتادوا علي مواجهة حالات الجفاف المتكرر، ويحملون لها ذكريات حية وتاريخاً شفهاً واضحاً. وتبعاً لتلك الخبرة التاريخية، نراهم قد استطاعوا تطوير ميكانزمات معقدة، من أجل مواجهة الجفاف والخروج منه في حالة جيدة إلي حد ما. ولا يعنى هذا أن كل الأسر المعيشية، استطاعت تجاوز حالات الجفاف دون خسائر في قطعانها. والواقع أن هناك بعض الأسر المعيشية اندثرت بعد الجفاف، بينما تمكنت أسر أخرى من تخطيه والمحافظة علي بقائها. وعلة نجاح تلك الفئة نجدها في حراكهم الجغرافى، الذى مكنتهم من الوصول إلي المراعى البعيدة الواقعة في الأقاليم المعادية، وهناك نراهم يعتمدون في تأمين بقائهم وحياتهم على قوتهم العسكرية وحنكتهم التفاوضية. وخلال الجفاف الأخير تحركت مواقع استقرار ومرعى الزاغواة بعيداً عن مواطنهم التقليدية، وانتقلت إلي داخل السودان، لتصل أحيانا المسافة التى تفصلهم عن مواطنهم الأصلية إلي ما يتراوح بين ٦٠٠ - ٧٠٠ كيلو متر.

وسوف يدور موضوع بحثنا هذا حول حقيقة، إنه رغم أن الجفاف الأخير كان طويلاً بشكل خاص، ورغم الطابع الدرامى الذى أضفى عليه بفعل الانفجار الإعلامى المكتوب عنه، فإنه لا

يشكل بالنسبة للزاغاة واقعة استثنائية. واقع الأمر إنهم قد عاشوا دائما في ظل الخطر الكثيب للمجاعة والجفاف، وعلي العكس تماما من الانطباع الذي نخرج به من الدراسات التي أضفت الطابع المأسوي على المأزق الذي يواجهه الرعاة السودانيون- الساحليون، فإن حالات الجفاف التي شهدتها سنوات السبعينيات والثمانينيات لم تكن استثنائية إلي تلك الدرجة، إذا ما نظرنا إليها في إطار مدى زمني واسع. ولأن الاهالي يعملون دائما وفي داخلهم شك فيما سيأتى به موسم المطر القادم، نجد الرعاة دائما على أهبة التحرك لاتخاذ خطوة ما بمجرد ظهور علامات تشير إلي قدوم موسم مطر ردي. وبالتالي نلاحظ أن لديهم معرفة عميقة تراكت عبر الزمان، حول معاني ودلالات اتجاهات الريح، ومواقع نجوم معينة وظهور أنواع محددة من الزواحف والحشرات، وهي الظواهر التي تحولت لديهم إلي ما يشبه نظاما للإنذار المبكر. وفي خلفية تلك المعرفة، طور الرعاة أيضا طرقا لتقليل خسائر الماشية خلال فترة الجفاف ونقص العلف، من خلال توقيت تحركاتهم. ومن ثم لا يقوم الرعاة فقط بزيادة أعداد قطعانهم خلال الفترات المطيرة، بل يعملون أيضا وبذات القدر على تقليل خسائرهم خلال أعوام الجفاف، من خلال اللجوء إلي نشر القطعان وبناء مخازن احتياطي علف الحيوانات المدرة للألبان، وأيضا من خلال هجر منطقة معينة في التوقيت المناسب. وهناك موضوع مرتبط بما سبق هو هذا الانتعاش السريع المدهش لقطعان الماشية، وأعني بذلك إعادة بناء القطعان في السنوات الجيدة، وهو النجاح الذي يتحقق كنتيجة للنجاح في تقليل الخسائر من خلال استخدام الميكانيزمات والاستراتيجيات السابقة. إن الإغارة علي الجماعات الأخرى والاستيلاء على ماشيتها يشكل أيضا أحد أساليب إعادة تكوين القطعان. ومن ثم فإن اشتها الزاغاة بسرقة الجمال والماشية، هو أمر لا يخلو من الصحة رغم انطوائه علي مبالغة.

ولأن المرعى مُشاع، تسود فكرة «الأراضى العامة» Commons، فيما يتعلق بحق وإمكانية ممارسة الرعى. ورغم ذلك نجد الرعاة يعون بوضوح، مخاطر وصول عدد الماشية إلي درجة معينة من الكثافة، في إطار مرعى طبيعي محدود. وعلي الرغم من عدم استخدام الرعاة لمصطلح «المقدرة على توفير الغذاء» Carrying Capacity، لا ينقصهم الوعي بالتوقيت

الذى يصبح فيه المرعى علي وشك الوصول إلي مستوى التشبع. وبعض الرعاة المتسمون بالجرأة والقدرة علي المبادرة، يهجرون المرعى المتشبع في توقيت ملائم لا يترتب عليه إلحاق الأذى بقطعانهم. وفي نفس الوقت الذي يتزايد فيه عدد المرتحلين، يظل في المرعى جماعات الرعاة الأقل حركية. ومن المرجح أن ملاك القطعان الكبيرة هم أول المبادرين بالرحيل عن المرعى المتشبع، في الوقت الذي قد يظل فيه ملاك القطعان الأصغر داخل ذات المرعى، ليستفيدوا من التراجع الحادث في الضغط علي الموارد. وهكذا يمكننا القول إن الوصول إلي الموارد والأقاليم الخارجية، من خلال الحراك والمرونة المؤسسين على معرفة مسبقة، قد شكل على الدوام استراتيجية من استراتيجيات الزاغاة التكيفية. تلك الاستراتيجية التي تنطلق من خبرتهم ومعرفتهم بوجود مرعى معين في تلك المناطق، علي درجة من الاتساع كافية لتأمينهم جزئيا أو كليا ضد مخاطر الجفاف.

وإذا أخذنا في اعتبارنا الدلالات المتواجدة في سلوك رعاة الزاغاة، فلا بد أن تصيبنا الدهشة عندما ننظر إلي الدراسات، التي تحدثت عن زوال الرعى السوداني - الساحلي . فأغلب تلك الدراسات تقوم بتبنى برهان منطقي، يقوم بدوره علي افتراضات غير مبرهن علي صحتها، بشأن استجابات الرعاة المحتملة في مواجهة الجفاف. وأحد تلك الافتراضات الراسخة، هي أن مقدرة المرعى علي توفير الغذاء سرعان ما سيتم تخطيها، في ظل حالة الزيادة غير المتحكم فيها في أعداد الحيوانات. ويقال إن أعداد الحيوانات تتزايد من خلال التكاثر الطبيعي، في ظل أوضاع إما أن يغيب فيها تقريبا السوق كمنفذ للبيع، أو لا يبيع فيها الرعاة حيواناتهم لأن التوجه الاجتماعي وليس توجه السوق هو، ما يُشكل قاعدة الاقتصاد الرعوى، أي أن اقتصادهم: « اقتصاد أخلاقي ». Moral Econmy ثم يضيفون إلى ماسبق إلي تأثير التحسينات الحادثة في صحة الحيوانات، الناتجة عن إدخال الخدمات البيطرية وما يترتب عليها من تخفيض في وفيات الحيوانات. وعلاوة على ما سبق يمكن لحالة السلام النسبي التي فرضتها الحكومات، من خلال كبح الغارات القبلية، أن تساعد على ظهور مثل هذا الوضع. وكل تلك العوامل كما يستنتج أنصار هذا الافتراض، سوف تؤدي إلي زيادة

كبيرة فى أعداد الحيوانات تتخطى قدرة المراعى الجافة على توفير الغذاء، مما سترتب عليه الإفراط فى الاستخدام والإفراط فى الرعى، وفى عبارة أخرى سوف تحل بالمراعى العامة مأساة أو كارثة. والحصيلة النهائية للصيرورة السابقة، هى استنفاذ موارد العلف الحيوانى وبالتالى هلاك القطعان بعد نفاذ غذائها. إن الرعاة الذين هلكت قطعانهم، سرعان ما يتحولون إلى معبدمين ينتهي بهم المطاف إلى أحياء الفقراء الحضرية، أو يصيبهم الهلاك بفعل المجاعة. ومع وجود الجفاف على قمة كل ما سبق، تُدعم النتيجة الكئيبة المتنبئة بزوال الرعاة وجودها داخل تلك الدراسات، حتى لو كان الواقع يضحدها، وهو ما سوف أحاول توضيحه فى دراستى عن الزاغاوة.

٢ - الموطن والمجتمع

تبلغ مساحة جمهورية تشاد ١٢٨٤٠٠٠ كيلو متر مربع تقع فى مناطق ذات مناخ استوائى مكتمل، ويتكون أكثر من نصفها من أراضٍ جافة على خط تساوى أمطار Isoheyt مقداره ٥٠٠-٠. وداخل تلك المساحة يعيش حوالى ستة مليون نسمة تبعاً لتعداد ٩٤ - ١٩٩٥، ينتمون إلى أصول إثنية شديدة التنوع كما تتواجد داخلهم تباينات اقتصادية عميقة. إن منطقة الزاغاوة المعروفة باسم البيريبى تقع داخل مقاطعة إينيدى الفرعية Ennedi Sous Prefecture (مساوية لـ «مجلس ريفى»)، التى تشكل جزءاً من مقاطعة بوركو - إينيدى - تيبستى Borkou- Ennedi- Tibesti Prefecture (مساوية لـ «محافظة»). وتتميز تلك المنطقة بالقحولة الحادة، فيبدأ معدل سقوط الأمطار من درجة الصفر فى الشمال عند الحدود التشادية الليبية، وإذا وصلنا إلى مناطق بيريبى الزاغاوة قرب الحدود السودانية وجدناه يتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ ميليمتراً. وبالنظر إلى خطوط الطول والعرض تقع مناطق الزاغاوة أو ديارها ، على خطوط عرض ١٥ - ١٧ شمالاً وخطوط طول ٢٢ - ٢٣ شرقاً.

ولا يوجد تعداد يمكن الثقة بصحته، بشأن عدد الزاغاوة المقيمين فى البيريبى أى فى

مناطق توطنهم ورعيهم التقليدية، وعلة ذلك أن أغلب الرعاة يقضون وقتاً طويلاً خارج إقليمهم مع قطعانهم. ولكن لدينا تقدير أولى يقدرهم من ٩٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠، يقضون عادة الفصل المطير (يوليو - أكتوبر) داخل ديارهم. وعلى نحو مماثل من الصعب تماماً تقدير أعداد الماشية، تبعاً لغياب الإحصاءات الخاصة بقطعانها. ولكن اعتماداً على الملاحظات الميدانية، علاوة على آراء الرعاة أنفسهم، يمكن القول إن هناك من الحيوانات أكثر مما يمكن للموارد الشحيحة والمستتة أن تعولها علي مدار العام. ولا يمكننا الاستدلال على عدد الحيوانات بالرجوع إلى إحصاءات تطعيم الحيوانات، فتلك الإحصاءات غير متواجدة من واقع غياب أي نوع من الخدمات البيطرية في المنطقة، فيما عدا ما يقوم الرعاة بشرائه بأنفسهم من الأسواق السودانية من أجل الاستخدامات الطارئة. ولا توجد في المنطقة مدرسة واحدة، ومؤخراً فقط (١٩٩١) افتتحت مدرسة لتعليم القرآن في تيني Tine، أسسها بعض الفقهاء الزاغاوين الذين تعلموا في أحد المعاهد الدينية في السودان. وتغيب الخدمات الحكومية تماماً عن المنطقة، رغم أن الرئيس التشادي ديبي Deby قد جاء منها.

وتسود الجمال والأغنام بين قطعان الماشية، بينما تتواجد الأبقار والأغنام بأعداد صغيرة. فالخبرة التي عاشها الرعاة خلال فترات الجفاف عبر العقدين الأخيرين، تجعلهم لا يفضلون رعى الأبقار والأغنام. وإذا نظرنا إلى المجتمع الرعوى من زاوية التنظيم الاجتماعي، سنجدته منظماً وفقاً لصورة من صور نظام البدنة الانقسامى الكلاسيكى. داخل هذا النظام توجد أربع عشائر رئيسية مُسيطرَة، ورغم كونها واقعيًا عشائر نراها تعي وتعلن عن ذاتها بوصفها قبائل، وهي عشائر: بيريارا Biriara، جيليجارجيرا Geligargira، إيرديبارا Erdibara، وكل عشيرة من العشائر الأربع، تعلن عن مناطق معينة من مناطق تركزها بوصفها أقاليم العشيرة، وإن كان هذا لا يحجب حق بقية العشائر في الدخول إليها لأي غرض. وتنقسم العشائر الأربع الكبيرة داخليا إلى أقسام Segments أساسية، وإن كان الرعاة أنفسهم - كما سبق لنا الإشارة - يتحدثون عن «العشائر» بوصفها «قبائل»، وعلي سبيل المثال تنقسم عشيرة البيريارا إلى الأقسام التالية: كوريارا Kuriara (القسم الذي ينتمي إليه الرئيس التشادي

ديبي)، واورارا، Orara وإيتينجا Itinga وبورونجا Burunga، وتتواجد مناطق تركز العشيرة في وديان أم دجيريس Am Djeris وبيردواني Birdowani وباهاي Bahai. وسياسيا يوجد علي رأس كل العشائر سلطان واحد، ويشغل هذا المنصب الآن السلطان تيمان ديبي Timan Deby شقيق الرئيس ديبي. ولكن تركز السلطة في منصب واحد مركزي، هو في الواقع تطور حديث العهد.

ووحدة الإنتاج هي الأسرة المعيشية، التي تُعرف محليا باسم «إيلبي» Elbe. وتكون «الايلبي» من عدة عائلات ممتدة، كما تحتوي علي ثلاثة أجيال، مع ممارسة لتعدد الزوجات علي مستويات مختلفة. وهي وحدة امتلاك وإدارة ملكية، يشكل داخلها الأب في الجيل الأعلى السلطة الشرعية الصانعة للقرار والمتحدث باسمها. وكل عدد من الأسر المعيشية المنتمية إلي أحد أقسام العشيرة (القبيلة)، يُعسكر في معسكرات متجاورة (هيريك He-rik). وهم ينسقون تحركاتهم عندما يكونون خارج نطاق إقليمهم القبلي، ولكن فيما يتعلق بإدارة القطعان تعتبر كل أسرة وحدة مستقلة. وداخل المنطقة تتواجد أيضا أسواق للمواشي، أشهرها منذ عام ١٩٩٠ (عام وصول الرئيس ديبي إلى السلطة) سوق شاديان تيني Chadi-an Tine، الذي يمثل آخر محطات عربات النقل المتجهة إلى «الكفرة» في ليبيا. وشاديان تيني سوق مزدهر ومركز تجاري متوسع، كما إنها أيضا مدينة حامية عسكرية Garrison، ومركز تعليمي يتواجد فيه «معهد مبروكة لتعليم علوم القرآن» (الفقه الإسلامي)، الذي يضم ٣٠٠ طفل و٧٣ راشداً يتعلمون كتابة وقراءة القرآن. إن الفترة الواقعة من نهاية موسم المطر في أكتوبر إلى بداية الشتاء في ديسمبر، يقضيها الرعاة في حوض وادي هوار Howar Wadi الواقع شرق المنطقة، وفي الأعوام الطيبة تتحرك القطعان إلى نجد تيجا Plateau Teiga شمالاً على حواف الصحراء تماماً من أجل الاستفادة من نمو عُشب الجيزو Jizu الوفير. ومن ثم يمكن للمرعى أن يمتد أو ينكمش تبعاً لمستويات سقوط الأمطار، فالأمطار هي العامل المحدد. في عام ١٩٥١ كتب مفوض المقاطعة البريطانية على الجانب السوداني من دار زاغوة ما يلي: «ولكن يجب علينا أن نتذكر إنه بالرغم من تلك الهجرات، التي تتكاثر في

عامين من كل أربعة أعوام، فإن أغلبية رجال القبائل يعودون بإخلاص في أوائل موسم الأمطار إلى البلد الذي عاشوا فيه لمدة خمسة قرون، والذين يرتبطون به عبر روابط الاعراف والتقاليد الفعالة. إن الامطار المتقلبة والزراعة التى ينتهى أمرها غالبا إلى البوار والامطار النادرة في فصل الصيف، تدفعهم من جديد لهجرة موطنهم وتجبرهم على إرسال نسايتهم للخارج للعمل لدى الآخرين. والحياة تستمر كما كانت : صعبة يلزمها خيبة الأمل وتسيطر عليها غالبا ظل المجاعة الكتيب. ولكن رغم كل ذلك نراهم يعودون من جديد إلى السهول والوديان، التي لا يعرفون لانفسهم وطنًا سواها ، والتي لن يتخلوا عنها أبداً بكامل إرادتهم» (Charles, D.C,17/3/1951)

ويوضح لنا مفوض المقاطعة الأسباب الكامنة خلف هذا الموقف بالطريقة التالية :«بالنظر إلى المعدل الراهن لسقوط الأمطار لن يكون في مقدور دار زاغواة إنتاج مايكفيها من الحبوب إلا في عام أو عامين من كل أربعة أعوام. ويمكنهم تحسين وتطوير أساليب زراعتهم، لكن ليس في مقدورهم أن يصبحوا في حالة اكتفاء ذاتي فيما يتعلق بالحبوب، وهكذا يتعين عليهم قبول وجود القوافل المستوردة للحبوب بوصفها أحد الملامح الثابتة لحياتهم، والواقع أن ثروتهم الثابتة المستقرة، والتي يمكنهم شراء احتياجاتهم من الحبوب من عائدها، هي حيواناتهم من أبقار وأغنام وماعز، وهكذا يمكننا القول إن رفاهية الزاغواة تعتمد بالكامل على وجود اقتصاد رعوى قوى».

وخلال سنوات الامطار والمرعي الرديئة يغادر رعاة الزاغواة مواطنهم صوب السودان. وفي الواقع هناك الكثير منهم يعيشون في السودان، على بعد يتراوح من ٤٠٠ إلى ٦٠٠ كيلو متر من موطنهم الأصلي ولمدة لا تقل عن عشر سنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٠، في مناطق شتلى طوباية وزالنجي وجبل مرة. ويشكل هذا أمراً عادياً بالنسبة لهم، من واقع أنه من ضمن كل أربعة أعوام يوجد في العادة عامان يحل فيهما الجفاف، ليجدوا أنفسهم مجبرين علي هجر إقليمتهم. إلا أن العامل البيئي ليس هو العامل الوحيد الذي يجبر رعاة الزاغواة علي الخروج من ديارهم.

فالعوامل السياسية المرتبطة بالدولة التشادية ساهمت بقوة، في دفعهم نحو هجرة ديارها مرات عديدة خلال عقدي السبعينيات والثمانينات . ذلك أن الزمر التشادية الشمالية المتعددة التي دخلت في صراع مع الحكومة المركزية في نجامينا **Najamena**، استخدمت المنطقة كملجأ، وقامت بتجنيد محاربيها من ضمن عتائرها، ويقدر ما كان الكثير من الشباب يجد نفسه مكرها على المشاركة في الجيوش الشمالية المختلفة، بقدر ما وجدت أسر معيشية كثيرة نفسها مجبرة على اللجوء المؤقت إلى السودان حتى يمكنها تجنب هذا التجنيد الإجباري. وعندما سألنا الرعاة عن تلك الفترة قالوا : إن « الثوريين » ، وهم يستخدمون تلك الكلمة للإشارة إلى مختلف الجماعات المتمردة، كانوا أسوأ من عرفوا من مستعمرين لأنهم أجبروا أولادهم على الالتحاق بالجيوش واستولوا على مواشيهم لاستخدامها كغذاء.

وعندما قام جبري عام ١٩٨٢ بفتح نجامينا، متحالفاً مع قواد الجيش الزاغاوين ومنطلقاً من جوكوني ويدبي **Goukoni Weddey**، قدر لأولاد الرعاة هؤلاء أن يحتلوا مركز الصدارة، مما أعطى رعاة الزاغاواة في ديارهم فترة من الراحة. وفي عام ١٩٨٢ أصبح إبراهيم ايتنو المنتسب إلى قسم الكوريارا **Kuriara** من عشيرة البيريارا **Biriara** وزيراً للداخلية والإدارة، كما أصبح ابن عمه الكولونيل إدريس ديبى رئيساً لأركان حرب الجيش التشادى. وهكذا وللمرة الأولى في تاريخ البلاد أصبح للرعاة ممثلون في السلطة التشادية. ولكن الفترة الممتدة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٥ كانت فترة شديدة الجفاف، وكان أغلب رعاة المنطقة على بعد ٥٠٠ - ٦٠٠ كيلو متر داخل السودان. وأعقب ذلك فترة امتدت من ١٩٨٦-١٩٨٩، انحسر فيها الجفاف وعاد الكثير من الرعاة إلى وطنهم الأم . ولكن التحول الجذري الذي شهده مسرح الأحداث في نجامينا في إبريل ١٩٨٩ على بعد ١٦٠ كيلو متراً، والمتمثل في هروب القادة الزاغاوين العسكريين إلى ديارهم في أعقاب تصاعد الصراع على السلطة، جاء ليجبر رعاة البيريبي من جديد على هجر أراضيهم والعودة إلى المراعى السودانية. وفي ديسمبر ١٩٩٠ تمكن الرئيس ديبى من الاستيلاء على السلطة مرة أخرى، ووجد الرعاة أنفسهم قادرين على العودة إلى ديارهم من جديد. هنا نجد أن دور العمليات

السياسية الدائرة على المستويات العليا، من حيث تأثيرها علي حياة الرعاة، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان بوصفه دوراً « غاية في الأهمية » .

٣ - عوامل التغير

٣-١ - إمكانية الوصول إلى الحكومة

كما أشار هورويتز Horowitz : « تنتمي النخب الحاكمة الأفريقية إلى جماعات غير رعوية، وذلك فيما عدا النخب الحاكمة في موريتانيا والصومال. هذه النخب الحاكمة ترى الرعي غالباً بروح عدائية صريحة، وفي أفضل الأحوال تدركه عبر نوع من الازدواج أو التناقض » (Qited in Timberlake, 1991: 74- 86)

وبالنسبة للحالة موضع التناول فإن أبناء الزاغاوة هم الذين يحكمون تشاد الآن. وإذا نظرنا إليهم من أول الرئيس ديبي إلى قادة الجيش، لا نجد لديهم فقط خلفية من النشأة والحياة الرعوية، بل سنجد أيضاً أن عدداً كبيراً منهم لا يزال يمتلك الكثير من قطعان الجمال والأغنام. والواقع أن الكثير من هؤلاء القادة يعتمدون في معيشتهم علي قطعانهم، لأن حالة الاقتصاد التشادي الراهنة تجعل فكرة انتظار الراتب الحكومي، نوعاً من العمل غير مؤكد النتائج. فبعض الناس من العاملين في الحكومة، لم يتمكنوا خلال الشهور التسعة الأخيرة من هذا العام، من الحصول على رواتبهم. وبالتالي نراهم يعتمدون على قطعانهم في مراعى دار زاغاوة الجافة في الشمال. وفي الوقت الذي لا تسمح فيه حالة الاقتصاد التشادي الراهنة بالتوسع في تقديم الخدمات لرعاة الزاغاوة، رغم انتماء الرئيس التشادي نفسه إلى إحدى عشائرتهم، سنجدهم يتمتعون الآن بمركز اجتماعي متميز في البلاد. وحتى مع غياب تلك الخدمات نراهم الآن ينعمون بكونهم لم يعودوا مضطهدين من جانب الحكومة أو معرضين لهجمات قواتها وعملياتها، وفي الواقع فإن ترك الرعاة وشأنهم هو خدمة من أفضل الخدمات التي يمكن لحكومة أفريقية أن تقدمها لهم. وهذا هو بالضبط رأيهم في المسألة، وهو الرأي

الذى أتفق معه بالكامل.

هكذا بينما تعاني الدولة التشادية من عدم الاستقرار نجد رعاة الزاغاوة فى ديارهم التقليدية فى الشمال ينعمون بالاستقرار والسلام. إن المناخ الكتيب المتقلب لا يزال كما هو، ولكن خلال فترة السنوات الخمس الأخيرة الممتدة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥، شهدت المنطقة كما ألمحنا أعلاه تطوراً نحو الأفضل. فبعد أن تحرروا من عبء المشاكل السياسية المرتبطة بالدولة الأفريقية، نجد لدى الرعاة المعرفة والمقدرة على التعامل مع المشاكل البيئية. ولقد كان هاريسون Harrison علي حق حينما أشار عام ١٩٨٧ إلى ما يلى: «إن حزام المطر الإفريقى متحرك، ينتقل مع الفصول شمالاً وجنوباً، آتياً معه بالماء للأراضى الظامنة وملوئاً حواف الصحراء بنضارة اللون الأخضر. والبدو المستغلون لتلك الموارد المتنقلة يجب أن يتحركوا بدورهم معها، وغالباً ما يتحركون لمسافات تزيد على مئات الكيلو مترات. والواقع أن حراكهم الجغرافى هذا هو دفاعهم الأساسى فى مواجهة مناخ أفريقيا بتقلباته وجفافه الدورى وأمطاره المتفاوتة والمتقطعة. إن الرعاة يجب أن يسيطروا على عملية تأمين حياتهم، وهم بالفعل ينفذون سياسات متنوعة». (Harrison, 1987:22)

ومن ضمن تلك السياسات التأمينية المتنوعة احتفاظ الرعاة بقطعان متنوعة النوع Mixed Herds، وتوزيع القطعان بين الأقارب، والرحيل عن المنطقة فى حالة تقلبات الأمطار على المدى الزمنى الطويل. ورغم أن الرحيل عن الأقليم الأم ليس خالياً من المشاكل، فإنه على الأقل قادر على التقليل من خسائر الماشية. ومن الصحيح أن التحرك والدخول فى إقليم معادٍ قد يقحم الرعاة فى حروب مع قبائل أخرى، يفقدون فيها بعض قواتهم. ولكن هذا فى النهاية يشكل مخاطرة لا مهرب منها، من واقع أن فقدان الماشية يعنى موت طريقة حياة.

ويمكننا لنا فعلياً أن نقول إنه كان من حسن الحظ أن يكون لدى أحد الرؤساء الأفارقة خلفية بدوية، من واقع أن الكثير من الحكومات الإفريقية نظرت إلى الرعى لفترة طويلة، بوصفه نشاطاً مدمراً وغير كفء وميتوس منه، والآن من المحتمل أن يدرك الشعب أن الرعى طريقة

ممتازة، لتحويل الحياة النباتية الناتجة عن الأمطار اللا نظامية الساقطة علي المراعى القاحلة وشبه القاحلة، إلى غذاء للبشر. (Grainger,1990:77) وهناك نموذج آخر لإدراك النخب الأفريقية لأهمية الماشية فى الساحل الافريقى، نجده فى تصريح للرئيس النيجيرى سيينى كونتشى Seyni Kountchy جاء فيه :« أنت لا يمكنك أن تتجاهل ما الذى تعنيه الماشية فى الساحل. فهى ليست فقط مورداً اقتصاديا، بل أيضا مقياس للخير الاجتماعى وبارومتر حساس للصحة الأخلاقية لأهالى الساحل. إن تربية الماشية بالنسبة للأغلبية العظمى من إخواننا المواطنين هى طريقة حياة» (Quoted in :Timberlake,1991:86)

٢-٣ - السوق

١-٢-٣ - القرب من السوق

إن الفكرة التى سبق لنا الإشارة إليها حول الأهمية الاجتماعية للماشية، قد تثير دائما خيبة الأمل لدى المخططين والسياسيين، من واقع أن هؤلاء يرون فى الماشية « لحم يمشى علي أظلاف» Beef on Hoof، وبالتالي نراهم لا يستهدفون إلا «جعل القطعان أكثر إنتاجية فى لحمها ولبنها من أجل التصدير للأسواق الخارجية». (Timberlake,1991:76) ولأن الحصول على العملة الصعبة قد أضخى هاجسا، أعتبر القطاع الرعوى بلا نفع لأنه لا يشارك فى اقتصاد السوق.

والواقع أن ما نكتشفه داخل أذهان المخططين هو التحديث الكامل لإنتاج الماشية فى مراعى الأراضى الجافة، وليس محض علاقات سوق يمكن للرعاة أن يشاركوا فيها بإيقاعهم الخاص وبشروطهم الذاتية. ومن جهة أخرى نلاحظ أن للرعاة السودانين- الساحليين تاريخهم الطويل من العلاقات مع أسواق الإقليم والأسواق الخارجية. والأمر نفسه ينطبق على رعاة الزاغاوة. وعلة تلك العلاقات أن رعى الأراضى الجافة لا ينتج سوى القليل جدا من الألبان، ومن هنا يعتمد الرعاة علي الإنتاج الزراعى كغذاء دائم. وحتى السبعينيات اعتادت نساء

الزاغاة علي حصاد وجمع بدائل الحبوب مثل الديفرا (الأرز البري) من أراضي المجاري المائية المتواجدة في أودية السيل مثل وادي هوار Howor. إلا أن الجفاف والوضع السياسي اللذان دفعا الرعاة في اتجاه السودان، إلى تعريفهم بطعام عصيدة الذرة البيضاء. وهكذا نراهم يبيعون الماشية في الأسواق، لكي يتمكنوا من شراء الذرة البيضاء.

وبالإضافة لتلبية احتياجاتهم الغذائية نراهم أيضا يبيعون حيواناتهم في الأسواق، لكي يحصلوا علي الأموال اللازمة لدفع الضرائب المفروضة على قطعانهم، وشراء البضائع الاستهلاكية المصنوعة. ومن ثم نراهم اعتادوا على الاتصال بأسواق الماشية في دار فور، وأحيانا عبر درب الأربعين إلى مصر وعبر الطريق الصحراوي إلى «الكفرة» في ليبيا.

لقد حمل عام ١٩٩٠ معه تغيرات عديدة، استبلاء الرئيس ديبى علي السلطة، وتطبيع العلاقات مع ليبيا، وسيادة حالة نسبية من السلام والاستقرار داخل إقليم الزاغاة. وترتب على ذلك أن أخذ سوق تينى في الانتعاش من جديد. وعلاوة على ذلك أضحت تينى بمنابة ميناء صحراوي ونقطة نهاية للعربات الحاملة للبضائع القادمة من ليبيا. كما أصبحت أيضا واحدة من كبرى أسواق الماشية في المنطقة. ومع توفر النقل بالعربات عبر الصحراء إلى الكفرة في ليبيا ارتفعت أسعار الجمال والأغنام، تبعاً للارتفاع الدائم في طلب المستهلكين الليبيين علي مدى الأعوام الخمسة الأخيرة. ولقد أخبرني بعض الإخباريين الذين تعاملت معهم، أن الليبيين لا يشترون الماشية فقط من أجل الاستهلاك المباشر، ولكن أيضا من أجل إعادة تكوين قطعانهم. ويمكن أن يكون ما أورده هذا الإخباري صحيحا، لأننا لاحظنا أنه خلال بعض أيام السوق يتم شراء ما يصل إلي ٤٠٠ رأس من الجمال، من جانب تجار زاغوايين وليبيين من أجل تصديرها إلى ليبيا.

ولكن ينبغي أن نلاحظ أن ليبيا ليست هي المصدر الوحيد للطلب، الذي يدفع رعاة الزاغاة صوب توريد مواشيهم للأسواق. فجمال واحد في حالة جيدة في عام ١٩٩٤، كان

يُمكن أن يباع في سوق تينى بـ ١٧٠,٠٠٠ جنيه سودانى، و ٢٠٠,٠٠٠ فى الفاشر و ٥٠٠,٠٠٠ فى مصر. وفى نفس العام وصل سعر الشاة بالجنيهات السودانية إلى ٢٠,٠٠٠ فى سوق تينى ، وفى العام التالى ١٩٩٥ ارتفع سعر الجمل إلى ٢٤٠,٠٠٠ . وحسب منطوق الحكمة التقليدية « يبيع الرعاة أقل عندما ترتفع الأسعار»، ولكن الوقائع الميدانية تسير عكس هذا الزعم، حيث نراهم يبيعون أكثر. وعلة ذلك أن الرعاة أصبحوا من جانب يستثمرون أموالهم في الملكية الحضرية، ويرسلون أولادهم إلى المدارس. ومن جانب ثان شهدت عاداتهم الاستهلاكية تحولات خطيرة. فهم الآن يشترون المواد الغذائية القادمة من الأسواق الليبية، مثل الدقيق الاسترالى والمعجنات كالأنواع المختلفة من الاسباجيتى، والسكر والشاى وزيت الطبخ وجازولين الاضاءة والملابس والأحذية. كما إنهم أيضا يشترون الأبسطة و سلع الوجاهة الاجتماعية الأخرى مثل تورمسات الشاى، علاوة على الأسلحة النارية، وعلى الأخص سلاحهم المفضلين الكلاشينكوف (AK-47) والبلجيكى (EN)، والبعض منهم يشتري البازوكا والبنادق الآلية. كما أنهم أيضا فى حاجة لشراء أنماط مختلفة من الذخائر بشكل منتظم. وتلك السلع لا تشكل سلعا استهلاكية مقصورة على الأغنياء منهم، من واقع أن كل أسرة معيشية تمتلك جمالا تجدد نفسها ملزمة باقتناء أسلحة للأغراض الأمنية.

٣-٢-٢ - قاعدة السعر

يبيع الرعاة ماشيتهم فى ليبيا بأسعار جيدة، ولكنهم لا يجدون تسهيلات بنكية لتحويل النقود، وهكذا يقوم التجار والرعاة بتحويل نقودهم إلى سلع يعودون بها إلى تينى. ويمكن لسعر الماعز أن يرتفع من ٦٠ إلى ١٠٠ دينار لىبى، والماشية من ١٥٠ إلى ١٦٠ دينارا ليبيا، والجمل من ٧٠٠ إلى ١٢٠٠، وذلك وفقا لحالتهم عند الوصول إلى ليبيا. فيما مضى كانت الماشية تصل إلى ليبيا قاطعة الطريق علي أقدامها، عبر رحلة تستغرق من ٤٥ إلى ٥٠ يوما، وهي رحلة كانت تترك آثارها علي صحة الحيوانات. والآن يختلف الأمر تماما، فلقد استفاد التجار والرعاة من توفر النقل بالعربات الحديثة عبر الصحراء، وأصبح بالتالى من الممكن أن

تصل الحيوانات إلي مقصدها وهى فى حالة جيدة.

وبالنسبة لتكاليف النقل فهى كما يلى محسوبة بالدنانير الليبية : الماعز ١٥، الشاه ٢٠،
والجمل ٢٠٠ دينار ليبيا. ويمكن للمعربة الواحدة أن تحمل ما بين ٨٠ و ١٠٠ شاه تبعاً
لاحجامها، و ١٦٠ ماعز، ومن ٨ إلى ١٠ جمال. وهناك هامش ربح جيد إذا أخذنا فى اعتبارنا
انخفاض تكاليف النقل.

٤ - حالة أسرة معيشية :

معسكر من منطقة موتور.

تقع منطقة موتور Motur على بعد ٥٠ كيلو متر تقريباً شمال غرب مدينة سوق تبني.
وهي منطقة حشائش نجيلية غير كثيفة، وتحتوي علي أشجار تتواجد في الأخوار المتعددة التي
تجتاز المنطقة. وهناك دلائل على حالة تجدد عام للأشجار الصغيرة، تحت تأثير دورات المطر فى
السنوات الخمس الأخيرة. وإذا استمر التجدد الواضح سوف يمكن للمنطقة، أن تستعيد غطاءها
الشجرى على مدى بضعة أعوام. ويدعى قدامى الرعاية أنهم قد رأوا ذلك يحدث من قبل،
خلال الفترة الممتدة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٦، عندما اختفت الأشجار تقريباً.

وتتكون الأسرة المعيشية موضع الدراسة من رئيس عجوز عمره ٦٥ عاماً وزوجاته، وأولاده
الذكور الثلاثة ومعهم زوجاتهم وأطفالهم، علاوة على أربعة رعاة مستأجرين من قبيلة تاما
Tama القاطنة في الوادى. وتنتمى الأسرة إلى عشيرة الكورا Kurra الزاغوية. ولدى
الأخوة الثلاثة ٢٢ طفلاً، ٧ إناث و ١٥ ذكراً. ولللأبناء الثلاثة سبع زوجات، وللأب زوجتان
وثالثة جديدة ستأتى إلي مقر الأسرة خلال فترة قصيرة للغاية. وأكبر الأبناء عمره ٣٩ عاماً
ومتزوج بأربع زوجات، والذي يليه عمره ٣٢ عاماً وفي عصمته ثلاث زوجات، وأصغرهم عمره
٢٨ عاماً ولديه زوجتان. والشقيقان الكبيران ملتحقان الآن بالجيش التشادى، ويحمل أكبرهما

رتبة ليتنانت كولونيل، وثانيهما يحمل رتبة كابتن، والاثنان أميان، وهما يسكنان العاصمة على بعد ١١٠٠ كيلو متر من موطنهما الأول، ولكل منهما زوجة تقيم في معسكر الماشية في موتور. وعلى الرغم من عدم إقامتهما في المعسكر، يقومان بزيارته بشكل منتظم بقدر استطاعتهما، فيقودن عرباتهما العسكرية على طول ١١٠٠ كيلو متر حاملين معهما المؤن مثل السكر والدقيق والذخيرة لبقية أفراد الأسرة. وكل أطفال الأسرة الذين في سن المدرسة يرسلون إلى المدارس في العاصمة، وهناك يعيشون تحت إشراف الأخ الأكبر.

وتمتلك الأسرة ١١٠ جملاً و ٢٠٠ شاة وعدداً قليلاً من الماعز. وحوالي ثلث إجمالي ثروة الأسرة الحيوانية هي ملكية متميزة Differentiated، بمعنى أن كل حيوان ينتمي إلى هذا الثلث يمتلكه أحد الأخوة الثلاثة. والحيوانات المكونة لهذا الثلث هي إما حيوانات صداق الزوجة، والصداق شرط ديني يفرض امتلاك الزوجة لشيء من الملكية الخاصة عند زواجها، أو حيوانات يهبها الجد لأحفاده. أما الثلثان الباقيان فهما ملكية عامة أو مشتركة "Commons" تستخدم على أساس الحاجة للاستخدام. ومن ضمن تلك النفقات، أعنى الحاجة للاستخدام، ما استخدمه الأب هذا العام في زواجه من زوجته الثالثة وهو ١٥ جملاً، وأيضاً تكاليف حجه إلى الأراضي المقدسة. والشقيقان اللذان لم يطبقا بعد، الفهم الشائع للآية القرآنية التي تتحدث عن حق الزواج من أربعة، يمكنهما ذلك لو أرادا استخدام حيوانات الملكية المشتركة في هذا الغرض. ويعتمد عدد الحيوانات التي يمكن استخدامها في هذا الغرض، على نتائج المشاورات التي يجريها الأب مع الابن الأكبر. وهناك نفقات جارية ومتكررة أخرى، تواجه بالاعتماد على موارد الملكية المشتركة، ونموذج ذلك نفقات الضيافة والتعويضات ذات الطبيعة الاجتماعية مثل تعويضات الجراح والقتل والزنا. كذلك يحصل الرعاة الأربعة المستأجرون لرعى الحيوانات يومياً، علي ما يتراوح بين ٩ و ١٢ شاة لكل منهم سنوياً.

وإذا أخذنا في اعتبارنا نفقات الأسرة المعيشية المتكررة والطارئة، وما ينفق على الرعاية الأربعة المستأجرين سنوياً ومقداره ٤٨ شاة، سنصل إلى نتيجة طبيعية مضمونها ضرورة أن يتخطى معدل الزيادة الطبيعية مُجمل تلك النفقات، إذا أرادت الأسرة المعيشية أن تستمر بوصفها أسرة معيشية رعوية. والواقع أن ملاحظاتى الميدانية والمعلومات التي تمكنت من الحصول عليها تؤكد أن هذا هو الوضع الراهن. وعلاوة على ذلك يُقدم الشقيقان العاملان بالجيش التشادى مساهمات كبيرة للأسرة، من خلال تزويدها بالمواد والسلع الغذائية اعتماداً على جريائاتهم الرسمية، وهو الأمر الذى يُساهم في تخفيض حاجة الأسرة لبيع ماشيتها من أجل الحصول على المواد الغذائية. ولكن هناك فى المقابل عدداً كبيراً من الحيوانات يُباع كل عام ويستخدم عائد البيع للإتفاق فى نجامينا.

تقع مسئولية الإدارة العملية لرعى القطعان بالكامل على الأخ الأصغر المقيم فى المعسكر. ويقدم الأب مساعدته فى أداء تلك المسئولية. كما يساهم الشقيقان المقيمان بالعاصمة، فى رفاهية قطعان الأسرة ورفاهية القائمين على رعيها، من خلال أساليب ووسائل مختلفة. وعلى الرغم من امتلاكهم لإمكانات الوصول إلى موارد دخل بديلة من الجيش، سواء فى شكل مرتبات أو سلع مادية، نجد أمنهم الاقتصادى والاجتماعى النهائى يعتمد على قطعان الأسرة المعيشية فى المراعى الشمالية. ويرجع ذلك إلى كون مرتبات الجيش التشادى، مثلها فى ذلك مثل أمطار الأراضى الجافة الهزيلة المتذبذبة، لا يحصل عليها العسكريون بانتظام، كما لا يُمكن الثقة فى استمرارها، هذا على الرغم من أن الالتحاق بالجيش يمنح الفرد سلطة هائلة.

إن معسكرات الرعى غير ثابتة، بل متحركة ومرنة وتنتقل إلى حيث تمطر السماء . وفى يونيو من العام الماضى (١٩٩٤) كانت تلك الأسرة المعيشية تعسكر فى جبل مُرافعين، وعلى بعد حوالى ١١٠ كيلو متراً من موقعها الحالى فى يوليو ١٩٩٥. ومع بدء فصل الأمطار فى منتصف يوليو كان المعسكر على أهبة الاستعداد للتحرك شمالاً. وإذا حدث أن نما وتكاثر سريعاً عُشب الجوزو Juzu فى نجد تيغا Teiga هذا العام، يمكن للمسافة الفاصلة بينهم

وبين موقع معسكر الفصل الجاف عام ١٩٩٤ أن تصبح ما بين ٢٠٠ - ٣٠٠ كيلو متر. ويتابع الشقيقان الملتحقان بالجيش مسار قطعان الاسرة، من خلال استخدام وسائل الاتصال في الجيش ومن خلال تحركها الطبيعي.

٥ - من أجل إدارة الرعى في الأراضي الجافة

من الواضح أن النظام الذي رسمنا له أعلاه صورة سريعة لنظام غير متوازن وتوجهه الأحداث . (Behnke, Scoones and Kerven, 1993) ومن حيث كونه عملية لإدارة الموارد يتسم ويتميز بالحراك والمرونة والنفعية. وفي هذا الصدد كتب كل من بيهنكي الابن Behnke Jr وسكونز Scoones : « سواء كانت الحركة منظمة وفصلية، عبر المصادفة أو عبر مركب جامع بين المصادفة والانتظام، فإن الاستراتيجية التي يتبعها المنتج في إطار نظام غير متوازن، هي أن يحرك الماشية تعاقبياً عبر سلسلة من البيئات الطبيعية، كل منهما يصل إلي قمة قدرته علي توفير الغذاء خلال فترة معينة من العام. ومن ثم يمكن للقطعان المتحركة، أن تنتقل من منطقة إلى أخرى، ومن إقليم إلى إقليم آخر، متجنبين فترات ندرة الموارد ومستغلة أفضل الفترات في كل منطقة يستخدمونها ».

(Behnke Jr and Scoones, 1993:14-15)

وما ينطبق على الرعى التوركانى، ينطبق أيضاً على الرعى الزاغاوى الموصوف أعلاه ، فهو رعى يتبنى نظاماً : « يعتمد على المرونة، وبالتالي يؤدي أى شئ من شأنه التقليل من مرونة ردهم علي محدودية الموارد زمانياً ومكانياً، إلى تهديد قابلية الرعى للحياة والنماء » : (Timberlake, 1991:75)

ويمكن أن تكون الأفعال المقللة للمرونة Flexibility ذات طبيعة سياسية، كما كان الحال في ظل حكم حسن حبرى حينما انتقلت مراعي الزاغاوة إلى خارج الحدود، تحت تأثير

الاضطهاد السياسى لهم. أو يمكن أن تكون توسعا للزراعة الصناعية، كما هو حال الباربايج Barbaig فى تانزانيا أو الهدندوه ومشروع دلتا القاش فى السودان. أو التنافس العام مع المشروعات الميكنة المتوسعة كما هو الحال مع رفاة الهوي فى السودان (See Abdel Ghaffar M.Ahmed,1976: 42:62)

تتسم الأراضي الجافة بكونها ذات موارد نادرة ، ومن شأن الرعى بتقنياته أن يمنحنا طرقا ممتازة لإدارة الندرة. وتلك النظم التى وصفناها أعلاه قابلة للتطوير، ولكن فقط من خلال مشاركة الرعاة أنفسهم، من أول مرحلة التخطيط مروراً بكل المراحل التالية عليها. والواقع أن الإسراع بإلقاء اللوم على الرعاة وتحميلهم مسئولية التصحر، من خلال ادعاءات مثل الإسراف فى تربية الماشية والرعى وإساءة استخدام الموارد، هو اتهام لا يمكن له أن يصمد أمام منطق الحقائق. ومن جهة أخرى تراجع إلى حد كبير هذا الإجماع، فهناك الآن وذلك كما لاحظ هاريسون: «قبول واسع لحقيقة المرونة المدهشة للمراعى ، وقدرتها على إعادة تكوين ذاتها سريعاً إذا تركت وشأنها لمدة عام مع كمية معقولة من المطر. وتلك المرونة هى القوة الموازية لقدرة الجفاف على التدمير، عندما يحل بالمراعى ويهلك ألبا نصف حيواناتها».

(Harrison,1987:224-225)

وما أخشاه أن تؤدى حالة الاستقرار النسبى، التى شهدتها منطقة الزاغاوة خلال فترة الأعوام الخمسة الاخيرة، إلى فقدان المرونة والحراك. لمرات عديدة هجر رعاة الزاغاوة مراعيهم خلال الفترات السياسية الصعبة. والواقع أن هذا الإخلاء الإكراهى كان مفيداً للمراعى، لأنه منحها فترة راحة تسترد فيها قواها الطبيعية. ولكنى هنا لا أعبر عن أكثر مما أشعر به من مخاوف.

مراجع الدراسة :

- Abdel Ghaffar M. Ahmed (ed.), (1976). *Some Aspects of Pastoral Nomadism in the Sudan*. Khartoum University Press.
- Abdel Ghaffar M. Ahmed (1973). "Nomadic Competition in the Funj Area", *Sudan Notes and Records*, Vol. 54, 1973.
- Behnke Jr. R. K., Scoones, I and Kerven, C. (eds.) (1993). *Range Ecology at Disequilibrium: New Models of Natural Variability and Pastoral Adaptation in African Savannas*, Overseas Development Institute.
- Bovin, M. and Manger, L. (eds.) 1990). *Adaptive Strategies in African Arid Lands*, SIAS, Uppsala, Sweden.
- Ellis, J. E., Coughenour, M. B. and Swift, D. M. (1993). "Climate Variability, Ecosystem Stability and the Implications for Range and Livestock Development". In B. Scoones and C. Kerven (eds.) *op. cit.*, 1993.
- Grainger, A. (1990). *The Threatening Desert: Controlling Desertification*, Earthscan Publications, Ltd., London.
- Harrison, P. (1987). *The Greening of Africa: Breaking Through the Battle for Land and Food*, Paladin Grafton Books.
- Manger, L., Hassan Abdel Ati, Sharif Harir, K. Krzywinski and O. R. Vetaas (eds.) (1995). *Survival on Meagre Resources: Hadendawa Pastoralism in the Red Sea Hills*. RESAP Final Report. Center for Development Studies (CDS), University of Bergen.
- Sharif Harir (1994). *"United Peoples", Divided Lands: The Sudan/Chad Border from a Zaghawa Perspective*. CDS, Bergen.
- Timberlake, L. (1991). *Africa in Crisis: The Causes, The Cures of Environmental Bankruptcy*, Earthscan Publications Ltd., London.

محمد خير
أدوجنا هايلى
ولدى-آملاك آرايا

إدارة الموارد فى الأراضى الجافة
الإريترية : دراسات حالة من المرتفعات
الوسطى والمنخفضات الشرقية

١ - خلفية

تصل مساحة إريتريا إلى حوالي ١٢,٥ مليون هكتار، ويمكننا تصنيفها في فئة البلدان شبة القاحلة. ولإريتريا خطها الساحلي الذي يصل طوله إلى حوالي ألف كيلو متر بامتداد الساحل الغربي للبحر الأحمر. ويقدر أن هناك حوالي ٣,٢ مليون هكتار، أي ٢٥,٦٪ من إجمالي مساحة البلاد، صالحة للزراعة ولكن لا يُزرع منها سوى ١٢,٥٪. وتبعاً لما أعلنته منظمة الفاو FAO عام ١٩٩٤، هناك ٣٣٪ من مساحة البلاد تتواجد أساساً بموازاة منطقة السهل الساحلي، تقع على ارتفاع ٦٠٠ متر أو أقل، ولها معدل مطر سنوي ٢٠٠ ميليمتر أو أقل، وتعتبر منطقة صحراوية أو شبه صحراوية. وهناك حوالي ٥٢,٥٪ من مساحة البلاد بها مرتفعات يتراوح ارتفاعها من ٥٠٠ إلى ١٥٠٠ متر، ثلثها تسقط عليه أمطار يتراوح معدلها من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ ميليمتر. ولقد قسمت منظمة الفاو إريتريا إلى ست مناطق أيكولوجية زراعية. (الشكل رقم ١)

ويقدر عدد السكان بحوالي ٣ مليون، يُشارك في أنظمة الانتاج الريفي منهم حوالي ٧٠-٨٠٪، أما الجزء الآخر فيقيم في المناطق الحضرية أو يعيش خارج البلاد. ويمكن تقسيم سكان الريف إلى أربع فئات أساسية :

١ - المزارعون (الفلاحون المستقرون) : تتركز تلك الفئة أساساً في المرتفعات والمرتفعات المتوسطة، حيث نجد كثافة سكانية عالية جداً وتدهوراً كثيفاً للريّة. ورغم اعتمادهم الأساسي على إنتاج الحاصلات، فإن الماشية تمثل جزءاً مكملًا للإنتاج الزراعي. والثيران هي مصدر القوة المحركة الرئيسي للعمليات الزراعية، بينما الحمير هي حيوانات الحمل الرئيسية. ويرى المزارعون أيضاً الأغنام والماعز والأبقار والدواجن. وهناك هجرة خارجة Out Migration للفلاحين إلى مناطق الأراضي المنخفضة ذات الكثافة السكانية الأقل، وبالتالي يُمارسون مزيداً

* ترجمة : د. صلاح أبو نار

من الضغط على الأنظمة الرعوية. وفي تلك المنطقة يمثل روث الحيوانات المصدر الرئيسي للوقود

٢ - الرعاة المزارعون : تتواجد تلك الفئة أساساً في المنخفضات الشرقية والغربية . وهم يعتمدون علي نظام إنتاج يمزج بين زراعة الحاصلات وتربية الماشية، ويعيشون في مساكن دائمة ولكن أغلبهم يتحرك موسميًا بحثًا عن المراعى (Woldimichael,1992) وتتكون ماشيتهم أساساً من الماعز والأغنام والأبقار، بالإضافة إلى قليل من الجمال المستخدمة كحيوانات جر وحمل.

٣ - الرعاة : هؤلاء هم البدو وشبه البدو الذين يندر أن يمارسوا الزراعة. وتحتفظ تلك الفئة بقطعان كبيرة من الماعز والاغنام والجمال، من خلال نظام الملكية القبلية التقليدية للماشية. وجماعات الرعاة الكبرى في أريتريا هي قبائل العفر، والساهو، والهدندوه أو الهيداريب، والرواشدة والتقراي، وكل تلك القبائل تتحدث لغة التقراي. ولكن هؤلاء الرعاة يتحولون بالتدريج إلى رعاة مزارعين . ولقد قُدر عددهم بحوالى ٢٦٪ خلال الإدارة البريطانية، لكنه انخفض الآن حيث قُدر عددهم عام ١٩٩٤ بـ ٥٪ فقط من إجمالي السكان الريفيين. (Woldemichael,1992) يعيشون أساساً في المنخفضات الشرقية والغربية.

٤ - الصيادون : يعيش الصيادون على شاطئ البحر الأحمر الإريتري الجنوبي وفي جزر دهلك، ويعتمدون في معاشهم أساساً علي صيد الأسماك من البحر الأحمر. وكما هو حال الرعاة انخفض عدد الصيادين من حوالى ٢٣.٠٠٠ في الخمسينيات إلى بضع مئات قليلة في الوقت الراهن. (FAO,1994)

وتتفاعل الأنظمة الزراعية والرعوية - الزراعية والرعوية مع بعضها، ويؤثر كل منها في الآخر بطريقة ديناميكية، فيما يتعلق بعملية إدارة الموارد.

ولقد عانت أريتريا بحدة ، من تأثير حرب التحرير التي استمرت ثلاثين عاماً، علاوة على الجفاف المستمر. ولقد أضر ذلك ضرراً قوياً بإدارة الموارد الطبيعية في الأراضي الجافة، وتجسدت تلك الأضرار في الخسائر البشرية وإجلاء ما يقرب من مليون شخص عن أراضيهم،

واختلال أوضاع أنظمة الإنتاج، والتآكل الكثيف في التربة تبعا لدمار الأشجار والشجيرات وقلة الاهتمام بالحفاظ على الماء والتربة. ونتج عن هذا الوضع أن أصبحت الأرض معرضة للمزيد من التآكل.

ولكن من جانب آخر هناك بعض الآثار الإيجابية غير المباشرة للحرب ، منها تكون شعور بالتضامن والوحدة داخل أهالي الريف على الأخص، ومنها تأسيس بعض البنى الديمقراطية خلال حرب التحرير تُسمى بـ «البابتوها» Baitos علي مستويات القرى والمقاطعات والاقاليم. ولقد ساعدت تلك البنى الديمقراطية المزارعين المستقرين والرعاة المزارعين، على المساهمة برأيهم في شئونهم والمشاركة في صياغة وتوجيه مستقبلهم.

وتقوم الدراسة التالية علي مسح Surveys ميدانية، أُجريت في منطقة الحماسين Ha-massien الجنوبية الغربية الواقعة في المرتفعات الوسطى، ومنطقة جاهتيلاي في السهل الساحلي، بوصفهما دراستي حالة لمنطقتين أيكولوجيتين مختلفتين. وهدفنا الرئيسي هو توضيح المناهج الرئيسية للتكيف التي مارستها في الماضي الجماعات المختلفة، واستجاباتهم وآلياتهم الجديدة المطورة من أجل التأقلم مع الظروف المتغيرة التي فرضها الجفاف والحرب والتطورات الحديثة.

٢ - دراستا الحالة

٢-١ - إقليم جاهتيلاي في المنخفضات الشرقية

٢-١-١ - وصف عام للمنطقة

يقع إقليم جاهتيلاي في محافظة جهيندا الفرعية Ghinda Sub- Province، وهو إحدى مقاطعاتها الثلاث وتقع في منطقة السهل الساحلي. ومدينة جاهتيلاي هي عاصمة الإقليم، وتقع على بعد حوالي ٧٠ كيلو متراً من أسمرة، على طريق أسمرة-مصوع. والمنطقة مُبسطة مع وجود جبال وتلال صغيرة علي الجزء الغربي من المنحدر. وهناك بعض الجداول المائية الفصلية، التي تتدفق من المنحدر الغربي للمرتفعات ، فيما بين يونيو وسبتمبر حاملة

معها تربة غرينية ثرية. ويستخدم جريان المطر السطحي Run-Off لتلك الجداول في الري الفيضي Spate Irrigation في الإقليم. وتراوح ارتفاع المنطقة بين ٣٢٠ - ٤٥٠ متراً، مع معدل مطر سنوي أقل من ٤٠٠ ميليمتر، يسقط أساساً فيما بين نوفمبر وفبراير. ويقدر متوسط درجة الحرارة بـ ٥٣.٥°، بحد أقصى ٤٥° في شهر مايو. وتربة المنطقة من النمط المالح saline. وهناك خمس قرى مستقرة في الإقليم. وهناك ثلاثة أنشطة اقتصادية أساسية في المنطقة، الزراعة بماء المطر وزراعة الري الفيضي والرعى.

ولفترة طويلة من الزمان كان الإقليم جبهة عسكرية مما كان له تأثير على الحياة النباتية وعلى الأنواع النباتية ذوات الأخشاب، حيث كانت تُقطع لاستخدامها في بناء السُّكنات وتوفير حطب الوقود. وكان للحرب أيضاً تأثيرها على كثافة وتوزيع السكان، وتظهر اتجاهات السكان انخفاضاً نظامياً منذ منتصف الستينيات. ولقد لجأ الكثيرون إلى البلدان المجاورة، بينما نزح آخرون إلى مناطق داخلية أخرى. ولكن في الوقت الراهن هناك زيادة في أعداد السكان، كنتيجة لعودة اللاجئين من البلدان المجاورة والمدن الإرتيرية إلى مواطنهم الأصلية. ويظهر الجدول التالي (رقم ١) عدد السكان الحاليين في قرى الإقليم.

جدول رقم ١

عدد الأسر المعيشية والأفراد في جاھتلاي

عدد الأفراد	عدد الأسر المعيشية	القرية
١٦٠٣	٤٩٦	أدشومه
٨٦٣	٢٦٢	جاھتلاي
٥٣٢	١٧٥	ميتكيل آبيت
٩٣١	٢٧٤	ميتكيل دوكان
١٢٦٤	٢٥٤	شيباه
٥١٩٣	١٤٦١	إجمالي

المصدر : MINISTRY OF LOCAL GOVERNMENT, GAHTELAY SUB- DISTRICT, 1992

وسكان جاهتيلاي فى الأساس رعاة مزارعون، والأرقام الواردة فى الجدول السابق لا تتضمن رعاة التقراى، الذين يأتون أساساً من مناطق أرتيريا الشمالية الشرقية إلى الإقليم فيما بين نوفمبر ومايو لرعى قطعانهم، وأيضاً لا يتضمن رعاة الرواشدة الذين يأتون إلى الإقليم أساساً فيما بين يونيو ونوفمبر. وفى مقدور الرعاة الرواشدة استغلال مساحات أوسع من المراعى، لم يكن فى مقدور الرعاة من قبل استغلالها، بفضل استخدامهم للعربات التويوتا. وخلال فصل نمو المحاصيل يتحرك الرعاة إلى مناطق أكثر هامشية.

٢-٢ - إدارة الموارد

٢-٢-١ - الأرض

تمثل الأرض مورداً مهماً فى الإقليم. وعلى الرغم أنه منذ بداية الإدارة الإيطالية الاستعمارية، أصبحت الأرض ملكاً للحكومة وتعرف باسم: «الأراضى الحكومية»-Do meniale، فإن الفلاحين نظروا إلى الأرض بوصفها ملكية القرية. وكل فلاح مُستقر له حق استخدام الأرض للزراعة. وداخل القرى التى تطور فيها الرى الفيضى، نجد أن كل عائلة لها الحق فى قطعة أرض، يخصصها لهم مجلس القرية «البايو». ولقد تطورت مناطق الرى الفيضى من خلال الجهود المشتركة للمزارعين. وفى أوائل السبعينيات طبقت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا EPLF، إجراءات للإصلاح الزراعى تستهدف إلغاء السيطرة التقليدية لسادة الأرض، وبالتالي ظهر توزيع متكافئ للأرض منذ ذلك الحين. وداخل القرى تقوم مجالس القرى المنتخبة ديموقراطياً بالإشراف على شئون الأرض. والبايو هو مجلس وبرلمان القرية، ويتكون من لجان منتخبة ديموقراطياً ومسئولة عن إدارة مجمل شئون البلدة. ويعمل النظام فى مجمله بشكل جيد وهادئ، ولم يترتب على إلغاء قيادة سادة الأرض التقليدية ظهور فراغ إدارى. ويصبح رعاة الإقليم أكثر حرية فى الانتقال بماشيتهم إلى المنطقة خلال شهر ديسمبر عندما ينتهى فصل نمو المحاصيل. وخلال فصل الزراعة الممتد من سبتمبر إلى ديسمبر نراهم يتحركون إلى مناطق أكثر هامشية.

٢-٢-٢ - الماء

من واقع طبيعة المنطقة الواقعة فى إقليم قاحل، يمثل الماء مورداً استراتيجياً ويعامل على هذا النحو. وتستفيد المنطقة من فصلين لإمدادات المياه. أولهما جريان المطر السطحي الهابط من المرتفعات فيما بين يونيو وسبتمبر، وهى الفترة التى تمثل فصل الأمطار فى المرتفعات، وفيها يُستخدم الجريان السطحي فى الزراعة. وثانيهما الفصل المطير فى المنطقة ذاتها، والذي يمتد من نوفمبر إلى فبراير.

منذ حوالى ٨٠ - ٩٠ عاماً دخل الري الفيضى فى المنخفضات الشرقية لمنطقة ويكيرو Wekiro، ومن المعتقد أن الفلاحين السعوديين اليمنيين هم الذين قاموا بإدخاله. ثم دخل بالتدريج إلى منطقة الشيب، وأخيراً إلى شيباه وميكتيل آبيت. وفى قرى أخرى فى جاهتيلاي نجد أن الري الفيضى ظاهرة حديثة، أدخلتها الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا. ويتركز مجهود الجماعة فى مجملها على تحويل الفيضانات وإعادة تقوية وتدعيم السدود وري الحقول من إبريل إلى سبتمبر. ولأن تلك الفترة ذات مناخ شديد الحرارة، نجد النساء والأطفال والماشية يهاجرون صوب المناطق المرتفعة، بينما يظل الرجال فى مواقعهم يعملون فى رى الحقول وفقاً لقاعدة التناوب. وفيما يلى ذلك يعتمد نمو الحاصلات على الرطوبة المتبقية داخل التربة.

وهناك ممارسات أهلية أخرى للمحافظة على الماء. فبعد رى الأرض تُسلم الأرض بواسطة المحراث التقليدى الذى يجره الثور، ثم تُروى الأرض مرة أخرى لكى يتراكم المزيد من الماء فى الأخاديد، وبعد ذلك تغطى الأخاديد بسحب الأخشاب فوقها عن طريق الشيران، وهكذا يتم الاحتفاظ بالمياه لمدة لا تقل عن شهرين مع الحد الأدنى من التبخر.

وفيما يتعلق بمصادر المياه الخاصة بالاستهلاك المنزلى واستهلاك الماشية، فهى تأتى أساساً من الآبار والجداول وخزانات المياه. وهنا لا نجد إمدادات المياه كافية، إذ أن أغلب الموارد (الآبار والجداول) سرعان ما يصيبها الجفاف بعد موسم المطر، أى من إبريل فصاعداً.

٢-٢-٣- الحياة النباتية الطبيعية.

تسود فى المنطقة أنواع أشجار السنط *Acacia Species*، وبالقرب من الشواطئ تتواجد أنواع المونوكا. *Monica* والأشجار المونوكا قيمة عالية كغذاء للجمال لدى رعاة الرواشدة .

ويدعى الرواشدة أن تلك الأنواع تختفى الآن سريعاً بسبب التوسع فى زراعة الري الفيضى. وهذا التعدى على مناطق الرعى التقليدية تشكل خطورة على رعى الجمال. ولا تستخدم الأشجار بكثافة فى بناء المنازل، ويكتفى باستخدام القليل من فروع الأشجار وسيقان المحاصيل الذرة الرفيعة والذرة الصفراء) فى بنائها، حتى يمكن تهوية المنازل جيداً داخل تلك البيئة الحارة الجافة. وهكذا فإن استخدام الأشجار فى البناء قليل للغاية.

ومكونات الحياة النباتية ملك للجماعة. فليس لدى الفلاحين، حقوق خاصة تجاه الأشجار ، أو ملكية فردية لها. ويجتث الفلاحون الأشجار من حقول الري الفيضى لاعتقادهم أنها تجذب الطيور إلى الحقل. وفى تلك المناطق التى لا يُمارس فيها الري الفيضى، يترك الفلاحون عمداً القليل من الأشجار داخل الحقول، من أجل تغذية الحيوانات وتوفير الظل وتحسين خصوبة الأرض نتيجة لسقوط الأوراق والقرنات *Pods* المتحللة على التربة.

وتتولى الهيئات الإدارية المحلية، أى البايتهوات، أيضاً العناية بالأشجار. وإذا حدث وقام أحد الأهالى بخرق القانون وقطع الأشجار، يعاقب إما بدفع غرامة أو أداء بعض الأعمال الشاقة. ويعتمد نوع العقاب على المرحلة التى يصل إليها نمو الشجرة المقطوعة.

٢-٢-٤- الطاقة

فى بعض القرى يُستخدم الحطب كوقود. ووضع الحطب هنا أفضل كثيراً منه فى مناطق المرتفعات. ونلاحظ وجود وفرة فى حطب الوقود، وعلة تلك الوفرة نجدها فى عاملين؛ عدم استخدام الفلاحين للأشجار فى بناء المنازل، وطبيعة عادات طبخ الطعام التى لا تتطلب استهلاك الكثير من الحطب. (Azbeha,et al.,1995)

وبالنسبة لروث البقر فهو لا يُستخدم كوقود فى مناطق المرتفعات. وفى المناطق التى تعتمد على الأمطار يُستخدم الروث كسماد ، لتعويض ما يرونه من ضعف فى خصوبة التربة، بينما نجد العكس فى مناطق الري الفيضى حيث لا يستخدمه الفلاحون كسماد لاعتقادهم أن التربة خصبة بما فيه الكفاية. وهم يعتقدون أيضا أن الطبيعة المالحة للتربة، متفاعلة مع تأثير الارتفاع الشديد فى الحرارة، تجعل روث البهائم يحرق الأرض ولا يصلح بالتالى كسماد. كذلك يُستخدم الكيوسين فى إضاءة المنازل.

٢-٢-٥ - المحاصيل ونظم الزراعة

المحاصيل الأساسية فى المنطقة هى الذرة الرفيعة Sorghwm Vulgare والذرة الصفراء Zea Mays والتى تزرع من أجل الغذاء، علاوة على المحاصيل النقدية التالية : البطيخ والبقول السودانى. وبصفة عامة نلاحظ انخفاض إنتاجية الذرة الرفيعة والذرة الصفراء. (انظر الجدول رقم ٢)

جدول رقم ٢

إنتاجية المحاصيل الرئيسية مقدرة بالكوارت qt فى الهكتار

المحصول	الكمية
الذرة الصفراء	٢٨ - ٣٢
الذرة الرفيعة	٤ - ٢١
الفلل	١٢ - ٢٠
القول السودانى	٦ - ٨

Source : Azbeha et.al., 1995

ويمكننا رصد السمات الأساسية التالية لاستراتيجيات زراعة المحاصيل التى يطبقها الفلاحون من أجل زيادة الناتج الزراعى :

(١) كنتيجة لأسلوب الري الفيضى تحصل الحقول علي التربة الغرينية (جيريف) الخصبة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. وهكذا لا يستخدم الفلاحون السماد العضوى.

(٢) ممارسة نظام الدورة الزراعية، باتباع الدورة التالية : الذرة الرفيعة - فلفل، الذرة الصفراء، الطماطم، بطيخ- الذرة الرفيعة.

(٣) تنوع أصناف المحاصيل من خلال زراعة أصناف مختلفة للمحصول الواحد :

- الذرة الرفيعة : الصنف الرئيسى المستخدم منه هو الهيجيرى، ويعتقدون أنه يعطى أفضل ناتج فى ظل الري.

- الذرة الصفراء : يُزوع صنفان أساسيان منها. أولهما «البيرة» المقاوم للحرارة والذي ينضج خلال ٤ - ٥ أشهر، وثانيهما «ويدى لبيب» وهو أيضا سريع النضج وصغير الحجم، ويزرع عادة كمحصول طوارئ فى حالة فشل زراعة المحاصيل الأخرى.

(٤) تطبيق زراعة الخطوط Row Plantation فى الحقول المروية.

(٥) فرش الأرض بمهاد صخرى : وهى ممارسة تقليدية نافعة ينتهجها الفلاحون من أجل تثبيت التربة والتحكم فى عملية التآكل، من خلال إزالة الأحجار الكبيرة وترك الاحجار الصغيرة فى مكانها بهدف منع تآكل سطح التربة.

٢-٢-١- الماشية

يملك الرعاة المزارعون والرعاة فى المنطقة أنماطا مختلفة من الحيوانات، مثل الماعز والأغنام والجمال والدواجن. والواقع أن ملكية أنماط مختلفة من الحيوانات، يمثل فى حد ذاته أحد أشكال كراهية المخاطرة. وتستخدم الماشية كمصدر غذائى وكأداة لحرث الأرض وكمورد للنقد. وخلال الستينيات والسبعينيات نجد الابقار أكثر شيوعاً، والآن نلاحظ سيطرة الماعز كمياً بالنسبة لكل الرعاة بما فيهم الرواشدة الذين اعتادوا فى الماضى على تربية الجمال فقط. لقد أدت الحرب إلى إجلاء الكثير من الأهالى عن مواطنهم، كما قتلت أعداد ضخمة من الماشية التى تعامل معها الجيش الأثيوبى كأهداف معادية. ولقد تحول الكثير من رعاة التقراى فى

المنخفضات الشرقية (بما فيها منطقة الدراسة) إلى الرعى الزراعى خلال المائة عام الأخيرة. ويظهر لنا الجدول التالى (رقم ٣) أعداد الماشية في قرى الأقاليم المستقرة.

جدول رقم ٣

أعداد الماشية في القرى المستقرة داخل

منطقة الدراسة

النمط	الأعداد
الأبقار (الثيران)	٢١١٠
أغنام وماعز	٣٨٣٠
خيول	٦٦٣
جمال	٤٤٠
دواجن	٢٧٢

sub dis- Source : Ministry of Local Government, Gahtelay

trict 1992.

ومناطق الرعى في مقاطعة جاجتيلاي هي أيضا حرة، ويمكن بالتالى لجماعات الرعاة المهاجرة الأخرى أن تدخلها وتستخدمها بحرية. وفي فترات نقص الغذاء، تؤخذ الحيوانات إلى أقاليم أخرى من ضمنها المرتفعات، ويتم ذلك في العادة في الفترة الممتدة من يونيو إلى سبتمبر. وفيما بين نوفمبر وأبريل، عندما يصبح الماء متاحاً في المنخفضات الشرقية، ومن ضمنها المنطقة موضع الدراسة، يرد إلى تلك المناطق أعداد وفيرة من الماشية من مناطق اريتريا الأخرى.

٣-٢ - التفاعل مع مناطق المرتفعات

هناك تعاون وثيق يربط الرعاة المزارعين في المنخفضات الشرقية بالمزارعين في المرتفعات.

يرسل فلاحو المرتفعات أبقارهم إلى المنخفضات للرعي. كما أن العديد من الرعاة المزارعين ، يملكون قطع أرض فى مناطق المرتفعات، يقومون بزراعتها خلال فصل المرتفعات المطير. كذلك نراهم يهاجرون إلى المرتفعات، عندما تصبح المنخفضات شديدة الحرارة. وهذا التبادل المفيد لهما معا، يركز على عقلانية اقتصادية .

٣-٢ - الحماسين الجنوبية الغربية

٣-٢-١ - وصف عام للمنطقة

تقع الحماسين الجنوبية الغربية جنوب غرب أسمره، وهى منطقة زراعية يصل إجمالى مساحتها إلى ١١٥٥ كيلو متراً مربعاً. وتتراوح درجة الحرارة فيها، بين الحد الأدنى البالغ ٥° فيما بين ديسمبر ويناير، والحد الأقصى ٣٠° فى شهر مايو.

وتتراوح ارتفاع منطقة الدراسة ما بين ١٩٠٠ - ٢٣٠٠ متر. وتتخلل طبوغرافيتها النجاد الهضاب والوديان والسهول الصغيرة المستوية. والانماط الرئيسية لتكوين التربة هى التربة الطفلية الرملية Sandy Loam والتربة الطفلية Loams والتربة الطفلية الملحية. وشير الأس الهيدروجينى PH لسطح التربة إلى أن التربة بصفة عامة محايدة قلويًا، مع انخفاض فى نسبة المادة العضوية والنتروجين. وداخل المنطقة يوجد غمطان لسقوط الأمطار، هما فصل المطر القصير وفصل المطر الرئيسى. يمتد فصل المطر القصير من مارس إلى مايو، بينما يبدأ فصل المطر الأساسى فى يونيو بأعلى المعدلات، وفى يوليو وأغسطس يصبح متوسط سقوط الأمطار ٥٠٠ ميليمتر سنوياً.

وهى منطقة شبه قاحلة ذات معدل مطر منخفض، استوطنها لفترة زمنية طويلة الفلاحون الذين يزرعون المحاصيل ويربون الماشية. وفى الوقت الراهن تعاني المنطقة من تدهور حاد فى التربة، وأيضاً من انخفاض فى معدل الإنتاجية. ويصل إجمالى عدد السكان إلى ٤٢,١٨٥ بنسبة كثافة سكانية ٣٧ فرداً لكل كيلو متر مربع.

٣-٣ - استخدام الموارد الطبيعية

داخل مثل تلك البيئة القاسية، يستخدم الفلاحون استراتيجيات مختلفة لإدارة الموارد، لكي يتمكنوا من المحافظة على بقائهم. (Aduana et al., 1995)

٣-٣-١ - الأرض

يُعرف نظام تملك الأرض بالـ «ديسا»، ويمتضاء تملك القرى الأرض جماعياً. وكل سبع سنوات تقوم البايثوهات بإعادة توزيع الأرض. وهناك لجان فرعية لتوزيع الأرض على أساس أنماط التربة، أي درجة خصوبة التربة، فيحصل كل فلاح على قطعة أرض من كل نمط من أنماط التربة. ويعتمد عدد القطع التي يمتلكها الفلاح، على مساحة الأرض المزروعة المتاحة من جهة، وعدد الأسر المعيشية داخل القرية من جهة أخرى، وتمتلك كل أسرة معيشية في المتوسط تقريباً خمسة تسميدى من الأرض (من ١ إلى ١.٥ هكتار). وهناك أرض عامة تملكها القرية من أجل الرعى، ومن أجل التحريج Afforestation أي زراعتها بالأشجار، ومن أجل المدارس وغير ذلك من المنافع العامة. وبعد إعلان الحكومة المادة رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٤ تغير نظام تملك الأرض. تبعاً لهذا الإعلان القانوني الجديد أضحت الأرض ملكاً للحكومة، ومن حق كل مواطن إرثى تخطى الثامنة عشرة استخدام الأرض للزراعة والرعى وغير ذلك من الاستخدامات.

ويوجد في منطقة الدراسة نقص حاد في الأرض، تبعاً للضغط السكاني وصلاحيه أغلب أراضيها للزراعة ورعى الحيوانات، وتعانى الأرض من حالة تآكل شديد وفقدان للخصوبة. ومن أجل زيادة إنتاجيتها يستخدم الفلاحون روث الحيوانات، ويلجأون إلى «تربيحها» لفصل أو فصلين، ويحافظون على الماء والتربة من أجل التقليل من عملية التآكل أو تدهور الخصوبة.

أدت الزراعة التي تُمارس في المنطقة منذ قرون إلى تآكل التربة. وأغلب المساحات الآن جرداء ذات تربة قليلة العمق، وقدرتها على الاحتفاظ بالماء هذيلة، وبالكاد تصلح لإنتاج

الحاصلات. ويعتقد الفلاحون أن تآكل التربة الناتج عن تأثير الجريان السطحي هو الشكل الأساسي لتآكل التربة في المنطقة.

وسعيًا لتقليل عملية التآكل تُبنى مصاطب على جوانب الهضبة، من أجل حماية التربة ورفع معدل الترشيح Infiltration Rate الذي يزيد من مستوى المياه الجوفية Water Table. كما تُبنى أحزمة من الطين والحجارة حول الأرض المزروعة، سعيًا للتقليل من تآكل التربة والحفاظ على الرطوبة داخلها. وفي مناطق التربة قليلة العمق تُبنى الأحزمة الحجرية على الهضاب والأودية والأراضي الزراعية.

٣-٢-٢- الحياة النباتية الطبيعية

من المعتقد أن منطقة الدراسة منذ ما يقرب من مائة عام مضت، كانت زاخرة بغابات كثيفة تحتوي على أنواع مختلفة من الأشجار مثل: أشجار الزيتون الأفريقي *Olea Africana* ، وأشجار السنط بأنواعها *Acacia Spp* علاوة على أنواع أخرى من الأشجار تدعى باللاتينية: إيوكليا شياربر *Euclea Shiarper* ورهوس ناتالينسيس *Rhus Natalen*-sis ولكن في أعقاب مجئ الإيطاليين في أواخر القرن الثامن عشر، أخذ الغطاء النباتي في التناقص لكي يترك وراءه أشجاراً متناثرة تتواجد حول عدد قليل من الأماكن المقدسة. وإذا تتبعنا الأسباب الرئيسية لاختفاء الأشجار، سنجد أنها في الحروب والجفاف واستخدام الأشجار في البناء وصناعة الأدوات وإنتاج الفحم النباتي وحطب الوقود، وفي النهاية قطع الأشجار من أجل التوسع الزراعي. (انظر الجدول رقم ٤)

جدول رقم ٤

إجابات الفلاحين حول أسباب اختفاء الأشجار

الأنظ	الأعداد
الجفاف	٢٥
حطب الوقود	٢٢
البناء	٢٢
الحرب	٢١
التوسع فى الزراعة	١٠

Source : Adugna et.al.1995.

وبالإضافة إلى ما سبق أدت المجاعات المتكررة الناتجة عن غزوات الجراد إلى قيام الفلاحين باجتثاثات كثيفة للحياة النباتية، ثم جاءت ممارسة إنتاج الفحم النباتى وبيعه لشراء الحبوب الغذائية لى تُقاوم من حدة الوضع.

والآن يُنفذ برنامج واسع لتحريج الأرض، من أجل استعادة الحياة النباتية الطبيعية، ويحمل اسم «برنامج الغذاء من أجل العمل». وفى إطار هذا البرنامج تُزرع الأشجار على جوانب الهضاب، وأهم الأشجار المزروعة هى شجرة الأوكالبتوس Eucalyptus إلا أن الفلاحين يعتقدون أن إغلاق المنطقة (الحماية)، يُمثل الإجراء الأفضل والأجدى بالمقارنة بزراعة الأشجار.

٣-٢-٣ - الطاقة

تفيد الأسباب السابقة المنطقة فى الحياة النباتية، وهو ما يشير فى نفس الوقت إلى وجود نقص فى الوقود. ونجد مصدر الطاقة الرئيسى فى الحطب والروث الحيوانى وبقايا المحاصيل . (الجدول رقم ٥) وكما تشير بيانات الجدول فإن الحطب هو مصدر الوقود الرئيسى. وهناك استراتيجيات إدارة مُحكمة من أجل استخدام مصادر الحياة النباتية النادرة بأسلوب يتسم

بالتوازن. فالفلاحون يُسمح لهم بجمع حطب الوقود من القرية المالكة للحياة النباتية مرتين في العام من أجل الاستهلاك المنزلي. وعندما تكون هناك احتفالات شعائرية Ceremonies وأجازات، يصبح من حقهم أخذ المزيد من حطب الوقود، ويحدد حجم تلك الزيادة بعدد معين من أحمال الحمير. وبالنسبة لروث البقر فهو يجمع من حظائر الماشية والحقول ثم يُجفف من أجل استخدامه كوقود. وفي الأعوام الأخيرة أدخلت الحكومة الكيوسين من أجل التقليل من الاعتماد على حطب الوقود. ولقد ذكر الفلاحون الذين شاركوا في المسح، أن المنطقة تعاني نقصاً حاداً في الوقود، وشددوا على وجود حاجة ملحة لمصادر وقود أخرى بديلة.

جدول رقم ٥

نسبة توزيع الأسر المعيشية تبعاً لنمط الطاقة المستخدم

مصدر الطاقة	نسبة المجيبين المثوية
الحطب	٣٨
روث البقر	٣٢
الكيوسين	٢٢
بقايا المحاصيل	٨

Source : Adugna et al.1995

٣-٢-٤ - الماء

يمثل المطر المصدر الرئيسي لمياه المنطقة، وهو المصدر الوحيد لمياه السدود الصغيرة والبرك وإعادة شحن الآبار. ولا توجد في المنطقة جداول مياه دائمة. ولدى كل قرية آبارها أو بركها الخاصة، وهناك قرى تمتلك سدوداً صغيرة تستخدمها في حجز المياه للشرب وزراعة الخضروات في المناطق الواقعة أدنى الجداول. وأغلب القرى تعاني من مشكلة النقص الحاد في المياه، خلال الفصل الجاف وأعوام المطر الضعيف (الجفاف)، ويتعين بالتالي على الفلاحين

وحيواناتهم أن يرحلوا لمسافة تتراوح بين خمسة وعشرة كيلو مترات لكي يجلبوا الماء من أجل الاستخدام الإنساني والحيواني.

٣-٢-٥- أنماط المحاصيل والزراعة

تنمو في مناطق المرتفعات طائفة واسعة من المحاصيل، ويوضح الجدول رقم ٦ أهم تلك المحاصيل. وكما يُظهر لنا الجدول يزرع أغلب الفلاحين الشعير، لأنه نبات سريع النمو والنضج وبالتالي يمكنهم حصد المحصول قبل توقف الأمطار. وهم يرون أيضاً أن الشعير يُمكنه تحمل الأوضاع المناخية المناوئة ويزودهم بعلف للماشية. وفي حالة الجفاف يزرع الفلاحون أيضاً نبات الجلبان Grasspea لأنه يتحمل نقص مياه المطر.

وببدأ إعداد الأرض لزراعة أغلب المحاصيل في شهر يناير، في أعقاب حصاد المحاصيل في ديسمبر مباشرة. ويتم تجهيز الأرض من مرتين إلى أربع مرات، من أجل الحفاظ على الرطوبة والتهوية الجيدة والتحكم في الأعشاب الضارة. ومن أبريل يُمارس الفلاحون الزراعة الجافة بالنسبة للمحاصيل المبكرة، وفي يونيو في حالة تأخر المطر، وهم يفعلون ذلك من أجل الحصول على ما يكفي من الرطوبة لنمو زراعاتهم.

جدول رقم ٦

المحاصيل الرئيسية في منطقة الدراسة (عينه)

النسبة المئوية من الفلاحين	الاسم العلمى	المحصول
٨٧	Hardeum Vulgare	الشعير
٥٣	Triticum Spp	القمح
٥٥	Eragrostis Taf	التف (TAF)
١٨	Vicia Faba	الباقلاء (Faba Bean)
٣٤	Vicia Faba	القول (Dagussa)
٦٠	Eleusine Caracona	لذرة الصفراء
٢٠	Solanum Indicum	البطاطس

Source : Adugena et.al.1995

وهناك ما يقرب من ٤٢٪ من فلاحى منطقة الحماسين يزرعون حاصلات مختلطة Mixed Crops والمجموعات التى نجدها شائعة بينهما هى «الهانفيز» (خليط من الشعير والقمح)، والذرة الرفيعة مع الذرة البيضاء، و«الوهرير» (الذرة الصفراء مع البقول)، والذرة الرفيعة مع البقول، الذرة الرفيعة مع الذرة الصفراء، وفى النهاية الباقلاء Faba Bean مع البازلاء Field Pea.

ويمكننا تحديد الأسباب الاساسية التالية لزراعة الحاصلات المختلطة :

- ١ - الوصول إلى أعلى ناتج ممكن لكل وحدة زراعية .
- ٢ - تقليل المخاطر المرتبطة بزراعة المحصول الواحد، من خلال توفير ضمان ضد الجفاف والأمراض وغير ذلك من المخاطر.
- ٣ - الحصول على نمطين من الحاصلات من نفس الأرض، يعمل أحدهما كمدعم للآخر، أى تعظيم كفاءة استخدام الأرض.

كذلك يُمارس فلاحو المنطقة الدورة الزراعية، وتبعاً لما يقولونه تساعد الدورة الزراعية على تحقيق ما يلي :

أ - الحفاظ على خصوبة التربة.

ب - تقليل الإصابة بالحشرات والأمراض.

ج - تحسين الناتج وزيادة احتياطي الرطوبة في التربة.

وفيما يلي قائمة بالدورات الزراعية الشائعة في منطقة الدراسة :

أ - شعير ... < شعير ... < شعير ... < إراحة للأرض أو زراعة أحد نباتات الحبوب القطنية.

ب - حمص أو جُلبان ... < شعير ... < التف أو إراحة الأرض.

ج - باقلاء ... < شعير ... < التف

٣-٢-١ - الماشية

تمثل الماشية أحد المكونات الأساسية للنظم الزراعية في المنطقة. ولقد ذكر حوالى ٨٠٪ من الفلاحين الذين أجرينا معهم مقابلات أنهم يمتلكون ماشية، وتتنوع ماشية المنطقة بين الأبقار والأغنام والماعز والحمير، وهذا التنوع في حد ذاته يُمثل أحد أشكال تقليل المخاطرة.

وفي وقت ما كانت المنطقة معروفة جيداً بإنتاجها الحيوانى. ولكن التطورات التى شهدتها المنطقة جاءت معها بعده عوامل، قادت إلى الانخفاض في أعداد الماشية، وأهمها الجفاف الدائم والافتقار إلى الغذاء وأمراض الماشية.

وفي الوقت الراهن، نلاحظ صغر حجم قطيع الأسرة المعيشية الواحدة، الذى أصبح حجمه يتراوح من صفر إلى واحد. وأغلب الفلاحين لا يملكون سوى ثور واحد، وقلة قليلة منهم تمتلك

من بقرة إلى ثلاث بقرات لاستخدام ألبانها.

وقمثل مشكلة نقص الغذاء الحيوانى قيلاً قوياً على إنتاج الماشية وإنتاجيتها فى المنطقة موضع الدراسة. وعلة هذا النقص نجدها فى الجفاف والإفراط فى الرعى والنقص الحاد فى المراعى، وكل ذلك يحد من أعداد الماشية التى يُمكن تربيتها.

وفى كل قرية هناك مساحات مراعى يُجرى تسييجها ثم تخصيصها أساساً لرعى الثيران. ويُدار هذا المورد النادر بأسلوب مُحكم، فلا يُسمح إلا للحيوانات الجريحة أو الامهات اللاتى ولدن حديثاً باستخدام المرعى وفترات زمنية محدودة.

ويسمح للثيران بالرعى يومياً سواء كانت تقوم بمهام حراثة الأرض أو لا تقوم بذلك، بينما تعزل بقية الحيوانات عن المرعى حتى بداية فصل الأمطار الرئيسى فى يونيو. وفيما بين يونيو وأوائل أغسطس يصبح المرعى مفتوحاً متاحاً لكل أنواع الحيوانات، وفى أعقاب ذلك يُغلق مرة أخرى أمام أى حيوانات عدا الثيران.

ونجد فى منطقة الدراسة بكثافتها السكانية العالية نسبياً وأراضيها المتآكلة، نموذجاً لحالة الجماعات الزراعية فى منطقة المرتفعات الوسطى. ويهاجر الفلاحون الآن إلى المنخفضات ذات الكثافة السكانية الأقل، والتى كانت دائماً مناطق الرعى التقليدية أمام الرعاة، مما يؤدى إلى خلق المزيد من الضغط على مناطق الرعى.

٤ - نتائج المستقبل

استطاع الرعاة والرعاة المزارعون والفلاحون الإريتريون ، تطوير عدة استراتيجيات لإدارة الموارد مكنتهم من المحافظة على بقائهم، داخل بيئة الأرض الجافة القاسية المحيطة بهم.

وفى إطار جهودها التنموية الموجهة إلى سكان المناطق الريفية، انتهجت الحكومة سياسات المشاركة. ومنذ تحرير البلاد بنيت أعداد كبيرة من المدارس والعيادات والآبار والطرق القرعية داخل المناطق الريفية. كذلك أنجزت محاولات وجهود واسعة، من أجل إصلاح أوضاع البيئة

عبر المشاركة الشعبية. كما شُجع التعليم الأولى علي استخدام اللغة الأم فى برامجهم، كذلك أصبحت الإذاعة تبث برامجها باللغات المحلية. وتستهدف كل تلك الجهود تحسين حياة فقراء الريف.

وفى إطار الحدود التى تفرضها الأوضاع الطبيعية، وكما تدل الخدمات المقدمة ، يتضح لنا أن الحكومة تُفضل استقرار الرعاة، لكنها تفعل ذلك من خلال تنسيق وثيق معهم. ويمكننا القول إن رعاة إريتريا ليسوا مهمشين كما هو الأمر بالنسبة لجماعات رعاة أخرى فى افريقيا. (Omer,1993)

مراجع الدراسة :

- Aduigna Haile, Woldeamlak Araia, Mohamed Kheir Omer, Woldeselassie Ogbazghi and Melake Tewolde, (1995). Diagnostic Farming Systems Survey in South Western Hamassien, Eritrea. *Bulletin No. 1*, 95, College of Agriculture and Aquatic Sciences, University of Asmara, Asmara, Eritrea.
- Azbaha Haile, Iyassu G.Tatios, Mohamed Kheir, W/Selassie Ogabazghi, Wolde-Amlak Araia, T. Selassie G/Mariam, Ghidey G/Selassie and Tedros Ogbai, (1995). "Progress Report on the Rehabilitation of Degraded Lands in Eritrea," Asmara, Eritrea.
- FAO (1994). *Eritrean Agricultural Sector Review and Project Identification*, Main Report, Rome.
- Omer, Mohamed Kheir (1993). "A Brief Report on Pastoral Issues in Eritrea", in UNSO/UNDP (eds.), *Pastoral Natural Resources Management and Policy*, UNSO/UNDP.
- Woldemichael, B. (1992). "Rural Development in Post Conflict Eritrea: Problems and Policy Options", in Doornbos et al. (eds), *Beyond Conflict in the Horn*, The Red Sea Press.

على سعيد يوسف

:

استراتيجيات البقاء في
الأراضي الجافة الأثيوبية :
حالة رعاية الصخر في وادي اواش

١١

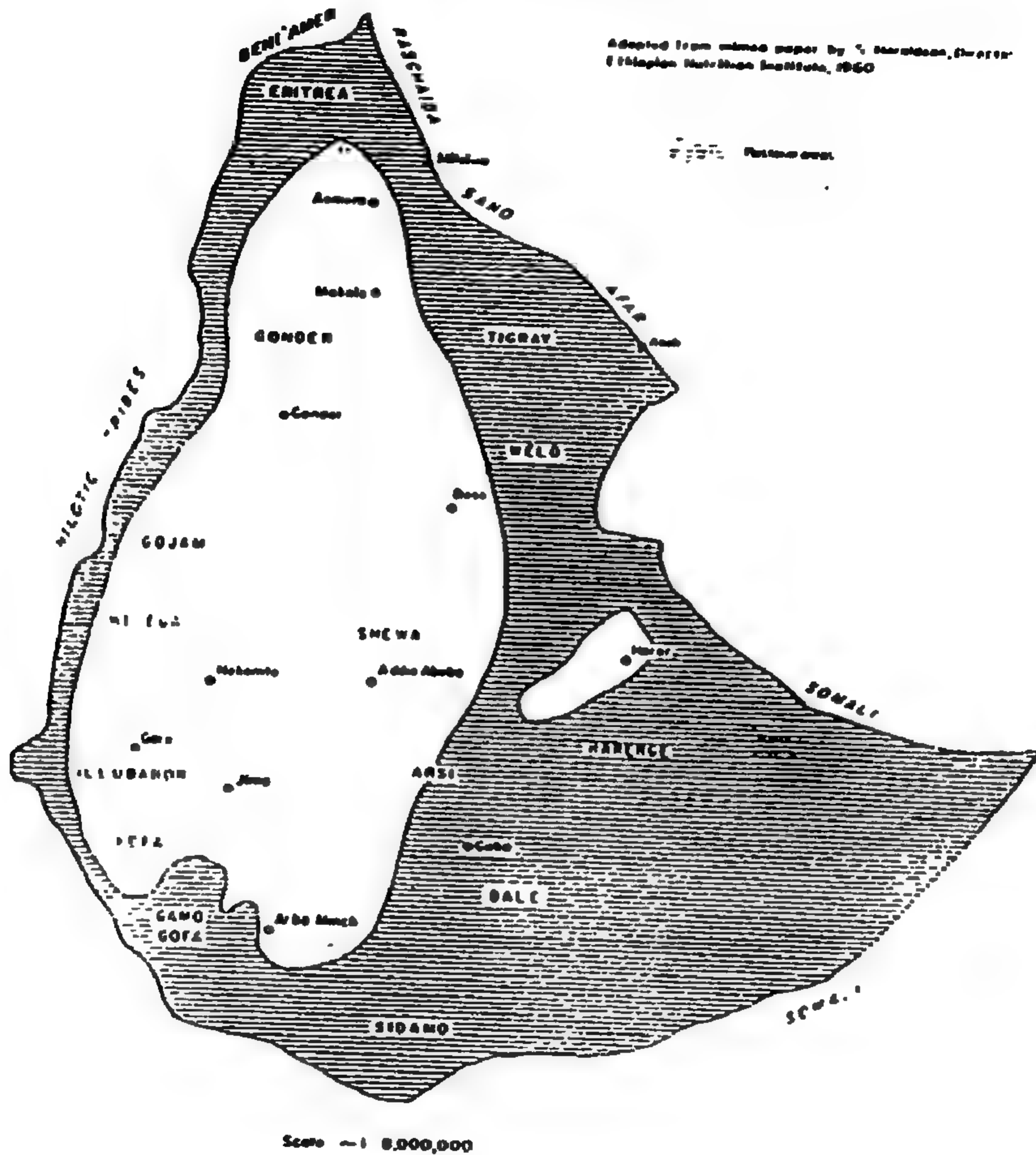
١ - المنخفضات الأثيوبية : السمات الأساسية

تشكل المنخفضات في أثيوبيا حوالي ٦٠٪ من إجمالي مساحة سطح الأرض. ويتراوح معدل سقوط المطر من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ميليمتر في المناطق المنخفضة، ومن ٦٠٠ إلى ٧٠٠ ميليمتر في المناطق الأكثر ارتفاعاً. ويشكل الرعاة والرعاة المزارعون غالبية سكان تلك المنطقة. وهناك أكثر من ١٥ جماعة رعوية إثنية في أثيوبيا (مايزيد عن خمسة ملايين)، تشكل تقريبا ١٠٪ من إجمالي عدد سكان البلاد. وأكبر تلك الجماعات الرعوية هي جماعات الصومالي Somali والبوران Boran والعفر Afar، التي يعيش كل منها على التوالي في المراعى الجنوبية الشرقية والمراعى الجنوبية الشمالية الشرقية. وإلى جوار تلك الجماعات الكبرى هناك جماعات أخرى أصغر حجماً، منها جماعات الحمر Hamar والآربوري Arebore والداسانيتش Dassanetch في الجنوب الغربي، والنوير Neur في الغرب، وجماعات الرعاة المزارعين من الآرسى Arsi والكيريو Kereyu والبالى Bale في الجنوب الشرقى والمناطق الوسطى. (شكل رقم ١)

تتميز مناطق الرعى في أثيوبيا بدرجة عالية من التغيرية Variability وعدم إمكانية الاعتماد على المطر، سواء فيما بين الأعوام المختلفة أو فيما بين الأماكن المختلفة في نفس العام، وأيضاً ندرة الحياة النباتية وتغيريتها الفصلية، وضعف القدرة على المقاومة في مواجهة الجفاف والتآكل. وفي أغلب مناطق الرعى يُمكن بالكاد ممارسة الزراعة المعتمدة على ماء المطر، ولكن هناك إمكانية لتطوير الرى وتجميع المياه.

* ترجمة : د. صلاح أبو نار.

شكل رقم ١ مناطق الرعى في اثيوبيا



وتربية الماشية هي النشاط الاقتصادي الأساسي لرعاة المنخفضات الأثيوبية. ويساهم القطاع الرعوى البدوى بتربية حوالي ٤٠٪ من أبقار البلاد، و٧٥٪ من الماعز و٢٥٪ من الأغنام و ٢٠٪ من الخيول و ١٠٠٪ من الجمال. (UNDP/RRC, 1984) وتُمثل الماشية ومنتجاتها (الحيوانات الحية والجلود)، المصدر الثانى للدخل الناتج عن التبادل الخارجى، وتشكل صادرات القهوة المصدر الأول.

وتواجه الجماعات الرعوية والرعوية الزراعية مشاكل عديدة ذات أصول داخلية وخارجية، أهمها تقلص واستنزاف قاعدة الموارد تحت تأثير التوسع الزراعى أساساً، وانخفاض إنتاجية القطيع وانتشار الأمراض الحيوانية، وفقر الخدمات الاجتماعية والاقتصادية مثل البنية التحتية والصحة والتعليم، وانتشار الجفاف، والنمو السكاني، وانهيار المؤسسات التقليدية وغيرها من الكوابح الاجتماعية والسياسية. ثم جاء تأثير خطط التنمية، لكى يُدعم المؤثرات السلبية السابقة. فإذا غضضنا النظر عن مدى مساهمة القطاع الرعوى الراهنة فى الاقتصاد القومى، سنجد مخطئى التنمية قد تجاهلوا إمكانيات تطوره المستقبلية، وحكموا عليه بكونه غير قابل للبقاء.

١-١ - وادى اواش

نهر اواش هو أطول الأنهار الأثيوبية، ويتكون من حوله وادى اواش الذى يمثل ١٠٪ من مساحة البلاد، وهناك حوالي ٧٠.٠٠٠ كيلو متر مربع، أى ما يساوى ٥٨.٣٪ من إجمالى مساحة الوادى، تحصل على مياهها من النهر. ومن ضمن أراضي الوادى يروى حوالي ٦٠.٠٠٠ هكتار بواسطة مشاريع الري الكبرى. (Halcorow, 1990) ويمثل نهر اواش وروافده مصادر المياه الوحيدة، لأغلب ماشية جماعات العفر والكيرييو والإيسا خلال الفصل الجاف. كذلك تُستخدم السهول الفيضية كمجال أساسى لرعى قطعان العفر والكيرييو خلال الفصل الجاف.

وتتباين تربة الوادى من حيث طبيعتها، وتتكون من تربة طينية سوداء، غرينية Black

Alluvial Clays وتربة غرينية بنية Brown Alluvial Soils فى منطقة مشروعات الرى، بالإضافة إلى الحواجز Levee الغرينية النهرية ومراوح الحصباء Gravel Fans والسهول الخالية من الحصباء Gravel out Washed Plains والجحم الحمضية Acid Lava وأنواع البازلت Basalt (MAS,1991).

وتسيطر على الحياة النباتية أحراج شجيرات السنط النفضية Deciduous Acacia التى تنمو غالبا بمحاذاة السهول الفيضية للنهر . والحياة النباتية فى المواقع الجافة، تختلف وتتباين بين الأجمة الجافة الكثيفة Closed Dry Thicket إلى مناطق الشجيرات غير الكثيفة Open Shrubland ذات الأشجار المتناثرة عشوائيا، إلى سهول الحشائش النجيلية التى لا تنبت فيها نباتات شجرية علي الإطلاق. وبالنسبة لأنواع الحشائش النجيلية الرئيسية فهى: شريسوبوجن أو شيرى Chrysopogen Aucheri ، وادروبوجين Adropogen gen Spp وارستيدا. Aristida Spp.

ورعاة العفر هم سكان الوادى الأساسيون، ويحتلون الأجزاء الوسطى والدنيا منه. أما أعلى الوادى فيسكنه سكان المرتفعات، وبالقرب من الوسط نجد رعاة الكيريو. أما رعاة الإيسا Issa وهم إحدى عشائر قبيلة الهاشيا Hashiya فى الأراضى الصومالية شرق إقليم العفر، فهم يتحولون أكثر فأكثر إلى سكن المناطق الوسطى من الوادى ، ويدخلون فى الأغلب فى تنافس متزايد مع رعاة العفر سكان المنطقة الأصليين.

٢-١ - العفر

يسكن شعب العفر المراعى الشمالية الشرقية فى أثيوبيا وإرتيريا وجيبوتى. وفى اثيوبيا يحتل العفر المساحة الأكبر من وادى أواش. وحتى الآن لا يوجد سوى القليل جداً من المعلومات حول السكان العفرين. فالتقديرات الخاصة بعدد العفرين الاثيوبيين، تتراوح من (Ayele,1986) إلى ٥ , ٤ مليون (Alimirah,1993) ولكن يبدو لنا أن

الرقم الأخير يتضمن قدراً كبيراً من المبالغة، من واقع أن إجمالي عدد رعاة أثيوبيا يُقدر بحوالى خمسة ملايين. ويقوم الاقتصاد العفرى فى المقام الأول على الرعى، وهم يربون الابقار والجمال والماعز والأغنام. ومثلها مثل أى جماعة رعوية وتمثل الماشية العمود الفقرى الاقتصادى، بالإضافة إلى كونها قيمة ثقافية فى حد ذاتها.

والواقع أن الطبيعة الهامشية للبيئة وتأثير بعض القوى الخارجية، قد فرضا قيوداً معينة على إنتاج الماشية العفرية، وأيضاً على حياة وبقاء العفر أنفسهم. فالتحديات التى مارستها مشاريع الرى على أرضهم، والتزايد فى أعداد الماشية، وحالات الجفاف الحادة والمتكررة، ساهمت جميعها فى وصول الرعى العفرى إلى حالة الأزمة.

وفى الأقسام التالية من الدراسة، سوف نلقى الضوء على استراتيجيات التكيف الرئيسية التى طورها العفريون من أجل مقاومة البيئة القاسية، واستجاباتهم للضغوط الخارجية المفروضة عليهم.

٢ - إدارة الماشية وموارد الرعى

٢-١ - تنوع القطيع

يلجأ العفر إلى تنوع قطعانهم بحيث تجمع بين البقر والجمال والمواشى الصغيرة. ويمثل تنوع تكوين القطيع إحدى إستراتيجياتهم فى مواجهة مخاطر الجفاف والأمراض. وبالتالى يساعد التنوع على الحفاظ على التوازن، بين إمكانية المرعى على توفير العلف من جهة، واحتياجات الماشية الغذائية من جهة أخرى. وعلة ذلك أن الحيوانات المختلفة، يمتلك كل منها بيئته الخاصة الملائمة والمختلفة. وهناك سبب آخر للتنوع هو القابلية للإحلال-Substituta-bility والتكاملية بين أنواع القطعان المختلفة، وذلك فيما يتعلق بطبيعة المنتجات الحيوانية ومعدلات النمو ونوعية الوظائف التى تؤديها الحيوانات. ويوضح الجدول رقم ١ مستوى تنوع القطعان بين جماعات عفر وسط الوادى.

جدول رقم ١

متوسط ملكية الأسر المعيشية للماشية فى وادى اواش
الأوسط حسب نوع الحيوان (عينة)

النوع	العدد	النسبة المئوية
الابقار	١٥.٨	٣٨.٥
الجمال	٣.٨	٩.٢
الأغنام والماعز	٢١.٢	٥١.٦
الخيول	٠.٣	٠.٧
الاجمالى		١٠٠

(Source : Ali (1992).

وكما نلاحظ عند مطالعة الجدول يحتفظ العفر بكل أنواع الماشية، حتى يمكن للقطيع أن يلبي احتياجات الأسرة المعيشية الغذائية والنقدية. ويضاف إلى ذلك أن الجمع بين الحيوانات المجالحة أى التى ترعى أوراق وأغصان شجار والشجيرات Browsers والحيوانات الكالنة أى التى ترعى الحشائش والأعشاب Grazers يسمح لهم باستخدام أكثر كفاءة لموارد المرعى.

٢-٢ - إدارة القطيع

تقوم الوحدة الراعية Herding Unit داخل العفر على العائلة الأبوية الممتدة، التى يمكن أن تستقر داخل معسكرات متعددة. ويقوم الأولاد الكبار والرجال الصغار برعاية الأبقار والجمال، بينما يقوم الأولاد الصغار والنساء والفتيات برعى الماعز والأغنام والابقار المدرة للألبان. ومن ضمن الاستراتيجيات الإنتاجية المتبعة، تقسيم القطعان على معسكرات مختلفة،

وفصل القطعان عن بعضها البعض ثم إعادة تجميعها تبعاً لأحوال العمل والموارد. ويقسم القطيع إلى ثلاث مجموعات : الأبقار الجافة أى غير المدرة للألبان، والعجول، وعدد قليل من الذكور يُرسل بهم إلى مرعى بعيد عن مواقع المعسكر. يُحتفظ بالأبقار المدرة للألبان حول المعسكر، لكى يمكن تغذيتها بالأعشاب المقطوعة من على ضفاف النهر وقنوات الري. بينما تظل العجول غير المفطومة حول منزل الأسرة، بعيدة عن أمهاتها خلال فترة النهار. أما الجمال فهي تؤخذ فى العادة إلى أماكن بعيدة لفترة تصل إلى خمسة أسابيع.

ويتخذ رئيس الوحدة الراعية، سواء كان الأب أو الأخ الأكبر ، أغلب قرارات الإدارة الاستراتيجية التى تتضمن تحديد حركة المعسكرات، وتوزيع أعضاء الأسرة المعيشية بين مختلف المعسكرات، وتوزيع الحيوانات المدرة للألبان على مختلف الزوجات، واستعارة أو إعاره أو ذبح الحيوانات. ولكن هناك بعض القرارات الاقتصادية تقوم الزوجات باتخاذها، وعلى الأخص تلك القرارات المرتبطة بعملية إنتاج الألبان. وعلاوة على ما سبق نلاحظ أنه، إذا كان بيع الحيوانات وعلى الأخص الماشية والجمال، يعتمد على موافقة ورضا الجماعة المحلية Local Community، فإن قرار بيع الماشية الصغيرة Small Stocks من اختصاص المالك بمفرده.

ولا ينتهج العفر فى تنميتهم للقطعان نهجاً محافظاً حذراً ، بل على العكس ينتهجون وجهة ذات طبيعة نفعية، من خلال تفضيل تربية أكبر عدد ممكن من الحيوانات. ذلك أن العفر يعتقدون أن القطيع كلما كان أكبر عدداً، كلما تزايدت فرص بقاء الحيوانات فى أعقاب المجاعة. ومن خلال مجموعة المقابلات التى أجريناها، مع ٩٤ أسرة معيشية عفرية تسكن وادى اواش الأوسط، وجدنا أن الأسرة الواحدة تحتاج فى المتوسط إلى تربية ٢٧ جملأ و ٤١ بقرة و ٨٠ حيواناً صغيراً، من أجل أن تحافظ على بقائها أو لكى تلبى احتياجاتها من الطعام والنقد، ولكى تكون قادرة على استعادة القطيع فى أعقاب المجاعة والكوارث الأخرى. (Ali,1992)

٢-٣ - تحركات الماشية

بفعل تغيرية الامطار ومعها تغيرية الرعى الطبيعى، فرض على رعاة العفر درجة من البداوة، أضحت بالفعل إحدى السمات الأساسية لاستراتيجيتهم الإنتاجية. إن تحركات الماشية وأنماط الرعى يحكمها توفر الماء والعشب وأراضى الرعى، وهذا يعتمد بدوره على المناخ. ويتنقل غط الرعى العفرى التقليدى، بين مواقع الفصل الجاف ومواقع الفصل المطير، أى من ضفة النهر عبر السهل الفيضى إلى الهضاب وأراضى رعى الفصل المطير الواسعة. (شكل رقم ٢). ويستخدم العفر المنطقة القريبة من ضفة نهر أوأش خلال الفصل الجاف (من ديسمبر إلى يونيو)، ويتحركون مع أكواخهم المصنوعة من البوص والقابلة للحمل وماشيتهم إلى مناطق المنحدرات خلال فصل الأمطار (من يوليو إلى أكتوبر)، من أجل استغلال نمو العشب النضير فى مراعى الفصل المطير.

وهناك سبب آخر لتحركات الماشية والإنسان، علاوة على عامل البحث عن المرعى والماء، وهو تجنب الحشرات المؤذية مثل القرادات Ticks والسوس Mites والذباب القارض Biting والبعوض Mosquitos. ولكن فى الأعوام الأخيرة تناقصت مناطق الرعى المتاحة أمام العفر، إلى درجة دفعتهم لقضاء كل الفصول فى أراضى رعى فصل الأمطار أساساً. وسبب هذا التناقص هو نزع ملكية المناطق، التى كان العفر يلجأون إليها خلال الفصل الجاف، والمتواجدة بمحاذاة سهول نهر أوأش الفيضية، وذلك من أجل استخدامها فى الزراعة التجارية.

٢-٤ - إدارة أراضى الرعى

على الرغم من أن كل الأراضى بما فيها المراعى فى أثيوبيا قد أعلنت ملكيتها للدولة، لا يزال قانون تملك الأرض التقليدى هو الذى يحكم حق العفر فى استخدام مناطق المراعى. إن إمكانية وحق استخدام مناطق الرعى تعتمد على تحكم العشيرة فى تلك المناطق، بينما حافظت البدنات والأفراد على التحكم فى الآبار داخل كل أجزاء الأراضى العفرية.

شكل رقم ٢

انتجاع العفر الفصلى فى منطقة الدراسة



وفى الجزء الأدنى من الوادى يمتلك العفر بنية سياسية، تنظم إمكانية وحق استخدام الماء والأرض الزراعية ومناطق الرعى، من خلال نظام مٌديرى الأبقار والغابات المركزين (مالوكتى Malokti ومفردهام الاك Malak المعينين من قبل سلطنة الأوسا Awssa. (Gamaldin, 1987) ومراعى وادى اواش الأوسط ملكية عامة لكل عشائر المنطقة. وهناك الكثير من العشائر التى تتعاون فيما بينها، من أجل توفير المياه للشباب. حمايتها ضد المخاطر الخارجية. والواقع أن إمكانية وحق استخدام المياه والمراعى فى وادى أواش الأوسط، هو الأمر الهام عملياً وليس حق الملكية.

وتقليدياً يوجد لدى العفر قواعد Rule وتنظيمات Regulation لضبط استخدام الأشجار الهامة، مثل الطلح Acacia Tortilis التى تشكل قرنات بذورها Seed Pods الغنية بالبروتين مصدراً إضافياً مهماً خلال الفصول الجافة. وعملياً يتطلب القيام بقطع تلك الأشجار الحصول على إذن مُسبق من كبير العشيرة Clan Elder. ومع نمو السكان، وتزايد تعدييات المزارعين والجماعات الرعوية المنافسة مثل الايسا Issa على أراضى العفر، أضحت القوانين العرفية لإدارة موارد الرعى معرضة للانتهاك. وكنتيجة لذلك ظهرت معارك عارضة، سواء بين مختلف جماعات العفر أو بين العفر وغيرهم من الجماعات، تحت تأثير التنافس على موارد الرعى والمياه.

٢-٥ - المساعدة المتبادلة وتحالف الماشية

هناك استراتيجية بقاء أخرى تمكن رعاة العفر من المحافظة على حياتهم والبقاء داخل بيئتهم، وهى روابط المساعدة المتبادلة المؤسسية التقليدية وعلاقات الدعم المتبادل الخاصة فى مجال الماشية التى ندعوها : تحالف الماشية Stock Alliances. تساعد ميكانزمات المساعدة المتبادلة الأسر المعيشية الجديدة أو المدمجة، على تكوين قطعانها وإعادة تكوينها بعد حدوث أى كارثة غير متوقعة تؤدى إلى هلاك القطيع. ولقد قام أيليسى Ayele (1986) بتحديد عدد من ميكانزمات المساعدة المتبادلة وتحالف الماشية، تُمثل شكلاً للتكيف يُمكن

جماعات العفر من البقاء داخل بيئة معادية، ويعاد فرضها من قبل الجماعة المحلية. وتتضمن تلك الميكانيزمات ما يلي :

١ - الهانتيللا Hantilla : تعنى حصول الأسر المعيشية المدممة من الأسرة الأخرى القادرة، على الحيوانات المدرة للألبان فى صورة قرض مجانى، من أجل استهلاك ألبانها فى الغذاء.

٢ - الايربو Irbu : إذا حدث وفقد بعض العفرين حيواناتهم خلال أحد الأويشة أو الفارات، يمكنهم التوجه إلى غيرهم من العفرين وطلب حيوانات بديلة منهم، دون أن ينظر الآخرون إلى سلوكهم بوصفه ضرباً من التسول

٣ - الجيرا هارا Gera Hara : وتعنى مطالبة الفرد جماعته المحلية منحه بعض الحيوانات لشراء أسلحة نارية.

٤ - الهولا هارا Hula Hara : وتعنى مطالبة الفرد جماعته المحلية منحه أحد الحيوانات، لذبحه عندما تلد زوجته مولوداً جديداً.

٥ - الديجيبى هار Digibi Hara : وتعنى عادة المطالبة ببعض المواشى الصغيرة، من أجل ذبحها خلال احتفالات الزفاف.

٦ - الميديلى هارا Medili Hara : وتعنى التماس الحصول على بعض الحيوانات لسد حاجة شخص مريض.

٧ - الريبى هارا Rebey Hara : وتعنى التماس الحصول على بعض الحيوانات من أجل ذبحها خلال شعائر دفن الموتى.

٨ - الزكاه : زكاة المال التى تفرضها وتنظمها العقيدة الإسلامية وتوجه إلى الأسر المعيشية الفقيرة.

وهناك أيضا «تحالف الماشية» بين مختلف الافراد، ويعنى أن يأخذ الفرد بعض الحيوانات من حليفه، مقابل أن يأخذ منه هذا الحليف بعض الحيوانات فى وقت آخر، ويجب أن نلاحظ أن

نوعية وكمية ما يمكن تبادله من حيوانات لا يشترط فيها التماثل.

٢-١ - التنظيمات التبادلية مع المزارعين

كان لجماعات العفر دائماً تنظيماتها التبادلية مع المزارعين، وعلى الأخص مزارعى الاورومو Oromo فى مناطق المنخفضات، وتتضمن تلك التنظيمات ما يلى :

- ١ - يمنح المزارعون جماعات العفر حق رعى بقايا الحاصلات، فى مقابل قيام العفر بتسميد حقولهم بروث بهائمهم، أو استعارة مواشيتهم من أجل حرث الأرض أو درس المحاصيل.
- ٢ - يؤجر العفر حيواناتهم لمزارعى الاورومو وعلى الأخص الثيران، كما يتاجرون معهم.
- ٣ - يقوم مزارعو المنخفضات برعى حيواناتهم فى مراعى العفر.
- ٤ - يعمل العفر كرعاة لدى المزارعين فى مقابل استهلاك ألبان الأبقار والمشاركة فى العجول.

ومؤخراً حل الاضمحلال بتلك التنظيمات تحت تأثير صراعات الحدود، الناتجة عن تعدييات المزارعين على أراضى العفر وزيادة أعداد الماشية والبشر بما يترتب عليها من تزايد الضغوط على الأرض المتاحة.

٣ - الجفاف وميكانيزمات التأقلم.

يمثل الجفاف ظاهرة دائمة التكرار فى وادى اواش. وخلال العقود الأربعة الأخيرة، أصاب العفر خمس مجاعات حادة، جاء أولها فى عام ١٩٥٨ وبقيتها فى أعوام ١٩٦٤ و ١٩٦٦ و ١٩٧٤-٧٣، ٨٣-١٩٨٤. (Wood, 1970, Pambkurst, 1986) وتشير الوقائع إلى أن مجاعتي عقدى السبعينيات والثمانينيات لم تحدثا كنتيجة لنقص الأمطار، لكنهما تفاقمتا تحت تأثير نزع ملكية أراضى مراعى فصل الجفاف والمجاعة، وبناء السد وتطوير مساحات واسعة من الأراضى من أجل «الحديقة القومية» National Park، واختفاء الحياة النباتية

وتآكل التربة في مناطق المراعى، والتجارة المباشرة وفشل التأهيل بين العفر (Kloos, 1982, Timberlake, 1985, Gamaladin, 1987).

وقد أدت حالات الجفاف المتتالية إلى خسائر جسيمة فى الأرواح والماشية، والتغير فى الایکولوجيا العامة، وتفاقم الصراعات الداخلية والإثنية، وتدمير البنية الاجتماعية، والتغير فى الاتجاهات نحو الحياة، أى فقدان الثقة فى أسلوب الحياة الرعوية. وفى أعقاب حدوث مجاعة، تتدهور أحوال المرعى وتتناقص الحشائش السنوية، وتتعدى الشجيرات على المراعى. ولقد أجبرت تلك الظواهر رعاة العفر على تغيير تكوين قطعانهم، من قطعان تكثر فيها الماشية الكالئة أى التى ترعى الأعشاب والحشائش Grazers، وتقل فيها الماشية الجالحة أى تلك التى ترعى أوراق وأغصان الأشجار والشجيرات Browsers، إلى قطعان ذات تركيب يناقض التركيب السابق، وهو ما يعنى الانتقال من قطعان تكثر فيها الابقار والأغنام إلى قطعان تكثر فيها الجمال والماعز.

وهناك ميكائزومات أخرى للتأقلم خلال فترة الجفاف، من ضمنها تكثيف جمع النباتات البرية، والصيد وبيع الحيوانات وشراء الحبوب، والسطو على الآخرين، والهجرة، وبيع حطب الوقود والفحم النباتى، والعمل المأجور فى المزارع، وبيع المنتجات الحرفية، وتجارة السلع المهربة. وعندما يحل بالمنطقة جفاف طويل الأمد، يقومون بذبح العجول حتى يمكن إنقاذ الأمهات، وشذبون أشجار السنط العربى Acacia Nilotica والطلع Acacia Torti-lis لکی يحصلوا على قرناتها Pods لاستخدامها فى تغذية الماشية. كذلك تساهم ميكائزومات المساعدة المتبادلة وتحالف الماشية، فى إعادة بناء قطعان العائلات التى فقدت ماشيتها بالكامل خلال مدة الجفاف.

والواقع أن استراتيجيات مثل تغيير تكوين القطعان، وممارسة الأنشطة غير الرعوية، والهجرة، وتشذيب أشجار السنط.. الخ، هى ميكائزومات لاستراتيجيات البقاء التى يتبعها العفر، من أجل التأقلم مع النتائج المدمرة للجفاف الذى يصيب الإقليم بشكل متكرر.

٤ - سياسة الدولة واستجابة العفر

٤-١ - تأسيس مزارع الدولة فى إقليم العفر

انتهجت الحكومات السابقة سياسات تنمية زراعية خاطئة، استهدفت تأسيس مزارع تجارية كبيرة فى وادى أواش، ولم تعترف بحقوق العفر تجاه الأرض، مما أسفر فى النهاية عن تأثيرات سلبية خطيرة حاقت بالعفر ونظامهم الإنتاجى. فلقد منحت المشروعات الخاصة والحكومية مساحات واسعة من مراعى الفصل الجاف، دونما يحصل العفر- وذلك منذ الستينيات- على أى تعويض عن أراضيهم.

وهناك ٧٠,٠٠٠ هكتار فى الوادى من مراعى الفصل الجاف أدخلت فى نطاق الأراضى المروية. وفى الجزء الأوسط من الوادى فقط هناك حوالى ٢٣,٠٠٠ هكتار من مراعى الفصل الجاف، استولت عليها مزارع ومستوطنات الدولة المتخصصة فى زراعة القطن. بينما نقلت ملكية ٢٩,٠٠٠ هكتار من مراعى فصل الأمطار فى عام ١٩٩١ إلى «الحديقة القومية» National Park و «مركز احتجاز الحيوانات». Animal Holding Center وفى دراسة أجريت مؤخراً حول وادى أواش الأوسط، قدر أن أراضى مراعى الفصلين الجاف والمطير التى استولت عليها الجهات الثلاث السابقة، أى مزارع الدولة للقطن، والحديقة القومية ومركز احتجاز الحيوانات، كان فى إمكانها إعالة ١٧,٥٥٠ وحدة مواشى استوائية بشكل دائم فى ظل نظام العفر التقليدى للإنتاج الحيوانى.. (Ali,1994)

ومن البديهي أن يؤدى فقدان تلك المساحات الهائلة من المراعى المهمة، إلى إصابة حياة العفر ونظامهم الإنتاجى بأضرار شديدة، ويمكننا رصد أهم تلك النتائج فيما يلى :

١ - نتج عن مصادرة أراضى الرعى، تكثيف وجود الماشية داخل ما تبقى من المراعى، وقاد ذلك إلى تدهورها.

٢ - نتج عن هجر الأهالى لموطنهم الأصلى، تداخل أنظمتهم الاجتماعية التقليدية وأيضاً نظمهم المتبعة فى استغلال الموارد، وهى النظم التى تطورت واكتملت عبر قرون من التكيف مع

النظام الايكولوجى.

- ٣ - تصاعد الصراعات الداخلية والاثنية تبعا للتنافس على مصادر الرعى والماء، وتزايد المواجهات بين العفر وعمال مزارع الدولة مما خلق شعوراً بالمرارة تجاه الدولة.
- ٤ - أدى اجتثاث الغابات النهرية بمحاذاة النهر إلى خلل إيكولوجى، وأيضاً ارتفاع درجة ملوحة الأرض ونسبة الصوديوم Sodium فيهما نتيجة للإدارة الخاطئة لمياه الرعى.
- ٥ - نتج عن الكيماويات المستخدمة فى مزارع القطن إلحاق أضرار صحية بالعفرين وحيواناتهم.
- ٦ - تفاقم تأثيرات الجفاف.

وعلاوة على ما سبق أدى تأميم نظام ديرجو Dergue للأراضى الزراعية، إلى استشارة مقاومة العفرين، وهو الأمر الذى انتهى بتكوين جبهة التحرير العفرية. وعلى الرغم من الأهمية الجغرافية والاقتصادية والسياسية لأراضى العفر، فقد جرى عزلهم عن الاتجاه الرئيسى للتنمية فيما مضى، وكنتيجة لذلك نلاحظ أن التمثيل العفرى داخل أجهزة الدولة الاجتماعية والاقتصادية يتسم بالمحدودية. إن التهميش المتزايد لرعاة العفر، علاوة على تأثير المشاكل الداخلية والخارجية مثل النمو السكانى والجفاف، يشكل تهديداً حقيقياً لقدرة وقابلية نظام الإنتاج العفرى الرعوى على البقاء.

٤-٢ - سياسة اللامركزية :

في أعقاب سقوط نظام ديرجو عام ١٩٩١، شهد وادى أواش بعض التغيرات. وكان أولى الاجراءات التى اتخذتها حكومة اثيوبيا الانتقالية، من أجل زيادة دور العفرين فى الشئون السياسية والاقتصادية للبلاد، هو منحهم مقاعد فى «مجلس النواب»، أعلى الهيئات السياسية فى البلاد مكانة. كما اعترفت الحكومة بجبهة التحرير العفرية، وغيرها من الأحزاب السياسية المدافعة عن المصالح العفرية، وسمحت لها بتأسيس مكاتبها فى العاصمة وإقليم العفر.

وعلاوة على ما سبق أطلق على الأرض العفرية اسم «إقليم العفر» Afar Region أو «الإقليم الثانى» Region 2 مع منحه المكانة القانونية لحكومة فيدرالية ذات حكم ذاتى. وكان هدف الحكومة من هذا الإجراء تمكين العفرين ومساعدتهم على تقدير الأمور المتعلقة بحياتهم وإقليمهم.

وبالاتساق مع سياسة اللامركزية السابقة أعادت الحكومة الانتقالية جزءاً من مشروعات الري التى تدبرها الدولة إلى رعاة العفر. وحدث نفس الشئ مع مشروعات تنمية الماشية وتنمية المراعى المروية التى كانت تُدار مركزياً. والواقع أن النتائج التى يمكن أن تسفر عنها، مثل تلك التغييرات السياسية والتوجهات اللامركزية الجديدة، وذلك من حيث مساهمتها فى مواجهة حالة الفقر والعوز التى حلت بالعفر، تتوقف فى النهاية على درجة كفاءة إجراءات التطبيق العلمى لها. ولكنها رغم ذلك تمثل بلا أدنى شك خطوة كبرى للأمام فى اتجاه تحسين حياة العفرين.

ومن جهة أخرى يجب الحرص عند متابعة تنفيذ تلك السياسات، على أن يستفيد منها فئات العفرين الفقيرة. ولقد لوحظ أن جزءاً من المزارع المعادة لم تعد تزرع، كما غزت الشجيرات بعض المزارع، وألحقت الأضرار ببنى الري فى مناطق وسط الوادى. ويقودنا ذلك إلى نتيجة مضمونها أن عملية نقل الأصول الاقتصادية إلى الملاك الجدد، ينبغى أن تنطلق من تقدير متأن ومدقق لقدرات المالك الجديد، وبالتالي تقدير صائب لقدرته على إدارة الوحدة على أساس قابل للاستمرار. وعلاوة على ما سبق هناك ضرورة للتفكير بجدية فى طريقة، يمكن من خلالها توزيع المنافع على كل الجماعات مع مراعاة العدالة.

وهناك تطور آخر حديث شهده الوادى، وهو زيادة مشاركة الاستثمار الخاص فى مشاريع التنمية الفعلية. فالزراعة التجارية الواسعة ماضية فى طريقها، ويتجه أغلبها إلى التركيز على إنتاج القطن. وفى هذا الصدد يجب الحرص على عدم تكرار أخطاء الماضى، أى ألا تؤدي التطورات إلى طرد فقراء العفر من أراضيهم، وأن تزود مشاريع تنمية جهاز الري بإجراءات صيانة لمنع تآكل التربة، وأن يستفيد على قدم المساواة كل العفرين من التطورات. ويضاف

إلى كل ما سبق ضرورة أن يُشارك العفريون بأنفسهم، فى كل الانشطة التنموية المنفذة داخل إقليمهم، من أجل أن يحققوا لأنفسهم المعرفة والمهارة.

٥ - نتائج

يعيش رعاة العفر داخل بيئة طبيعية قاسية، يمثل الجفاف إحدى ظواهرها الطبيعية المعتادة. وهناك عوامل أخرى ساهمت فى تدمير قدرة نظامهم الإنتاجى الرعوى على البقاء. منها عوامل ذات طبيعة داخلية، مثل الزيادة فى أعداد السكان والماشية، وتفكك البنى الاجتماعية. ومنها عوامل ذات مصادر خارجية، مثل الاستيلاء على مراعى الفصل الجاف، وسياسات الدولة الخاطئة، وترحيل السكان عن مواطنهم الأصلية.

ولقد امتلك نظام الإنتاج الرعوى العفرى التقليدى إستراتيجية بقاء ذات ميكائزمات مختلفة، تلك الميكائزمات التى كانت- ولا زالت على الأرجح كذلك - ذات قابلية للتكيف مع بيئتهم. ويمكننا تحديد أهم الميكائزمات التى مكنتهم من البقاء داخل تلك البيئة الهامشية، فيما يلى : تنوع القطعان، تنقل الماشية بين مراعى الفصل الجاف ومراعى فصل الامطار، ونظم استخدام المراعى، مواقع للمياه وأشجار للعلف، مساعدة متبادلة وتحالف ماشية، وأنواع مختلفة من التنظيمات التبادلية مع المزارعين.

إن التحولات السياسية الأخيرة، ومارافقتها من تغير فى السياسات المتبعة، قد أخذت على عاتقها معالجة بعض النتائج السلبية لسياسات الدولة السابقة، مع الاعتراف بحق العفريين فى الحكم الذاتى. ولكن يجب الحرص على أن تؤدى السياسات الجديدة، إلى تحسين حياة فقراء العفر الذين عانوا طويلا من الإفقار والتهميش.

مراجع الدراسة :

- Ali Mireh, Halem (1993). Speech Made at the Conference on Pastoralism in Ethiopia, Ministry of Agriculture, 4-6th February 1993, Addis Ababa.
- Ali, Said (1992). *Resource Use Conflict Between Pastoralism and Irrigation Development in the Middle Awash Valley of Ethiopia*, M.Sc. Thesis As: NORAGRIC, Agricultural University of Norway.
- Ali, Said (1994). "Pastoralism and the State Policies in Mid- Awash Valley: The Case of the Afar, Ethiopia", *African Arid Lands Working Paper*, No. 1, Uppsala: Scandinavian Institute of African Studies.
- Ayele, Gebremariam (1986). *Economic Adaptation and Competition for Scarce Resources: The Afar in the North East Ethiopia*, Unpublished M. A. Thesis, Bergen: Dept. of Social Anthropology, University of Bergen.
- Gamaladin, M (1987). "State Policy and Famine in the Awash Valley of Ethiopia: Lessons for Conservation." In D. Anderson and R. Grove (eds.), *Conservation in Africa*, Cambridge University Press, Cambridge.
- Halcrow Sir W. & Partners (1990). "Master Plan for the Development of Surface Water Resources in the Awash Basin," Main Report, Vol. I-II, WRDA, Addis Ababa.
- Kloos, H. (1982). "Development, Drought and Famine in the Awash Valley of Ethiopia", *African Studies Review*, Vol. 25, No. 4: 21-48.
- MacDonalds Agricultural Service LTD, MAS (1991). "Amibara Irrigation Project II: Pastoralist and Forestry Development Studies," *WRDA Study Report*, Vol. I & II, Cambridge.
- Pankhurst, R. (1986). "The History of Famine and Epidemics in Ethiopia Prior to the Twentieth Century," Relief and Rehabilitation Commission of Ethiopia, Addis Ababa.
- Timberlake, L. (1985). *Africa in Crises: the Causes, the Cures of Environmental Bankruptcy*, Earthscan, London.
- UNDP/RRC (1984). "The Nomadic Areas of Ethiopia," Study Report, part III A & B, RRC, Addis Ababa.
- Wood, C. (1977). "A Preliminary Chronology of Ethiopian Drought", in Dalby and Harrison Church, J. R. (eds.), *Drought in Africa*, International African Institute, London.

صالح الشاذلي إبراهيم

سياسة الدولة ونظم الانتاج الرعوية

خطة الاستخدام المتكامل للأرض

في غابة الرواشدة بشرق السودان

١٢ _____

مقدمة

من الواضح أن حالة البدو «الرُّحْل» في السودان قد أصبحت على درجة من البؤس دفعت سلطات الدولة في السودان للتعبير عن اهتمامها بتنمية القطاع الرعوى. ومما له أهمية خاصة قضية توفير متطلبات القطعان من العلف والغذاء والتي تتصل بسياسات استخدامات الأرض وإدارة البيئة. وهدف الدراسة التالية هو إلقاء الضوء ومناقشة بعض التحديات التي يجب التصدي لها إذا أردنا الاعتراف بحقوق الرعاة الرحل في الأرض (ملكية و/ أو استخدام الأرض). وتركز الدراسة على حالة غابة الرواشدة في شرق السودان وتسعى إلى تعزيز النظرة التي تذهب إلى أن التحدي الرئيسى ليس فقط رسم تنفيذ خطوط الرعي بصرامة وفتح عمرات للبدو في المناطق التي احتلتها الزراعة المطرية الآلية بالكامل. إن التحدي الكبير أمام الحكومة هو تبنى شكل من التخطيط المتكامل لاستخدامات الأرض وإدارة الموارد الطبيعية (البيئية) الذي يتجاوز، من ناحية، القيود الكامنة في الطبيعة التجزئية للسياسة والممارسة الحكومية، والقيود التي يفرضها خلق ولايات صغيرة داخل السودان الفيدرالى من الناحية الأخرى.

تتكون الدراسة بالإضافة إلى هذه المقدمة من خمسة أقسام، فيقدم القسم الأول خلفية حول ظروف نظم الانتاج الرعوية البدوية في ولاية القضارف والاهتمام الواضح الذى عبرت عنه الولاية بتحسين ظروفها. ويبلور هذا القسم محور اهتمام الدراسة ويؤكد على القضايا الرئيسية التي ستم مناقشتها. ويقدم القسم الثانى نظرة عامة لغابة الرواشدة والخطة المتكاملة لاستخدامها. ويقدم القسم الثالث تجربة مشروع الرواشدة ويلقى الضوء على نتائجه على الرعاة. ويفحص القسم الرابع أوجه القصور في مشروع الرواشدة، وكيف أنه لا يقوض مصالح الرعاة فحسب ، وإنما يفشل أيضاً في تقديم نموذج قابل للاستمرار للإدارة البيئية القابلة للاستمرار.

* ترجمة : مجدى النعيم

ظروف الرعى البدوى فى شرق السودان

استوردت حكومة السودان فى ١٩٦٧ الذرة الرفيعة من الولايات المتحدة لسد النقص الجزئى فى المحاصيل الذى شهده القطاع الزراعى التقليدى حينها. فقد تصدت الحكومة لتلك «الفجوة الغذائية» وعبرت عن اهتمام كبير بالحاجة إلى سياسة غذائية وطنية. وقد دشن البنك الزراعى الذى تملكه الحكومة السودانية (الذى تدعمه مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولى) فى ١٩٦٨، برنامجاً ائتمانياً مكثفاً لتشجيع المستثمرين لدخول ميدان الزراعة المطرية الآلية. وشهدت نفس السنة تأسيس مؤسسة الزراعة الآلية التى عهد لها برسم حدود المشاريع (١٠٠٠ - ١٥٠٠ فدان للمشروع) بجانب الاشراف على خضوع من يديرون المشروعات للقوانين (وهي مهمة مازال تقوم بها).

كانت ملائمة السهول الطينية لشرق السودان للزراعة المطرية الآلية معروفة حتى قبل أن تتحرك الحكومة نحو تشجيع الزراعة الآلية. فقد فتحت المنطقة أمام الزراعة الآلية أولاً فى ١٩٤٤، على مدى عقد قبل الاستقلال. فقد سغت الحكومة الاستعمارية فى سياق الحرب العالمية الثانية، إلى استخدام إمكانات المنطقة الكبيرة لإنتاج الغذاء للجيش البريطانى فى شمال وشرق أفريقيا. لكن الاستثمار فى هذا المجال الجديد لم يحدث خلال تلك الفترة المبكرة. فمن واقع أن الاستثمار فى إنتاج القطن فى مشاريع الطلبات على ضفاف النيلين الأزرق والأبيض ونهر النيل كان أكثر ربحاً، لم يتطلع المستثمرون إلى الاستثمار الخطر على نحو واضح فى الزراعة الآلية.

وفى ١٩٦٨ بدت توقعات الاستثمار فى الزراعة الآلية مختلفة. فقد قاد تدهور الربحية فى مشاريع القطن سلفاً إلى ديون كبيرة على ملاك مشاريع الطلبات. وقد أطلقت حكومة سنية برنامجاً مزعوماً للإصلاح الزراعى صادرت بمقتضاه مشاريع الطلبات المدينة ودفعت لملاكها تعويضات سخية. لذا فقد بدأت توقعات معدلات الربح العالية فى الزراعة الآلية تجذب المزيد والمزيد من المستثمرين، وأصبح المطلوب سياسة ائتمان ليبرالية تقدم رأس المال الأولى. وقد شهدت سهول السودان الطينية فى شرق السودان منذ ذلك الحين توسعاً فى

الزراعة الآلية المطرية واكتسبت منطقة القضارف الشعبية بسبب وضعها « كصومعة السودان ».

تطور التوسع فى مشاريع الزراعة المطرية الآلية الخاصة بالتوازي مع الاستثمار المتزايد فى المشاريع المروية فى المنطقة (حلقا الجديدة فى الستينيات والرهدي فى السبعينيات). وهكذا، أصبحت مساحات واسعة بحلول الثمانينيات مزروعة، وكانت ستة ملايين فدان من الملايين السبعة فى السهول الطينية مزروعة سلفاً.

لم يبلغ التوسع فى الزراعة الآلية فى السهول الطينية فى القضايف حد الاستيطان فى الأرض الخالية غير المأهولة. فالسهول التى دخلت الزراعة تتكون من الجزء الجنوبي من سهل البطانة العظيم، وهو منطقة تميزت بعدد من مناطق هطول الامطار وأنواع التربة، والتى ظلت عبر قرون أكثر مناطق إنتاج الثروة الحيوانية أهمية فى البلاد (٢). فالجزء الجنوبي من البطانة يتلقى عادة أغزر الامطار التى تبلغ ٩٠٠ ميليمتر، بينما يتلقى الجزء الشمالى ما دون الـ ٣٠٠ ميليمتر.

وتطرح ايكولوجيا البطانة ، شأنها شأن السهول المطيرة فى السودان الأوسط عموماً، عدداً من القيود الصارمة على استقرار الرعاة الدائم فى أى جزء من المنطقة. ومن بين أهم هذه القيود التقلبات الموسمية فى توفر المدخلات الضرورية للإنتاج الرعوى أى المياه والعلف، التى تفرض أشكالاً من الهجرة الرعوية تتفاوت مسافتها ومدتها. وتزيد القيود الايكولوجية فى السهول الطينية الجنوبية بسبب ظروف موسم الجفاف. إذ تتحول التربة الطينية خلال الموسم المطير إلى طين لزج وتصبح الحشرات القارضة مشكلة كبيرة بالنسبة للحيوانات، فالمنطقة تصبح بوضوح غير صالحة للحيوانات، ويصبح الانتقال نحو مناطق التربة الخالية من الحشرات شمالاً إجبارياً. لكن البدو يقومون برحلتهم نحو الجنوب، خلال الموسم الجاف الذى يبدأ فى مارس تقريباً، إلى المراعى الغنية فى المنطقة الطينية ومصادر المياه الثابتة.

وعلى الرغم من حدود الزراعة الآلية الواسعة من منظور العدالة الاجتماعية والبيئية، تظل مساهمة هذا القطاع فى الاقتصاد السودانى والأمن الغذائى مهمة. كما يجب ألا نفترض أن كل فدان دخل تحت نطاق الزراعة شكل اقتطاعاً من مساحة المراعى. فهناك منطقتان هائلتان

من السهول التي تفتقر إلى موارد المياه لا يمكن الاستفادة منها كمراع، ولا يعد امتداد الزراعة الآلية في مثل هذه المناطق اقتطاعاً من مساحات المراعى و / أو الحياة البرية. لكن توسع الزراعة الآلية داخل مناطق الرعى كان كبيراً و كارثياً للرعاة البدو، خاصة الأكثر فقراً منهم.

لقد حاولت في أعمال أخرى (Salah Shazali 1988,1992,1993a,1993b) توثيق جوانب من نتائج توسع الزراعة الآلية في السهول الطينية جنوب كسلا (تشكل الآن ولاية القضارف) علي نمو الانتاجية الرعوية. وقد جادلت بأن التوسع قد أطلق عملية بطيئة لكن مستمرة من التهميش للرعاة بتقويض وتحويل منطقة التكييفات الرعوية البدوية إلى منطقة هامشية كلية. والنتيجة هي انكماش مساحة أراضي المراعى باضطراب، واضطراب ممرات البدو، وصعوبة الوصول إلى نقاط السقى، وإجبار الرعاة على التركيز في مساحات صغيرة مما ينتج عنه رعى جائر (إجباري) وتدهور بيئي مضطربين وزيادة النزاعات بين الرعاة والمزارعين (إلى حد فظيع). وقد خلصت إلى أن تهميش الرعاة الرحل في جنوب كسلا، وفي السودان عموماً، كان وما يزال، نتيجة وتجلٍ لشكل محدد من الحكم (العلاقة بين الحكومة والشعب) لا يستطيع البدو فيه التأثير بفعالية علي الحكومة لترعى احتياجاتهم ومصالحهم. (٣).

لقد اعتادت حكومة السودان أن تصدر إيماءات تشير إلى بعض الاهتمام بأحوال الرعاة لكنها دائماً لم تكن أكثر من مجرد كلام. فقد شهد شرق السودان في يناير ١٩٩٤، مثلاً، إقامة اتحاد الرعاة وخاطبه رئيس البلاد. وصدر قرار جمهوري يأمر بإعادة فتح جميع الممرات المعروفة للبدو في كل السودان بحلول ١٩٩٥. ومع ذلك يبدو الاتحاد بلا جذور وسط جماعات البدو، وبحلول الربع الأخير من ١٩٩٥ كانت هناك درجة من الانصياع للقرار الجمهوري في ولاية النيل الأزرق فقط (جنوب شرق السودان)، حيث فتحت ممرات قليلة تحت ضغط شديد من والى الولاية. ويبدو أن فتح الممرات في ولاية القضارف بشرق السودان يحول دونه لوبي نافذ من أصحاب المشاريع الزراعية.

وفي مايو ١٩٩٥ كانت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والموارد الطبيعية الفيدرالية ترعى جهوداً مكثفة لعقد مؤتمر قومي لتنمية القطاع الرعوى في السودان (٤)، فيما يمكن اعتباره

تحولاً في علاقات الحكومة بالرعاة واعترافاً بالظروف المتدهورة للرعاة. وإحدى الثمار الرئيسية المتوقعة من هذا المؤتمر هي التوصية بسن قانون يرسم الخطوط الرئيسية لمناطق المراعي في البلاد معترفاً في نفس الوقت بالحقوق القانونية للرعاة في أراضي المراعي وتعزيز المكانة المؤسسية لمصلحة المراعي (مصلحة حكومية طالما جرى تهميشها). ويبدو أن مناهج من التفاؤل فيما يتعلق باحتمالات تحسن حالة نظم الانتاج الرعوية قد بدأ يتشكل. ففرق العمل منخرطة الآن في مراجعة جوانب حالة «القطاع الرعوي» وتسعى بحماس لصياغة توصياتها بالحلول و/أو التحسينات التي «يبتناها المؤتمر المزمع عقده».

إن الأسباب التي تكمن وراء التحول الظاهر في علاقات الحكومة - الرعاة هي مصدر للتدبر إن لم يكن الجدل. وواضح أن الوضع الراهن لقطاع الثروة الحيوانية كمصدر كبير للعمليات الأجنبية في الاقتصاد السوداني يظل اعتباراً مهماً. لكن سواء نظم المؤتمر لتحقيق تمكين البدو الرعاة، أو ببساطة بنية ضمان استمرار صادرات الثروة الحيوانية المتزايدة، فهذا سؤال لا تهدف دراستنا إلى الإجابة عليه. وأياً كانت الدوافع الحقيقية وراء فكرة المؤتمر، فإن القضية الرئيسية التي يجب النظر فيها تتعلق بحقوق البدو الرعاة في ملكية واستخدام الأرض. فالعودة إلى نظام الدار (الموطن الإثني) التقليدي الذي رسخه الحكم الاستعماري البريطاني، لا يمكن الدفاع عنها نظراً للمساحات الواسعة التي دخلتها الزراعة والتي لا تستطيع الحكومة استعادتها بسهولة. وواقعياً لا يمكن توقع أن يذهب سحب امتيازات أصحاب المزارع، أبعد مما هو ضروري لفتح الممرات الرعوية وضمان الوصول إلى مصادر المياه. لكن تطلعاً إلى فتح الممرات، يظل السؤال الملغز حول مصير تنقلات الرعاة.

وتسعى هذه الدراسة، استناداً على تجربة جنوب كسلا، إلى إلقاء الضوء على بعض التعقيدات المتصلة بتحسين ظروف وتعقيدات المراعي التي تجذب الانتباه إلى الحاجة إلى مستوى أعلى من إعادة تنظيم وتقوية المصلحة الحكومية المعنية بالرعي، أي الحاجة إلى تخطيط شامل متكامل لاستخدامات الأرض وإدارة بيئية مناسبة في السودان. ويبدو أن التجربة الراهنة لما يسمى بالتخطيط المتكامل لاستخدامات الأرض الذي يلخصه «نموذجه» في

غابات الرواشدة- ودكاو فى ولاية القصارف ليست سوى تزييف لهذا المفهوم.

احتياطى غابة الرواشدة

كانت السهول الطينية قبل توسع الزراعة الآلية فى ولاية القصارف أراضى غابات غنية. لكن ومع توسع الزراعة الآلية شهدت منطقة الغابات تراجعاً كبيراً (انظر الجدول (١)).

جدول (١): التغير فى نمط استخدام الأرض فى ولاية القصارف (١٩٤١-١٩٩١)

نوع الأرض	بالفدان ١٩٤١	%	بالفدان ١٩٩١	%
أرض زراعية	٧٧٨,٠٥٠	٨	٦,٤٢٢,٠٠٠	٧٢,٢
غابات	٦,٩٧٧,٧٥٠	٧٨,٥	١,٦٥٤,٩٠٠	١٨,٦
كريب	٣٢١,١٠٠	٣,٦	٣٢١,١٠٠	٣,٦
جبل، خور، نهر	٣,٣٠٠	٩,٢	٤٩٤,٠٠٠	٥,٦
الاجمالى	٨,٨٩٢,٠٠٠		٨,٨٩٢,٠٠٠	

المصدر : مجموعة من : M.G.A Younis أوردتها (Harris,1994:6)

لقد أثر تراجع المساحات الغابية عكسياً على السكان المحليين، أى المزارعين المستقرين وجامعى الصمغ العربى، وبالطبع، الرعاة البدو. لكن نجت منطقتان غابيتان متجاورتان لهما أهمية كبيرة للرعاة هما غابتا الرواشدة/ وودكاو اللتان تبلغ مساحتهما ١٢٥,٠٠٠ فدان.

تشكل غابتا الرواشدة وودكاو نقطة تقاطع ثلاثة ممرات للماشية تبدأ من البطانة وتنتهى عند الحدود مع أثيوبيا جنوب شرق ولاية القصارف. وتمثل هذه الغابات، مع التوسع المضطرد للزراعة الآلية فى جنوب السهول الساحلية، الملجأ الوحيد البدو الرعاة فى تنقلهم بين مناطق الرعى الرطبة (الشمالية) والجافة (الجنوبية). وهي تستخدم لثلاثة أشهر على الأقل فى العام بين يونيو- يوليو وأكتوبر - نوفمبر.

لقد أعلنت حماية غابة الرواشدة رسمياً في ١٩٦٠ (Harris,1994:6)، قبل ظهور الزراعة الآلية المطرية الواسعة. ولها وضع «الاحتياطي الغابي الوطني» والهدف الرئيسي من هذا الإعلان «تأمين إمدادات الفحم النباتي للخرطوم» (FAO,1989:xi). وبجانب أهميتها على النطاق الوطني (اقرأ «الخرطوم»)، فلهذا الاحتياطي أهمية عالمية بسبب موقعها الاستراتيجي. وطبقاً ليحيى الدول (1994a:2) فإن الغابتين ما تزالان تمثلان الغطاء الطبيعي الأصلي المميز للمنطقة وتمثل آخر منطقة غابية موجودة في السافانا الجافة تبقت فوق خط ١٤ شمال في كل أفريقيا. إذن فالغابتان لهما أهمية كبيرة من زاوية التنوع البيولوجي والبيئي وبالتالي يجب إدارتها وحمايتها على أساس مستدام.

ورغم نجاح غابة الرواشدة في توفير إمدادات الوقود، إلا أن إدارتها كانت سيئة جداً. إذ لم تتخذ إجراءات فعالة للحفاظ على الغابة وتنميتها طوال الستينيات والسبعينيات. فقد كانت مصلحة الغابات تفتقر للموارد فنعت بالحماية السلبية. ولا يبدو الأمر مصادفة أن يتكشف الاهتمام بإدارة الرواشدة مع نمو الاهتمام بارتفاع درجة حرارة الأرض -Global Warming. فقد بدأت مصلحة الغابات تكون طرفاً مهماً للعديد من المانحين فأصبحت واحدة من أفضل الوحدات الحكومية تجهيزاً وارتقى وضعها المؤسسي خلال عقد واحد إلى «إدارة الغابات القومية» وأصبحت الآن مؤسسة الغابات القومية.

حدثت أول خطوة لتحسين إدارة غابة الرواشدة عندما تم اختيار الغابة في ١٩٨٣ كم منطقة تجريبية لمشروع تنمية خشب الوقود للطاقة في السودان. وقد أدمجت غابة ودكاو لاحقاً في المشروع، لكن ببرنامج مستقبلي.

لقد أصبحت إدارة الغابات قضية ذات أهمية كبيرة في السودان ككل عقب الجفاف والمجاعة. فقد كثف الرعاة البدو في كل أنحاء السودان الأوسط اعتمادهم على الغابات مع السنوات المتوالية من تراجع الأمطار في الثمانينيات. إذ صعدت هذه العملية الاهتمام بإدارة الغابات على المستويات الوطنية والدولية. وقد حدد التخطيط المتكامل لاستخدامات الأرض

كحل لمشكلات إدارة الغابات فى البلاد وتقدم المانحون الدوليون قدماً بتمويلهم للمشروع التجريبي. واختيرت غابة الرواشدة، بسبب أهميتها، لأول مجهود سودانى لتنمية وتطبيق خطة متكاملة لاستخدامات الأرض . وقد أثبتت الخبرة المكتسبة من إدارة هذا المورد الغابى الواقع تحت نطاق السافانا قيمتها العالية فى إدارة الغابات الأخرى فى السودان وفى المنطقة (FAO,op.cit.).

وفى ١٩٨٧ دشن مشروع متكامل لإدارة الغابات فى غابة الرواشدة. وطبقاً للفاو (Ibid,P.11) فإن الأهداف الرئيسية للخطة فى مرحلتها الخمسية الأولى (١٩٨٧ - ١٩٩٢) كالتالى :

أ) حماية التوازن البيئى والحفاظ عليه.

ب) توفير المنتجات الغابية خاصة حطب الوقود والأخشاب والعلف للطلب الوطنى والاقليمى والمحلى .

ولموامة الطلب المحلى والاقليمى والوطنى على الموارد الغابية تم إنشاء خمس دوائر عمل فى الغابة :

١ - دائرة عمل حطب الوقود على النطاق الوطنى وتتكون من ٦٨ ٪ من مساحة الغابة وتهدف إدارتها إلى إنتاج حطب الوقود / الفحم النباتى للاستخدام الوطنى / الاقليمى؛

٢ - دائرة العمل القروية (١٣٪) وتهدف إلى تلبية طلب القرى المجاورة؛

٣ - دائرة عمل الهشاب (٥٪) وكمرست لإنتاج الصمغ العربى؛

٤ - مجموعة عمل الأعلاف (٢٪) لإنتاج الأعلاف؛

٥ - دائرة عمل حماية الغابة (١٢٪) وتشمل كل المناطق التى قد تتعرض للتآكل والتى تهدف إدارتها إلى الحماية الغابية.

خطة غابة الرواشدة والرعاة البدو

يبدو أن تطبيق الخطة المتكاملة لغابة الرواشدة واجه مشكلات جدية بسبب «تعدى» الرعاة. وقد وصف يحيى الدول (1994a) الوضع بذلك: «كانت حماية المناطق المتجددة مكلفة جداً إذ يجب أن يكون الحراس منتبهين لمدة أربع وعشرين ساعة فى اليوم. والأمر كذلك لأن البدو وحيواناتهم يدخلون الغابة فى أى وقت فى اليوم. ونتيجة لذلك فقد دمرت آلاف الأقدنة من المناطق المتجددة بسبب الرعى».

وقد ظل طاقم العاملين فى مؤسسة الغابات الوطنية طوال السنوات الخمس من حياة خطة الادارة المتكاملة التجريبية، يشكون من حقيقة أن الماشية تدخل تقريباً كل أجزاء الغابة ومن كل الاتجاهات: «عند تقييم تجربة الماضى من قريب يمكن استخلاص أن الغابة تتدهور بسبب الرعى الجائر وقطع الاشجار غير القانونى على يد البدو».

وعندما انتهت المرحلة الأولى من المشروع التجريبى فى ١٩٩٢، بدا أن التطورات فى السياسة عموماً قد أخدمت الفرص للتوسع أو التجديد. فقد قلل امتناع المانحين من تقديم التمويل فى سياق مقاطعة غير معلنة للسودان الاسلامى كثيراً تدفق الموارد إلى مؤسسة الغابات الوطنية.

ويبدو أن الأوقات العصيبة قد بدأت بالنسبة للمؤسسة^(٥). فقد تحولت بعيداً عن الاستمرار فى مقاربتها المتجهة من أعلى إلى أسفل إلى شعارات مشاركة وإدارة المجتمع. وبالنسبة إلى غابة الرواشدة، فإن تقليل التمويل يعنى ضمناً عدم القدرة على إدارة الاحتياطي الغابى، وقد نزع تواجد البدو خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى التزايد.

إن مؤسسة الغابات الوطنية منخرطة الآن فى صياغة خطة عمل منقحة. وقد قامت استراتيجية مراجعة الخطة على الادارة متعددة الأغراض، ويتوقع أن تشمل الرعى كجزء من الادارة. وطبقاً لأحد المسؤولين الذى أوكل له القيام بالمراجعة: «سيعطى تجديد الاشجار الغابية

والمراعي الأولوية القصوى التى ستشجع وتطور مشاركة القرويين والرعاة فى إدارة الغابات. ولن تخصص منطقة محددة لدائرة عمل الرعى، بل ستفتح معظم الغابة للرعى» (Ibid).

وستسعى الخطة المنقحة إلى تحسين الأعشاب النابتة من أجل الرعى وإعادة تأهيل ممرات الحيوانات خارج الغابات بالنباتات الموسمية والمعمرة والتى يتوقع أن ترفع ضغط الرعى عن الغابة على المدى الطويل. وتأخذ المراجعة فى اعتبارها المناطق المحيطة بالغابات التى هى مناطق زراعة مطرية بالكامل، وتسعى إلى تشجير ١٠٪ من المشروعات الزراعية (Ibid). ويلمخص يحيى الدول الوضع كالتالى : واضح أن غابات الرواشدة / وودكابو تتدهور بسبب الرعى على نطاق واسع وتدمير المناطق التى تم تجديدها والرعى الجائر وقطع الأشجار. ولا يمكن وقف هذه الممارسات كلية بسبب موقع الغابتين، لذلك يجب مواصلة أنشطة الإدارة الغابية رغم أن هذا يكلف المزيد. وفى الواقع لا يمكن اعتبار إنتاج العلف وإنتاج الأخشاب مشروعين متبادلين حصراً. لذا فإن تطبيق خطة متكاملة لاستخدامات الأرض كمقاربة صحيحة لتعظيم السلع والخدمات المستدامة أمر حيوى».

ويبدو أن المراجعة تتساق مع اتجاه وطنى نحو التسليع داخل الوحدات الحكومية، لذا يتوقع أن يدفع البدو رسوم رعى و«أشكال أخرى من الرسوم يمكن دفعها فى شكل إيجار للأرض للرعاة ليزرعوا فيها محاصيل علفية .. بجانب توفير المياه من خلال صيانة الحفائر المخصصة لمواقع الإقامة» (Ibid). ويجب القيام بتقييم طبيعة ونتائج التنازلات الظاهرية التى وضعتها الخطة المنقحة على الرعاة بحذر عند التطبيق الفعلى للخطة، ومع ذلك ما تزال هناك الكثير من التحفظات (إن لم يكن الاعتراضات) على الاتجاه الذى اتخذ فى تنقيح الخطة. يتعلق أول التحفظات بقضية أحقية البدو فى الأرض، ويرتبط الثانى باحتمال تقليص تفويض المؤسسة الوطنية للرعى، وحماية وتنمية الغابات. ويكفى هذان التحفظان للفت الانتباه إلى (١) تعقيدات تطور القطاع الرعى، (٢) قيود التخطيط على المستويات القطاعية فى علاقته بالإدارة البيئية المستدامة.

تحفظات على الخطة المنقحة

تشكل الغابتان، باعتراف الجميع، الملجأ الوحيد لقطاعان الرعاة فى المنطقة المحيطة التى تسيطر عليها الزراعة الآلية المطرية. ويدفع من يشغلون المزارع الآلية المخططة إيجاراً اسمياً للحكومة، ولا يدفع من يستثمرون فى المشاريع غير المخططة (بوضع اليد)، رغم أن الحكومة تسعى لجعلهم يدفعون لتقنين استخدامهم للأرض وتفرض الرسوم على المحاصيل (زكاة وضريبة مبيعات). إن مشروعية أحقية مزارعى المشاريع الآلية ليست محل شك.

ولا ينطبق هذا على الرعاة الذين تواجه أحقيتهم فى الأرض دائماً الشك ثم التقويض. ويبدو أن الخطة المراجعة قيد التشكل تهدف إلى إلغاء ما تبقى من حقوق تقليدية لقاطنى المنطقة، فى رعى قطعانهم فى المناطق الواسعة التى ما تزال صالحة للرعى (خارج حدود المشاريع) بجرة قلم. وهناك تفكير فى فرض رسوم على الرعى ومواقع المعسكرات والمياه. ويتوقع أن تكون هذه الرسوم أعلى كثيراً من الرسوم الاسمية، التى يدفعها ملاك المشاريع لتقنين استخدامهم لمساحات واسعة (١٠٠٠ فدان على الأقل لكل مشروع). وفى الواقع فقد قبل صراحة أن فتح الغابة للرعاة سيؤود إلى زيادة تكاليف تجديد الغابة (Ibid). لقد جرت محاولة تحصيل رسوم على الرعى من قبل، لكنها آلت إلى الفشل حيث رفض الرعاة دفعها فألغيت. ورغم أن المؤسسة لا تملك الموارد لتجنيد الحراس، فإن المرء يتوجس من احتمال لجوء المؤسسة إلى تكتيك استخدمته المشاريع الكبيرة، أى استشارة مساندة القوات النظامية. لذلك يبدو أن الخطة المنقحة تسير نحو مواجهة شائنة، وليست هذنة، مع الرعاة البدو. وحينها لن تكون المواجهة مع مصلحة حكومية، وإنما مع كل الجهاز الحكومى والرعاة البدو. والشئ المدهش الذى يتطلب تفسيراً هو تبرير ضرائب القطاعان التى تفرض على عدد الحيوانات المملوكة وضريبة المبيعات التى تفرض فى الأسواق عند جلب الحيوانات للبيع. إن الأمر يرمت به يشير إلى قضية سياسة وحكم.

لا تحتاج قيود التركيز القطاعى الضيقة توضيحاً. فحتى المؤسسة اعترفت وسعت إلى تبنى

خطة للإدارة المتكاملة. فقد كان تخطيطها قطاعياً (وتنفذه هيئة واحدة يبدو أن لها آراء مختلفة حول غابة الرواشدة التي يعتبرونها منطقة رعى فى المقام الأول). ولم تستطع المؤسسة تجاوز القيود التي فرضها تأسيسها ونطاق تفويضها نفسه. وعندما أصبح عليها أن تنظر خارج الغابة، لم تستطع أن تذهب أبعد من حدودها المباشرة التي تشمل المزارع المجاورة، وظل تركيزها على الأشجار (تنفيذ الـ ١٠٪ من التشجير). ونظراً لتوقيت تواجد الرعاة فى المنطقة (يوليو - أغسطس وأكتوبر - نوفمبر)، الذى يتزامن مع الموسم الزراعى عندما لا يكون مسموحاً للقطعان بدخول منطقة المزارع، تتحول كل خطة تخفيف الضغط إلى عمل بصرف الأنظار عن المطلوب. إذ سيستمر تدفق الرعاة إلى الغابة، بدلاً من دخول المشاريع قبل الحصاد فيجدون أنفسهم عرضة لغرامات كبيرة. وعلى الرغم من أن تشجير مساحة الـ ١٠٪ أمر مرغوب، إلا أنه لن يخفف الضغط عن الغابة خلال الموسم الزراعى.

تتطلب معالجة مشكلات الرواشدة عملاً ميدانياً أكثر فى شمال وشمال وسط البطانة. فقد تزوج نقص المياه الهائل وتدهور أحوال المراعى فى هذه المناطق البعيدة ليشبط الرعاة عن البقاء لفترات طويلة هناك. فالرعاة يميلون إلى الانتقال أواخر الصيف إلى البطانة والعودة منها فى أوائل الخريف. وهم يؤخرون الدخول حسب نقص المياه وعليهم أن يتأكدوا أن الأمطار قد سقطت بكميات كافية قبل التحرك شمالاً. ويعودون مبكرين رغم أن المياه قد تكون شحيحة بسبب تدهور المراعى. وهذه التغيرات فى توقيت التنقل تجعل وجودهم حول الرواشدة، الملاذ الوحيد، أمراً لازماً حيث يتزامن هذا التوقيت مع الموسم الزراعى.

إن تخفيف الضغط على غابة الرواشدة يتطلب جهداً منسقاً ومتزامناً لإعادة تأهيل شمال ووسط البطانة. لكن يبدو أن المانحين المهتمين بالرواشدة يركزون على الوحدة الحكومية المسؤولة عنها مباشرة. إن إعادة تأهيل المراعى تعنى المزيد من الثروة الحيوانية والمزيد من الرعى والرعى الجائر. ومؤسسة المراعى الوطنية نفسها لا تنسق بما يكفى مع الوحدات الأخرى، على الأقل إدارة المراعى (التي تستمر فى داخل الحكومة فى تكرار تهميش الرعاة فى السياسة

والاقتصاد الأوسع).

هوامش :

(١) قامت هذه الورقة علي نتائج بحث جار يتم ضمن برنامج بحوث الاراضى الأقريقية الجافة الذى تموله اللجنة الترويجية الوطنية لبحوث التنمية والتعليم (NUFU) والذي بسرته أوسريا.

(٢) للمزيد من التفاصيل عن المنطقة انظر :

Abu Sin (1995), Galal El- Din El-Tayeb (1985) and Salah Shazali (1993)

(٣) هذا العجز الواضح فى التأثير علي الحكومة يجب ألا يؤخذ للتدليل علي عدم حيلة و/ أو سلبية الرعاية . فهم يبدون نشطين على عدد من المستويات : بعضهم يتكيف مع النظام بشكل يقلل من خسائرهم، وبعضهم يتحداه بوضوح. وبالنسبة للنوع الآخر من الاستجابة يكفى أن نلاحظ أن كل «المواقع الساخنة» فى البلاد، التى تسودها الحروب الأهلية و/ أو النهب المسلح هى مناطق يسكنها الرعاية.

(٤) من المزمع أن يعقد المؤتمر فى الاسبوع الثالث من سبتمبر ١٩٩٥ فى كوستى (عاصمة ولاية النيل الأبيض). وتجتمع لجنة تسيير مكونة من ممثلى مختلف الوزارات والمصالح الفيدرالية والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية (بما فيها اتحاد الرعاية) اسبوعياً للتشاور حول تحضير الأوراق الخلفية : ويتبع الاجتماع حواراً مثيراً حول مآزق نظم الانتاج الرعوية والاجراءات المطلوبة لتصحيح الوضع.

(٥) أقبمت وزارة جديدة للبيئة والسياحة قبل أشهر قليلة أضيفت لها المؤسسة الوطنية للمراعى (التي تتطلع إلى أن تصبح وزارة مستقلة؟) كواحدة من إداراتها.

مراجع الدراسة :

- FAO (1989). *Integrated Land Use Plan for Rawashda Forest*, The Sudan, Rome: FAO.
- Harris, P. . (1994). "Forestry Development in Sudan," Consultant Report on Grazing Management in Forest Areas, Khartoum: FNC & FAO.
- M. El Hadi Abu Sin (1995). "The Status of the Nomadic Pastoralism in Central Butana," A Paper presented by Area Development Scheme (ADS) Central Butana on ADS National Workshop for Nomads, El-Obeid, 15-17 January.
- Salah Shazali (1988). "South Kassala Nomadic Survey," A report presented to Care-Sudan, funded by USAID.
- ____ (1992). "Nomadism and the Environment," Paper prepared for the Conference on population, Development and the Environment, organized by the National Population Committee, National Council for Research, Khartoum.
- ____ (1993)a. "Pastoral Vulnerability, Environmental Degradation and State Policy: The Case of South Kassala, Sudan," Paper presented to the IVth OSSREA Congress on "The Global Nature of the Environmental Crisis and its Interrelationship with Development: Africa's Plight, Organization for Social Science Research in Eastern and Southern Africa", Debre Zeit, Ethiopia, August 9-12.
- ____ (1993)b. "Famine Vulnerabilite et politique etatique: le cas des eleveurs du sud de la province de Kassala," Egyptie/Monde Arabe, 15-16 (Double Issue): 97-117.
- Yahia M. A. El Dool (1994)a. "Integrated Management Plan for Rawashda and Wad Kabo Forest Reserve," Gedarif State, 1995-1999. Part I. Description.
- ____ (1994)b. "Range Dema and Forest Management in Rawashda and Wad Kabo Forests," Paper presented to the Joint Research Planning Workshop organized by the DSRC (Khartoum University), and CEDEJ, 3-6 June, Kassala.

سنة إبراهيم جاد الله

أهمية إدارة الموارد الغابية في
شرق السودان حالة احتياطات
غابات الرواشدة وودكابو

مقدمة

تشكل الاخشاب والكتلة الحيوية الخشبية حوالى ٨٠٪ من إجمالى الطاقة المستهلكة فى السودان. إذ يتم الحصول على كل الأخشاب تقريباً المستخدمة فى توليد الطاقة من الغابات والمناطق الغابية فى المناطق الجافة المتميزة «السافانا منخفضة الامطار». ونتيجة للنمو السكانى وزيادة استهلاك الطاقة تراجعت الغابات والأراضى الغابية. وقد أورد التقرير الصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة- والبنك الدولى (قطاع الغابات) لعام ١٩٨٦، أن الغابات فى المناطق الشمالية للسودان (الأراضى الجافة) قد انخفضت من ١٠٣,٦ مليون هكتار إلى ٣٣ مليون هكتار فى فترة زمنية لا تتعدى الأربعين عاماً. وهذا يشير إلى أن الانخفاض كان بنسبة ١,٥٧ مليون هكتار سنوياً.

ومما لاشك فيه أن إزالة الغطاء النباتى بهذا المعدل المرتفع للغابة كان أحد الأسباب المؤثرة سلباً على التوازن الايكولوجى، وكان أحد العوامل الرئيسية فى زيادة عملية التصحر. كذلك كان للجفاف فى حقبة السبعينيات والثمانينيات تأثير سلبى كبير على الغطاء الشجرى فى الأراضى القاحلة. ولأن الغابات هى النظام الانتاجى المتجدد الوحيد المتبقى فى أعقاب الجفاف، فقد لجأ السكان المحليون إلى الأشجار كمصدر بديل للدخل وكغذاء لمواشيهم. وهذا التضافر بين الضغط السكانى المتزايد والزراعة المفرطة والرعى الجائر يؤدى إلى تدهور الأراضى القاحلة وشبه القاحلة بينياً.

تمثل غابات الرواشدة وودكابو فى شرق السودان مثلاً حياً لهذا التدهور. إذ تقع هاتان المنطقتان الغابيتان على بعد حوالى ٤٠ كيلو متر شمال مدينه القضارف - بين خطى عرض ١٣°٤٤ و ١٤°٢٥ درجة شمالاً وخطى طول ٣١°٣٥ و ٣٦°٠١ درجة شرقاً. وتحدها حدود وهمية تشمل ستة خطوط تليفونية للإبلاغ عن الحرائق يبلغ طولها حوالى ١١٥ كلم.

* ترجمة : مجدى النعيم

وفى عام ١٩٦٠ وضعت منطقة الرواشدة وودكابو الغابية تحت حماية مصلحة الغابات ، وبالتالي فقد صودرت كل الحقوق فيها لصالح هذه المصلحة - مع السماح فقط للسكان المحليين بجمع فروع الاشجار الميتة لاستخدامها كوقود، بجانب رعى حيواناتهم لكن هذا مسموح به بالقدر الذى لا يضر بالاشجار الموجودة أو الشجيرات النامية.

يحد غابات الرواشدة وودكابو سبع قرى من نواحيها الجنوبية والشرقية، بالإضافة إلى مدينتي القضارف والشوك الكبيرتين، ومعسكرين للاجئين فى الشمال الشرقى بعيداً عن الغابات. وقد احتلت مشاريع الزراعة المطرية (المخططة وغير المخططة) كل الاراضى المحيطة بهذه الغابات. وقد أدى هذا بالضرورة. إلى بعض الاضطراب فى أنماط حركة الرعاة «البدو» عن طريق سد مسارات الانتجاع والحفير. (والحفير هى مواقع تجمع المياه المحفورة صناعياً الموجودة أصلاً عبر هذه الأراضى).

أما من الناحية المناخية فتقع هذه الغابات فى المناطق شبه القاحلة فى فترات الصيف ويبلغ معدل سقوط الامطار حوالى ٤٨٠ ميليمتر، وتتميز بالدفء شتاءً. والتربة فى هاتين المنطقتين - تربة داكنة متشققة، تتميز بنسب تسرب عالية فى فترات الجفاف وشديدة الانخفاض فى فتراتها المطيرة .

تقع غابتا الرواشدة وودكابو، بالقرب من منطقة انتقال بين نوعين من السافانا منخفضة الأمطار، وهما أراض أشجار الكثر *Acacia Melifera* الشوكية، وغابات أشجار : *Acacia Seyal-Balanties*. وأنواع الأشجار السائدة هنا هى : الطلع *Acacia Sey-al*، إما الأعشاب فيسود نوعان هما : الفاكهة *justica Flava* والملوخية *Corochorous Spp*.

إن موقع غابات الرواشدة وودكابو فريد لأنها تشكل نقطة تلاقى ثلاثة معابر للمواشى تبدأ من البطانة وتنتهى عند الحدود الارتيرية فى الجنوب الشرقى لولاية القضارف. هذا بالإضافة

إلى أن إغلاق طرق الانتجاع عبر الأراضي الزراعية أدى إلى أن تصبح الغابات المجال الأساسى لرعى مختلف أنواع الحيوانات. وكانت الحفائر التى أنشئت عند تشييد الطريق الاسفلتى الواصل بين مدينتي القضارف وكسلا أيضا أحد عوامل الجذب لأنواع مختلفة من المواشى.

ويستخدم مئات من رعاة البدو بحيواناتهم من جمال وأبقار وأغنام، فى أوائل وأواخر فصل الأمطار أى يونيو- يوليو وأكتوبر- ديسمبر، الغابة كمر فى ترحالهم الموسمى. بين مراعى فصلى الجفاف والأمطار. ويعتمد معظم هؤلاء الناس، بطرق ودرجات مختلفة، على هذه الغابات فى علف الحيوانات والمنتجات الغابية.

فى البداية لم يكن للضغط السكانى المحدود تأثير كبير على الموارد الغابية، لكن أدى حلول الجفاف وزيادة أعداد الحيوانات والزراعة الآلية، إلى تغيير طريقة حياة العديد من السكان الريفين. فأصبح المزيد والمزيد من الناس يعتمدون على هذه الغابات فى معيشتهم مما أدى إلى استغلال الموارد الغابية بمعدل سريع جداً.

تصبح أراضي الغابات بعد الأمطار مباشرة مجالاً لنمو عدد هائل من نباتات المراعى والأشجار الصغيرة: لكن الرعى سرعان ما يقلص هذا الغطاء النباتى الذى لا يكفى فى الواقع ذلك العدد الكبير من الماشية التى تمر عبر الغابات، أو لا تستسيغه الحيوانات كما حال النوعين السائدين أى الفاكهة والملوخية. ونتيجة لذلك تتحول الحيوانات إلى الرعى على أشجار الغابة المتاحة وطبقاً لما أورده جيب الله (1992) تبلغ نسبة الرعى ٦٨٪ مما يشير إلى ضغط رعى عال.

لا يعتبر الرعى المعتدل ضاراً بالنباتات الشجرية، بل ويوصى به أحياناً لأن الحيوانات الأليفة تخصب الأرض وتنتثر البذور فى الظروف الطبيعية. ويكمن التهديد الحقيقى فى الرعى الجائر عندما تتجاوز أعداد الحيوانات قدرة الموارد على توفير الغذاء فتسبب دماراً شديداً للغطاء الشجرى، خاصة فى المراحل الأولى من عمرها. وفى غياب غطاء نباتى صالح للرعى تجتث الحيوانات وتستهلك الشجيرات النامية. وتأكل الحيوانات فى رعيها البراعم الرئيسية

وأطراف الأغصان مما يوقف نمو الشجرة ويجعلها عاجزة عن الاخضرار. وعلاوة على ذلك يحدث الخراب للأشجار بقضم الشجيرات وهزها من جذورها، ويسبب هذا القضم والقطع للأغصان فناء الشجرة إذا ما تجاوز حده.

أنواع النباتات السائدة في غابتي الرواشدة وودكابو

الأنواع الرئيسية من الأشجار الموجودة في الرواشدة وودكابو هي الطلح *Acacia Seyal* في المناطق الرملية، والهشاب *Acacia Senagal*، والكثر *Acacia Melifera* في أماكن مختلفة، والهجليج *Balanites Aegyptiaca* موزعاً في مساحات صغيرة من الأرض. وأعشاب وحشائش المراعى الرئيسية تتكون من الفاكهة والملوخية. ولكي ندرك مدى فائدة هذه الأشجار والنباتات نقدم عرضاً موجزاً لكل منها فيما يلي :

الطلح :

الطلح شجرة متوسطة الحجم يصل طولها حتى ١٠ أمتار. ويوجد نوعان منه، نوع ذو لحاء نحاسى زاه ومبقع (*Acacia seyal sub.sp.seyal*) وآخر ذو لحاء أبيض كريمى به بقع نحاسية مُتناثرة (*Acacia seyal sub.sp. Fistula*) وثمة فروق ضئيلة في الخصائص الايكولوجية والتأجيمية silivicultural بين النوعين.

وتنمو شجرة الطلح عادة في التربة الطينية المشققة، ويمكن أن نجده في مجموعات خالصة Pure Stands في مستوى أمطار من ٥٠٠ - ١٠٠٠ ميليمتر، وفي مواقع تجمعات المياه ذات مستوى الأمطار الأقل. وهو يتعايش فيما يشبه الدورة النباتية مع الحشائش. وفي طورها الأكثر كثافة تكبر الاشجار المتساوية في العمر تقريباً وتبلغ النضج ثم تموت . وغالباً ما يكون موتها بسبب إحتراق الحشائش فأراضى الطلح يليها أرض معشبة مفتوحة تظل تقاوم لعدد من السنين حتى يأتى وقت تصبح فيه الظروف المناخية، لسبب أو لآخر غير مواتية لنمو العشب. وفي مثل هذه الأوقات يجدد الطلح نفسه فوراً وتستمر الدورة مرة أخرى. وقد يتم التجدد الطبيعى بسبب البذور أو من مجموعة أشجار قطعت قبل نضوجها. وينشط تقليب التربة

التجدد الطبيعي عن طريق البذور.

يقاوم الطلع الحرائق بشكل كبير وهو قادر على البقاء فى مناطق اكتسحتها النيران الأرضية. لكن الحرائق المتكررة التى تؤثر على التيجان تقتل الشجرة. وتستطيع الأشجار الأكبر عمراً البقاء لثلاثة أشهر مغمورة بالمياه، لكن الأشجار الصغيرة تموت إذ ما استمر لإغراقها بالمياه لأكثر من شهر ونصف. ورغم أنه لا يبدو أن أشجار الطلع تتأثر كثيراً بالحشرات والأمراض، فإن الأشجار المقطوعة تتعرض لهجوم نوع معين من الخنافس.

تنتج أشجار الطلع نوعية جيدة من حطب الوقود والفحم النباتى وأخشاب البناء، لكنها لا يمكن تخزينها لفترات طويلة إذ أنها عرضة لهجوم نوع من الخنافس يُدعى بوسترى شيد Bostry chid. وتنتج الشجرة أيضاً صمغاً ذا درجة أدنى من صمغ الهشاب. وتستخدم النساء السودانيات خشب الطلع للدخان (ونقصد بذلك استخدام دخان خشب الطلع المحروق) لتنعيم البشرة.

٢ / الهجليج

تنتشر هذه الاشجار عبر السودان. وهى تنمو فى التربة الرملية فى ظل مستوى أمطار يبلغ ٢٥٠ ميليمتر أو فى التربة الداكنة المشبعة بمستوى أمطار يبلغ ٥٠٠ ميليمتر. وتنمو هذه الشجرة بشكل معتدل ويتم تجديدها سواء كان طبيعياً أو صناعياً من خلال نشر البذور مباشرة بواسطة الانسان أو بطريقة غير مباشرة بواسطة الحيوان.

وتقاوم شجرة الهجليج النيران بسبب غلظة لحائها. وتهاجم اليرقات قارضة الاوراق Defolitar Caterpillar أوراق الشجرة أحياناً، وتتعرض البذور لهجمات الخنافس الثقابة Borer Beetles . ونسبة نمو الهجليج أسرع فى التربة الرملية من نموها فى التربة الطينية.

إن شجرة الهجليج شجرة متعددة الأغراض ذات قيمة عالية. فهى تنتج حطب وقود ذا قيمة حرارية وعلف ذا قيمة غذائية مرتفعة وأخشاب نجارة ذات نوعية جيدة. وتتعرض أوراق وأغصان الشجرة للقطع بواسطة الرعاة لتقديمها كعلف إلى حيواناتهم لقيمتها الغذائية العالية.

والإضافة إلى ذلك فالثمرة التى تنتجها هذه الشجرة مستساغة الطعم وصالحة للأكل
ويستخدمها السكان المحليون للأغراض العلاجية.

٣ / الهشاب

الهشاب شجرة صغيرة ذات لحاء خشن نوعاً ما لونه ضارب إلى الصفرة أو رمادى يميل إلى
البياض. وهى أهم شجرة منتجة للصمغ فى السودان. وتوجد شجرة الهشاب إما فى التربة
الرملية الثابتة فى ظل مستوى أمطار يبلغ ٢٨٠ ميليمترا فما فوق، أو فى التربة الداكنة
المتشققة فى ظل مستوى أمطار يبلغ ٥٠٠ ميليمتر فما فوق. ولا تتواجد هذه الأشجار فى
شكل تجمعات خالصة من الهشاب فى مناطق التربة الطينية السوداء المتشققة فى وسط وشرق
السودان على الإطلاق، كما هو الحال فى التربة الرملية. وحاجتها من المياه وسط ما بين
احتياجات الكثر والطلع ووجودها يتداخل عادة مع هذين النوعين من الأشجار، لكن مع الطلع
أكثر. والنسغ Coppicing أى قطع الأشجار هو الطريقة الأكثر أهمية لتجديدها، لكن تجديدها
من البذور وارد الحدوث فى كثير من الأحيان.

مقاومة الهشاب للحرائق معتدلة. ويعتقد أن الحرائق تضر بالشجرة بشكل محدود إذا
حدثت قبل نوفمبر. لكن الحرائق بعد ذلك تقود إلى موت الشجرة إذا تكررت لثلاث سنوات
متتالية، وحتى إذا لم تؤد إلى موت الأشجار فهى تقلل حتماً إنتاج الصمغ إلى لا شئ.

ويعتقد أن الشجيرات الغضة التى تتغذى عليها الحيوانات أن تنتعش إلى حد ما بنفسها،
لكن الرعى المتكرر قد يؤدى إلى موت هذه الشجيرات الصغيرة. وتسبب الأبل ضرراً بالغاً
بشجرة الهجليج بالتهامها للأوراق والصمغ. وهذه الشجيرات تلتهمها أيضاً الديدان الألفية
Millipedes وتدمرها يرقات العناكب Web-spinnig Caterpillar. وكذلك يقلل جراد أما
كارديوم فيرنيريل Amacardium Vernerella محصول الصمغ بالتهامه لأوراق الهشاب.

ينمو الهشاب بشكل أسرع فى التربة الرملية ومن الأصول المقطوعة كذلك. ويمكن أن تبلغ
الشجرة المعتنى بها، بشكل معقول طول ١, ٢ متر فى مدة ٣-٥ سنوات. عندها يكون ممكناً

بذل اللحاء ولا يحدث إفراز الصمغ فى الطقس البارد. ويجب ألا يكون «الطق» (ضرب اللحاء، وشقه لإفراز الصمغ) غائراً إذ يجب أن يقتصر على فصد اللحاء لتفادي أى نتائج عكسية على الشجرة.

٤ / الكتر

الكتر شجرة صغيرة متعددة السيقان ذات قمة مستديرة تقريباً. وأفضل نمو الشجرة الكتر فى التربة الطينية المتشقة. وتنمو تحت مستوى الأمطار ٤٠٠ - ٥٠٠ ميليمتر فى شكل تجمعات كثيفة من الكتر فقط، لكنها توجد أيضاً على طول خطوط تصريف المياه فى ظل مستوى إطار يتدنى حتى ٢٥٠ ميليمتر. ونجد الكتر فى مستوى الامطار ٧٠٠ ميليمتر يتناوب أو يشكل طبقة سفلية لأنواع السنط والهجليج الأخرى.

ولا تنمو هذه الشجرة عن طريق نسلها - أى قطعها - بشكل جيد، لذلك يكون تجددتها الناجح فقط عن طريق البذر المباشر للبذور. وتتناوب أجمات الكتر عادة فى الطبيعة مع الحشائش بنفس طريقة أشجار الطلح. وفى الغابات التى يرتفع فيها الاستغلال البشرى لمواردها نجد التجدد الطبيعى محدود جداً أو غير موجود كلية.

والأشجار الفردية مقاومة نسبياً للحريق عندما تكون صغيرة العمر، بسبب حقيقة أن تاجها كثيف فى هذا الطور ويبلغ حتى مستوى الأرض، مما يحمي سيقانها المتعددة عادة. والأجمات الكثيفة مقاومة للحرائق أيضاً لأنها تمنع نمو أى نبات أسفلها. وعندما تصبح الأجمات قليلة الكثافة بسبب الموت الطبيعى للأشجار كبيرة العمر أو القطع، تصبح أشجار الكتر المتبقية عرضة لحرائق الحشائش أو الغابات. ومعدل نمو الكتر بطئ جداً. وأشجار الكتر مصدر جيد لحشب الوقود والفحم النباتى ومواد البناء (الدقاق) بالنسبة لأكواخ السكان المحليين.

وأنواع الحشائش النجيلية السائدة كما أشرنا آنفاً هى الفاكهة *Justica flava* والملوخية *Chorchorus Spp* وكلا النوعين غير مستساغ الطعم ويشيران بالتالى إلى تدهور المراعى فى أراضي الغابات. وتبعاً لما أورده جيب الله فإن متوسط نسبة الغطاء النباتى فى

غابة الرواشدة فى ١٩٨٥ - ١٩٩١ كانت حوالى ٥٥٪ وهى نسبة تعتبر مؤشراً لفقد المراعى فى منطقة خضعت لرعى كثيف وسادتها نباتات مراعى ذات نوعية منخفضة. وقد قدرت القدرة على توفير الغذاء خلال ١٩٨٥ - ١٩٩١ بتحديد مجمل الانتاج الرعوى فى الغابة. وبمقارنة تلك القدرة مع عدد الحيوانات فى الغابة. وجد أن الغابة كانت تعاني من الاكتظاظ بعدد أكثر من طاقتها خلال خمس سنوات من السنوات السبع (Gaiballa, 1992).

السكان المحليون وتفاعلهم مع الغابة

واضح من المعلومات التى تكشفنا حتى الآن أن النباتات الأصلية فى الغابة، قادرة على توفير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين، لكن السؤال الذى يبرز هو : إلى أى مدى هذه الغابات قادرة على إعالة الضغط العديدي البشرى والحيوانى المتنامى أبداً ؟

طبقاً لإحصاء ١٩٩٣ فقد ارتفع عدد سكان القضايف والشوك والقرى السبع المجاورة بنسبة ٣٤.٨٧٪ منذ ١٩٨٣ بينما كانت نسب الزيادة التى قدرت فى أعداد الابل والماشية والماعز التى تستخدم غابات الرواشدة وودكابو بين ١٩٨٥ - ١٩٩١ هى ٥٢.٥٩٪، ٨٢٪ و ٩٤.٣٣٪ على التوالى (Gaiballa, 1992).

لقد أدى اعتماد السكان المحليين المسرف على غابات الرواشدة وودكابو فى احتياجاتهم المختلفة إلى تدهور حاد فى أشجار الغابات ونباتات المراعى على السواء. فقد أصبح الغطاء الشجرى أقل كثافة سنة تلو الأخرى وفى بعض المناطق لا يوجد تجدد طبيعى وإذا ظهرت نباتات جديدة فإن الحيوانات تلتهمها بلا شفقة فى الأشهر الأولى من عمرها. ونتيجة لذلك نجد الأشجار الناضجة، التى ستموت فى النهاية أو تقطع، هى التى تسيطر على المشهد.

ومن المقابلات التى أجريت مع القرويين الذين يعيشون حول الغابة هناك ستة أنواع من مستخدمي الغابات :

١ - ملاك الحيوانات البدو

٢ - ملاك الحيوانات المستقرين

٣ - مزارعو «البلدات» التقليدية

٤ - مزارعو المشروعات الآلية

٥ - العمال غير الزراعيين

٦ - منتجو الخشب والفحم النباتي (إنتاج غير قانوني).

يعتمد البدو كلية تقريباً على هذه الغابات وستكون مهمة صعبة إبقاؤهم خارجها. وقد زاد من اعتمادهم على هذه الغابات إغلاق طرق ومعابر الرعى بعد إقامة مشاريع الزراعة الآلية. وملاك الحيوانات مجبرون الآن على رعي حيواناتهم في هذه الغابات خلال رحلاتهم شمالاً وجنوباً. وهم يقضون في رحلتهم شمالاً إلى أراضي البطانة (أواخر يوليو إلى أوائل أغسطس) ليس أكثر من ثلاثة أسابيع عادة. وسرعان ما تصبح الغابة موحلة يغزوها الذباب فيضطرون لمغادرتها والرحيل شمالاً. ولا يواجهون أى مشاكل مع المزارعين خلال هذه الرحلة الذين لا يكونون قد بدؤوا الزراعة بعد. لكن مع عودتهم (أى رحلتهم جنوباً) يواجهون المزاروعات النامية التى تكون قد بلغت حجماً معقولاً. وبما أنه ليس هناك مسارات رعى محددة فإن «الرعاة» مضطرون للسير عبر هذه الزراعات مما يؤدي حتماً إلى دخولهم فى نزاعات مع ملاك الزراعة قد تؤدي إلى دفع غرامات. وعند وصولهم إلى الغابة يقضون ما يصل إلى أربعة أشهر داخلها، فالمدة تعتمد على فترة حصاد المحاصيل الزراعية فى الأجزاء الجنوبية من البطانة وعندما يتم الحصاد يغادر الرعاة الغابة وينتشرون فى المنطقة الجنوبية حيث تستطيع حيواناتهم الغذاء على بقايا المحاصيل.

إن الرعاة واعون بأن الرعى الجائر وتشذيب الأغصان (بالإضافة إلى القطع غير القانونى للأشجار) سيؤدي إلى وقف نمو هذه الغابات واختفائها تدريجياً خلال السنوات القليلة القادمة، ولكن طالما لا يوجد أمامهم مراع بديلة فليس أمامهم سوى إستخدام تلك الغابات. وطبقاً لملاك الحيوانات فالغابة لا توفر غطاء نباتياً كافياً لحيواناتهم المتنامية أبداً طالما لم تكن

هناك مراعاة بديلة. ويمكن علاج هذه المشكلة في تحديد أراضٍ للرعى شمال غابة الرواشدة، ويستطيع البدو بتخصيص هذه الأراضي لهم أن يزرعوا المحاصيل ويغذوا حيواناتهم علي بقاياها لاحقاً.

لكن التهديد الحقيقي للغابة يسببه الانتاج غير القانوني للفحم النباتي. فالقرويون يقطعون أشجاراً كاملة (خاصة الطلح) لإنتاج الفحم وقد أدى هذا إلى وجود مناطق خالية من الأشجار داخل الغابة. وهذا واضح على نحو خاص في القطاع الجنوبي الغربي من غابة ودكابو حيث قطع القرويون كل أشجار الطلح التي تمتد على مساحة خمسة كيلو مترات مربعة.

لقد أدى إعدام الغطاء النباتي إلى تدهور التربة في أجزاء مختلفة من الغابة. والأراضي التي أخلت من الأشجار تصبح عرضة للفتح الشمس ومن ثم التآكل. وحتى عندما تكون الأمطار كافية فهي بلا قيمة إذا لم تكن هناك أشجار تمسك ذرات التربة معاً وتقلل من الجريان السطحي. لذلك فالحاجة ملحة إلى نظم إدارة ومحافظة سليمة يمكنها إصلاح الموارد المستنزفة وطالما أصبحت الغابة محمية فهذه هي مسئولية مصلحة الغابات.

دور مصلحة الغابات

كانت الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها مصلحة الغابات (في ذلك الحين) قبل ١٩٨٣ في غابتي الرواشدة وودكابو، هي الحماية التي يقوم حراس الغابة الذين يتجولون فيها على الأقدام وزراعة الغابات باستخدام أسلوب التاونجيا Taungya وعلى مساحات واسعة (وبمعنى هذا الأسلوب : زراعة المحاصيل الزراعية في الأراضي المخصصة أساساً للغابات)، والتي بذرت فيها بذور الهشاب مع الذرة في آلاف الأفدنة.

وتتضمن التاونجيا تحرير عقد بين مصلحة الغابات والمواطن المحلي. ويشمل العقد اتفاقاً بين الطرفين تقدم مصلحة الغابات بمقتضاه للفرد قطعة أرض نظيفة يزرع عليها محاصيله بالإضافة إلى أشجار الغابة وقد اعتقد أن هذه العملية تكفل زراعة وحماية أشجار الغابة بأقل تكلفة. لكن هذه الممارسة لم تنجح لأن المواطنين المحليين الذين منحوا هذه القطع كانوا تجاراً

أثرياء لهم أراضيهم وبالتالي لم يكونوا فى حاجة للوفاء بما يخصهم فى الاتفاقية وإزعاج أنفسهم بعملية زراعة الأشجار المكلفة.

وفى ١٩٨٣ ابتكرت مصلحة الغابات شكلاً جديداً من التاونجيا سميت بتاونجيا المصلحة. وفى هذا الشكل تقوم مصلحة الغابات نفسها بزراعة الأشجار مع المحاصيل الزراعية مثل الذرة والسمسم. ومرة أخرى لم يحقق هذا الشكل أى نتائج وانتهت هذه التجربة فى ١٩٨٧.

وفى ١٩٨٧ وضعت الحطة الخمسية للإدارة الغابية المتكاملة (١٩٨٧-١٩٩٢) لغاية الرواشدة بواسطة مشروع تطوير حطب الوقود للطاقة فى السودان. والأهداف الرئيسية لهذه الحطة كانت حماية الاستقرار البيئى والمحافظة عليه وتوفير المنتجات الغابية خاصة حطب الوقود والأعشاب والعلف.

وقد قسمت الغابة، لتحقيق هذه الأهداف، إلى خمس دوائر عمل هى :

- ١ - دائرة الحماية وتشمل مساحات تعرضت للتآكل (٢١٪ من الغابة).
 - ٢ - دائرة حطب الوقود القومي وتغطي المنطقة المتاحة للإنتاج حطب الوقود والفحم النباتى للاستهلاك الإقليمى والوطنى ٦٨٪ من الغابة.
 - ٣ - دائرة القرية وتغطي المنطقة المجاورة للقرى حيث تعطى الأسبقية لاحتياجات السكان المحليين (١٣٪ من الغابة).
 - ٤ - دائرة الهشاب وتتكون من المساحات التى يحتلها الهشاب والتى يحتلها الهشاب مع أنواع أخرى (٥٪ من الغابة).
 - ٥ - دائرة العلف لمصلحة ملاك الثروة الحيوانية (٢٪ من الغابة).
- وبإدخال دائرة الحماية فى المناطق المتأثرة بالتدهور، يمكن أن تتم هذه الحماية بإعادة غطاء نباتى كثيف وحام لتعويض الأشجار التى قطعت أو دمرتها الحرائق.
- تتكون دائرة حطب الوقود من دورة تجديد / قطع يبلغ عمرها ٢٠ عاماً، وبما أن الطلع هو

النوع النباتى السائد فى الغابة وينتج نوعية عالية من الفحم النباتى (بغض النظر عن عمرها) ، فقد كان الهدف الأول من إدارة هذا المورد هو زراعة الطلح من أجل حطب الوقود والفحم النباتى هكذا فالخيار الأكثر جدوى الآن هو استغلال الطلح عن طريق القطع التام لأقسام واسعة يعقبها تجديد هذه المساحات.

تشمل دائرة القرية المشاركة المحلية وتقوم على تنمية الوعى وسط القرويين بوظائف الغابات وإشراكهم فى الأنشطة المتصلة بالغابات وتشمل أيضاً مشاركة القرويين الذين لا يمتلكون أرضاً فى تجارب التوئجا.

لقد كان هدف دائرة الهشاب هو إنتاج الصمغ العربى. وهذا يتطلب تخفيف كثافة الأشجار وإزالة الأشجار الميتة وإعادة زراعة الأنواع الأخرى التى لا تعوق النمو الجيد للهشاب. وكان هدف دائرة الأعلاف هو توفير العلف لتخفيف ضغط الرعى فى الأجزاء الأخرى من الغابة.

لم تثمر محاولة دوائر العمل هذه أى نتائج ذات بال، لأن نجاح هذه الخطة يكمن فى تقليل الممارسات الاحيائية السيئة، والتحكم فيها من جانب الأعداد المتزايدة من الإنسان والحيوان. لكن أصبح واضحاً أن السيطرة على هذه العوامل مستحيل، طالما كانت أعداد واسعة من الماشية تدخل هذه الغابات من كل النواحي وفى كل الأوقات ليلاً ونهاراً. وهذا يعوق بالتالى التجدد الفعال للغابة.

وطبقاً لبحى الدول فإنه يجب مراجعة خطة دوائر العمل أعلاه سريعاً، لكن الأهداف الأصلية ستظل كما هى. ويجب أن تقوم الاستراتيجية المنقحة على الادارة متعددة الأغراض، التى تشمل الرعى كجزء لا ينفصم من خطة الادارة، إذ لا يمكن تجاهل ضغط الرعى. وسيكون تجديد الأنواع الغابية وتحسين الرعى ذا أهمية قصوى . وستأخذ خطة الادارة المنقحة باعتبارها المناطق المحيطة بالغابات والتى تزرع بالكامل بالزراعة المطرية (EL-DOOL,1994). وطبقاً لقانون الغابات لسنة ١٩٨٩ فإنه يجب تخصيص ١٠٪ على الأقل من مساحة الأراضى

المزروعة مطرباً للأشجار سواء كانت موجودة أو زرعت حديثاً. ويجب تنفيذ هذا القانون بأشد صرامة ممكنة إذا ما أريد خلق مناطق حازة للغابة لتقليل الضغط الرعوى على الغابة.

خلاصة

من الواضح أن الأهالى قد أصبحوا واعين بالاختفاء التدريجى للموارد الغابية، لذا فقد بدأت وسائل المحافظة على هذه الموارد الطبيعية تلاقى قبولاً أوسع كوسيلة لاستدامة الموارد الغابية.

وعلى الرغم من الاعتراف الواسع بأهمية الأشجار للبيئة، فإن الاستراتيجيات والمؤسسات القادرة على مقارنة قضايا الغابة فى إطار مفاهيم الاستخدام المتعدد الأوسع ما تزال تحبو (CASEY&MUIR, U.D.)، وفى الكثير من مناطق السودان ما يزال حطب الوقود للاستهلاك المنزلى يجمع بدلاً من إنتاجه أو شرائه. ويميل الناس فى المناطق التى لم يعد الحطب موجوداً فيها، إلى اللجوء إلى الروث و/ أو بقايا المحاصيل حارمين الزراعة من السداد. والقليل من الأسر الريفية تعتبر زراعة الأشجار حلاً لأزمة الوقود، والقليل من البرامج الغابية الاجتماعية وضعت بالتشاور الوثيق مع السكان الذين وضعت هذه البرامج لخدمتهم.

ولا يمكن حل مشكلات التدهور البيئى وإنتاج العلف وإمدادات حطب الوقود بإعادة زراعة الغابات فقط. فالمطلوب هو مقارنة متكاملة لاستخدامات الأرض تشمل الزراعة والثروة الحيوانية واستيطان الأراضى والغابات والوضع الاجتماعى والاقتصادى.

لذلك يجب أن ترتبط مشروعات زراعة الغابات باحتياجات وأسبقيات الناس الذين يعيشون فى المنطقة. ويجب ألا يقاس نجاح هذه البرامج بالأهداف العددية التى تحققت. فزيادة عدد الأشجار فى أى منطقة قد يكون تأثيره محدوداً ما لم يرتبط باحتياجات وأسبقيات الناس الذين يعيشون هناك.

ويجب أن تكون إدارة الموارد الشجرية الموجودة والانتفاع بها مكوناً أساسياً فى برنامج

تنمية غابي اجتماعى. فليس بمقدور الادارة العلمية المناسبة للغابات بالمشاركة المحلية توفير نواتج قيمة من حطب الوقود والأخشاب للمجتمعات المحلية فحسب، بل بإمكانها أيضاً أن توفر العديد من المنتجات الغابية الأخرى بينما هى تلبى وظيفة حمانية فى نفس الوقت.

مراجع الدراسة :

- Casey J. and K. Muir (Undated). *Integrating Forestry into Development Planning*, (unpublished).
- El-Dool, Y. M. A. (1994). "Integrated Management Plan for Rawashda and Wad Kabo Forest Reserves (1991-1995), Part 1," FAO Project, GCP/SUD/047/NET.
- El-Dool, Y. M. A. (1994). "Range Demand and Forest Management in Rawashda and Wad Kabo," *Occasional Paper*, Sudan Forestry Development Project, FAO, GCP/SUD/047/NET, Showak. State/Sudan.
- Gadalla, I. (1995). "Management Plan of Dali and Mazmoum," A Management Plan presented to the Forest Development Project, GCP/SUD/047/NET FAO, Khartoum.
-
- Gaiballa A. K. (1992). "Nomads and Forest Management," Sudan Fuel Wood Development for Energy Project, GCP/SUD/047/NET, FAO, Khartoum.
- Vink (1990). "Integrated Land Use Plan for Rawashda Forest Reserve," FAO Project, GCP/SUD/047/NET, Field Document no. 27.

لايف، مانجر

ملكية وتخطيط الرعي

فسي هضاب

البحر الأحمر

١٤

مقدمة

تعالج هذه الدراسة مشكلة تدهور الاراضى وملكية الأرض فى هضاب البحر الأحمر. وسأناقش أولاً إلى أى مدى يمكن إرجاع مظاهر التدهور البيئى إلى أنشطة النظام الرعوى فى المنطقة، وسأعلق بذلك على الرؤية واسعة الانتشار التى تذهب إلى أن النظم الرعوية التقليدية ضارة بالبيئة. وسأناقش ثانياً إلى أى درجة تعمل ملكية الأرض المحلية ومؤسسات الملكية على حماية الموارد المحلية، وبالتالي إمكان استخدام التخطيط الرعوى لحماية نفس هذه الموارد.

إن الحجج المطروحة هنا ليست جديدة فهدفى هو تقديم مادة إمبريقية قد تساعدنا على تأمل هذه القضايا، وبالتالي المضى إلى ما وراء الفهم التبسيطى للنظم الرعوية كمسكلة تنموية رئيسية، أو النظر بعين الرومانسية للممارسات الرعوية من الناحية الأخرى. وسيكشف نقاشى أن كلتى وجهتى النظر تشكلان عقبة أمام الفهم السليم للحياة الرعوية الأفريقية.

المادة الاثنوجرافية التى سأطرحها هنا جمعها أعضاء برنامج بحثى سمي «برنامج منطقة البحر الأحمر» (Red Sea Area Program (RESAP). وقد ركزت معظم أعمال البرنامج على الهدندوة ومنطقة سنكات أعلى تلال البحر الأحمر. وقد كان برنامج منطقة البحر الأحمر جهداً بحثياً تم بالتعاون جامعتى الخرطوم وبيرجن ، واستهدف مساعده جامعة الخرطوم على دفع كفاءتها العلمية ودعم أبحاثها المرتبطة بالبنى التحتية. وقد رعى البرنامج، من خلال صياغة قضاياها البحثية، إلى إنتاج معلومات ذات صلة بإعادة تأهيل مجتمعات البجا التي ضربتها المجاعات بقسوة فى الثمانينيات اجتماعياً وأيكولوجياً . وكان البحث في مستقبل تنمية الرعى فى هضاب البحر الأحمر جزءاً متمماً لهذا النوع من العمل ، بالطبع، بجانب معالجة القضايا المرتبطة باستمرار هذا النمط من التكيف معالجين بذلك المآزق التخطيطية

* ترجمة : مجدى النعيم

الأساسية داخل هذا النوع من الأقاليم . وسأنتقل في هذه الدراسة، من هذا الجزء الأخير خبرتي. وأحيل القارى، الباحث عن نقاش أوسع لجوانب أخرى من النظام الرعوى ومخت قضايا التخطيط، إلى كتابنا (eds) (1996). Survival on Mea-
r Resources: Hadendawa Pastoralism in the Red Sea Hills,
Scandi- navian Institute of African Studies, Uppsala. وقبل أن أشرع
نقاشي للموضوع، سأقدم نظرة عامة على النظام الرعوى الذى يتركز عليه عملى هنا.

تمهيد : نظرة عامة

تغطى محافظة البحر الأحمر مساحة قدرها حوالى ٢٢٠,٠٠٠ من شرقى السودان. وملامحها الرئيسية أنها : ١- سهل ساحلى ضيق، عرضه ٢٠ - ٤٠ كيلو متراً (بما فى ذلك شريط مستنقع الملح وشريط شبه صحراوى)، ٢- خط من الهضاب مواز للساحل ويبلغ عرضه حتى عشرة كيلو مترات من الشرق إلى الغرب يرتفع فوق مستوى سطح البحر إلى ١٥٠٠ متر، ٣- نجد Plateau ارتفاعها ١٠٠٠ متر فوق مستوى البحر بها هضاب معزولة مبعرة تقطعها مجارى مائية ضحلة فى أودية السيل ونظام من الخيران لتصريف المياه يتدفق من الغرب تجاه النيل الذى يبعد من ٢٠٠ - ٤٠٠ كيلو متر. وتنقسم المحافظة إلى نظامى تصريف سطحيين بواسطة هضاب البحر الأحمر : مستجمع نيلى إلى الغرب من الهضاب ومستجمع يصب فى البحر الأحمر إلى الشرق.

يتفاوت المناخ حسب الموقع وأنماطه الرئيسية ثلاثة تتغير عبر محور يمتد من الشرق إلى الغرب. فى السهل الساحلى تسقط أمطار شتوية لكن بكميات محدودة. وتهطل على الجبال أمطار شتوية أيضاً لكن بكميات أقل من السهل الساحلى. وأخيراً مناخ السهول الواسعة شرقى الجبال أكثر جفافاً وتهطل أمطاره صيفاً.

ويقدر أن ٩٨٪ من المحافظة تهطل عليها أقل من ٢٠٠ ميليمتر من الأمطار سنوياً ونتيجة لذلك ينقسم التصريف السطحى الرئيسى للمحافظة بمعزل عن نهري طوكر والقاش،

بواسطة الخيران الموسمية، التي يشكل بعضها شبكات كثيفة تحمل كميات كبيرة من جريان المطر السطحي لفترات قصيرة تجاه النيل والبحر الأحمر.

وعادة لا توفر الصخور الأرضية والصخور - البركانية للمحافظة طبقة صخرية مائية جيدة، لذلك هناك مياه جوفية قليلة نسبياً وذات نوعية منخفضة. وتتم عملية إعادة شحن المياه الجوفية كل عدة سنوات عندما تكون هناك أمطار كثيفة من خلال نظام الخيران الذي يستعمل ومن خلال تقنيات تجميع المياه لتحويل مسار الخور.

الغطاء النباتي للمحافظة هو غطاء مناطق شبه قاحلة ويتكون من النباتات المقاومة للجفاف. ويمكن تمييز ثلاثة أنواع من الأغذية النباتية الرئيسية :

١ - تجمعات أشجار السنط قليلة الكثافة في الوديان الهضبية والخيران ومناطق ومستجمعات المائية المتواجدة في السهول السهلية الداخلية والساحلية. والتي تتواجد بها الشجيرات والأشجار التالية : الطلح *Acacia Tortilis* ، وأكاسيا (السنط) راديانا *Acacia Radiana* ، وأكاسيا (السنط) إيتابيك *Acacia Etabica* ، والأراك *Salva-dora Persica* ، ومايروا كراسيفوليا *Maerua Crassifolia* إما النباتات الموسمية وقصيرة العمر فتشمل الأنواع التالية : سينشروس *Cenchrus Spp.* ، الدُخنيات *Pani-cum* ، إيوفوريا *Euphorbia Spp.* ، آريستيدا *Aristida*.

(٢) نباتات التخوم الملحية في منطقة شاطئ البحر الأحمر (تحف بها جزئياً غابة من أشجار المنغروف *Mangrove*) ، والتي تتكون من نباتات ملحية غضة كثيرة العصارة تتواجد عبر نمط يتفق مع نسبة الملوحة. ومن ضمن تلك الأنواع ما يلي : سودا *Sueda* ، هالوبيبليس *Halopeplis*.

(٣) نباتات هضبية ذات نمط وحيد من التكوين الشجري غير الكثيف، تحكمه الأوضاع الباردة والرطوبة نسبياً تبعاً للارتفاع فوق مستوى البحر والرياح البحرية. والأنواع الرئيسية هنا هي :

إيوكليا شيمبيري *Euclea Schimperi* ، إيوفوريا آيسينيكا *Euphorbia*

sinica، سولانيوم. Solanum Spp.، السنط. Acacia Spp.، والأعشاب والحشائش النجيلية الموسمية وقصيره العمر.

يدل اسم البجا على اتحاد من المجموعات السكانية تسيطر على أجزاء مختلفة من المنطقة. فإلى الشمال، تجاه الحدود المصرية يعيش البشاريون. ونجد الأمرار حول بورتسودان، بينما يسود الهدندوة جنوباً من سنكات إلى دلتا القاش. وفي الجنوب الشرقي من منطقة البحر الأحمر وإلى داخل أريتريا نجد بنى عامر. وبالإضافة إلى ذلك هناك الرواشدة وهم مجموعة عربية رعوية هاجرت من السعودية في القرن الماضي ولم ترتبط باتحاد البجا. وفي المدن هناك مجموعات عديدة من مناطق أخرى من السودان، من وادي النيل، من الغرب، وإلى حد ما من الجنوب.

وتتفاوت التكيفات الاقتصادية عبر المنطقة. فالأنشطة الرئيسية هي تربية الحيوان والزراعة. والزراعة مطرية وتصبح ممكنة فقط بمزاوجة هطول الأمطار والجريان السطحي في الأنهار الموسمية. وتسود الماعز الثروة الحيوانية، لكن الجمال أيضاً موجودة وتلعب دوراً كبيراً في الثقافة البجاوية. تتجول الماشية حول التجمعات السكنية أو ترعى على مختلف أنواع المراعى. لكن البجا يعتمدون أيضاً كثيراً على دخل إضافي يولد خارج النظام الزراعى - الرعوى. ففي الجبال الشمالية هناك المناجم التي تستخدم عدداً من البشاريين. وللأمرار والبنى عامر تاريخ من الهجرة للعمل في بورتسودان حيث يعملون أساساً في الميناء. والهدندوة أيضاً جزء من هذه الهجرة، لكنهم ينتقلون أيضاً إلى المشروعات الزراعيين الرئيسيين في المنطقة، القاش وطوكر. ومصدر الدخل الذي يشهد زيادة مضطردة هو بيع الفحم. فقد زاد قطع الأشجار خلال سنوات الجفاف في الثمانينيات، وهو يشكل اليوم التهديد الأبرز للبيئة الطبيعية ولبقاء البجا أنفسهم. إن الانطباع الأساسى الذى نخرج به من نظرة سريعة كهذه لتكيف البجا مع بيئتهم هو أنه تكيف يقوم على مزيج من الأنشطة وعدد من أنواع الدخول. إذن لا يمكن تقييم استمرار حياة البجا بالتركيز على واحد أو اثنين من أنماط التكيف هذه، بل وعلى أساس مجمل مصادر دخولهم وتوفرها للبجا. ويقوم التنظيم الاجتماعى الذى تقع داخله

هذه الأنشطة علي تنظيم بدنى انقسامى. ومستويات التنظيم الاجتماعى والإقليمى وسط مجموعات البجا المختلفة هي القبيلة (وهي الوحدة القرابية الأكثر اتساعاً) والعشيرة «دواب» (أو الهيسا كما تُسمى فى منطقة سنكات) وهي الوحدة القرابية الفرعية، والـ «دوا» أى المعسكر الجماعى. والوحدة الانتاجية الأساسية هي الأسرة وداخل هذه الوحدات الأسرية تتم إدارة الموارد الرئيسية. وتوفر المستويات الأوسع أطراً للتعاون، التى توفر نظاماً للتملك يتيح الحصول علي الموارد المنتجة، كما توفر تنظيمًا قبلياً له قاداته (الشيخ، العمدة، الناظر) ومحاكمه (المجالس) وقانونه التقليدى (العرف) وقانونه الاسلامي (الشريعة) ، هذا التنظيم هو الذى يتيح تنظيم استخدام الموارد ويعالج النزاعات.

وتمثل الحيوانات أحد أهم الأصول الإنتاجية. فالصغار، فتيه وفتيات، يتلقون الحيوانات من آبائهم فى مختلف المناسبات خلال حياتهم : الميلاد، الدخول فى حياة الكبار، الختان والزواج نفسه . وبعد الزواج تؤخذ هذه الحيوانات من قطيع الأب لتكون قطعاً جديداً تحت إدارة الزوج الجديد ويمضى الزمن قد ينمو هذا القطيع، وبالتالي فقد يكون هناك نقص فى اليد العاملة للرعى والسقى. فيتم التعاون فى هذا الشأن مع مجموعة الأقارب، خاصة الأخوة، لذا فقد يتم جمع الحيوانات التى يملكها الأخوة معاً ليرعاها الأخوة أنفسهم أو أبنائهم ليخلقوا ما يعرف عموماً بالشراكة الرعوية Herding Partnership.

والثروة الحيوانية ليست مهمة فقط فى الحياة الاقتصادية، وإنما فى المناسبات الطقسية مثل الزواج. فالحيوانات التى يحتاجها الرجل للزواج يقدمها له أبوه، لكن هناك أيضاً آليات مؤسسية يستطيع الهدندوى من خلالها أن يذهب إلى أصدقائه وأقاربه ليحصل على الحيوانات وهو ما يسمى بالـ «هَلْقِين». وعلاوة على ذلك هناك آليات مشاركة يستطيع الناس من خلالها الحصول علي الحيوانات إذا كانوا لا يملكون شيئاً منها، أو العثور على شخص آخر يرعاها إذا كان عددها كبيراً. وأولى هذه الآليات تُسمى الـ «دَتَقِيَت» وتعني أن يقترض شخص الحيوانات من آخر، وهو فى هذه الحالة يستطيع فقط استخدام اللبن ثم يعيد الحيوان لاحقاً عندما تنتهى أزمته. والآلية الثانية تُسمى بالـ «تَيْت» وتعنى نقل ملكية الحيوان نفسه إلى مالك جديد،

وهذا يخلق علاقات مديدة بين الأشخاص أطراف هذه العملية.

والمسألة التي تهتمنا هنا هي أن أعضاء الوحدة الانتاجية يعيشون في سياق يسهل عليهم معيشتهم ويحافظ عليهم في نظام الانتاج التقليدي. فهم يعتمدون على الوضع الاقتصادي لأبائهم الذين يحصلون منهم في حياتهم على الحيوانات وراثتهم بعد موتهم. ويعتمدون أيضاً على محيط أوسع من العلاقات الاجتماعية التي تشكل المشاركة في الحيوانات جزءاً مهماً منها وتساعد الناس على الاستمرار اقتصادياً. وبالإضافة إلى ذلك هناك عوامل ملازمة لهذه الوحدات نفسها مثل عدد الأطفال وعمرهم وجنسهم وهي عوامل تؤثر على مقدرة الوحدة على إدارة المورد الذي تسيطر عليه.

وتُمثل الأرض أصلاً إنتاجياً آخر مهم بالنسبة للهندوة. فالأولاد الصغار يزرعون مع آبائهم وعندما يتزوجون يحصلون على حقولهم الخاصة، لكن البعض قد يقرر مغادرة المكان بحثاً عن مهنة أخرى. والزراعة نشاط أكثر فردية من الرعي وتعتمد العائلة فيه على قوة عملها الخاصة رغم وجود مؤسسة للمشاركة في العمل بين الهندوة يدعونها الـ «كُون»..

ما تقدم ينطبق على رجال الأسرة من واقع مسئوليتهم عن رعاية الحيوانات أي الرعي والسقيا، وعن الجزء الرئيسي من الزراعة بجانب العمل المأجور وإنتاج الفحم النباتي. وينظر للمرأة الهندوية باعتبارها خاضعة للرجل، فهي الشخص الذي يقوم بالأعمال المنزلية من رعاية أطفال وإعداد الطعام وصنع الحُصر، بجانب نصب المنزل نفسه عندما ترحل الأسرة. لكن النساء الهندويات يساهمن أيضاً مباشرة في دخول الأسرة من خلال إنتاج منتجات الألبان للبيع وبيع القهوة (الجبنّة) وبيع الحصر التي يصنعنها. ومع هجرة الرجال المضطردة للعمل كثيراً ما تجد النساء أنفسهن كعائلات وحيدات للأسرة، أي أسر على رأسها نساء.

واضح أن منطقة هضاب البحر الأحمر تطرح علينا عدداً من المشكلات المماثلة لمشكلات الحزام الساحلي في أفريقيا، أعني بيئة قاحلة جداً وأمطار شحيحة وتكيفات إنسانية تقوم على تربية الحيوان والزراعة. وبشكل التجول بالحيوانات بحثاً عن المرعى والمياه والزراعة في موسم الأمطار قاعدة التكيف التقليدي. وقد انخرط البجا بحكم موقعهم على حدود ثقافات

أخرى مؤثرة ومنذ وقت مبكر، فى تجارة القوافل مع مصر والسعودية عبر البحر الأحمر وياجتمع الموارد المحلية والخارجية ظهر تكيف مرن، مما سهل على البجا البقاء لألف عام فى بيئة هامشية. وأهم ما حافظ عنى هذا التوازن هو الممارسات المحلية لاستخدامات الأرض بجانب نسبة الوفيات العالية والهجرة.

ومع ذلك فثمة تطورات بعينها، ترتبط أساساً بالقرن الحالى، تميل إلى خلق أنواع جديدة من التوازن فى هذا النظام. وتمثل زيادة السكان من خلال الخدمات الصحية الأفضل وتراجع الحروب أحد هذه العوامل. والعوامل الأخرى هى الاتجاه نحو أشكال أكثر استقراراً من الحياة، والنمو السريع والثابت للمدن فى المنطقة، خاصة بورتسودان. والشئ الآخر أن النظام الخارجى يُقدم الآن فرصاً جديدة من خلال الاستخدام الحضري للعمالة فى المدن بجانب المشروعات الجديدة مثل القاش وطوكر، وتنزع مثل هذه العوامل إلى خلق ضغوط جديدة علي نظم مثل هذا النظام فى مرتفعات البحر الأحمر. وأحد هذه التأثيرات أن هذه الفرص الجديدة لا تخفف الضغط على التكيف التقليدي والمراعى من خلال إستيعاب الناس فى نشاطات غير رعوية، بل يظل الناس يراهنون على موارد مختلفة وهذا ينشئ الضغط داخل التكيف الرعوى.

واحدى المشكلات الخاصة التى سنوليها عنايتنا هنا هى المشكلة البيئية. وهذا يعنى أننا سنصور المشكلة مفاهيمياً بوصفها مشكلة أيكولوجية، نركز فيها على حالة البيئة الطبيعية التى تمثل أيضاً المرعى الذى تعتمد عليه حيوانات الهدندوة. وفى هذا الصدد تبرز قضايا الرعى الجائر والتصحر إلخ .

الرعى : أعداد الحيوانات ومشكلة التدهور البيئى

هناك مقياس أساسى يُستخدم فى فهم اشتغال النظام الرعوى، وهو العلاقة بين قدرة المنطقة أو المساحة على توفير الغذاء من جهة والعمليات الديموجرافية من جهة أخرى، ونقصد بتلك العمليات الديموجرافية معدل نمو الإنسان والحيوان. وفى معرض نقاش تلك الفكرة، طُرح مفهومان هما : معدل القدرة على توفير الغذاء ومعدل التكاثر. ولقد سبق لنا أيضاً أن أشرنا

إلى أن ما يُمكن دعوته بـ «الحكمة التقليدية»، في مجال تحليل النظم الرعوية في منطقة شرق إفريقيا القاحلة، ذات صلة بهذا النوع من المشكلات. ولقد طرح أنصار تلك «الحكمة التقليدية» ما يلي : (١) داخل تلك النظم الرعوية تتواجد دينامية كامنة ومتأصلة، تدفع صوب اكتظاظ المراعى، وهو ما يعنى وجود حالة سوء إدارة متأصلة فيها. (٢) ويترتب على العنصر السابق ظهور ممارسات وظواهر، الرعى العام الجائر والتصحّر العام والمجاعة التى تأتى معها بالكوارث. وقد قادت مثل تلك الافتراضات وكالات المعونة الهامة مثل وكالة المعونة الأمريكية، نحو إهمال القطاع الرعوى فى شرق إفريقيا. وعلى نفس المنوال حولت وكالة إيكلا ICLA بؤرة عملها، من تلك النظم الرعوية إلى نظم رعوية - زراعية، هناك حيث يمكن للإنسان «أن يفعل شيئاً».

وجاءت الدراسات الحديثة لكى تتحدى افتراضات تلك الحكمة التقليدية. وإحدى تلك الدراسات هى دراسة إليس Ellis (1988) ، التى تناولت حالة شمال كينيا عبر أمثلة من المناطق الكينية الجافة (مشروع إيبال IPAL فى إطار برنامج اليونسكو «الإنسان ومجاله الحيوى» MAB، ودراسة النظام الأيكولوجى فى توركانا الشمالية التى مولتها جزئياً وكالة نوراد (NORAD). ولقد أوضح هذان المشروعان أن الافتراضات السابقة يجب العمل على تعديلها. وفيما يتعلق بمشكلة اكتظاظ المراعى عموماً وجد أن ١٥ - ٢٠٪ فقط من المناطق التى غطاها برنامج إيبال IPAL اعتبرت مكتظة بالحيوانات. ووجد أن ٨٠ - ٨٥٪ منها ترعى فيها أعداد أقل من طاقتها أو غير مأهولة أصلاً. وفى توركانا قدرت نسبة ازدحام الحيوانات بـ ١٢ - ١٥٪ من الطاقة الاستيعابية للمنطقة. فالحقائق إذن لا تدعم افتراض أن هذه المناطق مكتظة بالحيوانات وفيما يتعلق بالرعى الجائر فقد وجد أن رعيًا جائراً حقاً حدث فى مارسابت (برنامج IPAL) وتوركانا حول مستوطنات الرعاة ومصادر المياه، ولكن هذا لا يشكل صورة عامة. كما كان التصحر نادراً. وحتى من حول المستوطنات حيث يمثل الرعى الجائر ظاهرة، أظهرت المناطق التى حوت مساحات تجريبية، حيث تم التخلص من ضغط الرعى فيها، تجددت سريعاً فى الغطاء النباتى. وليس هناك ما يؤيد الزعم بأن هذه المناطق تواجه تدهوراً بعيد المدى بسبب التصحر. وأخيراً تجلب فترات الجفاف المجاعة بالتأكيد، لكن بين

الرعاة الفقراء والمستقرين بشكل رئيسي.

والخلاصة العامة هي أن الازمة في القطاعات الرعوية ترتبط بأسباب معينة من خارج النظام الرعوى، فهي ليست ملازمة للنظام نفسه.

لم تقم أى وكالة تنمية فى منطقة مرتفعات البحر الأحمر ولا مشروع البحر الأحمر RESAP بأى حساب كمى لهذه المقاييس يمكن الاعتماد عليه. وقد قدم جونار هيلاند (1990) خطوات أساسية فى هذا التحليل، مستخدماً البيانات المتاحة من مختلف التقارير ومطبّقاً لها على الوضع فى دروديب. وخلص إلى أن عدد الحيوانات الحقيقى فى مرتفعات البحر الأحمر يتأرجح دون عتبة ما يمكن تسميته نظرياً بقدرة المنطقة على توفير الغذاء. وعدم الارتباط بين تدهور التربة وعدد الحيوانات هذا ليس أمراً مدهشاً فى منطقة مثل البحر الأحمر، حيث يشكل الأقليم مثلاً لنظام الا توازن الذى حلله فى السنوات الأخيرة إليس Ellis ووسيفت Swift برمان Breman (1988). ويؤدى نظام تساقط الأمطار الذى لا يمكن التنبؤ به والذى يعتمد عليه الانتاج الرئيسى إلى ظهور قدرات متفاوتة على توفير الغذاء، تتناسب بالكاد مع زيادة أعداد الحيوانات. وتنخفض أعداد الحيوانات والسكان بواسطة عوامل مستقلة مثل المناخ (الجفاف) والأمراض والحروب القبلية، لذلك تظل أعداد الحيوانات فى مستوى أدنى من أى نقطة نظرية تحدد مستوى قدرة المنطقة على توفير الغذاء. (Hel-land, 1992).

توفر الدراسات النباتية التى تمت ضمن مشروع البحر الأحمر مادة تتفق وهذا الاستخلاص. فهناك تراجع فى الغطاء الشجرى وأنواع معينة من الأشجار: اكاسيا (السنت) إيتابىكا A.Etabica، والطلع A.Tortilis، دراكىنا أو مبيت Dracena Umbet، وأوليا شريسوفيللا. Olea Cheysophella ومثل هذا التراجع لا تعود أسبابه إلى الرعى وإنما إلى ازدياد الطلب على خشب الوقود والفحم النباتى والسلع التجارية الأخرى فى بورتسودان والمراكز الحضرية الأخرى فى المنطقة.

النقطة الأخرى هي وجود الأعشاب الضارة مثل أجريمونى ميكسيكانا Agremone.

mexicana ورغم أن هذا النوع من النبات يعتبر علامة على الرعي الجائر، إلا أنه يلاحظ باضطراد أنه يحتل المناطق التي تم تنظيمها لزراعة الذرة خلال السنوات المتقطعة التي لا تتم فيها الزراعة. وهو شائع جداً حول المناطق المأهولة بالسكان. لذا فقد يطرح المرء مسألة أن انتشاره هو نتيجة انتشار الزراعة في المنطقة. وهذه نتيجة مهمة فقد افترضت معظم الوكالات العاملة في المنطقة في الثمانينيات أن الزراعة أحد سبل خروج الهدندوة الرعاة من المأزق.

لقد كشفت دراسات الاستشعار عن بعد عن تطابقها مع الاستخلاصات الواردة أعلاه، حول أن تدهور التربة في منطقة سنكات يعود إلى التغيرات في ممارسات استخدامات الأرض، أكثر من كونها تعكس تغيراً مناخياً، وإن كانت نتائج هذه الممارسات قد زادت منها فترات تراجع الأمطار. والنتيجة الثانية هي أن تدهور الموارد المعمرة ينتشر من النواة وليس من الأطراف، بما يشير إلى أن التدهور تطلقه عمليات من داخل النظام وليست مفروضة عليه من خارجه. لكن هذه العملية تحركها الاحتياجات الحضرية للطاقة وليست حاجة الرعاة للرعي.

الخلاصة عموماً ذات مستويين . أولاً، المشكلات البيئية لمرتفعات البحر الأحمر ليست كوارث طبيعية، أعنى ليست من نتائج الجفاف. فهي ترتبط بجلاء بالتغيرات في ممارسات استخدامات الأرض فتشمل، بالتالي، الإنسان كسبب رئيسي. ومع ذلك ينبغي ألا يلام القطاع الرعوي. فليس هناك رابط واضح بين الأنشطة الرعوية والتدهور العام. فقطع الأشجار يرتبط بالطلب على الفحم النباتي وخشب الوقود لسوق بورتسودان الحضرى بجانب أسواق المدن الأصغر والشاحنات التي تتوقف وقمر بالمنطقة. لكن يبدو في مناطق متفرقة مثل أركويت أن هناك عوامل مستقلة تؤثر على الوضع. فضغط الرعي في مناطق مثل أركويت هو نتيجة لكون هذه المناطق مناطق آمنة أثناء فترات الجفاف حيث ينتقل الناس إليها بحثاً عن الغذاء للماشية. لذلك فهو لا يرتبط بأي دينامية نمو داخلية لقطيع فردى معين. لكن هذا التطور - كمثال لما يحدث في المناطق التي تشكل موارد رئيسية - هو تطور مقلق .

قطع الغابات وملكية الأرض

قطع الغابات هو المهدد البيئي الرئيسي في مرتفعات البحر الأحمر، والقوى الرئيسية وراء

هذا التراجع الغايى هو النمو السكانى عموماً والتحضر. فالمشكلة ليست هى أن الهندوة يواصلون تكييفهم التقليدى مع محيطهم، بل يبدو أن المشكلة هى ممارسة السكان الحضريين لمختلف أشكال الحياة الحديثة.

لكن وعلى الرغم من أن السكان الحضريين قد يشكلون مجموعات الطلب على الطاقة، إلا أنه واضح أيضاً من دراساتنا أن الهندوة أنفسهم يشكلون مجموعة المنتجين. قد يكون الرعاية المحليون ملمين ببيتهم ظاهراً وباطناً، وقد يديرون قطعانهم بأشكال سليمة بينياً، لكنهم مع ذلك يقطعون الأشجار أنسى يعتمد عليها بقاء بيتهم على المدى الطويل. ويعيداً عن التعامل مع جانب الطلب، فمعالجة جانب العرض مشكلة تخطيطية كبيرة. وهذا يطرح قضية إدارة الموارد.

والسؤال الذى نود طرحه هو ما إذا كانت هناك نظم ومجموعات أهلية تعمل بشكل يكفل التحكم فى الوصول إلى الموارد المنتجة، وما إذا كان ممكناً جعل هذه التنظيمات مفيدة لإدارة الموارد على المدى الطويل. والاجابة على هذا السؤال مهمة وستعتمد على منظورنا إلى عمل مؤسسات الهندوة المحلية ذات العلاقة بقضايا ملكية الأرض.

ملكية الأرض عند الهندوة

يتجسد نظام ملكية الأرض عند الهندوة، إذا وصفناه بإيجاز فى التنظيم الانحدارى الانقسامى Segmentary Descent للقبيلة. ويقوم هذا النظام الانحدارى على الخط الانحدارى الأبوى Agnatic Descent ويحيل إلى سلف أعلى واحد للجميع (براكاون). والهندوة فرع رئيسى من ذلك السلف العام الأقدم. وينقسم الهندوة داخلياً إلى بطون وأفخاذ عديدة ويتكون النظام القرابى ككل من أربعة مستويات :

١ - الدوا أو جماعة المعسكر الواحد.

٢ - الدواب (فى سنكات تستخدم عبارة هيسا أيضاً) والتي تشمل العديد من جماعات المعسكر وتشكل القرابة الدنيا.

٣ - القبيلة وهي التنظيم القرايى الأعلى.

٤ - كل قبائل الهدندوة.

وتسود المنطقة مختلف أنواع المجموعات بدءاً من الهدندوة نزولاً إلى فروعها ومستوي القرابة الأدنى، أى الدواب، وهى الجماعة ذات الحقوق الجماعية فى الأرض والعشب والماء فى منطقة معينة.

وعلاوة على ذلك تنظم حقوق الملكية بواسطة مزيج من القانون التقليدى (العرف) والقانون الاسلامى (الشريعة). ويفرق الهدندوة بين نوعين من الحقوق. أولاً، هناك الحقوق الأصلية لأول من دخلوا المنطقة. فمن استوطنوا المنطقة أولاً هم ملاكها الأصليون وهذا حق يتمتع به ويدافع عنه كل أعضاء القبيلة أو الدواب. ثانياً، يستطيع الملاك الأصليون أن يمنحوا أعضاء القبائل الأخرى حق الاستقرار واستخدام الأرض. وتشمل مثل هذه الترتيبات دفع أتاوة محدودة من «المستأجرين» إلى الملاك تُسمى الـ «قُودَبْ». وتسمى الحقوق الأصلية بالـ «أَسِلْ» وهى كلمة بجاوية تعنى الجذر، وتسمى حقوق الانتفاع الثانوية بالـ «أمارا».

ويتيح هذا النظام للناس الوصول إلى الموارد المنتجة. وتتفاوت هذه الحقوق حسب نوع المورد المنتج. فبالنسبة للرعى، الأراضى مفتوحة عادة ليمر عبرها كل البدو. فالناس من مختلف القبائل يستطيعون رعى حيواناتهم وكذلك بالنسبة لمختلف الدوابات أى العشائر. وهم يستطيعون عادة استخدام الآبار فى المنطقة التى يمرون بها. لكن لا يسمح لهم بقطع الأشجار أو حفر الآبار فى مناطق خارج مواطنهم القبلية. وإذا أراد شخص ما بناء منزل أو حفر بئر أو الزراعة فى أرض قبيلة أخرى فعليه أن يحصل على الإذن من الملاك. ولا يشكل الـ «قُودَبْ» إيجاراً، وهو ذو قيمة اقتصادية صغيرة. فهو يمثل طريقة رمزية للاعتراف بأن هذه الأرض لا يملكها المستخدم. لكن فى الأراضى الرعوية هناك عنصر استخدام على الشيوع واضح.

وبالنسبة للأراضى الزراعية الواقعة على امتداد الانهار الموسمية فهى ذات بنية ملكية مختلفة. فقد قسمت الأرض منذ زمن بعيد بين أفراد القبائل، وأصبحت ملكيتها تنتقل بالميراث. وبالتالى قسمت أودية الانهار، لأغراض الزراعة المطرية، طبقاً للمستخدمين الأفراد

والأقسام القبلية. وينظم توارث الأراضي الزراعية من خلال الشريعة الإسلامية، فترث المرأة نصف نصيب الرجل. وعادة لا تخصص للنساء قطع أراضي زراعية، وإنما يزرعن أراضي أزواجهن، وإذا رحل الرجال يزرع الاخوة أراضي أقاربهم الغائبين. لذلك فهناك تفاوت محلي وفردى فى أنماط حقوق الملكية الرسمية الفعلية لقطع بعينها. وينطبق النمط نفسه على الأراضي المروية.

واستخدام المياه متاح للكافة، لكن حفر الآبار مسموح به فقط لمن ينتمون للقبيلة أو القسم المالك للأرض. ويمكن أخذ المياه من الآبار للاستهلاك البشرى والحيوانى. ويمكن أن يتغير هذا الاستخدام المشاع فى حالة القطع المروية. وفى مثل هذه الحالات يمكن فقط الاستفادة من القطع التى تقع على بعد مناسب من البئر. وفى مثل هذه الحالات نجد أيضاً سوراً لحماية الآبار من استخدام الآخرين.

الضغط المتزايد على الموارد الرئيسية

وكما رأينا آنفاً هناك ما يدل على أن ترتيبات الملكية تتيح للناس الحصول المنتظم على الموارد. ويشير وجود الكثير من الأشجار فى المنطقة رغم تكرار حالات الجفاف إلى أن تلك الترتيبات فعالة. لكننا نرى اليوم أيضاً أن قطع الأشجار يحدث وأن هناك ضغطاً على مناطق معينة. وهذا يشير إلى أن ترتيبات الملكية لا تكفى فى حد ذاتها للسيطرة على استخدام الموارد فى ظل ظروف الضغط المتزايدة.

إن المبرر الاقتصادى وراء إنتاج الفحم النباتى واضح. ولكننا قد نتساءل ما إذا كان للهندوة حلول تنظيمية لتجنب هذا التطور الكارثى. هل هناك عقوبات يمكن أن توقف انتشار قطع الأشجار؟ وهذا يرتبط بصورة خاصة بما قد دعونه الموارد الرئيسية للهندوة. إذ يبدو أن مناطق معينة ذات الموارد الوفيرة مثل أركويت والسهول الفيضية مثل سهل أودروس، ومستنقعات الملح والسهل الساحلى عمومًا (قُنْب)، بجانب مناطق واسعة مثل طوكر والقاش، تميل إلى أن يكون استخدامها أكثر شيوعاً لذا تقع تحت ضغط أكبر من غيرها. وتبرز المناطق

كأماكن تجمع لعدد من مجموعات الهدندوة (عشائر وبدنات) التي تتجمع هناك في مواسم معينة. وأودروس منطقة تنخرط فيها العديد من المجموعات في الزراعة. وتستقبل منطقة القُنب أناساً من مجموعات مختلفة خلال فصل الشتاء وهو الوقت الذي يمثل أيضاً توقيت الأعياد الجماعية (EL SIDDIG M.O,1992). وتوفر أركويت ومناطق المشاريع الكبيرة، طوكر والقاش، مراعى مهمة في فصل الجفاف كما تشهد تراكم الناس والقطعان خلال سنوات الجفاف.

هذه الحقائق مهمة لفهم لماذا لا تمنع قواعد الملكية التقليدية الناس من قطع الأشجار في أراضيهم. كما توفر فرصة ملائمة لمناقشة التأثيرات المتفاوتة في مختلف المناطق. فالبعد عن السوق عامل رئيسي، لكن يجب أن ندخل أيضاً الدينامية التي يقدمها نظام الملكية في المنطقة. ويمكن رؤية هذا بفحص الفرق بين الخيران والسهول الأوسع. وفي الخيران الضيقة يبدو أن مستويات جيدة من الغطاء النباتي قد تم الحفاظ عليها، ويبدو أن الناس يقبلون العقوبات التقليدية فيما يتعلق بقطع الأشجار. لكن يبدو أن العقوبات أقل فعالية في المناطق الأوسع، حيث يملك العديد من عشائر الهدندوة وفروعها حقوقاً متساوية في الأرض، وحيث تبدو الموارد أكثر وفرة من الأماكن الأخرى.

وهذا يقود إلى روابط مثيرة بين البيئة الطبيعية ونظام ملكية الأرض وآليات التأقلم التي يتبناها الهدندوة. تقدم البيئة الطبيعية في مرتفعات البحر الأحمر مناطق معينة تتمتع بموارد عشبية أكثر من غيرها، وهي مناطق ذات أهمية كبيرة بالنسبة لبقاء النظام الإيكولوجي نفسه على المدى الطويل، الذي يقدم أيضاً الأساس لحياة الإنسان في المنطقة. وهذه الموارد، من منظور الهدندوة، شديدة الأهمية لبقائهم. وهي تمثل موارد رئيسية يعودون لها عندما يجعل الجفاف المناطق الأخرى مناطق طاردة، أي تمثل حجر الزاوية لآليات التأقلم الفعالة، وهكذا تشكل هذه المناطق مناطق مشاعة للجميع، أي مناطق مفتوحة لكل الهدندوة أكثر من الخيران والأودية المحلية. ويبدو أن قسماً كبيراً من قطع الأشجار، وبالتالي تراجع الغابات، يحدث في هذه المناطق بالتحديد.

ولا يعنى استمرار قطع الاشجار هذا أن قواعد الملكية حول الحصول على الأشجار قد تغيرت بأى معنى قانونى، وإنما أصبحت هذه القوانين فى مناطق معينة، وبالتالى مختلف العقوبات التى يمكن تطبيقها، غير فعالة فى الوضع الراهن الذى يتسم بتزايد الضغط على هذا النوع من الموارد. وهذا يعزز حجة أن قطع الاشجار نشاط محلى أكثر من كونه نشاطا يظهر فى مناطق واسعة. ولعل تضافر تأثيرات البعد عن مراكز الطلب على الطاقة، وحاجة الهدندوة إلى البقاء، وتوفر موارد مشاعة كما أوضحنا أعلاه، يُمكننا من فهم كيف أن مناطق معينة قد تراجعت غاباتها قبل غيرها، وهذا لايعنى أن المناطق الأخرى لا يمكن أن تتصحر، بل أن نظام الملكية فى هذه اللحظة يعمل وقادر على حماية هذه المناطق. ولا تقلل حقيقة أن المناطق الرئيسية كما وصفناها تشكل عناصر رئيسية للاستقرار البيئى من مأساوية الوضع. فقطع الاشجار يظهر كنشاط يحيل مرتفعات البحر الأحمر مناطق لا يمكن السكنى فيها على المدى الطويل، لكن المزايا الاقتصادية قصيرة المدى تكشف لماذا ما يزال هذا النشاط مستمرا.

دور المؤسسات المحلية

وهذا يطرح قضية مهمة، إلى أى مدى نستطيع الاعتماد على المؤسسات الرعوية المحلية لحل مشكلات تدهور البيئة المحلية. فهناك إطار عام للسياسات فى المنطقة يحظر قطع الاشجار وهناك جهود نشطة تبذلها السلطات للسيطرة على التجارة غير المشروعة فى الفحم النباتى. لكن هذا لا يجدى بسبب الدور الذى تلعبه المجموعات النافذة فى هذه التجارة. ونجد وضعاً مشابهاً وسط الهدندوة أنفسهم. فهم يملكون نظاماً للملكية، ولديهم مؤسسات للتعامل مع سوء إدارة البيئة. وقد طرحنا فيما تقدم حجة عامة تفسر لماذا لم تفد هذه المؤسسات فى هذه الناحية. نود هنا أن نستكشف قدرات مختلف المؤسسات المرتبطة بإدارة ملكية الأرض لتقييم احتمال تطور هذه المؤسسات إلى مؤسسات إدارة فعالة.

المشكلة الاساسية فى هذا الصدد هى أن مؤسسات ملكية الأرض ترتبط أيضاً بجوانب أخرى عديدة من حياة الهدندوة، لذا يجب النظر لعمل هذه المؤسسات بهذا الشمول، وليس

اختزاله إلى حالة واحدة هي كونها أداة لإدارة المورد. والآن دعنا نبدأ بنقاش يجسد هذا الوضع.

كل سلالة هندية عليا أي كل قبيلة هي سلالة كبيرة، ولها تسلسل أنساب طويل يبلغ أحياناً ستة عشر جيلاً من السلف المؤسس. ومن الصعب تحديد عدد العشائر أي الدوابات بين مختلف السلالات العليا أي القبائل، فالعدد يتفاوت من خمسة إلى ثلاث وثلاثين. وعلاوة على ذلك تتفاوت القبيلة في عدد سكانها. وكل الهندوة ينظرون إلى هويتهم كأعضاء في وحدة فرعية وجماعية محلية معينة. وتشمل إجابة السؤال حول ماهي قبيلتك اسم القبيلة والدواب والدوا أيضاً.

وحيث إن العائلات تنمو عبر الأجيال وأن السلالات تتوسع، لا نجد أن كل الأقسام تنمو بنفس النسبة. فبعض العائلات والمجموعات تتضاعف أسرع من الأخرى والبعض الآخر يفقد الكثير من أفرادهم بسبب الأمراض والمجاعات، والحروب فيما مضى، لذا فأقسام الهندوة ليست مجموعات متوازنة وإنما تتباين في حجمها وبعدها الزمني.

لقد انتشرت القبائل عبر التاريخ في مختلف مناطق إقليم الهندوة، حسب قوتها السياسية (القائمة على الثروة الحيوانية). وأحد أنماط هذا التوزيع هي امتلاك أفراد ينتمون إلى نفس القبيلة أراضٍ في مختلف أنحاء منطقة الهندوة. لذلك يجد المرء، على سبيل المثال، قبيلة في سنكات تملك أرضاً في منطقة القاش. ويعكس هذا النمط انقساماً بين المناطق الغنية ذات الامكانيات العالية مثل القاش والمناطق الأكثر فقراً وهي المناطق الشمالية القاحلة في مرتفعات البحر الأحمر.

ثانياً ، تتوزع القبائل محلياً بشكل مجاور لبعضها البعض. وتنقسم أراضى القبيلة إلى مناطق أصغر يحتل كل منها دواب (هيسا). وهي الوحدات الإقليمية الأصغر في النظام القرابي عند الهندوة حيث يمتلك الأعضاء حقوقاً جماعية في أرض بعينها. وهناك عملية تفتت أخرى مستمرة حيث يترك الناس مناطقهم الخاصة لبعض الأسباب وينضمون أو يحصلون على الإذن للاستقرار في منطقة دواب أخرى. ومن ثم قد يكون هذا بداية تشكل دواب جديد.

إن عمليات الانشطار هذه أساسية لفهم الديناميات القبلية للهندوة. فقد يخرج بعض الناس عن عشائرتهم أى دوابهم بسبب الصراع حول الأرض والنساء إلخ ثم يؤطرون أنفسهم كعشيرة مستقلة. وقد يربط هؤلاء أنفسهم بقبيلة أخرى لينجحوا فى تأسيس عشيرتهم الجديدة المستقلة. ويوضح هذا الانتماء الجديد بأن يضيف الدواب «وسماً» مختلفاً علي إبلهم للإشارة إلى هذا الوضع المزدوج. وقد تؤدي مثل هذه الاستراتيجية عبر الزمن إلى تغير فى عضوية القبيلة وقد تؤدي أيضاً إلى أن يصبح الدواب قبيلة على طريقته الخاصة (على سبيل المثال : الكينجار 1987:255, Ausenda).

ثانياً ، ترتبط السلالة والقرابة بين الهندوة بعدد من الملامح الأخرى لمجتمع الهندوة، فالهندوة أولاً وقبل كل شئ جزء من منطقة الشرق الأوسط الثقافية. فهم مسلمون ولهم أفكار قوية عن الشرف والعار وهى أفكار مهمة فى المنطقة. وهذا الشرف والعار مربوط بالفرد البجاوى وبقدرته على الدفاع عن مايراه مهما. والصراع بين الهندوة والرواشدة منذ عدة سنوات مضت مثال لهذا الوضع. فقد كان الصراع حول مطالبة الرواشدة بأن يكون لهم ناظر، وهو مطلب كانت الحكومة تتعاطف معه نظراً لتاريخ إقامتهم الطويلة فى المنطقة. لكن الهندوة تحركوا بقوة، فالقضية هى أن تعيين مثل هذا الناظر المستقل لقبيلة الرواشدة أشار إلى حقيقة أن للرواشدة مطالب مشروعة فى الأرض فى المنطقة. وتظهر هذه الصراعات على المستويات الأدنى من التنظيم الاجتماعى (الدواب) وأيضاً على مستوى العائلة. فالرهان هنا هو قدرة المجموعة أو الفرد على الدفاع عن الموارد المادية والرمزية. وهذه هى قضية الشرف . فالشرف يحافظ عليه عبر عملية متواصلة من الدفاع عن تراث كونك هندوياً القائم على علاقات الدم والقرابة بجانب الدفاع عن الأرض التى تمثل الرمز المادى للمنجزات التاريخية للهندوة.

بالإضافة إلى المستوى العام من حماية شرف الهندوة، هناك عملية يتنافس فيها الهندوة على الشرف، أى أن الحصول على النفوذ والسلطة فى المجتمع مربوط بشكل أساسى بمباراة الشرف هذه. وإظهار الشرف بالنسبة للفرد يقوده إلى أن يكون هو من يستشار فى شئون

المجتمع (أومكر). وهذا المثال يمثل فى مفهوم «الرجل المستول» ومربوط بالهوية. (Dahl and Hjortaf Omas, 1990) ويتطلب الوصول إلى مثل تلك المكانة الكثير من المهارات، وقد ينتهى إلى وضع أشبه بوضع «الرجل الكبير» Big Man. لكن مثله مثل الرجل الكبير الميلائيزى قد يواجه من يتحدى ويهدد مكانته، وقد ينجح آخرون فى أن يحلوا محله. لكن الأساس الذى تنهض عليه هذه المنافسة بالنسبة لكل المشاركين هو المشاركة فى المنافسة على الرعى. وهكذا نصل إلى النتيجة التالية : يُمكن بناء الشرف بالارتكاز على إدارة الارض والحيوانات والموارد المحلية الخ.

وبشكل هذا النظام الأساسى الكثير من الصراعات التى تظهر نتيجة للتدهور الايكولوجى. والتنقل الذى تستجيب به المجموعات المختلفة للضغط مثال على ذلك. فمع تزايد التهميش سيهاجر المزيد من الناس خارج منطقتهم وستقود التغيرات إلى نزوح أقل لاتباع القواعد التقليدية. وقد أوضحنا فيما تقدم أهمية ألا يحفر الناس الذين لا يملكون حقوق أصلية (أسل) التربة أو يقطعون الاشجار إلخ. وعندما يحدث هذا بنسبة متزايدة، فالنتيجة هى قدر متزايد من الصراع. لكن، وبسبب القواعد الثقافية للملكية الأرض، فإن هذه الصراعات تظهر نفسها للناس ليس كمعركة على الموارد كموارد، وإنما كصراع من أجل الشرف.

إن الصورة التقريبية المطروحة أعلاه توضح أن بنية فضفاضة مثل هذه وذات صلة بالكثير من هموم الهندوة، لن تكون على الأرجح أساساً صالحاً للتعريف الواقعى للمجموعات المتعاملة فعليا مع إدارة الموارد. فأحد أوجه هذا التنظيم يرتبط بإدارة الموارد هذه. لكنه يتعلق أيضاً بالشرف والمنافسة من أجل المكانة فى المجتمع. هكذا يضيف هذا الجانب متعدد الأوجه، بالإضافة إلى الميوعة، المزيد إلى تشاؤمنا.

إن الدروس المستفادة من فترة الادارة الأهلية ذات دلالات فى هذا الصدد. فقد أدمج نظام الهندوة (والبجا) فى النظام الحكومى فى ذلك الوقت، إذ طالبت المواقع القيادية بسلطات قضائية بجانب وظائف جمع الضرائب. وقد حددت المواقع القيادية هذه على أساس التنظيم الاجتماعى التقليدى ، لها ناظر يمثل كل الهندوة وعمدة يقود كل عشيرة. وقد أدى عدم

التوافق بين هذه الوحدات والوحدات المتواجدة فعلياً على أرض الواقع، إلى وجود نظام غير فعال، فتحول إلى نظام يقوم على أساس جهوى. وقد افترض أن هذا النوع الجديد من القادة وجامعى الضرائب (ناظر الخط)، سيتعامل مع الناس داخل منطقته الادارية (الخط) بغض النظر عن انتمائه القربى. وقد ثبت أن الديناميات داخل الدواب التى أشرنا لها أعلاه تمثل مشكلات مشابهة. وقد ثبت أن محاولات تثبيت مثل هذه المجموعات لأغراض بعينها تجلب نتائج مشابهة.

النتائج : تخطيط الرعى

دعونى أختتم هذه المساهمة ببعض الأفكار، حول طبيعة النتائج التى يمكن للمنظور الذى طرحناه فى هذا البحث، أن يمنحها لنا بشأن عملية التخطيط الرعى. فقد عادت قضية التخطيط الرعى إلى جدول أعمال التنمية الأفريقية فى السنوات القليلة الماضية . والنقاش يتجه الآن نحو الوصول إلى منظورات جديدة والعثور على طرق جديدة نستطيع أن نقرب من خلالها من تلك المشكلة. وقد أصبحت الافتراضات والحجج القائمة على التوجهات التقليدية فى إيكولوجيا المراعى وإدارة المراعى محل نظر، على الأقل داخل العلوم الإيكولوجية نفسها. فجرى تقييم مفاهيم طالما سلم بصحتها بلا نقاش، مثل «توازن ذروة الغطاء النباتى» «القدرة على توفير الغذاء» و«التدهور» فى ضوء مادة جديدة وعلى الأخص تلك المستقاة من الأراضى القاحلة مثل مرتفعات البحر الأحمر.

لقد كان تركيزنا فى هذه الورقة على ما نسميه بـ «المشكلات البيئية». وهذا يعنى أننا قد صنفنا المشكلة مفاهيمياً بوصفها مشكلة إيكولوجية، نركز فيها على حالة البيئة الطبيعية التى تشكل أيضاً المرعى الذى تعتمد عليه حيوانات الهدندوة. وعبر هذا المنظور تبرز قضايا الرعى الجائر وتراجع الغابات إلخ. وقد أوضح ما طرحته من نقاش أن المشكلات كانت موجودة بالفعل، وأنها ارتبطت بسبل انتفاع الإنسان بالموارد. لكن وفى نفس الوقت لا يمكن ربط هذا الوضع بنتائج النظام الرعى، بل بالأحرى يرتبط بقطع الأشجار لصنع الفحم النباتى، تلك

العملية التي نجد حافزها الأول في الاحتياجات الحضرية للوقود. لكن رأينا أيضاً أن الأرض مورد أساسي، ليس من أجل البقاء المادي فحسب، بل من أجل البقاء الثقافي، لذلك فإن ما يظهر كمشكلة بيئية للمخطط ينطوي على عدد من المسائل التي تتجاوز الموارد الطبيعية الفصلية التي تتكون منها هذه البيئة بالتحديد (انظر: Manger et al. 1996 لتفاصيل حول المشكلات التخطيطية الأخرى في المنطقة مثل مشكلتي الانتاجية والمساواة).

إذن ما أوضحناه هو أن المؤسسات والقوانين المحلية متباينة وملتبسة ومتحولة باستمرار. فهي تتفاوت بتفاوت أنواع الموارد الطبيعية وتباين أشكال التنظيمات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك فهي تغطي عدداً من الاستخدامات والمستخدمين. وقد يطرح هذا الوضع مشكلات خاصة بعملية التصنيف، لكنه يطرح أيضاً في الواقع مصاعب أمام الإدارة المحلية للموارد. ويجب أن يكون الوعي بهذا هو نقطة انطلاقنا إذا أردنا التعامل مع التخطيط الرعوي. وهي تشير إلى أن التخطيط البيروقراطي لن ينجح، فنحن نحتاج نوعاً من التخطيط القائم على التكيف والتصاعد التدريجي المتسق والمعرفة. لكن هذا النوع من التخطيط يجب أن يقوم أيضاً على افتراضات واقعية حول الحركة الفعلية للتكيفات الرعوية وأن لا ينتهي بنا إلى نوع من «الرومانسية الرعوية».

من الصعب بالفعل افتراض أن نموذجاً واحداً للتخطيط العام يمكن أن يستوعب سياسات بهذا التعقيد. فالنظام الرسمي، أي الحكومة، يجب أن توفر بيئة مسهلة للأنشطة الرعوية كما أشار عن حق جيرمي سوفت (1995)، مما يعني الاعتراف بتعقيدات التكيفات الرعوية (أنظر علي سبيل المثال: Monod, 1975, Haland, 1977, Horowitz, 1979, Helland, 1980, and Stanford, 1983) وعلاوة على ذلك يدافع سوفت عن عملية لا مركزية السلطة ومنح المسئولية على المستوى المؤسسي الأدنى، بما يسمح بتوفير الخدمات واستمرار المحاسبة. وفي الواقع فإن هذا يعني تقوية المستوى المحلي في الإدارة الرعوية. ويعني أيضاً ضرورة بناء آليات حل النزاعات والاعتراف بالقانون العرفي داخل القانون الرسمي وأن عملية البناء المؤسسي عموماً أكثر أهمية من المساعدة الفنية.

بيبلوجرافيا

- Abdel Ghaffar M. Ahmed, (1980). "Planning and the Neglect of Pastoral Nomads in the Sudan", in Håland, G. (ed.) *Problems of Savannah Development*, Bergen Occasional Papers in Social Anthropology, no. 19.
- Amal Hassan, (1992). "The Hadendawa Women: An Honorable Subordinate. An Anthropological Study of Gender, Discourse and Power." M.Sc. thesis, Department of Sociology and Social Anthropology, University of Khartoum.
- Ausenda, G., (1987). *Leisurely Nomads: the Hadendawa (Beja) of the Gash Delta and their Transition to Sedentary Life*, Ph.D. thesis, Columbia University.
- Behnke, R. H., I. Scoones and C. Kerven (eds.), (1993). *Range Ecology at Disequilibrium: New Models of Natural Variability and Pastoral Adaptation in African Savannas*, Overseas Development Institute, London.
- Bovin, M. and L. Manger (eds.), (1990). *Adaptive Strategies in African Arid Lands*, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala, Sweden.
- Breman, H., (1988). "The Carrying Capacity of Natural Resources in Sahelian Countries: Its Abiotic and Biotic Biases; Consequences for Development," Paper presented at conference on *Sahel Problems*, Center for Development Studies, University of Bergen, Bergen.
- Bruce, J., (1989). "The Variety of Reform: A Review of Recent Experience With Land Reform and the Reform of Land Tenure, With Particular Reference to the African Experience," Paper presented to conference on *Human Rights in Post-apartheid South African Constitution*, Center for the Study of Human Rights, Columbia University.
- Ellis, J., (1988). "Climate, Ecosystem Dynamics and Sustainable Development in Arid East Africa," Paper presented at conference on *Sahel Problems*, Center for Development Studies, University of Bergen.
- Ellis, J. E. and D. M. Swift, (1988). "Stability of African Pastoral Ecosystems: Alternate Paradigms and Implications for Development", *Journal of Range Management*, 41: 450-459.
- Hardin, G., (1968). "The Tragedy of the Commons", *Science*, 162: 1243-1248.
- Helland, J., (1980). "Pastoralists and the Development of Pastoralism", *Occasional Papers in Social Anthropology*, University of Bergen no. 20.
- (1992). "Controlling Access or Controlling Numbers: An Issue in Local Resource Management Systems in the Sahel Region," Paper presented at conference on *Economy-ecology Interaction in the Sahel*, Center for Development and Environment, University of Oslo.
- Horowitz, M., (1979). "The Sociology of Pastoralism and African Livestock Projects", *AID Programme Evaluation Discussion Paper*, 6, USAID, Washington.
- Håland, G., (1977). "Pastoral Systems of Production: The Socio-cultural Context and Some Economic and Ecological Implications", in O'Keefe, P. and B. Wisner (eds.), *African Environment*, Special Reports, No. 5.
- Kolding, J and Veraas, O. R., (1991). "Environmental Variability in the Sahel and

- Its Constraints on Animal Husbandry", *Forum for Development Studies*, 2: 215-227.
- Krzywinski, K., (1993). *Multi-Temporal Analysis of Variation and Change in the Semi Desert Beja Cultural Landscape, Sinkat Area, Red Sea Hills, Sudan*. Nansen Environmental and Remote Sensing Center, Bergen.
- Manger, L., (1994). "Managing Pastoral Adaptations in the Red Sea Hills of the Sudan: Challenges and Dilemmas", *Dryland Networks Programme Issues Paper*, no. 52, International Institute for Environment and Development, London.
- Manger, L., with H. A. Abdel Ati, S. Harir, K. Krzywinski, O. R. Vetaas (eds.) (1996). *Survival on Meager Resources. Hadendawa Pastoralism in the Red Sea Hills*, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.
- Monod, T. (ed.), (1975). *Pastoralism in Tropical Africa*, 13th International Africa Seminar, Niamey, London.
- RESAP, (1987). *The Red Sea Area Programme - A Research Proposal*, Center for Development Studies, University of Bergen.
- Sandford, S., (1983). *Management of Pastoral Development in the Third World*, Overseas Development Institute, London.
- Scoones, I. (ed.), (1995). *Living With Uncertainty: New Directions in Pastoral Development in Africa*, International Institute for Environment and Development, London.
- Swift, J., (1995). "Dynamic Ecological Systems and the Administration of Pastoral Development", in Scoones, I. (ed.), *Living With Uncertainty*, IIED, London.
- Vetaas, O. R., (1992). "The Interaction Between Biotic and Abiotic Factors Controlling Temporal and Spatial Dynamics of Arid Vegetation in Erkowit, North-Eastern Sudan," Ph.D. Thesis, Department of Botany, University of Bergen (contains Vetaas 1992 a-c).
- ____ (1992.a). *A Synthesis*.
- ____ (1992.b). "A Multivariate Analysis of Spatial and Temporal Trends of Plants Along a Moisture Gradient in Arid North-Eastern Sudan," (also *Biotropica*, 1993, 25 (2): 164-175).
- ____ (1992.c). "Micro-Site Effects of Trees and Shrubs in Dry Savannas," (also *Journal of Vegetation Science*, 1992, 3: 337-344).
- ____ (1992.d). "Micro- and Meso-Gradients in Field Layer Vegetation on an Arid Misty Mountain, Erkowit, North-East Sudan," (also *Journal of Vegetation Science*, 1992, 3: 257-534).
- ____ (1992.e). "Spatial Relations Between the Gradients and How They Can Influence Results in Detrended and Canonical Correspondence Analysis," (also *Coenoses*, in press).

عبد الرحمن أبكر إبراهيم

إدارة المراجعة في

الـ _____ ودان

نظرة عامة لدور الدولة

مقدمة

تتراوح مساهمة الزراعة في الاقتصاد الوطنى السودانى بين ٣٥٪ و ٤٥٪ من الناتج الوطنى الاجمالى. وتوفر الزراعة ما يربو على ٩٠٪ من الصادرات، التى تضع السودان بين عدد صغير نسبياً من البلدان التى تكاد تعتمد كلية على الزراعة كمصدر للعملات الأجنبية. ويمكن توضيح أهمية الزراعة للاقتصاد السودانى بواسطة مؤشرات أخرى عديدة. إذ بينما يعتمد ما يزيد على ٦٠٪ من السكان على الزراعة في حياتهم، تعتمد القطاعات الاقتصادية الأخرى كلية تقريباً على الزراعة كأساس لها. فالصناعة والنقل والتجارة ومعظم قطاع الخدمات تعتمد على الزراعة في المواد الخام وفرص العمل والتمويل. (Ibrahim, 1994) وبينما بذلت بعض الجهود لتنمية القطاع الزراعى مثل المشاريع الزراعية والزراعة الآلية، لا يزال هناك إمكانيات واسعة للتنمية الزراعية. ومن ٦٠٠ مليون فدان هى إجمالى مساحة البلاد، هناك ما يقدر بـ ١٤٠ مليون فدان صالحة للزراعة، أى ٢٣٪ من المساحة الكلية للبلاد، و ٦٦ مليون منها يمكن زراعتها بنظم الري المطرى، بينما تحتاج البقية إلى شكل من الري الصناعى (Ali, 1995).

وتتجاوز مساحة أراضى أو مناطق المراعى الصالحة لتربية الحيوان الاراضى الزراعية، لتغطى مساحة تقدر بـ ٣٧٢ مليون فدانا. وبعبارة أخرى فإن ٦٢٪ من مساحة السودان هى أراضى يُمكن الرعى فيها. (Ibid). وهكذا، وفقاً لما أورده على (Ibid) فإن ٣٨٪ فقط من أراضى السودان ليست صالحة حالياً للزراعة أو تربية الحيوان (Ibid). وربما يمكن إدخال أجزاء الاراضى التى تغطيها الكثبان الرملية والجبال والمستنقعات والاشكال الأخرى من الأراضى غير الصالحة للزراعة، فى الزراعة أو تربية الحيوان بعد بذل بعض الجهود والاستثمارات فى تجهيز الأراضى.

* ترجمة : مجدى النعيم

إحصاءات الثروة الحيوانية

يمكن تقدير حجم الثروة الحيوانية في السودان، والعدد الفعلي للناس المنخرطين في الاقتصاد الرعوى، بشكل تقريبي فحسب. وتقدر الأرقام المتداولة على نطاق واسع عدد الثروة الحيوانية في السودان بحوالي ٦٥ مليون رأس. (صحيفة الإنقاذ الوطني، أغسطس ١٩٩٥). وطبقاً لهذا المصدر ومصادر أخرى فهناك حالياً ٢٢,٦ مليون رأس من الأبقار و٢٢,٧ مليون رأس من الأغنام و١٥,٨ مليون رأس من الماعز و٢,٨ مليون من الجمال و٧٥٠ ألف رأس من الحمير و١٠٠ ألف رأس من الخيول (Ibid). وأشارت مصلحة الثروة الحيوانية مؤخراً إلى أن الرقم الحقيقي للثروة الحيوانية في البلاد هو ١٠٣ مليون رأس (مصلحة الثروة الحيوانية، ١٩٩٥)، وقد اعترض الكثير من الخبراء في هذا المجال على هذا الرقم الرسمي مشيرين إلى أنه قد يكون مدفوعاً بالرغبة في إرضاء متطلبات الاستراتيجية الوطنية الشاملة التي سنناقشها أدناه. وأياً كانت الحقيقة، فإن كل المؤشرات تؤيد أهمية نشاط الرعى للاقتصاد الوطني السوداني. ونظراً لأهمية هذا القطاع، فإن مسائل السياسة العامة المتصلة بتنميته، وخاصة قضايا إدارته، تستحق اهتماماً وتفصيلاً أكبر من قبل الأكاديميين والباحثين. وهذا البحث جزء من بحث آخر جارٍ يقوم به الكاتب حول دور مصلحة المراعى في تنمية القطاع الرعوى في شرق السودان.

فبينما يمتد الاقتصاد الرعوي عبر كل البلاد، ليست كل الأقاليم قد حبيت بالثروة الحيوانية. إذ بينما تملك معظمها أعداداً كبيرة نسبياً من الحيوانات، فإنها تتفاوت في مواردها الرعوية وحجم وأنواع الثروة الحيوانية. فبعض الأقاليم تملك أبقاراً أكثر (مثل دارفور وبحر الغزال) وبعضها تملك أعداداً كبيرة من الأغنام (الأقليم الأوسط وكردفان) وبعضها تملك أعداداً أكثر من الأغنام (دارفور والأقليم الأوسط) (Ibid).

وعموماً يمكن القول إن الأقاليم الغربية، أي دارفور وكردفان، تملك التركيز الأعلى من الثروة الحيوانية. ومن هنا فإن العديد من القضايا المطروحة أدناه فيما يتعلق بالاقتصاد الرعوى في الأقليم الشرقي ذات صلة بدارفور وكردفان. لكن، وكما سنرى لاحقاً، فإن للأقليم الشرقي

الذى أخذناه كدراسة حالة مشكلاته الخاصة والفريدة.

ونوضح، لأغراض هذه الدراسة، أن الاقليم الشرقى كوحدة إدارية وسياسية، يغطى محافظتى كسلا والبحر الأحمر السابقتين. ومن الناحية الايكولوجية والجغرافية يتداخل الاقليم الشرقى مع الاقليم الأوسط. فالمنطقة الواقعة جنوب القضارف وشرق النيل الأزرق هى مراعى مهمة، حيث يلتقى الرعاة من الاقليمين الشرقى والاوسط ويتفاعلون ويشكلون مجتمعاً رعوياً متكاملاً. ويجدر بنا أن نلاحظ أن الوحدات الادارية والسياسية قد خضعت للكثير من التغيرات فى السنوات الأخيرة. ولتسهيل الأمر على القارئ سنظل نشير إلى الهياكل الاقليمية والادارية كما وردت فى قانون الحكم الاقليمى لسنة ١٩٨١.

تنمية القطاع الرعوى

أشرنا فيما تقدم إلى دور القطاع الرعوى فى الاقتصاد الوطنى فى السودان. وقد أظهرت دراسات حديثة (Ibrahim, 1994) والعديد من المقالات فى الصحف (Ali, 1995) إلى الأهمية المتنامية لهذا القطاع. فقد أشار على، على سبيل المثال، أنه إذا أمكن تصدير ١٠٪ فقط من الثروة الحيوانية السودانية سنوياً، يستطيع السودان الحصول على ١.٥ بليون دولار بالسعر الجارى. ويمكن لنا شرح معنى هذا الرقم لو أننا وضعناه فى مقابل القيمة الحالية لصادرات السودان التى لا تتجاوز ٥٠٠ مليون دولار سنوياً. وفى ضوء الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع، طرحت الاسئلة حول طبيعة التأثيرات التاريخية التى قادت إلى تجاهل الثروة الحيوانية من قبل مخططى التنمية وصناع السياسة. (Ibrahim, 1994)

لكن القطاع الرعوى بدأ مؤخراً يجذب اهتماماً أكبر. ويبدو أن الحكومة الحالية فى السودان، ربما أكثر من أى حكومة أخرى، قد أضحت أكثر تقديراً لدور القطاع الرعوى، على الأقل بلغة التصريحات السياسية.

فقد عقدت الكثير من المؤتمرات والحلقات الدراسية بهدف إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة باقتصاد الرعى. إذ جسدت الاستراتيجية الوطنية الشاملة، وهى خطة العمل

الرسمية التى رسمت الخطوط العامة لسياسة الدولة التنموية، أهداف الدولة وبرامجها ومراميها لهذا القطاع خلال فترة عشر سنوات (١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠٠). وستلخص الدراسة فيما يلى الأهداف والبرامج الرئيسية للاستراتيجية الشاملة التى تتعلق بالقطاع، ثم تطرح بعض القضايا حول الآليات والمؤسسات والوسائل التى ستتحقق بها هذه البرامج. وسنوضح هذه المسائل قديماً بفحص تطبيق السياسات وفحص العامل المؤسسى فى هذه العملية بالإشارة إلى دور مصلحة إدارة المراعى.

الاستراتيجية الوطنية الشاملة

حدد المجلد الأول من الاستراتيجية الشاملة الأهداف الرئيسية التى ستتحقق فى كل واحد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية. وقد حوت الوثيقة فيما يتعلق بقطاع الثروة الحيوانية الأهداف العريضة التالية.

- ١ - مضاعفة القطعان الموجودة حالياً ثلاث مرات خلال فترة السنوات العشر.
 - ٢ - تحسين تقنيات تربية الحيوان وإعادة تأهيل الرعاة وملاك الثروة الحيوانية.
 - ٣ - مضاعفة صادرات الثروة الحيوانية ٢٠ ضعفاً خلال فترة السنوات العشر التى تغطيها الاستراتيجية.
 - ٤ - استئصال أمراض الحيوانات المعدية والمزمنة.
 - ٥ - تحقيق الاكتفاء الذاتى من الأمصال والأدوية الحيوانية الأساسية الأخرى.
 - ٦ - تحسين مستوى البحوث البيطرية وتعزيز وضع المهن البيطرية.
- وتشمل الأهداف الأخرى غير المباشرة الآتى :

- أ (زيادة الرقعة الزراعية المروية من ٢,٨ مليون فدان إلى ٩ مليون فدان.
- ب) زيادة الزراعة المطرية أفقياً لتغطى مع نهاية الاستراتيجية ٥١,٧ مليون فدان، منها ٣٠ مليون فدان زراعة آلية و ٢١,٧ مليون فدان زراعة تقليدية (الاستراتيجية الشاملة،

ولكى يتم بلوغ الأهداف الثلاثة الأولى للخطة، يصبح لازماً تحسين أداء نظام المراعى وزيادة إنتاجيته، ثلاث مرات على الأقل. ففى ظل الواقع الحالى تنتج المراعى الطبيعية حوالى ٦٢ مليون طن من المواد الجافة (Zarroug, 1994) لذا يجب توفير ما يقدر بـ ١٨٦ مليون طن من المواد الجافة بحلول عام ٢٠٠٠، لتحقيق هدف الاستراتيجية الشاملة فى مضاعفة حجم الثروة الحيوانية ثلاثة أضعاف. لكن يبدو أن الوثيقة قد أغفلت للأسف جانباً مهماً جداً إذا لم تشر صراحة أو ضمناً إلى إدارة تنمية المراعى أو نظام المراعى عمومًا. ويفترض أن تتولى المؤسسات القائمة تنفيذ البرامج المتعلقة بهذه المجموعة من الأهداف. وسناقش فيما تبقى من هذه الدراسة كيف استجابت مصلحة إدارة المراعى لمتطلبات الاستراتيجية الشاملة على المستوى الوطنى ثم نتقل قداماً لنستجلى المشكلات الخاصة بالسودان الشرقى.

مصلحة إدارة المراعى

عالجت الاستراتيجية الشاملة قضية المراعى ضمن الإطار الأوسع للموارد الطبيعية عندما أكدت ضرورة التوازن والحماية البيئيين. وإحراز هذا الهدف دعت الاستراتيجية إلى ضرورة احتجاز ٢٥٪ من مساحة البلاد للغابات والمراعى. وبالإضافة إلى هذا الهدف الأساسى، أوردت الاستراتيجية الآتى :

- ١ - إعادة تأهيل المراعى فى كل أقاليم السودان.
 - ٢ - الحفاظ على توازن معقول بين قدرة المراعى على توفير الغذاء وعدد الحيوانات.
 - ٣ - تنمية موارد المراعى.
 - ٤ - حماية وإدارة المراعى والموارد الرعوية (الاستراتيجية الشاملة، ١٩٩١) .
- هذه أهداف عامة جداً وتحتاج أن تترجم إلى مشروعات محددة. ولم يرد ذكر مصلحة إدارة المراعى مباشرة فى أى جزء من الاستراتيجية. وقد يكون هذا متعمداً على أساس أن المسئولية

عن المراعى هي مسئولية مشتركة، تتقاسمها العديد من المصالح الحكومية المسئولة عن إدارة الموارد الطبيعية، مثل مصلحة الغابات، ومصلحة التربة، والمياه الريفية وإدارة المراعى. أو ربما يعزى هذا إلى الاتجاه العام في خطط التنمية الذى يتجاهل العامل المؤسسى فى التنمية. لكن اتضح من المقابلات التى أجريناها مع طاقم عاملى مصلحة إدارة المراعى فى الخرطوم، أن المصلحة قد تعاملت مع هذه المهمة بجدية فكانت استجابتها بصياغة ثلة من البرامج طمحت بها إلى تلبية الأهداف الرئيسية للاستراتيجية وتشمل :

- ١ - جمع البيانات حول الحالة الراهنة للمراعى وإجراء المسح على كل موارد الرعى المتاحة.
 - ٢ - تحسين المراعى وحظر الزراعة فى كل الأراضى الهامشية.
 - ٣ - حماية المراعى من الحرائق العشوائية.
 - ٤ - إعادة تأهيل وحماية هجرات « البدو » ومسارات تنقلهم .
 - ٥ - التخطيط لمزارع التربية التجارية.
 - ٦ - إنشاء بنوك للعلف لزيادة القدرة التخزينية من أعلاف الحيوانات للتحوط لسنوات الجفاف.
 - ٧ - حماية المراعى الواقعة حول المستوطنات الدائمة.
 - ٨ - تحديث وتنظيم حقوق الملكية فى المراعى التقليدية.
 - ٩ - تقوية مصلحة إدارة المراعى على المستويات المركزية والاقليمية من خلال تزويدها بالعاملين والتدريب والمعدات والفنيين فى مجال إدارة المراعى.
- أكدت المصلحة فى تطوير برامج عملها على أهمية المراعى كواحدة من الموارد الطبيعية الرئيسية فى البلاد. وقد قدرت القيمة التجارية للأعلاف الجافة التى توفرها المراعى الطبيعية بـ ٣١ بليون جنيه سودانى. وقد تم التوصل إلى هذا الرقم على أساس افتراض أن متوسط الانتاج السودانى من الأعلاف فى الأراضى الجافة يبلغ ٦٢ مليون طن من المواد الجافة، ويقدر سعر الطن الواحد من المواد الجافة بـ ٥٠٠ جنيه سودانى (Zarroug, 1994) والاستخلاص

المنطقى من هذه التقديرات هو أن أى استثمار فى تنمية وتحسين إنتاجية المراعى يستحق أى قرش ينفق عليه. وسيناقش القسم التالى من الدراسة أداء مصلحة إدارة المراعى، خلال السنوات الثلاث الأولى من الاستراتيجية الوطنية الشاملة، ويوضح ما إذا كانت الأهداف العريضة للخطة فى قطاع المراعى ذات جدوى.

تنفيذ البرامج

استجابة للأهداف الرئيسية التى وضعتها الاستراتيجية لهذا القطاع، وضعت المصالح الحكومية المعنية المختلفة برامج عملها وخططها التفصيلية. وقد وضعت مصلحة إدارة المراعى شأن المصالح الحكومية الأخرى، مشروعاتها التى ضمت البرامج التالية :

- ١ - حماية المراعى .
- ٢ - تحسين المراعى.
- ٣ - إنشاء بنوك للبذور للمساعدة على تنفيذ البرنامج.
- ٤ - التنمية المؤسسية وبناء القدرات.
- ٥ - مشروعات استكشافية مثل الخيران والأضية فى كردفان (مصلحة إدارة المراعى، ١٩٩٥).

وقد ضم أى من البرامج أعلاه عدداً من المشروعات المحددة التى وزعت على امتداد البلاد. وكما اعتمدت المصلحة فى تطبيق برامجها على وحداتها الميدانية التى يتوقع أن تلعب دوراً أكبر تحت سياسة اللا مركزية الراهنة.

لكننا سنهتم فى هذا القسم بالجوانب العريضة للتنفيذ، مستخدمين ميزانية التنمية للحكومة المركزية لمصلحة إدارة المراعى، كمؤشر رئيسى لتنفيذ البرنامج بسبب توفر البيانات. وسنفحص ميزانية التنمية على مستوى المبالغ المقترحة والمبالغ المصدق عليها والمبالغ التى أنفقت بالفعل.

لقد ظهر فى سياق الأهداف التى نصت عليها الاستراتيجية، أن التكلفة الاجمالية لبرامج مصلحة إدارة المراعى خلال فترة السنوات الثلاث التى تغطى المرحلة الأولى من الخطة والسنتين اللتين تليانها، تبلغ ٤٦٤ مليون جنيه سودانى بالأسعار الجارية. وقد صدقت وزارة المالية على ٧٦ مليون جنيه فقط من هذه الميزانية التنموية المقترحة. واستطاعت المصلحة أن تسحب من هذا المبلغ ٦١ مليون جنيه هى ما أنفق فعلاً. وبعبارة أخرى كانت نسبة ما صدق عليه إلى المقترح هو ١٦٪ فقط، وكانت نسبة الاتفاق إلى المصدق عليه هى ٨٢٪ (انظر الجدول (١))

جدول (١) : ميزانيات التنمية لمصلحة إدارة المراعى

(١٩٩٠ / ٨٩ - ١٩٩٤ / ٩٣)

السنة	المصدق عليه	المسلم
١٩٩٠ / ٨٩	٩,٢٨٩,٠٠٠	٨,٤٥١,٠٠٠
١٩٩١ / ٩٠	٦,١٧١,٠٠٠	٣,١٠٨,٠٠٠
١٩٩٢ / ٩١	١٦,٦٠٤,٠٠٠	١٣,٩٤٣,٠٠٠
١٩٩٣ / ٩٢	٣٣,٣٣١,٠٠٠	٢٥,٥٥٥,٠٠٠
١٩٩٤ / ٩٣	١٠,٩٦٧,٠٠٠	١٠,٦٧٠,٠٠٠
الأجمالى	٧٦,٠٠٠,٠٠٠	٦١,٠٠٠,٠٠٠

المصدر : مصلحة إدارة المراعى ، الخرطوم، اغسطس ١٩٩٥

وببدو أن النتيجة واضحة تماما، فيما يتعلق بالمشروعات المحددة ونسبة التنفيذ فى هذه المشروعات، إذ يتناسب التنفيذ مع الأهداف المخطط لها. والفجوة أكبر إذا ما أخذنا عوامل التضخم بالاعتبار فلا بد أن الرقم الأسمى المقترح، أى ٤٦٤ مليون جنيه سودانى، الذى يعكس التكلفة المقدرة للمشروعات فى ١٩٩٠ قد تضخم كثيرا فى ١٩٩٤ مما يجعل الفجوة بين المبالغ المقدرة والمبالغ الحقيقية أكبر. ويعزز الجدولان (٢) ، (٣) هذا الاتجاه .

جدول (٢) نسبة التنفيذ فى المشروعات الرئيسية

(١٩٩٣ / ٩٢ - ١٩٩٥ / ٩٤)

إنجاز المشروع	الهدف المقترح	مستوى التنفيذ	النسبة المئوية
حماية المراعى	٣٣,٢٠٠ كلم	٢٠,٦٦٠ كلم	٩٣٪
تحسين المراعى	٢٨٦,٦٠٠ كلم	٩٠,٢٠٠ كلم	٣١٪
الحفاظ على المراعى	١٧,٨٥٠ كلم	٥,٩٥٠ كلم	٣٣,٨٪

ملاحظات : (١) المصدر : مصلحة ادارة المراعى، الخرطوم، أغسطس ١٩٩٥ .

(٢) مشروعات الحماية تعنى فقط إعداد حواجز النيران Fire Breaks، أى

مساحات الأرض الخالية من الحياة النباتية من أجل منع انتشار الحرائق.

(٣) يشمل تحسين المراعى رش البذور من الجو وحماية أنواع النباتات المحلية .

إلخ.

وبينما يشير الجدول أعلاه إلى النسب الكمية من التنفيذ التى كادت أن تنجح بها المصلحة فى القيام بأهداف الحماية، إلا أن هذا الانجاز يجب أن يوضع مقابل منظوراته الحقيقية. فقد دار الواجب الروتينى لهذه المصلحة ولفترة طويلة حول حماية المراعى من الحرائق العشوائية. لذا يجب أن يحكم على الأداء الحقيقى للمصلحة بأدائها فى المجالات الأخرى. ويوضح الجدول التالى : رقم ٢ أداء ونسبة تنفيذ المشروعات الأخرى من النواحي المالية.

جدول (٣) تنفيذ المشروعات الأخرى بالمعايير المالية

١٩٩٢ - ١٩٩٥

المشروع	الميزانية المقترحة (ج.س.)	الميزانية المجازة (ج.س.)
مخازن البذور	٤.٧٠٥.٣٥٦	صفر
تحسين المراعى	٢٣.٢٠٠.٠٠٠	صفر
معالجة مخلفات المحاصيل لتغذية الحيوان	٤٨.٧٠٠.٠٠٠	صفر
غذاء الحيوانات المركز	٢٠.٩٤٩.٠٠٠	صفر

المصدر : مصلحة ادارة المراعى، الخرطوم، أغسطس ١٩٩٥.

ويشير هذا الجدول إلى أن الأنشطة الأخرى التي كان يفترض أن تقوم بها المصلحة في إطار الخطة قد أغفلت تماما. إذ لم تتحسن موارد الرعى ولم يتم تخزين البذور لنشرها في المناطق التي تدهور غطاؤها النباتي ولم تتم معالجة وتخزين بقايا المحاصيل لتنقل إلى مناطق العجز كما كان مخططاً.

ويمكن كذلك توضيح تقييم دور مصلحة إدارة المراعى، في إطار منظور الأهداف التي وضعتها الاستراتيجية الشاملة، اعتماداً على مؤشرات أخرى. فقد أكدت المصلحة وهي تقدم مشروعاتها على العامل المؤسسى. وقد تم الاعتراف منذ البداية بالحاجة إلى مؤسسات قوية وقادرة، وذلك لإحداث تغييرات حقيقية في الاقتصاد الرعى خاصة في تحسين المراعى. ويدخل ضمن هذا اختيار وتدريب العاملين، وتوفير المعدات وتخصيص الأموال الضرورية. وحيث إننا أولينا المسائل المرتبطة بتخصيص الموارد المالية ومستويات تطبيق المشروعات بعض العناية، يصبح بعض الحديث حول الموارد البشرية والفنية ضرورياً.

لقد تكشف من اللقاءات مع قيادات المصلحة بمن فيهم رئيسها، أن العدد الاجمالى لمن تم تعيينهم من العاملين المدربين في مجال علوم الرعى في السنة الأولى للخطة (١٩٩٢ / ٩١)

بلغ ٩٠ شخصياً، منهم ٤ حملة دكتوراه و ٢١ من حملة الماجستير و ٤ من حملة دبلومات الدراسات العليا و ١١ من حملة البكالوريوس و ٤١ ممن أكملوا دراستهم الثانوية بالإضافة إلى ٩ فنيين يحملون الدبلوم. ومعظم هؤلاء الموظفين يعملون في الحقل في رئاسات المحافظات والأقاليم حيث يقومون بكل الأنشطة الفنية المرتبطة بإدارة المراعى. وقد تم تعيين عدد غير محدد من العاملين المدربين والمؤهلين في الحقل.

ومع بداية الخطة تم تعيين عالم في مجال المراعى مؤهل يحمل الدكتوراه وله خبرات دولية ليقود المصلحة، وقد تعامل مع موقعه بجدية وتوقع التزاماً مماثلاً من وزارة الزراعة، فاقترح على الوزير، بهدف تعزيز القدرات الفنية والمؤسسية للمصلحة، الموافقة على الإجراءات التالية لتمكين وتقوية المصلحة في المستوى المركزى ومستوى المحافظات وتشمل هذه الاصلاحات الآتى :

١ - إقامة مبنى دائم ليكون مقر الرئاسة المركزية للمصلحة.

٢ - تعيين وتدريب المزيد من العاملين.

٣ - تزويد المصلحة بالمعدات والمركبات والتراكتورات والمعامل والامدادات الأخرى. وحيث إن العمل الاساسى لادارة المراعى ميدانى فقد تم التأكيد على الحاجة إلى مركبات ذات قوة دفع رباعية.

٤ - تحديد الواجبات والمسئوليات والمناطق والولاية القانونية بدقة حيث ترسم الحدود بين مصالح المراعى والغابات والزراعة.

٥ - وضع إطار تنسيقى بين كل المصالح والمنظمات العاملة فى مجال الموارد الطبيعية.
(Zarroug, 1994)

وبدلاً من تلبية وتحقيق هذه الشروط التى هى ضرورات حيوية، شعر العاملون أنه قد تم تجاهلها. وقد حل محل التوقعات العالية الاحباط وانعدام الدافعية. ونتيجة لذلك بدأ العديد

من العاملين يغادرون المصلحة. فقدت المصلحة وقت إجراء المقابلات لهذه الدراسة (أغسطس ١٩٩٥) ٤٠ من عاملها البالغ عددهم ٩٠ موظفًا. ومن بين من قرروا الرحيل ٤ من حملة الدكتوراة و٦ من حملة الماجستير و١٢ من حملة البكالوريوس و٣ من خريجي المدارس الثانوية. وكان ٦٠٪ من العاملين في المقر الرئيسي (الخرطوم) في أجازة بدون مرتب أو تركوا وظائفهم نهائيا والعديد من الوحدات في المحافظات خالية تمامًا الآن.

خاتمة

لم تكتمل بياناتنا بعد وما يزال من المقرر إجراء العمل الميداني الذي سيفغطى الولايات الشرقية. لكن ومن العرض الموجز الذي قمنا به هنا طرحت عددًا من القضايا فيما يتعلق بدور مصلحة إدارة المرافق في تنمية الرعى بحيث يمكن استخلاص بعض التعميمات.

وتتعلق هذه القضايا والمسائل أولاً بطبيعة أسبقيات الدولة والتزاماتها نحو قطاع الرعى عمومًا. ثانيًا، فبينما هذه الأسبقيات منخفضة جدًا ودون التوقعات ولا تعكس أهمية هذا القطاع، فقد خفضت هذه الأسبقيات كثيرًا على مستوى التنفيذ. وهذا لا يؤيد ما ذهبنا له في تهميش القطاع الرعوى على يد الدولة فحسب، وإنما يلقي الضوء أيضًا على مصداقية السياسات المعلنة. وإذا تركنا المسائل المتعلقة بالسياسة العامة جانبًا، يمكن طرح القضايا الأخرى المرتبطة بالمنهج وإدراك المخططين.

١ - الاستراتيجية الوطنية الشاملة مثال نموذجي لمقاربة «من أعلى إلى أسفل» في التخطيط التنموي. ويبدو أن هناك القليل جدًا من الاهتمام بالرعاة، الذين لم يستشاروا أبدًا كجزء من السكان وكشريحة اجتماعية سواء بواسطة المتخصصين أو الجهات المنفذة، في وضع الخطة وتنفيذها.

٢ - بينما أسند إلي مصلحة إدارة المرافق مسئوليات ضخمة من ناحية تحقيق أهداف

القطاع الموضوعة فى الخطة، تركت العديد من القضايا المهمة ذات العواقب الكبيرة بدون علاج. فمثلاً لم تطرح مسألة ملكية الأرض والحق فى استخدام الأرض ونتائج هذا على القطاع الرعوى. ومعروف أن هناك تناقضا بين مصالح الزراعة الآلية التجارية والرعاة، خاصة فى الإقليم الشرقى (Zarroug, 1994) فقد مهدت الخطة الأرض لتعميق هذه التناقضات بدعوتها للتوسع الأفقى فى الزراعة الآلية المطرية والمشروعات المروية والاحتياطات الغابية (الاستراتيجية الشاملة، مرجع سابق).

٣ - فى الوقت الذى تقف فيه الدولة رسمياً بجانب أفكار تحرير السوق وقبول وتطبيق برامج تكيف هيكلية صارمة وتدافع عنها، تصيغ برامج استراتيجية وطنية شاملة هى نسخ من التخطيط المركزى. وبعبارة أخرى فالدولة تفرض اقتصاداً موجهاً بينما تدخل، فى نفس الوقت، نظام السوق بدون حل أو تخفيف العوامل المتناقضة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن ندرك من البيانات التى ناقشناها آنفاً، أن التخطيط التنموى يتطلب مستويات عالية من الاستثمار قد تستدعى عجز الإنفاق إذا كان ذلك ضرورياً، بينما يقتضى التكيف الهيكلى الاستقطاعات فى الميزانية وتجديد العاملين. والنتائج معوقة ليس لمصلحة المراعى فقط وإنما للخطة ككل.

٤ - عملياً، وكنتيجة لما تقدم ، فقد اهتز الإطار المؤسس لتنفيذ الخطة بشكل خطير، إن لم يكن قد تحطم تماماً. لقد جلب النموذج اللا مركزى الذى يطبق حالياً فى كل البلاد وعلى كل المستويات الحكومية، واقعاً جديداً ليس فى صالح العمل السلس والمنظم للمؤسسات الحكومية. فقد أحدثت تجربة اللا مركزية هذه تغييرات كبيرة فى عملية الميزانية والهيكل المؤسسية المتصلة بها. فقد تم حل وزارة التخطيط المركزى على سبيل المثال، لذا ليس واضحاً كيف يمكن أن يكون للدولة أى دور فى التنمية.

مراجع الدراسة :

- Ali, M. M. (1995). "Our Livestock and the Neglect of National Government", *El Inghaz Daily*, Aug. 11th.
- Department of Range Management (1995). *Files*, particularly file reports and achievements, A\MA\MMA\57\A\1.
- Ibrahim, A. A. (1994). "The Development of the Livestock Sector in the Sudan: A Case Study of Public Policy Analysis", an unpublished report, CDS Bergen.
- Manger, L. (1994). "Managing Pastoral Adaptation in the Red Sea Hills in of the Sudan: Challenges and Dilemmas," IIED paper, No. 5.
- The Republic of the Sudan (1992). "The Comprehensive National Strategy, 1991-2000," Vol. I.
- Vedeld, T. J. (1994). "The State and Rangelands Management; Creation and Erosion of Pastoral Institutions in Mali," Dryland Networks Programme, IIED, paper No. 46.
- Proceedings (1995). *The National Conference for the Development of Pastoral Sector*, October 1-5, Kosti.
- Zarroug, M. (1994). A Memo presented to the Department of Range Management Staff Workshop.
- _____ (1994). "Southern Kassala Agricultural Development Project," Mid-Term Review Report.

إدريس سالم الحسن

ماذا لو اختار الرعاة أن يهجروا
الرعى سعى الهدندوة إلى
التعليم والاستقرار

١٦

مقدمة

أظهرت الدراسات الحديثة بجلاء الوضع البائس لمجتمعات الرعاة فى القرن الأفريقى. ومأزق هذه المجتمعات لا يمكن إرجاعه بشكل كامل ومباشر إلى أسباب الطبيعة (مثل الجفاف)، ولا إلى سوء استخدام وسوء إدارة الرعاة أنفسهم للموارد. وقد شرح لايف مانجر بذلك، كيف أنه لا يمكن القول بأن مأزق رعاة الهدندوة فى السودان قد سببته فترات الجفاف الطويلة فى المنطقة، أو بسبب تعامل الهدندوة مع الأرض والحيوانات وهما مصدرا معيشتهم الرئيسيان (Manger, 1994). ذلك أن تدهور التربة، على سبيل المثال، فى منطقة الهدندوة يمكن إرجاعه إلى عوامل أخرى، مثل المعدل المتصاعد الذى تنمو به المراكز الحضرية المجاورة والطلب الناتج عن ذلك على الطاقة فى شكل خشب وقود؛ وليس إلى الرعى الجائر. إن مشكلة الرعاة، فى حالتنا هذه، تنبع من اندماجهم المضطرب فى البرامج الاقتصادية والسياسية الوطنية. كما تبرز عوامل أخرى مثل سياسيات وأفعال المنظمات غير الحكومية. (Abdel Ati, 1993) قد يكون التأثير الكلى للسياسات والبرامج الوطنية والعمليات الناتجة عنها مفيداً للبلاد ككل لكنها ضارة بالبجا. ولعل لايف مانجر كان محقاً فى رفضه لاختزال وضع الرعاة المعقد، إلى وضع يمكن معالجته من خلال نماذج تبسيطية تقوم على «المشاركة الشعبية». ولعله محق أيضاً فى الاتفاق مع هوج (Hogg 1992) الذى ذهب إلى أنه «يمكن فى خاتمة المطاف التصدى لمأزق السكان الرعاة فى أفريقيا، فقط من خلال العمل المشترك بين الحكومات والمانحين الدوليين والمنظمات غير الحكومية والرعاة على السواء». ويمضى هوج قائلاً إنه يمكن تحقيق هذا العمل المشترك لو اتفقت كل هذه الأطراف على أن «الرعى مجدى ومستدام اقتصادياً وطريقة حياة جديرة بالاهتمام»

(اقتباس ورد فى Manger 1994:23).

* ترجمة : مجدى النعيم

تهدف هذه الدراسة فى الإسهام فى إثراء هذا الجدال بالتركيز على الجانب الذى يخص الرعاة. وبدون التقليل من شأن العوامل الأخرى، فالرعاة يشكلون حجر الزاوية فى هذا النقاش. وعلى الرغم من أن العديد من الباحثين يقرون بهذه الحقيقة، إلا أن القليلين منهم يعالجون استجابات وردود أفعال الرعاة على ظروفهم المتردية. والقليلون من هذه القلة يضعون فى اعتبارهم الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية لمثل هذه الاستجابات. وتصور المقاربات الراهنة الوضع من منظور الخيارات التى يختارها الرعاة، فى ظل قيود بيئية وسياسية واقتصادية فيما يتعلق بالموارد المتاحة أمامهم - وهي عادة الأرض والغطاء النباتى والمياه والحيوانات وإدارتها. والغائب هنا هو ضرورة استكشاف التصورات والعمليات التى تلى انتقاء الخيارات والأعمال التى تلى ذلك، وهى ليست ضرورات اقتصادية محضة ولا هى نابعة فقط من بنىات التنظيم الاجتماعى للرعاة.

وبالنسبة لكثيرين من المهنددة فإن العامل الموجه لطريقة إدراكهم ومواجهتهم للوضع الراهن هو التعليم. فالعديد من المجموعات وقادة مجتمعات المهنددة ينظرون للتعليم كحل للمشكلات التى يمرون بها. لكن ليس هناك نموذج تعليمي واحد ومجمع عليه، بل يُطرح عدد من النماذج المتنافسة. ويعترف قادة المجتمع المحلى أن مستواهم التعليمى المنخفض مسئول إلى حد كبير عن إدارتهم البائسة للوضع على المستوى المحلى. لكن الأكثر أهمية أنهم يعتقدون أن تعليمهم المحدود قد جعلهم عاجزين، إذ نتج عن ذلك حرمانهم من النفوذ المؤثر على السياسات التى تمس معيشتهم على المستوى الوطنى. ومن هنا فقد جرت العديد من المحاولات فى مجال التعليم (El Hassan, 1994).

وهدف هذا المقال هو رصد بعض السبل التى اتبعتها المهنددة للوصول إلى رفع المستوى التعليمى. ومن أجل تسهيل تلك المهمة سأعالج هذه المحاولات فى شكل نماذج. وعلى المرء أن يحذر هنا من أى افتراض ضمنى يعتبر هذه النماذج كيانات منفصلة أو ينظر لها من منظور بنىوى. فهى تشكل جزءاً من عملية جارية، وهى مفتوحة، بالتالى، لكل ضروب التأثيرات التى تتبادل معها التفاعل. وكذلك يجب النظر إلى اختيارنا لدخل التعليم، كمدخل مكمل

لداخل العمليات الأخرى الجارية حالياً، وليس كمدخل أولى لأغراض التحليل. وبالتالي فهذا لا يعنى ضمناً، بأى شكل، أن المنظورات الأخرى التى تؤكد على دور القيود البيئية والإدارية والفنية ليست مفيدة. ومرة أخرى لا يستطيع المرء الاعتماد كلية على الأعمال الانثروبولوجية المبكرة التى تضع المزيد من التركيز على أهمية الاشكال الداخلية للتنظيم الاجتماعى والقيم والأفكار على المستوى الثقافى من أجل التحليل الموضوعى لمجتمعات الرعاة. ومع ذلك فهناك حاجة لنظرة جديدة للإمساك بتعقيدات الحياة الرعوية. لذلك ففرضنا هنا ليس هو مناقشة أي من الجوانب التى ترتبط بالتنظيم الاجتماعى، رغم أن أهميتها معترف بها تماماً. فمساهمتنا تقول، فقط، بأن التمهيد الوثيق لعنصر التعليم يتيح لنا تكوين رؤية عميقة لكيفية تفسير الهدندوة لمشكلاتهم وتصوراتهم للحلول الممكنة لها.

خلفية تاريخية

من المؤكد أن المؤسسات التعليمية ليست مؤسسات جديدة في القرن الأفريقى. فقد عرفت النوبة والحبشة القديمتان العديد من هذه المؤسسات التى يمكن وصفها بأنها كانت نموذجاً أولياً لخلاوى اليوم (مفردها : خلوة وهى المدرسة القرآنية) واسعة الانتشار فى شرق السودان. وقد كانت مرتبطة عضوياً بالمؤسسات الدينية فى ذلك الوقت وتجد دعمها من الجماعة المحلية. لكنها كانت قاصرة على المناطق المستقرة، ونحن نعرف القليل عن الظروف السائدة فى القسم الرعوى من المجتمع . وحيث إنه ليس من دليل يؤكد أن رعاية المنطقة كانوا معزولين تماماً فإني أفترض أن نوعاً من العلاقات قد نشأت بينهم وبين السكان المستقرين. وتشير العديد من التطورات اللاحقة (منتصف القرن التاسع عشر) إلى تأثير المراكز الحضرية، مثل سواكن، على الرعاية الهدندوة من خلال تجمعات بشرية أصغر مثل سنكات. فالتعليم كان ما يزال يركز على المؤسسات الدينية، وكان الاسلام هو الذى يشكل التعليم حينها (El Hassan, 1994).

المعلم التاريخى الثانى المهم هو الفترة الاستعمارية (١٨٩٨ - ١٩٥٦). فقد شكل السياسة التعليمية البريطانية عاملاً : قمع الروح الإسلامية، وإشباع الحاجة للوظائف الكتابية للإدارة

الناشئة حديثاً. وكذلك صدرت لاحقاً، في العشرينيات، وبسبب التطورات السياسية، قوانين رمت إلى تنظيم «الإدارة الأهلية» فيما يتعلق بشمال السودان خاصة. وقد كانت هذه القوانين، في جوهرها، سياسات قبلية سعت إلى إعطاء الهياكل والزعامات القبلية المزيد من الوزن في الإدارة في المناطق المستقرة ومناطق البدو معاً. وقد قادت هذه الخطط الإدارية والسياسية إلى اتجاهين عمليين فيما يتعلق بالتعليم. أولاً : قيام نظام مزدوج من المؤسسات التعليمية العلمانية (الحديثة) والمؤسسات الدينية (التقليدية)، ثانياً : إيلاء اهتمام خاص بتعليم أبناء الزعماء القبليين والأعيان بهدف إعدادهم للقيادة مستقبلاً. (Ahmed,1990:70)

لقد عدُّ شرق السودان، ومايزال، منطقة متخلفة من الناحية التعليمية. فمدارسه «الحديثة» هي الأقل عدداً في البلاد. ومعظم الناس كانوا، ومايزالون، يعتمدون على الخلوة لتعليم الذكور والإناث. وقد وجد البريطانيون خلال العشرينيات، عندما كانوا يتابعون سياستهم في «الإدارة الأهلية»، في الخلوة أداة مفيدة لتزويد الزعماء القبليين بموظفين «يجيدون القراءة والكتابة»، ولكن البريطانيون في الوقت نفسه حرصوا على فرض نوع من السيطرة على تلك الخلوى، تحسباً لقدرتها على خلق الشعور المعادي للحكومة. وقد حققوا هذا الغرض عن طريق خلق نظام الخلوى «المعانة» التي أدخلت فيها مواد غير دينية (مثل الحساب)، ووضع نظام الخلوى بكامله تحت إشراف مفتش مصلحة التعليم. وقد منح فكى^(١) وشيخ كل خلوة راتباً شهرياً. وقد ثبت أن هذه الترتيبات لم تكن ملائمة للأغراض المطلوبة منها، وظل التعليم مرتبطاً منذ ذلك الحين إلى حد كبير بالخلوة في شرق السودان (خاصة في المناطق الريفية) بمعزل عن السلطات المركزية. وقد اعتمد التعليم عن طريق الخلوة أساساً على المبادرات الفردية والعائلية ومبادرات الجماعة المحلية ومساعدتها في دعم هذا التعليم.

المدرسة والخلوة

علي الرغم من أن قليلاً من المدارس الأولية والابتدائية قد فتحت في النصف الأول من هذا

القرن في شرق السودان في مدن بورتسودان وكسلا وسواكن وسنكات، إلا أنها عانت من نسب تسجيل شديدة الانخفاض ومعدلات تسرب شديدة الارتفاع. فقد كانت الأسر الحضرية هي القادرة نسبياً من الناحية الاقتصادية على إرسال أبنائها إلى المدارس، بينما كان الرعاية - لأسباب ايدولوجية واقتصادية أساساً - عاجزين عن ذلك. إذ كانت المدارس الحديثة بالنسبة لهم مؤسسات جاء بها «الكفار» وتهدف إلى إفساد عقيدتهم، ومن الناحية الأخرى، كانت تلك العائلات، بسبب فقرها، ليست عاجزة عملياً عن تحمل مصروفات التعليم فحسب، بل أيضاً لم يكن في مقدورها أن تحرر أبنائها ممن بلغوا سن المدرسة من واجباتهم في رعى حيواناتهم. (٢)

وفي هذا الصدد كان للخلوة ميزة لا تتواجد في المدرسة . ففي تعلم القرآن بركة، ليس للتلميذ فحسب، وإنما لأسرته ولجماعته ككل، وفيه نجاة في الدنيا وفي الآخرة. والخلوة ترفع عبء إعالة الأطفال، خاصة في الأوقات العصيبة، إذ تقدم عادة الطعام والسكن وأحياناً الملابس للطلاب غير المقيمين مجاًناً، علاوة على ذلك يسمح نظامها وجدولها المرن للطلاب بالتسجيل في أي سن والانسحاب في أي لحظة من الزمن بدون عقاب مما يعنى أن الآباء يستطيعون تكيف تعليم أبنائهم ليلاتم احتياجاتهم الرعوية.

حتى في وقتنا هذا، خاصة مع تدهور الأحوال الاقتصادية، فإن معدلات التسرب في مستوى التعليم الابتدائي في ارتفاع مضطرد. ورغم أن معظم المتسربين ينخرطون في أنشطة ثانوية (مع فقدان الحيوانات)، لا يزال بعضهم ينضم إلى مؤسسة الخلوة المزدهرة. ويوجد لدينا بيانات موثقة حول هذا الاتجاه، خلال فترة الجفاف في الثمانينيات. لقد أدت زيادة وانتشار الخلاوي (التي تساندها أيضاً الايدولوجيا الاسلامية الراهنة للدولة) بشكل غير مباشر إلى نظام الخلوة /المدرسة المزدوج حيث يحضر تلاميذ المدارس دروس الخلوة مثلما يستفيدون من تسهيلات الغذاء في نفس الوقت. كما يمكن أن ينخرط التلاميذ الآخرين أيضاً، صبية وبنات، في الخلوة لتعميق معرفتهم الدينية. وحتى الآن لا تملك السلطة المركزية أي قدرة على التحكم في هذا الترتيب.

نماذج المؤسسات التعليمية

يمكن مناقشة عدد من النماذج التعليمية وسط الهدندوة طبقاً لملتتها للحياة الرعوية. وليس هناك تاريخ دقيق يحدد قيام أولى الخلاوى فى شرق السودان. ومع ذلك لعنا لن نغامر لو حددنا منتصف القرن التاسع عشر، كعلامة لإنشاء العديد من المؤسسات التعليمية التقليدية فى سواكن تحت إشراف الشخصيات الإسلامية من «الدعاة» مثل الميرغني والمجدوب. لكن المساجد كانت قائمة فى المنطقة قبل ذلك التاريخ، ومن المحتمل جداً أن يكون بعضها قد لعب دور المراكز التعليمية. وسواء كانت البداية فى المساجد أو الخلاوى فكلاهما كانتا مؤسستين حضريتين أساساً فى طبيعتهما، وهدفتا إلى خدمة سكان متعددى الإثنيات ومتعددى القوميات فى الميناء التجاري الذى كان مايزال مزدهراً حتى ذلك الحين (Hamadai,n.d.3,13)

لقد اعتاد مواطنو سواكن الأثرياء على الانتقال إلى سنكات الأكثر اعتدالاً فى مناخها، والتي تبعد ٣٠ كلم جنوب غرب مدينتهم، هرباً من حرارة ورطوبة سواكن الخانقة خلال أشهر الصيف. وقد نقلوا معهم «مؤسساتهم» لتزودهم باحتياجاتهم التعليمية الدينية أثناء بقائهم فى سنكات. وسنكات مدينة صغيرة تربط بين المراكز الحضرية المستقرة من ناحية والسكان الرعويين من الناحية الأخرى، مشكلة مكاناً للالتجاع للسكان الحضريين وسوقاً للرعاة. وفى هذا المكان احتك الرعاة وشبه الرعاة بالمراكز التعليمية. وليس لدينا معلومات بشأن طبيعة وآليات ذلك التفاعل. فعلى سبيل المثال، ليست هناك معلومات متاحة حول خلفية مرتادى هذه المراكز ولا نتائج مثل هذا التعليم. وعلى كل فقد تزامنت حادثتان خلال الثمانينيات : إعلان القوانين الإسلامية فى مطلع العقد والتي أعقبها إعلان «الدولة الإسلامية» ثم سقوطها (بعد انقلاب عسكري)، والحادثة الثانية هى جفاف منتصف الثمانينيات القاسى فى كل منطقة الحزام الساحلي. وأصبحت نقاط توزيع العون والإغاثة فى الكثير من الحالات مُرادفاً للخلوة. ولجأ الكثير من الرعاة الذين ضربهم الجفاف بقسوة إلى الخلاوى منتظرين الغذاء وأشكال المساعدة الأخرى (El Hassan,1991). ويفسر الهدندوة الجفاف عادة بوصفه

غضباً من الله على ما ارتكبه الناس من معاصٍ. لقد عُدَّ اللجوء إلى الدين شيئاً هاماً لتفسير سوء الأحوال الاجتماعية والطبيعية. (CF Hjort and Dahl, 1991: 152-62)

في نموذج سواكن / سنكات هذا تسيطر النخبة المستقرة (مثل الأشراف) على المؤسسات التعليمية بهدف تدريس القرآن والقليل جداً من الفقه والحديث والفرائض. وتأثير هذه النخبة علي الرعاية غير مباشر من خلال الشخصية الكاريزمية والروابط مع القيادات القبلية محلياً وعلي المستوى الوطني. ومن الناحية الأخرى سعى الرعاية إلى «بركة» هذه الشخصيات الدينية. وبعبارة أخرى فقد اقتصر التعليم على حدود ضيقة جغرافياً واجتماعياً. ولأسباب لا يمكن الاستطراد فيها هنا، كان هذا النموذج أكثر نجاحاً مع النساء منه مع الرجال.

والنموذج الثاني نجده وسط الرعاية في المناطق الريفية حول مناطق تجمعاتهم الشهيرة. وترتبط هذه المراكز التعليمية الدينية عادة بالعشائر الفرعية (البطون أو الدواب) مثل عشيرة الـ «سَمَرَنْدَوَاب» في سلوم ووقيق، وعشيرة الـ «هَاشِينْدَوَاب» المتواجدة على سبيل المثال على نهر عطبرة وأم قوردات. وهناك عائلات دينية أخرى، مثل «شُبودِيناب» والـ «كانجار» والـ «إبشار»، أماكن مثل أسوت وتولاقي وتومالا وريرا وخشم القرية على سبيل المثال (Ah-med, 1990: 45). وقد أصبحت بعض هذه المواقع التعليمية أماكن شهيرة وجذبت العديد من الأطفال والرعاة لتستوعبهم في مساكنها ويركزون أساساً على حفظ القرآن. وفي هذه الخلاوي تعقد العديد من المناسبات الاجتماعية مثل احتفالات الزواج والمآتم والاجتماعات العامة والاحتفالات الدينية إلخ. ويجد شيخ الخلوة احتراماً كبيراً من مجتمعه ويعتبر قدوة. وعلاوة على ذلك تطلب مشورته في كل الشئون العائلية والشخصية المهمة، وإن كانت قراراته ملزمة في كل الأحوال. وقد يطلب منه أيضاً التوسط بين الأطراف المتنازعة، وهو يتدخل فقط عندما يتأكد أنه مقبول من الطرفين، وفي مثل هذه الحالات - التي هي عادة حالات قتل ونزاع حول الأرض - يقتصر دوره على تهدئة المتنازعين حتى يتم التوصل إلى «قَلْد» أي عهد أمان بين المتنازعين.

وعلى الرغم من شهرة هذه الخلاوي وجاذبيتها للعديد من التلاميذ من مختلف الخلفيات

الإثنية، فإنها لا تظهر نشاطاً علمياً عالياً يتجاوز حدود المنطقة. ولا يعد التعليم الذي تقدمه لكلاهما لأن يكونوا أكثر من شيوخ خلوة. لذلك فهي لا تلبي متطلبات ما يسمى اليوم بالتعليم الأساسي «التعليم في المستوى الأول أو الأساسي والذي يمكن أن ينهض عليه التعليم اللاحق ... وتعليم الأطفال بجانب رفع الأمية عن الناس والمعرفة العامة والمهارات الحياتية لليافعين والكبار» (Ahmed, 1991:23). وهكذا لن يكون خريج هذا النموذج معداً لمواجهة ذلك النوع من المشكلات والأوضاع التي برزت في وبعد الثمانينيات.

والنموذج الثالث هو نموذج همشكوريب الذي أسسه علي بيتاي. (٢) وعلى بيتاي شخص أمي ولد في أسرة من البرعاة حول منطقة همشكوريب شمال كسلا على الحدود الأريتيرية. وقد زعم أنه رأى الرسول محمد وهو في سن السادسة واستمر يراه حتى موته في ١٩٧٨، وفي سن السابعة عشرة دخل في حالة غيبوبة عندما تنبأ بأحداث ستقع في المستقبل. وبعد ثلاث سنوات من ذلك زعم أن الرسول محمد ظهر له في المنام، وأمره أن يبني مسجداً ويبدأ «الدعوة» بين البجا وما جاورهم، داعياً إياهم للتوبة والعودة إلى الصراط المستقيم وقد أمر بنشر الرسالة. وعلاوة على ذلك فقد كان عليه أن يدعوهم إلى نبذ أسلوب حياتهم القديم وحلق شعرهم الطويل والاستقرار، ودراسة القرآن وتعلم العربية وأداء الصلوات الخمس في جماعة. وعلاوة على ذلك يجب أن يكون سعيهم للرزق حلالاً وأن يعتمدوا على أنفسهم. وقد قيل له إن الزعماء القبليين والشخصيات «المهمة» سيعارضونه في هذه الرؤية وسيتبعه «الفقراء».

وعندما بدأ علي بيتاي دعوته في ١٩٥١ بتأسيس خلوته الأولى للرجال وأتبعها في ١٩٥٤ بخلوة للنساء ومضى يطوف ناشراً لدعوته الدينية، بل وعبر الحدود إلى بنى عامر في أريتريا، استدعاه الناظر (الزعيم القبلي في «الإدارة الأهلية») بناء على تعليمات السلطات الاستعمارية البريطانية. وقد نصح بأن يتخلي عن نشاطاته والتوقف عن الدعوة، وفي النهاية وهو ما يشير الإهتمام طالبوه بأن، أن يسرح أتباعه ويتركهم يعودون إلى نمط معيشتهم البدوي السابق!! وقد سجن لاحقاً من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٠ بسبب عدم الامتثال للسلطات. وقد قاد هذا، للمفارقة، إلى صعود شعبية بيتاي ورأى فيه العديد من البجا حينها قائداً روحياً ذا كرامات وبركات بل وولى من أولياء الله.

نشط علي بيتاي بعد ١٩٦٠ مركزاً نشاطه وسط مختلف قبائل البجا، موسعاً من

التسهيلات العلمية التى تقدمها خلوة ومستوطنة همشكوريب لتضم الرجال والنساء، وفتحاً خلاوى جديدة فى مناطق البجا الأخرى وما جاورها. فبنى المساجد فى حلفا الجديدة والقضارف وأم درمان وأبعد من ذلك فى نيالا والأبيض والفاشر فى غرب السودان. وقد جاء طلاب القرآن الذين يسمون «بالمهاجرين» - بالإضافة إلى الهدندوة والبشاريين والبنى عامر والأمراء والأرتيجا والكاميلاب من قبائل شرق السودان - من أماكن بعيدة مثل مالى ونيجيريا وأريتريا والصومال واليمن. ويقال إنه كانت هناك ما يربو على الثلاثين لغة ولهجة تعكس مدى التنوع الإثنى. وبين الهدندوة أنفسهم قدر أن ١٢,٥٪ منهم كانوا من أتباع ومريدى على بيتاى فى ١٩٨٥ (Ausenda, 1987:450). ومعظم مرتادي خلوة همشكوريب من الأسر النووية، لكن هناك أيضاً العديد من النساء والرجال غير المتزوجين. وتعيش العائلات معاً فى منازل منفصلة، لكن هناك موقعان منفصلان على أساس النوع يستخدمان للتدريس والأغراض الدينية.

وتشمل بعض المبادئ الأساسية التى تدور حولها تعاليم على بيتاى : التعهد بالتوبة الصادقة، الصلاة فى جماعة، حفظ وتلاوة القرآن، التعايش السلمى، نبذ كل أشكال التمييز سواء كان إثنيًا أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو غيره، استقرار البدو، الاعتماد على النفس، ممارسة أنشطة اقتصادية مشروعة وتفضيل الزراعة والتجارة. وتعتبر كل هذه التعاليم سواء فى جوانبها النظرية أو الدينية أو الروحية أو العملية مرتبطة ببعضها وذات طبيعة واحدة. والأنشطة اليومية هى تجليات عملية للمبادئ المذكورة أعلاه، فهمشكوريب تمثل مجتمعا من المؤمنين الذين يتبعون مبادئهم بجدية ويحاولون، وهم يعيشون هذه المبادئ، ويستهدفون أن يشكلوا قدوة أينما حلوا. وتنقسم أنشطتهم داخل المستوطنة بين صلاة جماعية وتلاوة ودراسة للقرآن فى أوقات محددة من اليوم وينخرطون فى الزراعة والعمل التجارى عندما تبرز الحاجة لذلك. وتسير الجماعة شئونها الخاصة ولها اجتماعاتها اليومية عقب الصلاة لنقاش المسائل الدينية والاجتماعية المهمة.

لقد أصبحت حركة على بيتاى مشهورة بسبب توسعها النشاط فى منطقة شرق السودان. وهكذا فقد تأثرت أماكن مثل جبيت وسنكات اللتين لم تكونا على اتصال مباشر بهمشكوريب بنزعاتها «الاصلاحية»، بل حاولوا تقليدها خصوصاً فى موقفها من النساء. وقد انتشر الآن

الكثير ممن تلقوا تعليمهم وتدريبهم هناك فى مناطق الزراعة المروية ومناطق الزراعة المطرية فى دلتا القاش وطوكر كمزارعين، وفى أروما وكسلا وبورتسودان كتجار صغار. وأينما حلوا كانوا ناجحين وكان الناس معجبين بأمانتهم وروح العمل الشاق التى يتحلون بها والأخلاق المهذبة والمتعاونة التى يديرون بها تعاملاتهم. (Nautrup,1995:10)

إن تأثير نموذج على بيتاي وسط العدد الكبير من أتباعه الهدندوة ضخم وذو أشكال عدة. فقد هجر العديد من الهدندوة ومن القبائل الأخرى حياتهم الرعوية المتنقلة ملبيين دعوة علي بيتاي وبدأوا حياة مستقرة. وقبلوا فكرة أن الرعى لا يتفق والحياة الدينية المخلصة و«التقدم» الذى يمكن تحقيقه فقط من خلال التعليم والنقاء الدينيين والحياة المستقرة. ومن وجهة النظر هذه فإن الحياة الرعوية والقبلية الضيقة مرادف للنزاعات والفوضى (بسبب عدم التدين) وبالتالي «التخلف». وعليه وبناء علي توجيهات بيتاي بدأ الناس فى همكشوريب والمواقع المشابهة يتبنون كل علامات ورموز الأهالي المستقرين ويتخلون عن تقاليد الحياة الرعوية. فأصبح كل الرجال الآن يقصون شعورهم (بدلاً من الشعر المجعد) ويرتدون ملابس بيضاء مع عمامات مثلها. والمجمع السكنى مضاء بكهرباء يوفرها مولد كهربائى ودائما يقدم السكان الطلبات من أجل إدخال أو تعزيز الخدمات الصحية والبيطرية وخدمات المياه النقية القائمة ويننون السدود لجمع المياه للأغراض الزراعية.

لقد أحرزت حركة على بيتاي العديد من النجاحات نحو تحقيق غاياتها. ويصدق هذا بوجه خاص علي النساء المعروفات تقليدياً بكونهن شديدات المحافظة. ومن الناحية العددية المحضة فوجودهن كثيف، إذ قدر عددهن بخمسة آلاف طالبة مسجلة في خلاوى النساء بهمشكوريب . وأصبحت حالات الزواج بين الأعراق المختلفة ممارسة شائعة، إذ أصبح للنساء كلمة فى تقرير من يرغبن في زواجه. وقد ألح على بيتاي على الرجال والنساء لتعلم العربية واستخدامها كوسيلة رئيسية للتعليم وكلفة تخاطب مشتركة. وقد فتح هذا فرصة كبيرة للجنسين. ومع الايديولوجيا الجديدة للدولة وسياساتها الدينية أصبح ممكناً الآن لخريجى همشكوريب الذكور (والنساء، نظرياً على الأقل) الالتحاق بالمعاهد العليا على المستوى الوطنى مثل جامعة القرآن فى أم درمان.

خاتمة

يجب ألا تمنعنا فائدة مفاهيم مثل القدرة على توفير الغذاء "Carrying Capacity"

« والتدهور البيئي » و « إدارة الموارد » و « تصفية القطعان وإعادة تكوينها » إلخ من استبشاف عوامل أخرى لها بعض الأهمية في تشكيل الحياة الرعوية. وتركز هذه المفاهيم التي أشرنا لها للتو على تقييم وقياس الجوانب « الفنية » للحياة الرعوية. وتتعلق مفاهيم راهنة أخرى بجوانب من التنظيم الاجتماعي و/ أو القيود الاجتماعية - الاقتصادية التي يجبر في ظلها الرعاة على توليد الخيارات من أجل البقاء. ونحن نقبل كل تلك المفاهيم ولكننا نشعر أيضا بضرورة معرفة كيف يتصور الرعاة مشكلاتهم والخطوات التي يتخذونها تجاه حلها على مستوى المعرفة. وفي هذا الصدد أشار العديد من الباحثين إلى أهمية أخذ « المعرفة الأهلية » Indigenous knowledge بعين الاعتبار عند تأمل قضايا التنمية. لكن العوامل المشكلة لهذه المعرفة أو الميكانيزمات المستخدمة لكشفها أو فحصها إزاء الأوضاع المبريكة لاكتشاف كيف تعمل وحدودها في سياقات الحياة الحقيقية، لم يجد سوى القليل من الذكر أو لم يذكر إطلاقاً.

لقد ناقشنا في هذه الورقة ثلاثة نماذج من أشكال المعرفة الأهلية لتوضيح صلتها بنموذج الحياة الرعوية. وثلاثتها تنحدر من تراث التعليم الديني الإسلامي وهو تراث راسخ في المجتمع. الأول حضري وذو تأثير محدود ، إن كان له تأثير على الرعاة. والثاني، رغم أنه في قلب المناطق الرعوية، ليس له صلة مباشرة بضروريات الحياة الأساسية. كما لا يساعد على تجهيز متلقيه للتقدم في التعليم للارتقاء بمواقفهم اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً. والنموذج الأخير يرفض الحياة الرعوية ويدعو إلى الاستقرار وتأسيس حياة جديدة تقوم على الزراعة والتجارة . ومرتكزاته الأساسية تتفق مع البرامج الوطنية الاقتصادية والتعليمية. لكن نجاحه سيتوقف في النهاية على اختفاء طريقة الحياة الرعوية. وهذا يفرض مأزقاً. فقد ظل الانثروبولوجيون يدافعون منذ سنوات عديدة خلت عن الرعاة ضد مخططي وصناع السياسة القساة الذين جادلوا بضرورة استقرارهم حتى يمكن تقديم الخدمات لهم. ومن ثم، ماذا لو اعتقد الرعاة أنفسهم، مثلما في حالتنا هذه، أن الرعى لا يستحق عناء الاستمرار فيه كطريقة للحياة؟

الهوامش :

- (١) الفكى : أصلها الفقيه وهي تعنى فى السودان رجال الدين الذين يمارسون تعليمه للآخرين، فى بعض مناطق السودان تعنى أيضاً من يرى فيه الناس «البركة» ويسندون له الكرامات، لكنها فى كل الأحوال لا تشمل رجال الدين ذوى التعليم الرسمى (خريجوا الأزهر وجامعة أم درمان الإسلامية مثلاً) - المترجم.
- (٢) مقابلة مع حاج محمد جيلاتى (٨٠ سنة)، سواكن ، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٣.
- (٣) يُسمى المنزل الملحق بالخلوة والذي يعيش فيه الفقرا (التلاميذ) بالمسيد - المترجم
- (٤) معظم المعلومات المتعلقة بعلى بيتاى وهمشكوريب تجدها فى

Ahmed,1990, Eid, 1985, Ausenda,1987, Nautrup, 1995, El Hassan, 1995.

مراجع الدراسة :

- Abdel Ati, H. A. (1993). "The Development Impact of NGOs Activities in the Red Sea Province of Sudan", *Development and Change*, Vol. 24, No. 1.
- Ahmed, M. (1991). *Basic Education and National Development*, NY, UNICEF".
- Ahmed, S. (1990). *Qadaya al-ta'lim al-ahli fi as Sudan* (Issues of Non-Governmental Education in the Sudan), Khartoum University Press, Khartoum (in Arabic).
- Ausenda, G. (1987). *Leisurely Nomads: Hadendawa (Beja) of the Gash Delta and Their Transition to Sedentary Village Life*, Ph.D. Thesis. Columbia University.
- Dirar, M. (1988). *Tarikh Suakin wa al-bahr al-ahmar* (History of Suakin and the Red Sea), al-dar al-Sudaniyya lil-kutub, Khartoum(in Arabic).
- Eid, O. (1985). "The Khalwa as an Islamic Educational Institution in the Sudan," Ph.D. Thesis: University of Edinburgh.
- El Hassan, I. S. (1990). "Religious Institutions at Work: The Role of Khalwa During the Drought in the Red Sea Area" *RESAP Technical Papers*, No. 8, Khartoum.
- El Hassan, I. (1994). "Women and Quranic Schools in Eastern Sudan", Paper presented at conference of "Women and Islam in Africa", Copenhagen: Center for Development Research.
- El Hassan, I. (1995). Gender Religious Experience: Women and Quranic Schools in Eastern Sudan, *Eastern Africa Social Science Review*, Vol. XI, No. 1.
- Hamadai, A (n.d.). *Suakin: The Port of Good Tidings*, Ministry of Information and Culture, Khartoum.
- Hjort, A. and Dahl, G. (1991). *Responsible Man: The Atman Beja of the northern Sudan*, Studies in Social Anthropology, University of Stockholm, Stockholm.
- Hogg, R. (1992). "NGOs, Pastoralists and the Myth of Community: Three Case Studies of Pastoral Development From Africa", *Nomadic Peoples*, No. 30.
- Manger, L. (1994). "Managing Pastoral Adaptations in the Red Sea Hills of the Sudan: Challenges and Dilemmas", *IIED, Dry Networks Programme Papers*, No. 52.
- Nautrup, B. (1995). "Living Islam: Settlement and Education in a Beja Community Under Change", Paper presented to the workshop on 'The Poverties and Prosperities of E. African Pastoralism, Uppsala, September.

فروود ستوراس

الملكية والعلاقات

الاجتماعية في توركانا

في كيننيا

مقدمة

عندما كنت على وشك مغادرة توركانا ، سألت مضيقي الطبيب لوشا Locha أن يعطيني ثوراً ، وعدنى به سابقاً. فقد كانت تلك طريقة لتأكيد علاقاتنا الطيبة تبعاً لما فهمت من أسلوب الحياة في توركانا. أجاب لوشا أنه يرغب في ذلك إلا أن الوقت غير ملائم. وقدم عدة تفسيرات لهذا الاعتذار. علمت أن تلك طريقة أهالي توركانا في التعامل مع مثل هذه المطالب. بعد عدة أيام باغت لوشا بنفس الطلب. قدم لى عاجلاً، ذكر أنه سوف يصبح ملكي بعد فطامه. ثم دخل إلى حظيرة الحيوانات وأخرج تيساً سميناً وقال إنه سيعطيني الآن هذا الحيوان الصغير، وأنه يجب أن أنتظر الثور. لم يكن الحيوان صغيراً، بل كان ماعزاً كبيراً وجميلاً، يخص ابنه لوريم Lorem أعطاه إليه والده منذ عام مضى، عندما شب لوريم وأصبح قادراً على الرقص. صاح لوريم مدافعاً عن التيس، رافضاً أن يعطيني أبوه هذا الحيوان، وأيديته ناكاديو أمه في رفضه فأحسست بالارتباك والخوف حاولت أن أرفض الهدية. ولكن لوشا انتحى بابنه جانباً ، وقال له شيئاً، فمسح لوريم دموعه ورحلت وبصحبتي التيس.

من يملك هذا الحيوان الذي رحلت وأخذته معي؟ لقد كتب فيليب هـ. جليفر Philip H.Gulliver في دراسته : « قطع الأسرة : دراسة قبيلتين رعويتين في شرق افريقيا، الجاي Jie وتوركانا Turkana » يقول :

« .. إن الرجل يرث قطيعه من خلال «أسرته» (الأم - الأطفال) بعد وفاة والده. وهو الذي يتولى استخدامها في الأغراض الاقتصادية الضيقة والاجتماعية الأوسع، ويعترف كل الاهالي بأنها «حيواناته». ومن خلاله، تشارك الزوجات والاطفال في الملكية ويتميزون معا عن سائر الجماعات المشابهة، مهما كانت قوة قرابتهم بهم، بكونهم جماعة مالكة لقطعان معية» (Gulliver,1955:126)

* ترجمة مجدى عبد الكريم

تُبرز الحالة السابقة التعديلات التي دخلت على استخدام الرجل لحيواناته، بل تكشف عن الخلافات داخل الجماعة حيال كيفية نظر أفرادها إلى الشراكة في الملكية. كان لوشا، بالوعد الذي قطعه على نفسه، شخصاً خارجاً علي مبدأ الملكية المشتركة للجماعة -Share hold-ing"، يمارس حقاً غامضاً في أحد حيواناته، ولذا أود الإشارة إلى الخلافات التي ظهرت على السطح في هذه الحالة، ومن ثم عرض وتحليل مضامين هذا الجانب من الواقع.

أعلن لوشا في مناسبات مختلفة وعده لى. وعبر هذا الأسلوب حدد علاقاتنا بطريقة معينة (ومن ثم حقه في طلب مزيد من مدغات التبغ منى!). وحاول بعض أقاربه الذين يعلمون أمر هذا الوعد دفعى إلى المطالبة مراراً بالشور. ربما أرادوا أن يروا رد فعل لوشا. فمن المحتمل أنهم كانوا يرون أنه من سوء التقدير إعطاء عجل لشخص غريب عن المنطقة، حيث يعرف لوشا أننى سوف أغادر المنطقة، وربما كانت لديه نفس الاعتبارات التي أعتقد أنها كانت لدى أقاربه. ومن خلال إعطائى التيس الضخم وتجديد الوعد القديم، فإنه قد اختار حلاً وسطاً فهو لا يزال يظهر أنه لم يتحلل من وعده فمضى يبحث عن تيس كبير، ربما أعطى ابنه فكرة عن العلاقة الطيبة التي تربطنى بلوريم عندما اختار هذا التيس تحديداً. كنت ولوريم أصدقاء، وسرعان ما هدأ روع لوريم عندما فهم حقيقة ما يجري. ففى البداية اعتقد أن والده سوف يذبح التيس، وجعله هذا منزعجاً ومحتجاً. فلم يُطع والده كما ينبغي له أن يفعل. بدلاً من ذلك، طلب تعويضاً عن التيس. الأم ساندت ابنها فى هذه القضية. وعندى من الأسباب ما يدفعنى إلى الاعتقاد بأن لوشا قال لابنه شيئاً عن العجل الصغير حين انتحى بابنه جانباً ونجح فى تهدئته.

لا أعرف بالقطع ماذا كان يجرى فى عقل لوشا. فإذا كان يتعين على أن أفكر فى كل الاعتبارات الممكنة، فإن القائمة سوف تكون طويلة للغاية. فنحن «الملاحظين» لانستطيع الحصول على صورة دقيقة محددة عما يؤثر فى سلوك المرء فى موقف معين ولا هم كمشاركين يستطيعون ذلك أيضاً. بيد أن ظنونى ليست تعسفية.

يعيش لوشا وناكاديو فى منطقة مصنفة علي أنها واحدة من أكثر المناطق قحولة فى شرق

إفريقيا. (Pratt and Gwynne, 1977) داخل تلك المنطقة الطبيعية القاسية ولكن الجميلة الواقعية في وادي دفت، تقوم معيشة غالبية الاهالي على تربية الحيوانات، فيتم اقتناء الماشية، الابل، الاغنام، الماعز، الحمير والتجول بها في الاقليم.

تمثل السيطرة على المواشى جانباً أساسياً في حياة التوركاني. إلا أن تلك السيطرة لا تسير على خط مستقيم، فالمغيرون من الاهالي المجاورين والأمراض وفترات الجفاف تمثل كوارث يمكن أن تقضى على القطعان ومع ذلك تظل الماشية مسألة ينبغي التعامل معها في كل الأوقات. فكما ظهر في الحالة السابقة، فإن مصالح مختلف الأفراد تطفو على السطح عندما يتصرف شخص في حيوان، حيث إن «حقوق» الملكية قضية غامضة، وتفتح الباب لتفسيرات ومناورات ومفاوضات. فمصطلح الحق المستخدم بطريقة تفيد أن الحق شيء ما يملكه شخص أو لا يملكه لا يُفسر لنا جيداً طبيعة العلاقة بين الإنسان والماشية في توركانا.

ومن أجل بيان الجوانب الدينامية للملكية المشتركة، سوف أستخدم (مصطلح) حق المطالبة Claim أو يطالب بحق to Claim بدلاً من مصطلح حق. حيث إن حق المطالبة يفسر العلاقة المقررة بين شخص معين وأشخاص آخرين فيما يتعلق بالحيوانات. ففي الحالة المذكورة آنفاً، يفسر حق المطالبة، أن المصلحة التي يملكها كل فرد في العائلة في «التيس»، مثل مصلحتي فيه تماماً. ربما يكون للشخص مصالح مشتركة مع الآخرين، ويتصرف الجميع بشأنها في بعض المواقف كجماعة واحدة، بيد أن ذلك لا يستبعد إمكانية نشوب صراع المصالح داخل الجماعة نفسها. إن تعددية مصالح الأفراد في الحيوانات، تجعل من الصعب تحديد كيفية توزيع الحيوانات على الأفراد والأسرة المعيشية داخل جماعة من الناس.

وسوف أجادل هناك أن هناك الكثير من الأفراد، لهم مصالح مرتبطة بكل حيوان مستأنس في توركانا، وأن هؤلاء الأفراد حتماً ينتمون إلى جماعات مختلفة. والحال أن تعددية حقوق المطالبة الفردية تجاه الماشية، يجعل من الصعب علينا أن نحدد أسلوب أو كيفية العلاقة بين توزيع الماشية للأفراد والأسر المعيشية. لا يوجد في توركانا نظام قانوني وخدمات اجتماعية أو معاشات تحمي الملكية أو تكفل الأمن الاقتصادي. فالخطر المحيى المائل دائماً يهدد بفقدان

وسائل المرء فى العيش الإنسانى، إذ يمكن أن تنفق حيوانات المرء أو تُسلب بطريقة أو بأخرى. ولا يوجد سوى شكل واحد للأمن عند البدوى التوركانى، يتمثل فى القدرة على حشد الدعم الذى ينطوى على علاقات مع الآخرين، حيث يمتلك الفرد حقوق مطالبة واضحة فى ماشية الآخرين، ويعترف بأن للآخرين مطالب فى قطيعه. ويعنى ذلك أن بقاء البدوى فى توركانا يتطلب القدرة على حشد الدعم من أوسع دائرة من الأهالى. وهكذا تربط شبكة الروابط الاجتماعية والاقتصادية المعقدة بين الأفراد عبر الإقليم. وهناك شبكات للأفراد يقيمها الرجال والنساء للحفاظ على العلاقات بين الأفراد من الجنسين. ويتم تجنيد المؤيدين من خلال تقديم الحيوانات والمال والملابس والغذاء وطلبها. فالمرء يأخذ ويعطى أو يقطع الوعد بالعطاء ويأخذ أيضاً وعوداً من الآخرين بذلك. وهكذا، يشيد كل شخص شبكة من حقوق المطالبة البارزة. ويأتى بعض ممن يؤلفون شبكة معينة من الأقارب، والبعض الآخر من الأنساب والبعض الثالث من الأصدقاء، حيث إن علاقة القرابة أو النسب ليست ضرورة أو شرطاً لازماً لهذا النوع من العلاقات.

يشيد المرء فى توركانا العلاقات ويصونها مع أشخاص عديدين يرتبطون بدورهم مع آخرين. ونتيجة لذلك تنتشر الشبكات المتداخلة فى كل الاتجاهات. بيد أن المرء يواجه المصالح المتصارعة على الدوام، ومن ثم يتعين عليه التعامل باستمرار مع مطالب متعددة ومطالب مضادة. فحين يبرز إلى السطح مطلب معين فإنه سوف يثير دائماً مطالب مضادة وتعتمد محصلة صراع المصالح على الدعم الذى يستطيع المتنازعون حشده وتستطيع القدرة الجسدية للمتصارعين حل نزاع معين حلاً نهائياً. بيد أنه فى كل الحالات تقريباً يتم تسوية موضوع النزاع لفظياً، ويمكن للقدرة البلاغية أن تلعب دوراً حاسماً فى تأكيد مصداقية مطالب معينة. ويكون موقف صاحب أى مطلب أفضل إذا كان له مؤيدون، ويُفضل وجود بعض أصحاب القدرات البلاغية أثناء النزاع.

يريد كل شخص أن يحصل على المعرفة عن ما يجرى، وعن كيفية تفاعل شركائه مع مطالبهم والمطالب المضادة. ومن الضرورى معرفة من يصنع ما يحدث. ويستمر نقل الحيوانات

أو الوعد بشئ من هذا القبيل. وبدون معلومات كافية يمكن أن يُخدع المرء أو يُهزم ولا يكون مستعداً على نحو جيد للدخول في المواجهات اللفظية. يتعين على المرء أن يجدد معرفته على الدوام وأن تكون واقعية والمعرفة الحقيقية إلى جانب الشائعات وبعض أنواع المعلومات الأقل مصداقية وتنسيق المعلومات الجديدة مع انطباعات الماضي من أجل وضع استراتيجية للحركة. إن المعرفة سلطة ومن ثم فهي عامل حاسم.

ينظر الأهالي في توركانا إلى المعلومات بوصفها «أوراق في اللعبة». ولا يولون اهتماماً لجملة العوامل المعقدة الماثلة في أي موقف تفاعل محدد. ويمرون على بعض شذرات المعلومات التي يحوزونها مروراً انتقائياً. واهتمامهم ليس فقط بما يريدون قوله للأنثروبولوجي (أو أي شخص آخر يوجه لهم سؤالاً)، ولكن ما ينبغي قوله صراحة وبشاركهم الآخرون الموجودون فيه عند حدوث مقابلة معينة. فكل حدث هو موقف يجمع الأفراد فيه المعلومات ويعطونها، ويمكن استخدامها على الدوام في المفاوضات الجارية من أجل المساندة. الشك ضرورة ويزن الناس كلماتهم بدقة. والمرء يفسر ما يقوله الآخرون في إطار ما لاحظته أو سمعه وفي أعقاب ذلك يأخذ في إظهار ردود فعله في مواجهة طائفة من الانطباعات. السيطرة على الحيوانات تعتمد على المشاركة النشطة فيما يجري بين الأهالي، ويتطلب ذلك علي الأقل من الناحية النظرية، أن يكون كل بدوي من توركانا حاضراً باستمرار ومن ثم يستطيع متابعة مصالحه بتقديم المطالب في حينها وعن طريق إظهار المساندة الملائمة للآخرين. فإذا كان الفرد سلبياً أو انسحب من الميدان، فلسوف تضعف علاقاته بالآخرين ويفقد قيمته، ويعتمد نجاح البدوي التوركاني كلية على المشاركة النشطة في المفاوضات الدائرة حول العلاقات والهبات والوعود.

سوف يواجه الأفراد مراراً وتكراراً المواقف التي تملئ عليهم ضرورة الاختيار بين من يساندونه ومن ثم يعرضون علاقة أو أكثر لمخاطر الانتكاس. فضلاً عن وجود الصراع دائماً بين تحاشي هذه المطالب وإظهار الكرم وجدارتهما بالمساندة في ذات الوقت.

ويجد الأفراد أنفسهم انطلاقاً من عضويتهم في العديد من الشبكات المتداخلة، مرة تلو

الأخرى فى مواجهة مواقف تفرض عليهم اختيار من يقومون بدعمهم، وبالتالي المخاطرة بحدوث انتكاسة لواحدة أو أخرى من علاقاتهم. وعلاوة على ذلك يجد الفرد نفسه دائما، فى حالة صراع بين رغبته فى تجنب مطالبات معينة ورغبته فى نفس الوقت أن يثبت للآخرين كونه كريما ومستحقا لدعمهم. وتوفر «التفسيرات السليمة والوعود الغامضة» حرية التصرف الضرورية عندما يواجه المرء مطلباً، تلك هى الحياة تقريباً فى توركانا، تبعاً لما ذكره العريس كونجو Kongo فى فيلم .. «إبل الزواج» (Judith Mcdougall and David Mc Dougall, 1974) فى توركانا تتداول الوعود بين الشركاء عوضاً عن الحيوانات.

وتنطوى «طبيعة اللعبة» على عدم خضوع الشخص حتى أمام الحقائق الراسخة، فالحقائق دون دعم عديمة القيمة، فالدلالات التى يتذكرونها، والتجربة التى يحصدونها تتناول كيفية أن يكون الشخص جديراً بالمساندة. ومن ثم تصبح الأخلاق «جزءاً من اللعبة». بيد أن معايير السلوك المثالية واحدة ذات مرجعيات متعددة. وتبعاً لما ذكره جونسون: «لا يوجد شئ ثابت، يُشكل التواجد الفعلى للذات أو ما ينبغى أن تكون عليه، ويعين ما يجب على القوة الأخلاقية أن تفعله. والصحيح أن هوية الفرد بوصفه قوة أخلاقية (أى : شخصيته الأخلاقية) تتغير، وتتشكل عبر الطريقة التى يستخدمها الفرد فى التفكير فى أهدافه وغاياته وفى تحقيق تلك الأهداف والغايات». (Johanson, 1993: 133)

إن ما يُعتبر سلوكاً مقبولاً وما لا يُعتبر كذلك، إنما يعتمد على تعيين الموقف والدعم الممكن. وهكذا نجد أن نفس التعهد الذى قطع سراً، يمكن التغاضى عنه فى موقف معين بل ويُحظى هذا التغاضى غالباً بالإعجاب، ولكن فى إطار موقف آخر سوف يدان مثل هذا التخلي صراحة ويتخذ ذريعة للهجوم على الشخص.

ينخرط الأطفال مبكراً فى الحياة بهدف تكوين سمعة طيبة وبناء شبكات علاقاتهم الخاصة، حيث يستطيع الصبى ذبح حيوان وإقامة «حفل شواء» Akiriket لأصدقائه، وبهذه الطريقة يكتسب الراعى الصبى مكانة وشهرة بالكرم Epataa، لكن هذا الكرم لا يحظى بموافقة أهله ومن ثم عليه أن يخلق قصة هجوم أحد الضباع على هذا الحيوان، أو شيئاً من هذا القبيل.

ومن ثم يجب أن يوازن الصبي بين اكتساب سمعة طيبة عند أصدقائه وألا يخاطر بسمعته كراعٍ جيد. بيد أنه نادراً ما يتم تطبيق الالتزامات فمثلاً، يستطيع الشباب تكوين القطيع من خلال هجمات السلب والنهب ووضع قطيعهم المسلوب عند أصدقاء أو عزلها عن قطيع الأسرة. فإذا جازف الشاب، وفقد مساندة الأسرة، فإنه يستطيع أن يبني شبكة علاقات مستقلة عن أقاربه.

تعتمد السيطرة على الحيوانات على تنظيم الأهالي للمساندة لأن جدوى المساندة ترتبط مباشرة بالقدرة على تعبئة المؤيدين عند الحاجة. بيد أن شبكات العلاقات المتقاطعة تنطوي على مفارقات، فالأهالي المرتبطون تبادلياً عبر حقوق المطالبات المختلفة، يجدون أنفسهم مضطرين للعمل كل بشكل فردي لكي يحافظوا على تلك العلاقات التبادلية. فحين يمنع رجل حيواناً لصديق فإنه بذلك يكون قد تجاهل مطالب أناس آخرين في هذا الحيوان، وحتى لو حاول التقليل من خطر خسارته لدعم الآخرين، نراه لا يستطيع أن يرضى كل شخص. وهكذا يتعين على المرء في غمار عملية التفاوض من أجل حشد المساندة أن يتعامل مع مصالح متعددة ومتزامنة. وربما مصالح متصارعة (CF. Wikan, 1990) ويعيش المرء في تناقض بين ما ينبغي القيام به وبين ما يراه عملياً أكثر، ويمثل ذلك ضغطاً يومياً. وعبر تجاربهم المتراكمة نراه يتعلمون كيف يواجهون هذا الضغط.

خاتمة :

أشرت إلى جوانب علاقات الملكية التي أعتقد أنها بالغة الأهمية في الحياة اليومية، وبالتالي تفسر الكثير مما نلاحظ حدوثه بين أهالي توركانا. ونظراً لأنه لا توجد مؤسسات عامة تقرر حقوق الملكية فإنه يتعين على الأفراد حماية مصالحهم بمفردهم. وفي هذا الصدد تلعب شبكات الدعم الواسعة دوراً هاماً في مساعدة المرء في إعادة بناء قطيعه بعد إصابته بكارثة، ويلعب الأقارب دوراً حاسماً كمؤيدين عند تعرض مصالح المرء للخطر بشكل أو بآخر. ففي ظل هذه الشبكات، يحق للمرء أن تكون له مطالب بارزة. فلا يمكن لأحد أن يتقاعس عن

ذلك وإلا فعليه ألا يتوقع أن يهرع الآخرون لمساندته. وتلعب المساندة دوراً حيوياً في السيطرة على الماشية، ومن ثم فإنها هامة لحياة الرعاة البدو، ويجب بالتالى على كل شخص العمل من أجل تدعيم موقفه حيال الآخرين. فحقيقة أن كل فرد يتولى أموره «بمفرده» تدفع الناس للارتباط فيما بينهم والتعايش معاً.

وينبغى للحياة اليومية فى توركانا أن تحافظ على النفوذ الاجتماعى الذى تحقق فى الميدان السياسى الذى يتميز بالتغير المستمر. فالمجتمع فى حالة تشكل على الدوام، بما يفتح الباب إلى نوع من المرونة برهن على قدرته التكيفية سواء مع الطبيعة أو مع الجماعات الأخرى فى هذا الجزء من القارة الأفريقية. يكشف التاريخ القريب للشعب المسمى توركانا كيف توسعوا من الجبال الواقعة غرب وادى رفت، وهبطوا إلى السهول باتجاه بحيرة توركانا، ونظموا قوتهم العسكرية تبعاً للمقاومة التى لاقوها. وأتوا إلى أرض أكثر قحولة عما اعتادوا عليه، بيد أنهم تعلموا من الشعوب التى قاموا بغزوها ومطاردتها أو استيعابها، واتخذ البعض من مرعى الإبل حرفة صنعة جديدة New Technology ، وجمع البعض الآخر بين رعى الحيوانات والصيد فى البحيرة. واليوم، يؤدى التغير فى استخدام التكنولوجيا والطريقة التى ينتظم بها الناس إلى صعوبة وصف توركانا بأنها مجتمع واحد مختلف عن جيرانه. ففى الشمال الغربى من منطقة توركانا للاهالى ملامح مشتركة مع جيرانهم الكاراموجيين أكثر من اشتراكهم فى الملامح مع أهالى توركانا فى أقصى الجنوب.

من ضمن المشاريع التنموية العديدة، التى استهدفت تحسين أحوال الرعاة البدو، لم يُقدر النجاح إلا للقليل منها، وربما لم ينجح منها أى مشروع على الإطلاق. وقد فسر اقتصادى كبير سابق فى المركز الدولى لأبحاث الماشية فى إفريقيا ذلك بالقول إن مشروعات تنمية الموارد المائية والخدمات البيطرية والرعى وتربية الخيول والتسويق وتشكيل الجمعيات (بما فى ذلك المشروعات الإنتاجية المتدرجة) والبرامج الفنية لتحسين الماشية ، وباختصار: كل المشروعات المنقذة فى المناطق الرعوية، لم يُشارك الرعاة بأنفسهم فى إدارتها سوى مشاركة نسبية، الأمر الذى نتج عنه تقليل فرص نجاحها وإنجازاتها. ولا يعنى هذا أن المجتمع لا يزال كما كان عليه فى السابق، حيث يتجاوب الأهالى إيجابياً أو سلبياً مع الفرص التى تلوح

أمامهم. فهم مثلاً يذهبون إلى تاجر صومالي أو توركانى يمر بحماره وبييعون ماعزا واثنين عندما يحتاجون إلى بطانية أو تبغ، أو يقومون بتجلية الذهب لمدة أسبوع للحصول على المال اللازم لشراء البطانية، وبذلك يدخرون الحيوان.

يتغير المحيط الاجتماعى، والسياسى والبيئى ويتغير الناس تبعاً لذلك أيضاً، وكذلك طريقة ارتباطهم بكل هذه الأشياء. فالمرونة التى يمتلكونها والتغيرات المتلاحقة التى يزخر بها عالمهم، تدفعهم إلى التكيف مع التغيرات دون فقدان الهوية كرامة. وحتى العديد ممن انتقلوا من توركانا، وتولوا أعمالاً أخرى، لازالوا يرتبطون بماضيهم ويحافظون على هويتهم التوركانية (الرعية). وكل توركانى له الحق فى المطالبة بالماشية، فبفض النظر عن الفقر أو الشراء أو الإقامة فى المدن أو العمل فى مشروع تنموى . ولا ينجح البعض فى حشد المساندة الملائمة لتحقيق مطالبهم ويواجه أولئك الذى تخلوا عن علاقاتهم ولم يحافظوا على مكانتهم الاجتماعية صعوبات فى حشد المساندة لمطالبهم.

فالكثيرون الذين تركوا مكانهم أقدموا على ذلك لأنهم خسروا فى « لعبة الرعى وعجزوا عن الحفاظ على وضعهم الاجتماعى وخسروا الدعم. وقد يكون الخاسرون عائلات عجزت عن إعادة بناء المرعى بعد أن حلت به كارثة. بيد أن أغلب الخاسرين يكونون من الأفراد الذى فقدوا الدعم لسبب أو لآخر ومن ثم فقدوا ماشيتهم. ويأتى الخاسرين من كل الفئات، فيأتى بعضهم من جماعات غنية، وبعضها من جماعات فقيرة. وكما حاولت أن أوضح أعلاه، يتحمل الأفراد مسئولية حياتهم كرامة بدو. والواقع أن خطر فقدان الأفراد لمكانتهم الاجتماعية، وما ينتج عنه من عزلهم عن مجال عمليات التكيف، يدفعهم صوب التعاون والتآلف مع الآخرين. وهكذا فإن العقوبة المفهومة ضمناً والتى تنشأ عن خطر فقدان المساندة ، أى العامل الحاسم فى البقاء كبداوى، تجعل البدو يتعاونون ويكونون ويعيدون تكوين الجمعيات .

ومع أن التقارير تبين أن مناطق مثل توركانا تستطيع أن توفر مزيداً من الناس والماشية أكثر من الآن، (Ecosystems Ltd.1984, Ellis and Swift, 1988) فإن المشاريع الهادفة إلى الحد من معدلات الانسلاخ، ربما تقوض الإقرار الضمنى بتقديم الدعم عند التعرض لخطر « الخسارة ». وتكشف المشكلات التى يواجهها الذين تم تجديد ثروتهم الحيوانية بمساعدة

وكالة أجنبية، أن البدو يفعلون تجاه هذا النوع من التدخل في شئونهم (Burke, 1986)، هذا فضلاً عن ارتباط معدل الانسلاخ بقدرة المراعى على توفير الغذاء.

ينبغي على المشروعات التى تهدف إلى مساعدة هذه المجتمعات أولاً وقبل كل شئ، أن تتجنب أى دلالات سلبية غير مقصودة محتملة. بيد أن الأكثر أماناً هو تنفيذ مشروعات تستهدف «الخاسرين»، وإلا تُقام المشروعات الزراعية على أجود أراضي المرعى، بل العمل من أجل إنشاء مراكز تدريب، ومؤسسات تعليمية ومصانع فى المدن.

مراجع الدراسة :

- Aronson, D. R. (1984). "Pastoralism in Contemporary Development Perspective", *Nomadic Peoples*, 16.
- Burke, K. 1989. "Property Rights in 'Animals of Strangers': Notes on a Restocking Programme in Turkana, N.W. Kenya" in Baxter and Hogg (eds.): *Property, Poverty and People: Changing Rights in Property and Problems of Pastoral Development*, University of Manchester, Manchester.
- Ecosystems Ltd. (1985). *Turkana District Resources Survey 1982-84*, Nairobi.
- Ellis, J. E. and D. M. Swift (1988). "Stability of African Pastoral Ecosystems: Alternate Paradigms and Implications for Development", *Journal of Range Management*, Vol. 41, No. 6.
- Gulliver, P. H. (1951). "A Preliminary Survey of the Turkana; A Report Compiled for the Government of Kenya," Communication from School of African Studies, No. 26 (N.S.), University of Cape Town, Cape Town.
- _____ (1955). "The Family Herds: A Study of Two Pastoral Tribes in East Africa: The Jie and Turkana," London.
- Johnson, M. (1993). "Moral Imagination: Implications of Cognitive Science for Ethnics," The University of Chicago Press, Chicago and London.
- McDougall, D. and J. McDougall (1974). "Wedding Camels," Film on Turkana, Sidney.
- Pratt, D. J. and M. D. Gwynne (eds.) (1977). "Rangeland Management and Ecology in East Africa," London.
- Wikan, U. (1990). "Managing Turbulent Hearts: A Balinese Formula for Living," Chicago: University of Chicago Press.

آستريد بلايستد

«امنحننا الاطفال»

مشكلة الخصوبة بين

رعاة البارببيج في تنزانيا

مقدمة

أحاول فى هذا المقال إلقاء الضوء على مشكلات الإنجاب بوجه عام وعلى مشكلات الإجهاض ووفيات المواليد بوجه خاص، مستخدماً البيانات المتاحة عن الباربيج Barbayiig فى شمال تنزانيا. وإن كانت صلاحية بعض أجزاء الدراسة تتجاوز حدود هذه الجماعة العرقية الخاصة (١)

كتب برنارد: BRAINARD (1986:552)

« كان الانخفاض الحاد فى معدل الوفيات سمة مميزة لكافة شعوب البلدان النامية، وقد تأكد هذا الاتجاه الديموجرافى على نطاق العالم أجمع فى العقود الأخيرة، مما ساعد على نمو معدلات السكان فى هذه البلدان إلى حد كبير، لا سيما فى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، أسرع بلدان العالم فى معدل زيادة السكان. مع ذلك لا تزال معدلات النمو السكانى، فى تجمعات البدو الرعاة منخفضة نسبياً، والسبب فى ذلك جزئياً ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع»

يصل معدل وفيات الأطفال الرضع بين رعاة الباربيج إلى ٢٠٠ من ١٠٠٠ (Borge- rhoff Mulder, 1990, Lane, 1991) وهذا المعدل يتخطى كثيراً المتوسط التانزانى لمؤشر الوفيات والتحسينات الصحية، ومستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية العامة، أى : المؤشر الرئيسى أو مؤشر التنمية والتحديث. (UN,188:3; Farren,1984:5,Stoeckel and choudhury,1973:20)

ركزت الدراسات المعنية بمعدلات وفيات المواليد الاطفال الرضع على قياس معدل الوفيات بيد أن هناك تحولاً إلى الدراسات المعنية بجوانب تفسير الظاهرة ودراسة دلالات سياسة التنمية فى ضوء ارتفاع معدلات الوفيات بين المواليد. (Farren,1984:5)

* ترجمة : مجدى عبد الكريم

حددت دراسات طب الأمراض الوبائية عدداً من أسباب الوفيات، وفرص الأطفال الرضع في الحياة. واقترحت أطراً لزيادة الدراية بهذه الأسباب (CF.Pool,1985,Venk Atach-arya,1982, Moshley,1980,1985a,1985b, Mosley and Chen,1984)

مع ذلك استمر وجود الكثير من مشكلات في تحليل البيانات الإمبريقية، ارتبطت جزئياً بالاعتراف بأن مؤشرات معدلات الوفيات ترتبط فيما بينها إلى حد كبير بعلاقات نظامية متبادلة.

يبدو أن منهج وطريقة التحليل الأنثروبولوجية عموماً، والأنثروبولوجية الطبية بوجه خاص تقدمان أدوات مفيدة في هذا السياق، ورغم الجهود المبذولة لتطوير أطر متعددة العناصر مثل التناولات المعاصرة Contemporary Approaches إلا أن هذا الأسلوب يميل إلى تجاهل الطريقة التي يستخدمها البشر في إقامة العلاقات المتبادلة بين مختلف جوانب الحياة. وكيف أن عملية إعادة إنتاج شكل معين من أشكال الحياة الاجتماعية يتطلب استمرارية الخطاب الاجتماعي المتداول من أجل تواجده إطار مشترك ومنهجم، يفسر الممارسة الطقوسية اليومية.

لم يُنجز سوى القليل من الدراسات التي ركزت على مشكلات الخصوبة لدى جماعات البدو. (cf:Blyst ad,1992, Bosrup,1995,Cronk,1991, Dahl,1979, Hill, 1985, Leslie et al, 1988, Michael,1989, Traore, 1985, Van Den Eerenbeemt,1985) يمكن جمع هذه الدراسات في إحدى الفئتين التاليتين: الدراسات الكمية الديموجرافية الطبية الوبائية التي، مع وجود بعض الاستثناءات الجيدة، تفتقر إلى الرؤية الثقافية والاجتماعية ذات الأهمية البالغة لتقدير دلالة الأرقام، والدراسات الكيفية التي تقوم على بحث أنثروبولوجي متقن لكنه يفتقد أيضاً البيانات الطبية التي تزود القارئ بفهم محدد بأشكال وأبعاد القضية المطروحة.

أحاول في هذا المقال بيان مدى أهمية بلورة تناول معين يتيح لنا إمكانية دراسة شبكه العلاقات المعقدة بين العوامل البيئية، التاريخية، السياسية الاقتصادية، الاجتماعية،

الثقافية، السلوكية المؤثرة فى فرص حياة الطفل. وسوف أقدم عرضاً موجزاً للتطور التاريخى للباربيج، وسوف أحاول توضيح كيف أن ارتفاع معدل وفيات الاطفال يجب علينا أن نفهمه فى ضوء السياقات البيئية والسياسية والاقتصادية المتغيرة. كذلك سوف أحاول إثبات أننا لن نتمكن إلا من فهم جانب واحد فقط من جوانب القضية المطروحة للنقاش، إذا لم نسع إلى فهم مضامين الخطاب والممارسة الثقافيتين المرتبطتين بعملية الإنجاب داخل المجتمع الرعوى ذاته..

تعتمد القدرة الإنجابية للنساء فى فكر الباربيج، بشكل مطلق على بركات «آسيتا» Asseta إله الداتواجا Datooga وعلى روح الخصوبة الأنثوية «اوداميسيلجوا» Udameeselgwa

حيث تردد النساء الاغنية التالية :

«امنحينا الاطفال»

يا روح الخصوبة الأنثوية

التي لم تتزوج

لماذا لم تتزوج

قوتها المباركة لا تسمح بذلك

امنحينا البركة العظيمة

أبتها الأم اليقظة دوما

عندما تأتى الولادة

يا من يهب ويعطى دونما مقابل

ولم يخن أبداً

أما التي تمنحنا القوة وتساعدنا

فى لحظة الولادة

أنت يامن لا يعرف اليأس طريقه إليك

فلتهبينا الاطفال

والحملات الجلدية

التي نحملهم فيها.

يرغب كل الرجال والنساء الباربيج فى إنجاب الأطفال. ولن يكتمل بلوغ ونضج الرجل أو المرأة دونما إنجابهما للأطفال. كما لن يكتمل زواجهم رسمياً دونما نفس الشرط. ويُدعى من لا ينجب الاطفال رجلاً ضعيف الخصوبة أو امرأة عاقر، ويطلق لفظ «عقيم» بوجه من لا ينجب الاطفال، لاسيما فى النزاعات الساخنة، وهو تعبير بالغ الازدراء، مهيناً لمن يتم التفوه به ضده أو ينعت به.

يعيش الباربيج فى بيئة شبه قاحلة يحيون حياة بالغة القسوة والصرامة. نسمع فيها أصوات الغناء ابتهاجا لطفل حديث الولادة، وأحياناً أخرى نسمع نواحاً وعويلات لفقدان طفل. ويعرف الباربيج جيداً العلاقة الوثيقة بين دورتى الحياة والموت عند الانسان والحيوان والأرض. يعرفون خطر الامطار الزائدة، ومخاطر الأوبئة التى تصيب الماشية، وأهمية ولادة عجل، وضباع بضعة إكرات Acres من المرعى الخصيب، فكلها أمور ذات نتائج خطيرة على صحة الإنسان، وربما تشكل فى المقام الأخير العامل الذى يحدد بقاء أو موت طفل حديث الولادة. يُشكل هذا الضعف البيئى والاعتماد المتبادل بين البشر والماشية والأرض، قاعدة الإهتمام الثقافى القوى، بالحياة والقدرة على الإنجاب.

فى أحد طقوسهم الدينية الأساسية الذى يُدعى «جهادويد»، و Ghadweed الذى يعتبر طقساً ضرورياً من أجل الخصوبة والحياة، تبتهل النسوة والعشب فى أيديهن من أجل خصوبة البشر والنبات والحيوان والمجتمع ذاته (ونعنى: بدئات وعشائر الباربيج). يعالج عقم البقر والبشر متزامنين، ويعلق خلاص البقرة فوق فراش المرأة لتعزيز قدرتها الإنجابية. أما جناز الباربيج فهى مناسبات لإظهار الخصوبة، ففيها يوضع رفات الميت فى وضع أشبه بوضع

الجنين فى رحم أمه، ملفوفاً فى جلد بقرة داخل قبر، هذا القبر الذى يقع داخل زريبة للماشية. تزرع الأعشاب فوق جثوه القبر، تنمو طويلاً وعرضاً لتسعة أشهر، فى طقس طبيعى ومزى يشير فى وقت واحد إلى ميلاد روح جديدة وتجدد المجتمع فى مجمله. يستخدم تعبير «جياتا» أى الولادة Jeata لوصف مجمل أحداث الحياة الدرامية مثل: ختان صبي، قتل أسد برمح شاب، اجتياز المرأة لطقس القران الأخير، مبادرة شاب بمشاركة الرجال القادرين على شرب العسل المخمر (خمر العسل)، وأيضاً بعد ولادة طفل. وحين تكون المرأة فى حالة وضع يقول الرجال: «إنها تموت» أو إنها توشك على الموت، ولا يقال إنها ولدت إلا بعد قطع الحبل السرى.

يتم إظهار الصلة بين دورتي الحياة والموت عند البشر والأرض والماشية بطرق لا تحصى. وقبل التوغل فى عالم الإنجاب البشرى، سوف ننأى عن الأسلوب المبريق الضيق، ونلقى نظرات على بعض الديناميات خارج مجتمع الباربيج التى تؤثر على الصحة والمرض عند البشر.

السياق السياسى التاريخى :

ذكر اهرت (Ehert, 1980) أن الدادوج كانت لغة الحديث منذ آلاف السنين فى المنطقة المعروفة حالياً باسم تنزانيا. وقد بسط رؤساء الدادواج السيادة على أراضى المرعى فى شمال وسط تنزانيا لعقود طويلة. بيد أن ماضيهم الخلاب قد تغير على نحو مأساوى. فلم تعد القيادة والشهرة السياسية العريضة من سمات حياتهم الآن. بل أصبحت تتسم بالهامشية والهجرة والزراعة والمثاقفة، وأصبح التحلل التام يتهدد مجتمع الباربيج.

حدثت أبرز التغيرات خلال الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة. ولقد حاولت حكومة تنزانيا بأشكال مختلفة تبرير أكثر التحولات الدرامية التى وقعت. ويمكن تفسير تلك التغيرات الحكومية جزئياً بافتقاد المعرفة بنتائج السياسة الرسمية، وإلى نظرتها إلى الأهالى بوصفهم متمردين، أقوياء الشكيمة، يصعب قيادتهم منذ الحقب الاستعمارية. وأن التوطين القسرى

والذى كان من المتصور أنه عقاب صارم لرعاة الماشية وأشباه البدو، بأسلوب أشد من عقاب الفلاحين، والعقاب الجماعى ومصادرة أعداد من الماشية والسجن العشوائى للشباب دون محاكمة، تعد نماذج للسياسة التى طبقتها حكومة تنزانيا المستقلة.

لفترة طويلة فضلت الحكومة تطبيق سياسة التكييف الزراعى على حساب سياسة التكيف الرعوى. ولقد نتج عن ذلك انتقال المزارعين من أبناء المناطق المجاورة على نطاق واسع إلى الأرض التى سيطر عليها الباربييج فى السابق. وهكذا قام الكثير من النزاعات على الأرض عند مستهل عملية التكيف، نظراً لعدم كفاية المستندات الدالة على ملكية الأرض، إلى جانب ضالة المساندة من السياسيين والموظفين المحليين.

وقد كان لمشروع القمح الكندى التنزانى فى ١٩٧٠ أكبر التأثيرات فى مجمل التاريخ القريب للباربييج، حيث تم تحويل أكثر من مائة ألف فدان من أراضى المرعى عند الباربييج لزراعة القمح المدعوم من هيئة معونة التنمية الكندية. وأسفر هذا المشروع عن نتائج اقتصادية وبشرية وإنسانية مأساوية. وأثر عليهم وخلق ما يطلق عليه «شتات الباربييج» فانتشر السكان عبر مساحات شاسعة فى تنزانيا، وتعرض العاجزون عن مغادرة الأرض إلى مخاطر التهميش والإفقار. وفى أغنية صحوة الأرض التى ترددتها النساء، يكشف الباربييج عن القلق إزاء الحياة المتغيرة وضياغ الأرض والعلاقة المتبادلة بين امتلاك الأرض وامتلاك الأطفال، وهى الأمور التى تمثل أكبر الهموم والمخاوف عند الباربييج.

دعوا جماعنا يمنحنا الجهيرجى Gheergee (٢)

لا تنصرفوا عنا حين نكون هنا

نحن يتامى غذاؤنا ردى.

ساعدونا؛

إذا لم تساعدونا

أعيدوا لنا أرضنا

اعطوا نساءنا الحمالات
الجلدية لحمل أطفالهن فيها
دعوا أولادنا يغازلون بناتنا
دعوا بناتنا تمسح
الشباب بالزبد الابيض
حياتنا صارت رديئة
مثل أبقر راقدة
فى الأماكن الكريهة
نحن البيوت التى كانت تنتج وتمنع
نحن جلدكم
ولأننا جميعا نبجلكم ونحبكم
نرجوكم أن تحبونا
تماما كما نحب نحن
عجلة صغيرة
تناديكم
نحن أهالى الديار التى ولدتم فيها
ديار الأغنام والثيران

”ليسوا كائنات بشرية“ : السياق السياسى المحلى

سوف نتقل عند هذه النقطة من مستوى السياسة القومية إلى المشهد السياسى المحلى. من فترة طويلة موعلة فى القدم، تميزت العلاقات الاثنينة بين الباربيج وجيرانهم بالعداء الشديد، وذلك فيما عدا شعب الاراكو Iraqua. وهكذا كانت تقع حوادث قتل ، وسرقات ماشية

على الجانبين. يشير الباربيج «الآخر» بكونه «غير إنسان». Non human إلا أنه في السنوات الأخيرة تحول الباربيج إلى الجانب المهزوم. وصار تحقير الباربيج واضطهادهم هما القاعدة وليس الاستثناء.

يجب علينا أن نلقى نظرة سريعة على جزء من خلفية هذا الوضع. حيث إن العلاقات الإثنية تؤثر بطريقة مباشرة على الظروف الصحية والقدرة الإنجابية بشكل خاص.

لقد كان الغرباء ولا زالوا يرهبون الباربيج إلى حد كبير بسبب عاداتهم في القتل. حيث اعتبروا القبائل المعادية فريسة شأنها شأن الأسود والفيلة والثدييات المتوحشة التي كانوا يقومون باصطيادها. ينال من يقتلها مكافأة، في شكل ماشية أو يكون مهاباً في الديار. ثم جاء حملهم لمخالب الأسود وأنياب الفيلة أو الأصابع أو أحد الأطراف البشرية، كدليل على قتل الفريسة، لكي يظهرهم أمام الغرباء كشعب من البرابرة الهمجيين. لا يزال الباربيج إلى يومنا هذا يقومون بذلك. إلا أن مكافأة القاتل لم تعد قائمة.

لا تزال قبيلتا ايرامبا Iramba واسنازو Isnazu المجاورتان لهنم تتجنب المرور في المناطق التي يقطنها الباربيج. أما صورة الباربيج كجزار فهي لا تزال ماثلة في الوعي الشعبي عند جيرانهم، بل تصل هذه الصورة إلى الجهاز البيروقراطي في الدول.

لا يتطابق المظهر الجسماني للباربيج مع صورة الشخص «المتحضر»، ترتدي المتزوجات تنورة تأخذ شكل مروحة محاكة من مئآت القطع الصغيرة من جلود العجول والماعز والظباء، ويضعن زينات براقية مبهرة للعين. أما الرجال فيلبسون قطعة صغيرة من النسيج الرث الفضفاض، ويحملون الرماح والسهام والأقواس عند القيام برحلة. تلبس الفتيات غير المتزوجات أردية جلدية قصيرة فضفاضة وتزين بالخرز الثقيل حول الخصر. وتُشْرُطُن وجوههن غالباً في شكل حلقات حول العيون.

ينبغي إدراك أن الباربيج ضحايا الإهمال الذي يعود جزئياً إلى حياة تنزانيا المثقلة بالخطب السياسية التي تغذي أهمية التخلي عن الماضي «البدائي» وضرورة الولوج إلى حقبة التنمية والتغيير. فقد أتاح التعليم للناس معرفة القيم والمبادئ التي تفيد أن الكساء والغذاء والصحة

والصرف الصحى والاسكان، وأيضا القيم الأخلاقية والعقائد، كل ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام من التكيف والهوية وأسلوب الحياة، لم يعد بوسع الجماعات الإثنية (١٢٠ جماعة) فى تنزانيا أن تختاره لنفسها طوعية.

كتبت كوماروف Comaroff (1990) مقالاً، يتناول العلاقة بين الطب والإمبريالية فى إفريقيا الجنوبية، وتشكل الرؤية الإمبريالية فى خطاب أواخر القرن الثامن عشر القارة المنكوبة. (Comaroff, 1993, 306)

فعلى النقيض من مفهوم النسق الصحى الاجتماعى الجسدى فى داخل حدود «الحضارة»، صور الاهالى المتوحشون على أنهم تجسيد للقدارة والاضطراب والانحطاط الأخلاقى المتسق مع انحطاطهم الطبيعى وينتهم الطبيعة الروائية المهلكة. (Ibid : 308)

ينطبق ما كتبه كوماروف فى عرضها التاريخى لاتجاهات الرجل الابيض تجاه السود فى افريقيا الجنوبية على العملية الجارية حالياً وسط الباربيج فى تنزانيا.

بيد أن الخطاب الذى دأب على تشكيل صورته تخطيطية للآخر، قد تبدل تمثيلاً مع المتغيرات الحادثة فى أسلوب الحياة، بطريقة متساقطة مع مثل الدول الحديثة، فضلاً عن التغير التدريجى فى صورة الباربيج المخيفة فى الماضى، حيث انقلبت صورتهم من «العدو المهاب» إلى صورة «جار بربرى بدانى»، وإن كانت الصور الثقافية النمطية السلبية لا تزال تطارد الباربيج إلى يومنا هذا. (Lane, 1991, Ndagala, 1991)

تعبر الشعوب المجاورة للباربيج عن الازدراء عند مشاهدة أحد أفراد الباربيج، بمسكون بأنوفهم عند دخول أحدهم إلى حافلة . ويطلقون التعليقات الساخرة على ملابسهم القصيرة الرثة، يربطون بينها وبين الحرية الجنسية والهمجية وحياة الأحرار، لكن الأكثر خطورة، تلك الحالات التى لا تحصى عن غش الباربيج فى المزادات والأسواق والمحاكم والانتخابات ومع جامعي الضرائب والعاملين فى الصحة والسياسيين والموظفين المحليين، وباختصار داخل كل معاملاتهم مع العالم غير الباربيجى، والنتيجة النهائية لكل ما سبق هى وجود مجتمع رعى مجرد من الحقوق والكرامة. يعانى المجتمع الباربيجى بشدة من الحرمان من كل أنواع

المساعدات المحلية، ويحس كل فرد منهم بتبعات هذا الوضع. ويكون الاطفال حديثو الولادة هم «الخاسرون» فى نهاية المطاف.

نعود، عند هذه النقطة، إلى المجتمع المحلى فى محاولة التعرف على بعض الأفكار عن العملية الإنجابية، والكشف عن بعض المفهومات والممارسات المحلية المؤثرة فى فرص حياة الطفل. فالتغيرات الحادثة فى جسد الأنثى أثناء الحمل والتي تنتهى بالوضع أو موت الطفل، تخلق قلقاً يتم التعبير عنه ثقافياً بإفاضة، ولها عواقب اجتماعية ملحوظة على الجنين والطفل حديث الولادة والمرأة أو الأم المعنية بالامر، بل لها تداعياتها وتأثيراتها على الأطفال الآخرين ومجتمع الباربيج المحيط بها.

محنة المرأة «المغلقة»

يُقال عن المرأة الحامل وسط الباربيج إنها «هونجاروهيندا» أى «امرأة مغلقة»، وذلك كما هو الحال فى ثقافات أخرى عديدة. يعنى اللفظ أن جسدها أصبح مغلقاً، أى لم تعد تحيض، فالدم مكتوم بداخلها لتغذية الجنين حتى يأتى وقت ولادته، حينئذ تنفتح الأم وتدع الطفل يخرج إلى النور.

نستطيع الحديث عن المرأة الحامل ونصفها بكونها مغلقة بالمعنى الاجتماعى أيضاً. تعيش المرأة الحامل وحيدة، لا يشاركها أحد هواجسها وأفكارها المرتبطتين بحالتها. تعاني بمفردها بينما الحياة تنضج بداخلها، غير محصنة وعرضة لمخاطر ربما تأتيناها من البيئة المحيطة. تتشام من الكائنات والأشياء والحالات التى ربما تتسبب فى الأذى لطفل لم يولد بعد. ويُعتبر كبت المخاوف وممارسة حياة اجتماعية محدودة. الاستراتيجية المثلى للمرأة الحامل^(٣)، ومن ثم تعيش فى ظل شبكة معقدة من القيود التى تحد من سيرها وكلامها وطعامها ونظرتها للكائنات المحيطة بها، كى تحمى نفسها ونسلها الخبئ، وتقلل من المؤثرات الخارجية عليها بدرجة كبيرة. تتحدث بصوت خفيض، تعتنى باختيار الكلمات، تحرق فى الأرض تأخذ حذرهما حتى لا تقتل أصفر الحشرات وأوهنها أثناء السير. ومع ذلك ليست البيئة المحيطة هى العدو

الوحيد لأن العدو يغزو جسدها، ينمو في رحمها، يمكن أن يصيبها بالأذى أو المرض أو ربما يتسبب في موتها. فالتصور أن الجنين كائن «طفيلي» يتغذى على دم أمه، كائن تابع ضعيف، هش، عرضة للمخاطر. ومن ثم تفعل الأم أى شئ لإشباعه.

يُجسد الجنين الآخذ في النمو داخل الأم دم أمه ولحمها، ولذا تدقق الأم اختيار الطعام، فالدم غذاؤه، لا تكثر شرب اللبن أو تفرط في تناول الزبد، حتى لا يصير الجنين في رحمها بديناً كسولاً ويعانى مصاعب في خروجه إلى الحياة. ترتدى تنورتها الجلدية التى مزقتها بعد زواجها وتحكم ربطها حول بطنها الآخذ في النمو، بطريقة تدفعه إلى أسفل. وبهذا تمنع الجنين المتمرد من القيام بألعاب شقية داخل رحمها، وتحول في ذات الوقت دون معرفة الآخرين بحملها حتى مراحلها الأخيرة.

امتلاك جسد كامل

تمتد صورة الجنين الطفيلي بعد الميلاد حين يستبدل دم الأم العذب المغذى للطفل باللبن العذب للأم. فمن المتصور أن الأم ورضيعها جزءان لكل، فقيم تغذيه، يزداد وزنه وينمو، تفقد وزنها. يسود اعتقاد أن أى خلل فى دورة الإنجاب السليمة بدءاً من الإخصاب، مروراً بالحمل والميلاد والرضاعة وانتهاءً بالعظام، تشكل تهديداً للمرأة، باعتبار أنها لم تعد تملك جسداً سليماً.

يرمز امتلاك الجسد السليم فى ثقافة الباربييج إلى القدرة على منع الحياة. يخشى الناس الشخص الذي يفقد أحد أطرافه إلى الحد الذى لا يصبح قادراً على التعايش مع الآخرين حتى يتطهر. لن يدفن أى شخص يفقد أصبعاً من يده أو أصبعاً من قدمه. فالجسد السليم الطاهر هو الذى يستحق الدفن، ذلك الجسد الذى يبلغ الأوج بميلاد «حارس الروح» وولادة جديدة للحياة لكل مجتمع الباربييج. حيث يذهب كل باربييجى إلى حياة متجددة عن طريق ما يتصور أنه جسد نموذجى و يملك خصوبة عالية.

هناك موازاة بين شرط سلامة الجسد وسلامة المجتمع، يعد هذا التوازي بين الجسد البشرى

والجسد المجتمعى فريداً فى نوعه، وتبعاً لكلمات شيفر هوج Shepher Huges (1987:20) «إن الموازنة الرمزية المتلاقية المتكررة بين مفاهيم الجسد السليم والمجتمع السليم من الأشياء وثيقة الصلة بالانثروبولوجيا الطبية ونفس الشئ بالنسبة للجسد المريض والمجتمع القاصر. ولقد لاحظ جانزن Janzen (1981) أن كل مجتمع يملك تصوراً يوتوبياً للصحة قابلاً للتطبيق مجازياً من المجتمع إلى الفرد، والعكس صحيح».

. تتحدث سوزان وايت (Suzan Whyte 1994:62) عن الانحرافات الجسدية التى تشير وتحفز التفكير، وترجع إلى رايكبر ومارى دوجلاس Riceur and Mary Douglhs اللذين كتبا عن فساد وعدم اكتمال الجسد، اللذين يتناقضان مع الكمال البيولوجى الذى يعتبر مقدساً.

فى ضوء مفهوم «الجسد الناقص» المؤسس على الخوف من افتقاد القدرة على تجدد خصوبة المجتمع، والخوف من الأفراد الذين على سبيل المثال يفقدون أحد أطرافهم. تعتبر المرأة التى تفقد جنينها أو رضيعها ناقصة، بل علمتها التجربة أنها مصدر خطر لبقية مجتمع الباربيج. ولأنه من المتصور أن المرأة والجنين أو المرأة والطفل الرضيع جزءان لكل، لا يكتمل أحدهما بدون الآخر. وترتبط مفاهيم نقص التكوين وعدم اكتمال الجسد والتلوث والدنس والنجاسة مع حالة «الفجيعة» التى تنتاب المرأة بعد الإجهاض أو ولادة الطفل ميتاً أو موت الوليد. تكون المرأة فى حالة دنس Ghawiid ويرى اللبن العقيم المتساقط من ثدييها على أنه تهديد للبيئة المحيطة بها، فيما يبدو كناية عن جسدها المدنس الجريح.

ويتصور أن المرأة مدنسة إلى حد عزلها اجتماعياً حتى تحمل مرة ثانية. تعيش فى كوخ منعزل محاط بالاشواك لعدة شهور. لا تأكل ولا تخالط الآخرين حتى أطفالها وتقوم بأداء الطقس الذى تلمس به أن تزول حاله نجاستها. ويتم جمع الماء والخطب لها ويترك عند مدخل السور الذى يحيط منزلها. والزوج أيضاً يغدو مُدنساً بهذه الحادثة المأساوية التى وقعت فى أسرته المعيشية ويعتمد مدى تأثيره بهذا الحال على قراره بالإقامة مع زوجته.

كان منزل امرأة تُدعى جيمويداجهت فى حالة دنس خطيرة بعد ولادة توأم ميت. حيث تم

وضع المرأة وأطفالها خلف أسوار «محبس» محاط بالأشواك.

وهناك بُنى لها كوخ دائرى منخفض من الحشائش فى الوقت الذى وصلت فيه إلى المنطقة. بينما امتلأ دار الرجال بالأقارب الذكور من عشيرة رب الأسرة المعيشية والمشايخ من المناطق المجاورة. ومرت الساعات والجميع يتناولون اللحم واللبن وشرب خمر العسل والدعاء بالغناء والأدعية الشفاهية المطولة التى يتم تلاوتها بعمق وإسهاب عند حدوث خطب جلل، وبعد الظهر يتم اختيار ثلاثة من الشيوخ للقيام «بسكب العسل المخمر». ويخرج كل فرد لمشاهدة دخول المجموعة إلى «المحبس» الخاص بالمرأة وفتح الكوخ المصنوع من الحشائش والجلوس حول جمرة نار. المرأة بادية فى حالة شجن جالسة على فراش كبير داخل الكوخ، بينما يواصل الرجال الادعية والتوسلات ويتم إزالة قلادة القران وتوضع أخرى مدهونة بالزبد حول جيدها، ويقول الشيوخ لها على نحو متكرر «لاتفعلها ثانية»، لا تكرر هذا العمل مرة أخرى بينما يسيل العسل المخمر من فم أحدي الشيوخ الكبار علي وجه المرأة ورأسها، ثم تتكرر الطقس عدة مرات حتى تصبح المرأة الجالسة فى سكون فوق فراشها مبللة بالخمر. وتترك المرأة وأطفالها داخل «المحبس» بعد القيام بمزيد من التوسلات بينما ينضم الرجال إلى الآخرين، يتواصل الغناء والدعاء وشرب العسل المخمر حتى حلول الليل. مكثت المرأة وأطفالها فى عزلتها لمدة سبعة أشهر. فمنذ هذه اللحظة، أصبحت حاملاً مرة ثانية.

ربما تقضى النساء، اللاتى يتعرضن لإجهاض متكرر أو فقدان أطفال رضع عديدين جزءاً كبيراً من حياتهن البالغة فى «محبس محاط بالأشواك» يعانين من فقدان أطفالهن. ويفتقدن صحبة النساء اللاتى يعشن فى ظل ظروف مشابهة، فمجرد وجودهن سرية فى وقت الألم والكرب. وسوف تتغلب المرأة علي حزنها بنفسها أو ربما مع زوجها أو أطفالها. تُظهر النسوة المعزولات سلوكاً بطولياً لإخفاء المعاناة. ربما يعبرن، علي أية حال، عن أنهن قد أصبحن «فارغات» ويعشن بمفردهن فى حالة وحدتهن. إما الاطفال الموتى فلن يذكرهم أحد مطلقاً. فهم مجرد كائنات حية قيد الولادة. يتعين ألا يخطروا على بال الناس ويجب نسيان اسمائهم، كما يجب أن تعبر المرأة عن مشاعرها بأنها مهجورة وتابعة للآخرين تماماً.

تمثل عادة عزل النساء بعد الإجهاض أو وفاة الطفل أحد التصورات الثقافية عن «الجسد السليم» و«اختلال دورة الإنجاب» و«الخوف من اللبن العقيم»، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسنة الزواج بزوجة الأخ بعد وفاته. كما ترتبط أيضاً بطموح الرجال في استمرار سيطرتهم واحتفاظهم بالمرأة التي تفقد أولادها، ومن ثم يُضاف جانب وظيفي إلى هذه العادة. فالمرأة الباربيجية المتزوجة التي تتعرض لإجهاض متكرر سوف تميل في ظل ظروف أخرى إلى الهرب من الزوج وتجرب الحظ مع زوج آخر.

عند هذه النقطة تظهر بعض الضوابط في طريقة تفكير وسلوك المرأة الباربيجية حيال موت الجنين أو الطفل حديث الولادة. وتأخذ تضاريس علاقات النوع كعلاقات قوى تظهر في الظهور تدريجياً.

يقول الرجال والنساء على حد سواء للمرأة الحامل طوال حملها أنه يجب أن تكف عن العمل خشية أن يصبح الطفل الصغير متعباً وكسولاً، لا يقو على الخروج إلى الحياة حين الولادة. ومع هذا تواصل النساء الحوامل أداء المهمة الشاقة، بحثاً عن الماء في الفيافي الواسعة على بُعد أميال عن مأواها، ويواصلن حمل الحطب وطحن دقيق الذرة لساعات تقريباً. من جانب آخر، يحافظ الرجال على أدوارهم كساسة محليين ويواصلون اللقاءات المكثفة ولا يتأثرون بحالة زوجاتهم، بل ويعاقبون الزوجات إذا لم يمتثلن لرغباتهم.

على أي حال من الأهمية بمكان في هذا السياق ملاحظة أن كلا الجنسين يدركان أن النساء، فرادى وجماعات، لهن حقوق معينة، يؤدي التعدي على أي منها إلى تحريك فوري من النساء في الأسر المجاورة. تتجسد حقوق النساء في مفاهيم وتصورات معينة تُركز أساساً على قدسية جسد المرأة، تهتم بالتجانس العائلي أثناء فترتي الحمل والولادة المرحلتين، ويمكن للنساء مقاضاة المعتدي عند اكتشاف حدوث اعتداء بالضرب على امرأة حامل. ويستطعن وهن أصحاب حق الحصول على ثور سمين من بين قطيع المعتدي لاستهلاكهن.

ومن تقاليد النساء الاجتماع للدعاء والإبتهاال بعد ولادة طفل، وأيضاً تقاليد الغناء (أغنية الطفل) والتي يدعونها «دومداجيتا».

علاوة على نوع ثالث من التقاليد يدعى «شاتودا»، تقوم فيه النساء بترديد نصوص قاسية وناقدة محملة برسائل سياسية مرتبطة بالاعتداء على حقوق المرأة أثناء الحمل، والولادة. والنقاهة. ويخشى الرجال من هذه النصوص لأنها ربما تستدعى القاصى والدانى، وتضر بسمعة الرجل، ومن ثم نرى أن النساء لسن بدون وسائل سياسية لإتقاذ حقوقهن، خاصة عندما يحملن طفلهن فى أرحامهن. ونحن هنا نتحدث عن سياسة الجسد بالمعنى المادى والحرفى للكلمة.

لا تمثل القوة المتجسدة عن طريق الحمل والولادة، محض وسيلة فعالة للتأثير السياسى على العلاقات بين الجنسين عند الباربييج. بل تمثل أيضا وتوضع الشجاعة والجرأة والفخر بقدرتهن الإنجابية. وفى اللحظة التى يفتقد فيها جنين أو طفل وليد يتغير الوضع تماما. كما رأينا، تصبح المرأة فى هذه اللحظة معتمدة كلية على الآخرين ويتصور أنها مدنسة ونجسة، ويُلخص هاندوركر Hand Wedler (1990:1) هذا الوضع فى العبارة التالية: «تعد ولادة طفل حدثا سياسيا، وكذلك الأمر عند غيابه، وأى حدث من كل الأحداث التى تشكل عملية الإنجاب البشرى يمكن أن يمثل جزءا من استراتيجية الحصول على القوة الممتدة وربما يخلق علاقات جديدة تدفع صوب الإستقلال، أو ربما ينتج وسيلة لتحطيم علاقات تبعية».

يفسر ذلك أن وفاة طفل ليست مجرد خسارة أو مأساة فردية بالغة الأهمية للأم. بل أيضا خسارة للهيبة والقوة بالنسبة لزوجها وللعشيرة التى ينتسب إليها الطفل، وتذكر بالفعل كتهديد لمجتمع الباربييج ككل.

تناولنا فى هذا الجزء العادات الثقافية المتجذرة فى إطار ثقافى دال، مثل : الاعتقاد فى النجاسة، التجنب، العزلة، القيود على الغذاء، غياب القيود على الأنشطة اليومية أثناء الحمل ... الخ.

وشاهدنا أيضا أن هذه العادات ذات تأثير نافذ على قدرة المرأة الانجابية، وعلى فرص بقاء الطفل فى النهاية. وهى أيضا جزء من «لعبة» القوة، تظهر فيها القوة الانجابية للنساء سلعة نادرة عالية القيمة.

مواجهة قاسية مع الحياة : ولادة طفل

دعونا عند هذه النقطة ندخل إلى عالم الأم وطفلها حديث الولادة. إنهما يعيشان فترة حرجة، تذهب الأم إلى أبعد مدى لحماية الطفل من المخاطر المحتملة وعوامل وقوى الشر. ينبغي أن أركز على الفكر والممارسة، مراعيًا حدود الورقة، فلها نتائج سلبية على صحة الطفل حديث الولادة، بادئاً بالمفاهيم، متناولاً مسألة حيوية لبن الأم.

سوف تترك الأم «الباربيج» طفلها يرضع اللبن كلما بكى.

ينبغي ملاحظة أن اللبن يوظف هنا كناية عن حميمية العلاقة بين الأم والطفل، وربما يستخدم مجازياً في التعبير عن العلاقات التي تقع خارج دائرة الطفل - لبن الأم. ومن ثم يحمل اللبن خصائص الاعتماد على الآخر، الحميمية، التضامن، الطهر، النقاء، النجاح والسلامة الإنجابية. (cf, Haaland, 1990, Rekdal, 1992)

بيد أن ما يحمله اللبن من دلالات ليس غامضاً تماماً في فكر الباربيج، يستعاض اللبأ Colostrum بالماء (اللبأ هو : أول ما يخرج من الثدي بعد الولادة مباشرة) في الأيام الأولى من حياة الطفل، ويُرضع الطفل أيضاً بلبن الأم ممزوجاً بلبن الابقار متى أمكن ذلك. مع مراعاة ألا يختلط بالمني Semen ، وهو ما يُخشى منه إلى درجة كبيرة على الأخص بعد وفاة رضيع. فتبعاً لما رأيناه يعتبر لبن الأم المتساقط من ثدييها دنساً إلى الحد الذي يوجب عزلها لعدة شهور. وعليه، فإن فهم هذه الممارسات التي تنطوي على الاحتيال على المصدر الرئيسي لغذاء الطفل، يتطلب اهتماماً ملحوظاً، لتأثيرها البالغ على الطفل. يتم عادة استبدال اللبأ بالماء في الأيام الأولى للطفل، من هنا يُحرم الطفل - لسوء الحظ - من مصدر هام للغذاء والمضادات الحيوية^(٤) مما يقلل مقاومته للأمراض المعدية التي يسببها الماء الملوث مثل الإسهال ، الذي ربما يكون سبباً رئيسياً لعدد من وفيات الأطفال حديثي الولادة. لقد تم رصد الخوف من اللبأ وسط جماعات مختلفة في العالم،

(Mc Glivary, 1982:61, Maclea, 1982, 170, Griffiths, 1990:16) ورصد

الباحثون وجود اعتقاد شائع في خطورته على الطفل. توحى معتقدات الباربيج أن خلقية هذه العادة ربما تكون معقدة، ولكن فهمها وفهم تعقيداتها مسألة تُعتبر حيوية بالنسبة لممارسة أى تدخل خارجي مؤثر في المنطقة.

ربما لا يكون اختيار الماء بديلاً للبن امرأة اعتبارياً. لكن مما يدعو للدهشة أنه لم يلاحظ أن للماء دلالة خاصة في المجتمعات التي تعتمد في معيشتها بالكامل على مياه الأمطار الموسمية. (Palsson,1990, Dahl and Megerssa,1990) فالماء هو المادة المرتبطة على نحو خاص بالخصوبة المانحة للحياة. في بعض المجتمعات الرعوية يرى الأهالي أن تيار الحياة يتشابه مع تداول المياه عن طريق التربة والآبار، أجسام الماشية، أجساد البشر. ويعتبر الماء عند رعاة البوران Boran في كينيا رمزاً رئيسياً ناظماً لسلسلة خطابات مختلفة عن النوع، الخصوبة، الأرض القرابية، القوة. (Dahlad and Mergessa,1990:21-39) يطلق الباربيج على مياه الأمطار «بصاق الآلهة». ومن أشكال التحية لشخص عزيز «البصق على الأيدي والجباه».

يذكر في بعض الثقافات أن الجنين البشري يتغذى على الماء داخل رحم الأم فيما يتغذى على الدم فقط عن طريق الخلاص البشري. ويبدو أن هناك صلة بين مياه الأمطار والمياه التي تصنع البيئة السائلة داخل الرحم، والمياه التي يتغذى عليها أطفال الباربيج حديثو الولادة بدلاً من اللبأ. وفيما يتعلق بتفسير الباربيج أنفسهم للظاهرة، يذكرون أن الماء النقي يجلب الصحة عن طريق تنظيف جسم الطفل.

عندما تبدأ أم في أرضاع طفلها عن طريق ثديها، فإنها تبدأ في ذات الوقت الاضطلاع بالمهمة الشاقة وهي تغذية الطفل على ألبان الأبقار باستخدام راحة اليد (اليد المقببة).

وهكذا يُخلط لبن الأم بلبن البقر، ليقدّم تغذية مثالية وحيدة للطفل أثناء عامه الأول. وقد لوحظ أن الألبان ومنتجاتها ذات دلالات خاصة في المجتمعات الرعوية، وتحمل دلالات ثقافية عميقة فضلاً عن قيمتها المادية. (Cf, Talle, 1988,1990, Arheim,,1987,Klima,1970) ولاحظ تال على سبيل المثال أن العالم الثقافي لرعاة

الماساي Maasiai ، هو عالم يلعب اللبن دوراً محورياً في تكوينه، وأنهم ينقلون رسائل هامة عن أنفسهم في غمار عملية إنتاج وتناول واستهلاك اللبن. (Talle,1988,1991) يفعل الباريبيج شيئاً مشابهاً لذلك تماماً عن طريق تغذية الأطفال على ألبان الأبقار حيث يقومون بتنشئة الطفل وتعليمه المعارف الرعوية منذ بواكير طفولته. ويبدو أن وجبة اللبن الغذائية المعطاة للطفل تمنع أمراض سوء التغذية مثل مرض يدعونه «كواشيوركور»^٥ Kwashiorkor ومرض الهزال التدريجي Marasmus. ومع ذلك ينبغي للمرء أن يتوقع احتمال أن تكون ألبان الأبقار حاملة لأمراض السل Brucellosis والحمى المتردة. Tuberculosis.

يقدم الماء وألبان الأبقار لتغذية الطفل دون «غليها»، فالنار وسيط يسهل تحول شكل وهيئة الشيء من خلال الغليان والتسخين والاحتراق. ففي ثقافة الباريبيج أن جوهر شيء معين ربما يتبدل من خلال اللهب والنار (Bly stad,1992). ويستخدم الماء أثناء الولادة كعامل مساعد في تسخين دم الأم، ومن ثم التعجيل «بالوضع». توضع المرأة أثناء الوضع في وضع معلق قريباً من موقد فوقه ماء يغلي باستمرار.

هكذا يجب فهم امتناع الباريبيج عن غلي ألبان الأبقار في ضوء تلك العمليات التي تحول هذا المنتج العزيز إلى شيء آخر غير اللبن.

تلازم البشر مع الحيوانات المستأنسة :

تبرز الصلات الوثيقة التي يقيمها الباريبيج بين البشر والماشية على مدار الدورة الإنجابية. فالحمل والولادة ينبغي أن يحدثا في زريبة عجول. يولد الطفل فوق كومة روث بهائم، يدفن الخلاص في حوش للماشية، يربط الحبل السرى بعد قطعه بقدم عجل. يستخدم الباريبيج حجرة واحدة للولادة وإعداد الطعام والتخزين. تستخدم أيضاً زريبة للعجول الصغيرة المولودة حديثاً. وتُشيد الديار من روث البهائم والماء. تعبر تغذية الطفل على ألبان الأبقار عن العلاقة الوثيقة

بين الناس والماشية حيث تبدأ مع الميلاد وتنمو وتتطور وتزداد عمقاً طوال حياة الفرد. يتعرض الأطفال لعدة أمراض بسبب الحياة المتلازمة مع الماشية إلى الحد الذي أوضحناه سابقاً. ويقدر أن ٩٠٠ ألف طفل في العالم يموتون بسبب مرض تيتانوس المواليد Neonatal Tetanus (WHO,1978: 361, Good, 1978:34) ومن الملاحظ أن تلك مشكلة شائعة في شرق أفريقيا والهند وغيرها من مناطق العالم، حيث يعيش الناس بجوار الماشية وتتفشى الأمراض الخطيرة. مثل: الحمى الفحمية Anthrax، والحمى الراجعة Relapsing Fever والسُّل والحمى المتردة، بفعل تلك الظروف المعيشية.

وعلى الرغم من معيشة البالغين بالقرب من الحيوانات، إلا أن الأطفال حديثي الولادة هم الأكثر عرضة للخطر عن سائر أفراد الأسرة المعيشية، لاسيما في هذه الجماعة التي يغدو فيها الارتباط الوثيق بين البشر والماشية شيئاً ميمناً.

تعود بنا النقطة الأخيرة إلى المياه. يعيش الباربيج بعيداً عن مصادر المياه لمسافات كبيرة. إلا أن الشباب والنساء وغالباً الشيوخ يستطيعون الاحتفاظ بمستوى صحي مرتفع نسبياً. أما النساء المتزوجات يعانين صعوبات في الاحتفاظ بنظامهن مقارنة بالآخرين. والسبب في ذلك أن الأم لا تحوز قصب السبق في غمار المنافسة على المياه. ويتعين أن نضع في اعتبارنا القيود المفروضة على استحمام المرأة خارج حدود الديار، وأخيراً وليس آخراً الحظر المطلق المفروض على خلع التنورة الجلدية المشبعة بدلالات وإيهامات الخصوبة. ويبدو أن التردد في «تحميم» الأطفال مرتبط بالتصورات عن الحرارة والبرودة. (Mc Gilvray,1982, Broch-Due,1990) والخوف من خطر تبريد الجسم البشري في بداية حياته.

مثل هذه المفاهيم والممارسات التي تمنع الطفل من اللبأ واستبداله بالماء، ولبن الأبقار المقدم للأطفال بدون غليان، ومشاركة الحيوانات المنزلية في المأوى، وعدم «استحمام» الأطفال، تصف بجلاء البيئة الخطرة التي يولد فيها طفل الباربيج.

ملاحظات ختامية

حاولت فى هذا المقال الكشف عن جوانب ربما توسع من فهمنا لمشكلة ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال فى مجتمع رعوى فى إفريقيا.

وقد طرحت أيضا أن مسألة فهم العمليات السياسية داخل مجتمع الباربيج، وفهم ديناميات العلاقة بين مجتمع الباربيج المحلى والشعوب المجاورة لهم والساسة والبيروقراطيين والهيئات المانحة، هى شرط لا غنى عنه من أجل فهم المجتمع الرعوى، وفى هذا السياق معرفة فرص بقاء الأطفال. يُفسر هذا لنا ما كتبه شيفر هوج: (1987:23) رأينا أن العلاقة بين الفرد والمجتمع تهتم أكثر بالاستعارات والتمثيلات الجماعية للظواهر الطبيعية والثقافية، وتهتم أيضا بعلاقات القوة والسيطرة».

وحاولت أيضا بيان كيف يقيم شعب الباربيج العلاقات الوثيقة بين مختلف الجوانب المتناقضة للحياة بطريقة أسفرت عن نتائج عميقة على صحتهم ونجاحهم الإنجابى. لأن إعادة إنتاج شكل معين من أشكال الحياة الاجتماعية والثقافية يتطلب من كل فرد فهم استمرارية خطاب معين من أجل فهم العالم.

وواجهنا جوانب هامة للغاية عند تحليل المفاهيم والممارسات الثقافية المرتبطة بعملية الإنجاب والترسخة فى كوزمولوجيا رعوية. فالاعتقاد فى الدنس، التجنب، العزلة، القيود على الغذاء، عادات إطعام الطفل والترتيبات التى تسمح للحيوان والإنسان أن يقيما معاً تحت سقف واحد تمثل عوامل مؤثرة بشكل مباشر فى إحصاءات وفيات أطفال الباربيج.

وهكذا يظهر أن الإسهام الرئيسى للتناولات الانثروبولوجية الكلية، هو تقديم المعلومات عن مختلف جوانب الحياة مثل عمليات الإنجاب، الكوزمولوجيا، الدين، التاريخ، الاقتصاد، السياسة والتى من شأنها أن تكشف عن الطريقة التى يحيا بها الناس ويعايشون الاعتماد المتبادل بين جوانب الحياة، تلك الجوانب التى يفضل باحثون آخرون عزلها بوصفها متغيرات مستقلة. من خلال هذه الطريقة، نستطيع أن نأمل فى أسلوب أفضل يحسك مضمون الأرقام

التي تخفى كثيراً من المعاناة والكرب والألم.
من فضلكم، ساعدوا هؤلاء الأطفال
كل الداتوجا يردودن معنا
تزداد حالة أطفالنا سوءاً
العام الماضي مات طفلنا الصغير
أخبرهم أيتها الأم
أن ينظفوا الثدي الذي يرضع طفلنا
هؤلاء الأطفال ليسوا أطفالاً
بل أطفال الداتوجا
اجمعوا البصاق في
أفواهكم من أجل أطفالنا
دعونا ننتصر على المرض
كل الداتوجا يوافقوننا

هوامش

(١) يمثل الباربيج أكبر الأقسام الفرعية داخل فئة الداتوجا الإثنية. وبلغ عددهم نحو مائة ألف نسمة، ويتحدثون النيلية الشمالية. ولقد أنجزت بحثى الميداني بينهم خلال ثلاث فترات متتالية، إمتدت الأولى من أكتوبر ١٩٨٩ إلى ديسمبر ١٩٩٠، وبدأت الثانية في أكتوبر ١٩٩٣ وانتهت في أكتوبر ١٩٩٤، أما الفترة الثالثة فقد استغرقت شهرى يونيو - يوليو ١٩٩٥.

(٢) gheergee : الحالة التي تتواجد فيها المرأة بعد الولادة، وتعنى : دعونا نمتلك الأطفال .

(٣) خلال الفترة الثالثة والأخيرة من علمى الميدانى بين الباربيج، كنت حاملاً ووضعت طفلى بعد نصف عام فى منطقة الدراسة. إن الصمت الذى أبداه المحيطون بى تجاه حملى، قد أصابنى بصدمة. فلم يُعلق أحد منهم على المسألة، وإذا ما حدث وألمحت بأى شكل للمسألة، كنت أجد منهم رداً حذراً. وكان الوحيد منهم الذى

حدثني في هذا، هو أحد جبراني الذي كان يُعاني من مشاكل عقلية حادة. إذ أجبرني بصوت مرتفع أن كوني على وشك وضع طفل، يخلق فوراً حالة من التوتر والخوف بين الحاضرين. ولم أتمكن من الحصول على استجابة من حولي، إلا عندما طرحت الموضوع في حوارات حميمة مع بعض النساء الحوامل. وأود أن ألفت النظر، إلى التناقض الشديد بين هذا الموقف وموقف التجاوب والتمازج الاجتماعي الكامل، الذي واجهته في أعقاب ميلاد طفلي ببضعة أسابيع.

(٤) يحتوي اللبأ Colostrum كما تخبرنا الأبحاث العلمية على أجسام مضادة قابلة للقياس، مقاومة لجرثومتى : إنتيروتوكسينيك إي. كولي Enterotoxigenic E.Cole وروتافيروسيس Rotavirus-es، والإثنان هما المسئولان عن الأمراض المعوية الأكثر تكراراً في المنطقة. (Nations, 1986:117)

(٥) تبعاً لما أورده أولسن Olsen (1990) لوحظ أن مرض الـ «كوأشوركور» - أي مرض نقص البروتين - يتكرر ظهوره كثيراً بين شعب الإيرامبا Iramba المجاور للباريبيجو لكنه يكاد لا يتواجد بين رعاة الباريبيج. (معلومة حصلت عليها عبر اتصال شخصي)

مراجع الدراسة :

- Borgerhoff Mulder, Monique (1990a). "Human Ecology, Subsistence and Reproduction of Pastoralists in the Lake Eyasi Area of Arusha Region, Tanzania," Progress Report to the Tanzanian National Research Council, (mimeo.).
- Broch-Due, Vigdis (1991). "The Bodies Within the Body: Journeys in Turkana Thought and Practice," Dr. Philos-thesis, University of Bergen.
- Brainard, Jean (1986). "Differential Mortality in Turkana Agriculturalists and Pastoralists", *American Journal of Physical Anthropology*, 70: 525-536.
- Comaroff, Jean (1993). "The Diseased Heart in Africa, Medicine, Colonialism and the Black Body", in Shirley Lindenbaum and Margaret Lock (eds.) *Knowledge, Power and Practice*, Berkeley.
- Cronk, Lee (1991). "Wealth, Status, Reproductive Success among the Mukugodo of Kenya", *American Anthropologist*, 93, (2): 345-360.
- Dahl, Gudrun, ed.(1979). "Suffering Grass: Subsistence and Society of Waso Borana," Department of Social Anthropology, University of Stockholm, Stockholm.
- Dahl, Gudrun & Gemetchu Megersa(1990). "The Sources of Life: Boran Conceptions of Wells and Water", in G. Pálsson (ed.) *From Water to World-Making: African Models and Arid Lands*, The Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.
- Ehret, Christopher (1980b). "The Nilotic Languages of Tanzania", in Polome & Hill (eds.) *Language in Tanzania*, Oxford University Press.

- Farren, Mark (1984). "Infant Mortality and Health in Latin America: An Annotate Bibliography from the 1979-82 Literature," International Development Research Center, Ottawa.
- Good, Charles M. (1987). "Ethno-Medical Systems in Africa: Patterns of Traditional Medicine in Rural and Urban Kenya," The Guilford Press, New York.
- Griffiths, Marcia (1990). "Using Anthropological Techniques in Program Design: Successful Nutrition Education in Indonesia", in Jeannine Coreil and J. Dennis Mill (eds.) *Anthropology and Primary Health Care*, Westview Press, Boulder, Colorado.
- Handwerker, W. Penn (1990). "Politics and Reproduction: A Window on Social Change", in W. Penn Handwerker (ed.) *Births and Power*.
- Håland, Gunnar (1990). "Øl og morsmelk, Symbol, moral og valg i Fursamfunnet", *Norsk antropologisk tidsskrift*, 1: 3-16.
- Klima, George (1970). "The Barabaig, East African Cattle Herders," Holt, New York.
- Lane, Charles R. (1991). "Alienation of Barabaig Pasture Land: Policy Implications for Pastoral Development in Tanzania," Ph.D thesis, University of Sussex, Brighton.
- Lock, Margaret and Shepherd-Hughes, Nancy (1987). "The Mindful Body: A Prolegomenon to Future Work in Medical Anthropology", *Medical Anthropology Quarterly*.
- Maclean, U.(1982). "Folk Medicine and Fertility: Aspects of Yoruba Medical Practice Affecting Women", in Carol P. MacCormack (ed.) *Ethnography of Fertility and Birth*, Academic Press, London.
- McGilvray, D. B.(1982). "Sexual Power and Fertility in Sri Lanka: Batticaloa Tamils and Moors", in Carol P. MacCormack (ed.) *Ethnography of Fertility and Birth*, Academic Press, London.
- Mosley, W. H.(1985). "Will Primary Health Care Reduce Infant and Child Mortality? A Critique of Some Current Strategies, With Special Reference to Africa and Asia", In J. Vallin and A. Lopez (eds.), *Health Policy, Social Policy, and Mortality Prospects*, Ordina Editions, Liège.
- Mosley, W. H. and L.C. Chen (1984). "An Analytical Framework for the Study of Child Survival in Developing Countries", In W. H. Mosley and L. C. Chen (eds.) *Child survival: Strategies for Research*.
- Ndagala, D. K. (1991). "The Unmaking of the Datoga: Decreasing Resources and Increasing Conflict in Rural Tanzania", *Nomadic Peoples*, 28: 71-82.
- Pálsson, Gísli (1991). "Introduction", In G. Pálsson (ed.), *From Water to World-Making: African Models and Arid Lands*, The Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.
- Pool, I. D. (1982). "Is New Zealand a Healthy Country?", *New Zealand Population Review*, 8, (2): 2-27.
- Rekdal, Ole B. (1995). "Endring og kontinuitet i iraqw samfunn og kultur," MA thesis, University of Bergen.
- Scheper-Hughes, Nancy (1990). "Mother Love and Child Death in Nortest Brazil", In R. A. Shweder, et al. (eds.), *Cultural psychology: Essays on*

- comparative human development*, Cambridge: Cambridge University Press.
- Stoeckel, John and Moqbul A. Choudhury (1973). "Fertility, Infant Mortality and Family Planning in Rural Bangladesh," Oxford University Press, Dhaka.
- Talle, Aud (1988). "Women at a Loss: Changes in Maasai Pastoralism and their Effects on Gender Relations," University of Stockholm.
- Talle, Aud (1990). "Ways of Milk and Meat Among the Maasai: Gender Identity and Food Resources in a Pastoral Economy", In G. Pálsson (ed.) *From water to world-making: African models and arid lands*, The Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.
- Turner, Bryan S. (1991). "Recent Developments in the Theory of the Body", In M. Featherstone, M. Hepworth and B. S. Turner (eds.), *The Body, Social Process and Cultural Theory*.
- United Nations (1988). "Mortality of Children Under Age 5: World Estimates and Projections 1950-2025", *Population Studies*, no. 105.
- Venkatacharya, K. (1985). "An Approach to the Study of Socio-Biological Determinants of Child and Infant Morbidity and Mortality", *IUSSP International Population Conference*, Vol. 2, Florence.
- Whyte, Susan Reynolds (1994). "Diskurser om defekte kroppe", *Tidsskriftet Antropologi*, nr. 29.
- Årheim, Kaj (1987). "Milk, Meat and Blood: Diet as a Cultural Code Among the Pastoral Maasai", *Working papers in African Studies*, 35, Uppsala University.

المشاركون

● عبد الغفار محمد أحمد

أستاذ الانثربولوجيا الاجتماعية، قسم الانثربولوجيا الاجتماعية : جامعة الخرطوم
حاليا السكرتير التنفيذي لمنظمة البحوث العلمية الاجتماعية لشرق وجنوب افريقيا
«اوسريا» REA OSS

أديس أبابا - أثيوبيا

● عبد الرحمن أبا بكر إبراهيم

دكتوراه فى إدارة الأعمال - رئيس قسم الإدارة العامة، كلية الإدارة - جامعة
الخرطوم.

تشمل اهتماماته البحثية إدارة المرافق، وتخطيط القطاع العام.

● على سعيد يوسف .

ماجستير فى العلوم الزراعية،

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أديس أبابا - أثيوبيا

● اسيفاتيو دروس

مركز الأبحاث والحفاظ على التراث الثقافى -

وزارة الثقافة وشئون الرياضة، أديس أبابا - أثيوبيا.

● أستريد بلايستد

باحثة فى الانثربولوجيا الاجتماعية

مركز دراسات التنمية، جامعة بيرجن - النرويج.

● فرانك ايمانويل موهيريزا

مركز البحوث الأساسية

- كامبالا - أوغندا

● فرود ستورارس

قسم الانثربولوجيا الاجتماعية جامعة بيرجن - النرويج

● حسن أحمد عبد العاطى

دكتوراه فى دراسات التنمية.

رئيس قسم الجغرافيا سابقاً - جامعة الخرطوم .

منسق سابق لبرنامج منطقة البحر الأحمر.

حالياً مستشار حر، متخصص فى تخطيط التنمية الإقليمية والريفية.

تشمل اهتماماته البحثية دور المنظمات الأهلية غير الحكومية فى التنمية، التدهور

البيئى، التكيف البشرى فى المجتمعات الرعوية فى شرق السودان.

● إدريس سالم الحسن

دكتوراه فى الانثربولوجيا الاجتماعية.

استاذ مساعد الانثربولوجيا الاجتماعية - جامعة الخرطوم.

حالياً محاضر زائر فى جامعة أديس أبابا.

● لايف . مانجر

أستاذ الانثربولوجيا الاجتماعية

مدير مركز دراسات وبحوث التنمية - جامعة بيرجن - النرويج

● منزل عبد الله منزل

بكالوريوس الانثربولوجيا الاجتماعية

مُعِيد - قسم الانثربولوجيا الاجتماعية - جامعة الخرطوم - السودان.

يعد حاليا أطروحة الماجستير في التراكم التجارى الحضري.

ويشارك حاليا فى بحث يتناول أثر التهجير على علاقات النوع، تحت إشراف مركز البحوث الإنمائية - جامعة الخرطوم.

● محمد خير عمر

دكتوراه فى العلوم الزراعية.

عميد كلية الزراعة والعلوم المائية - جامعة أسمرة- اريتريا.

● مصطفى بابكر

دكتوراه فى الانثربولوجيا الاجتماعية

محاضر - مركز البحوث الإنمائية - جامعة الخرطوم - السودان.

من اهتماماته البحثية : حيازة الاراضى والزراعة التقليدية والتقنيات الأهلية.

● عمر عبد الله عجمي

دكتوراه فى الجغرافيا

محاضر، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الخرطوم - السودان.

تخصص فى إدارة الموارد، ومن اهتماماته البحثية عمليات التكيف الإنسانى والايكولوجى.

● صلاح الدين الشاذلى إبراهيم

دكتوراه فى الانثربولوجيا الاجتماعية

محاضر فى مركز البحوث الإنمائية - جامعة الخرطوم - السودان
يهتم فى نشاطه البحثى بالمهاجرين والمرحّلين، التكيف الرعوى، نظم إدارة الموارد.
حاليا يجرى بحثا كبيرا عن الفقر الحضري فى السودان.

● سناء إبراهيم جاد الله

ماجستير فى علوم النبات.

قسم النبات - كلية العلوم - جامعة الخرطوم - السودان

● شريف عبد الله حرير

دكتوراه فى الانثربولوجيا الاجتماعية.

باحث رئيسى - مركز دراسات التنمية - جامعة بيرجن - النرويج.

نشر عدة مقالات عن قضايا العرقية والسياسة.

يقوم حاليا ببحث عن المشروعية والسياسة والعلاقات العرقية فى غرب السودان.



Organization for Social Science

Research in Eastern and Southern Africa

MANAGING SCARCITY

HUMAN ADAPTATION IN EAST AFRICAN DRYLANDS

Edited by:

Abdel Ghaffar M. Ahmed

and

Hassan A. Abdel-Ati

Translation

Dr. Salah Abo Nar

Magdy El-Naeem

Magdy Abdel-Karim

Arab Research Center

Cairo